

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسية بن بوعلي الشلف

كلية الآداب والفنون

قسم اللغة العربية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: الدراسات النحوية بين القديم والحديث

العنوان

التعليل النحوي في ضوء مراجعات الدرس اللساني العربي الحديث

إعداد الطالب:

سليم قزعوط

إشراف الدكتور:

نور الدين دريم

المناقشة بتاريخ 13 ماي 2019 من طرف اللجنة المكونة من:

مجيد هارون	أستاذ محاضر قسم أ	رئيسا	جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -
نورالدين دريم	أستاذ محاضر قسم أ	مقرا	جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -
صفية بن زينة	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا	جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -
جميلة روقاب	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا	جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -
أحمد بالول	أستاذ محاضر قسم أ	ممتحنا	جامعة ابن خلدون - تيارت -
عزالدين حفار	أستاذ	ممتحنا	جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

الموسم الجامعي: 1439-1440هـ / 2018-2019م



قَالَ تَعَالَى:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ

عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾

عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾

{ [العلق: 1-5] } صدق الله العظيم

شكر وتقدير

يحسن بنا ونحن نخطو الخطوات الأخيرة من هذا البحث أن

نشكر من تولّى رعايته وأنار دربه وذلّل مساره الأستاذ المشرف

الدكتور نور الدين دريم.

كما يسعنا في هذا المقام أن نعترف بجميل الأستاذ مختار

دراقوي، قدوتنا في العلم ومثالنا في الأخلاق ورمزنا في الاجتهاد.

ولا ننسى من قدّم لنا يد العون من أساتذة وموظفين

وإداريين بجامعة حسية بن بوعلي -الشلف-

إهداء

إلى كل من يَغَارُ على العربية لا من يُعَيِّرُ عليها.

إلى منبع الوجود وسرّ النجاح -الوالدين رحمهما الله وأدخلهما فسيح جنانه-

إلى أصدقائي وأخلائي الذين وقفوا إلى جانبنا في الضيق والسعة،

وأخصّ بالذكر حمزة وحمزة وصلاح وياسين والحاج جهيد وأنور ... إلخ.

إلى زملائي في العمل من مدير وأساتذة وموظفين.

إلى تلامذتي محمد وسيف وذكرى ورتاج ومياسر ... إلخ.

إلى طلبتي في جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي-وأخصّ بالذكر

بلال سعدون ويوسف معروف وبلال حجاب.

إلى إخوتي وأخواتي وأفراد عائلتي ومن عرفتهم من بعيد أو قريب.

أهدي هذا العمل المتواضع

مقدمة

لسنا ثَجَامِلٌ إذا قلنا: إنّ العربية ليست قطرة ماء يتطّلع إليها لسان الظمآن أو بحرا نَضْبُ ماؤه فجال فيه الحائر النشوان، ولا يمكن أن تنتزّل منزلة أضغاث أحلام يطيش بها لسان الوسنان، العربية مستودع الفكر ومَرْتَعُ العقل، نزهت بسحر القرآن وتُصِرَّتْ بروائع البيان واعتلت عرش اللغات عبر الأزمان، شأنها شأن كلّ معجزة باتت شاهدة على بديع صنع الرحمان.

إنّ ناشد الحقيقة فيها يلزمه من المسوّغات ما يكفل له النجاة من بُعدِ غَوْرِهَا وخطَرِ دَرْبِهَا؛ لأنّ الساعي إلى كشف جوانب الجمال والحكمة فيها نافذ إلى فرض حظر التّجوال في مواطن الخطر فيها، ومجرد التفكير في سلك سبيلها وتذليل ما تَوَعَّرَ من مسالكها متنزّل منزلة المغامرة المخوفة بالمخاطر، النجاة منها ضرب من المستحيل؛ لذلك بات التزوّد بالمسوّغات العلمية والمنهجية - بما في ذلك من تقدير جهود السالفين والاستضاءة بأنوار أفكارهم - شرطاً حتى تكون نتائج الاجتهاد فيها رافعة لها منزلتها ومُقدّسة لها وجودها، فلا يُهدَرُ لها حقٌّ ولا تُهْتَكُ لها حرمةٌ.

إنّ البحث في أصول العربية يفرض علينا تتبع بدايات نشأتها وإمعان النظر في مسار تطورها؛ لأنّ مراحل نشأتها وتطورها تكاد تكون أقرب شبهها بمراحل تكوّن كلّ مخلوق يخرج من ظلمة العدم إلى سلطان الوجود، فقد أسست أصول العربية من سماع وقياس وتعليل وعامل ... لتكون أسسا يعضد بعضها بعضاً، وفروعاً يقوّي بعضها الآخر، قام بذلك متقدمون من النحاة دفعتهم الغيرة إلى حفظ وصون العربية، كما كرّسوا حياتهم وأفنوا أعمارهم في تتبع قضاياها والغوص في كوامن خفاياها لتوضع لها هذه الأصول، وتؤسّس لها تلك القواعد فتكفل لها البقاء أمام متغيرات الزمن التي تفرضها الحياة البشرية، وتشرّع لها الشموخ أمام كل ما انفتح على الحضارة العربية من أقوام وأمم، فقد بقيت هذه الجهود شاهدة على أسمى مراتب النشاط العقلي عند النحاة.

قديمًا قيل: العلم علم الأسباب فإذا عُرف السببُ بطل العجبُ، ولا أحد ينكر أنّ البحث عن الأسباب وتشكّل الموجودات واكتشاف كُنْهِه المبهمات من غرائز التفكير البشري حتى عند المصطفين الأخيار، يسأل المخلوق الخالق: ربّ أربي كيف تحيي الموتى؟ يرُدُّ عليه الخالق: أولم تؤمن؟ فيعتذر المخلوق قائلاً: بلى ولكن ليطمئن قلبي، فيأمره الخالق بما يزيل شكّه ويُشبع فضوله، ولا يخفى علينا أنّ أحكَمَ الفُضُولِ وأمثلة ما كان جوابه ينتهي بنا إلى الجزم فيما يقال أو بما يُقدّم من استدلال وخاصة إذا كان ذلك موصولاً بشرائع الدين وأصول العربية حتى تتراءى لنا مواطن

السؤال وموجبات السكوت، فما وَقَرَ في النفس لا يَتَوَقَّعُ العقل إلى إثارته وزعزعة مستقرّه، وما فرضته الحكمة لا تبلبله العجلة وما قطعه اليقين لا تتسرّب إليه الظنون.

نحاول أن نزيل الحجاب ونكشف اللثام عن مستغلق الألفاظ ومبهم الأفكار لنلج إلى الإشكالية التي لفتت انتباهنا وأثارت أفكارنا، لا يكون ذلك إلا إذا جعلنا العربية نحواً وأردنا بالأسباب عللاً، وكان السالفون متقدمين من النحاة، لهم فضل التأسيس ودور التأصيل، وناشد الحقيقة فيها نحاة محدثون لهم فضل إعادة النظر وتصحيح المفاهيم، وإن الربط بين هذا وذاك والوصل بين هؤلاء وأولئك يؤسّس لنا عنواناً لبحثنا موسوماً بـ: "التعليل النحوي في ضوء مراجعات الدرس اللساني العربي الحديث"، ليكون هذا البحث دراسة تقارب بين أصحاب الماضي العريق وأفاضل الحاضر المتجدّد، ولعلّ التعليل النحوي بات شاهداً على براعة النحاة القدامى في تفسير ظواهر جاءت عليها عربيتهم وكافلاً للحكمة التي استودعها الله لغتهم وكاشفاً لكل ما يثار حول ذلك من التباس أو إبهام يكتنف صور كلامهم، وقد حظيت الأصول الفرعية المستنبطة بتعليل يضمن لها بقاءها ويكفل لها صرامتها ويشهد على ما تصدق عليه من ظواهر.

إن البحث في التعليل النحوي بين القديم والحديث واستنطاقه من أصول السالفين وآراء المحدثين صراع بين القبول والرفض لا يجد سبيلاً إلى الفصل، لذلك وجب على كل باحث في قضية نحوية بين القدماء والمحدثين أن يتجرّد من الحميّة ويتزود بالأناة والرويّة حتى لا تكون نتائج دراسته وفاءً لكل قديم على حساب نبد كل جديد بل يتحتّم عليه أن يقف موقفاً وسطاً بين هؤلاء وأولئك، لذا داعبت هذه الأفكار العقل وأثارت فيه التساؤل واستأثرت بالبحث ليجيب عن الأسئلة الآتية:

★ ماهي الأسباب التي دفعت النحاة المتقدمين إلى تعليل ظواهر النحو وطرق هذا الباب وتأصيله؟

★ ما هو السرّ الذي كان وراء براعة النحاة في كشف الحجب عمّا يشوب العربية من ظواهر يتلبّسها الغموض ويكتنفها اللبس؟

★ هل كان التعليل النحوي محتكماً إلى منهجية واضحة المعالم والأسس أم أنه كان أفكاراً متناثرة وآراء متجادلة؟

- ★ هل كان التعليل النحوي يجول ويصوب في حدود العربية أم أنه حاد عن هدفه وغايته؟
- ★ ما مردّ خروج العلل النحوية عن طبيعة اللغة العربية، أها فلسفتها في التعليل أم أنها قطفت ثمار غيرها من العلوم فنفتت فيها هذه الأفكار؟
- ★ هل احتفى القدامى أثناء تعليلهم للظواهر اللغوية بالمعنى أم أن التعليل عندهم حُصِرَ في الجانب الشكلي الذي جعل من العامل النحوي أساسا متينا تحتكم إليه الظواهر اللغوية؟
- ★ هل يمكن الأخذ برأي بعض المحدثين فيما يخص رفض التعليل أملا في الخروج بنتائج إيجابية تتمثل في العودة بالنحو إلى طبيعته التي لا تتعدى واقع اللغة؟
- ★ هل احتكم المحدثون إلى أسس متينة في رفض التعليل وتحديد مسائل النحو؟
- ★ هل كان للتراث النحوي دور في توجيه آراء المحدثين فيما يخص التعليل أم أنهم قطعوا صلتهم به واستأنسوا بمنهج حديثة؟

هذه تساؤلات داعبت المخيلة وقادتني إلى خوض غمار هذه الإشكالية المعرفية ذات المنهجية المتأصلة في التراث النحوي، لذا وجب علينا أن نعتمد المنهج الوصفي الذي يقف عند حدود الظاهرة اللغوية ويساجل لنا ما روته العرب بتحليله وتفسير بعض جوانبه؛ لأن القضية تتعلق بتسليط الضوء على العلل النحوية وتتبعها عند المتقدمين وسير آراء المحدثين لها بين القبول والرفض، أضف إلى ذلك المنهج التاريخي الذي يعرض لنا تطوّر التعليل وازدهاره، كان ذلك بالوقوف عند كل مرحلة ووقفا يبيّن لنا خصائصه عند علم من الأعلام الذين أسْتَهْدِفُوا بالدراسة، ولا ننكر فضلا للمنهج المقارن الذي كان يفرض وجوده بين الحين والآخر، ولعلّ دوره تمثّل في الترجيح بين رأيين أو إثارة أحدهما على الآخر تحت قيود تفرضها الموضوعية العلمية أو تحرّرات تملّحها غاية العربية التعليمية.

ويسعى هذا البحث إلى الكشف عن هذه القضايا التي سبق وأن أشرنا إليها، ويضع بين يديه تلك الإشكالية المعرفية محاولا الإجابة عن تلك التساؤلات بغوصه في كوامن الخلفيات النظرية والتطبيقية التي كانت وراء التعليل النحوي الذي يجعل من موروث التعليل النحوي مرآة للقراءة والتحليل محاولا أن يصل إلى الغاية المنشودة والتي منها:

- تسليط الضوء على معالم التعليل النحوي من خلال تتبع جزئياته وتحديد الأطر المنهجية التي يعتمدها.

- إبراز جهود المتقدمين من النحاة فيما يخص التعليل بسبر آرائهم وتثمين جهودهم وإجلاء دلائل تأسيسهم لهذه النظرية تنظيرا وتطبيقا.
- وضع التعليل النحوي في مضمار الدراسات اللسانية العربية الحديثة حتى تتضح الرؤى وتنجلي الحقائق حول ما يثار من تساؤلات ويصدر من أحكام تجاه التعليل.
- كشف الحجب وتذليل السبل حول كيفية التعامل مع التعليل النحوي الذي تركه لنا أسلافنا من النحاة بتحديد مستويات الدراسة وضبط حدود الغاية حتى لا ننحرف بالقضايا عن مصافها ونُدْرِجها في غير نصابها.

اقتضى البحث لأجل هذه الخواطر العلمية والإشكاليات المعرفية أن يقسّم إلى مدخل وثلاثة فصول، تطرقنا في المدخل إلى تحديد العلاقة بين العلل التعليمية ونظرية العامل، كون هذين الأخيرين يتقاطعان في كثير من الجوانب ويلتقيان في العديد من النقاط، ثم قدمنا بعد ذلك سردا تاريخيا موجزا للتعليل النحوي مع الوقوف عند خصائص كل مرحلة، وختمنا هذا المدخل بإبراز دور العلوم في إثراء التعليل النحوي؛ ذلك أن النحو زانته علوم العصر فأثرت فيه وأقحمتها مناهج جديدة نهضت بتطوره وساهمت في اكتمال جزئياته بقدر ما يرتقي إلى مستوى النظرية ذات المعالم الراسخة و الأسس المحكمة.

أما الفصل الأول فؤسّم "بمفاهيم عامة حول العلة والتعليل" كان هذا تنظيرا للعلة النحوية خصوصا حتى تنكشف الرؤى وترسخ المفاهيم التي تخص هذا الموضوع، وقد قسمناه إلى خمسة مباحث، يندرج تحت كل مبحث عناوين فرعية، المبحث الأول كان تعريفا للعلة لغة واصطلاحا مع تعريجه بما عند المتكلمين والأصوليين ليكون المبحث الثاني مفهوما للتعليل النحوي والعلة عند النحاة.

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الدوافع التي دعت النحاة إلى التعليل، فقد كانت متعددة ومختلفة منها: الاحتجاج للقراءات القرآنية و غريزة التفكير البشرية واجتهاد النحاة والحاجة التعليمية ليكون هذا مبحثا ثالثا في الفصل الأول وتكون خاتمته وسائل التعليل عند النحاة، فقد قسم هذا المبحث إلى ستة عناوين رئيسة تتضمن في أغلب سطورها وسائل التعليل عند النحاة أو ما يعبر عنه بأنواع

العلل النحوية، وهي العلل الاستعمالية والعلل الدلالية والعلل التحويلية والعلل القياسية والعلل الجدلية والتعليل بالعامل، ولقد كانت هذه الوسائل حصنا حصينا فسّر جميع صور كلام العرب .

أما الفصل الثاني فقد وسمته ب: "التعليل النحوي عند القدامى" قمنا بانتقاء ستة أعلام يشهد كل عَلمٍ على خصائص التعليل في مرحلة من مراحل التاريخ لهذه القضية، استهللناه بتوطئة قبل أن نلج إليه، كان أول النحاة المستهدفين بالدراسة في هذا الفصل الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث كان الأخير شاهدا حيا على ما بلغه التعليل من تطور وارتقاء فقد تبلور التعليل عنده كمصطلح نحوي وعلمي، قمنا بتقسيم المبحث الخاص به إلى ستة عناوين رئيسة، كان أولها تجسيد مصطلح التعليل ثم منهجه في التعليل ثم انتقلنا إلى طابع التعليل عند الخليل ثم التعليل العقلي عند الخليل ثم أشرنا في المبحث الخامس إلى كثافة الحضور الدلالي في تعليل الخليل لنختتم بالمبحث السادس المتمثل في أنواع العوامل عند الخليل.

ثم تحدثنا بعد ذلك عن التعليل النحوي عند سيبويه الذي تخرج على يد الخليل واغترف من عذب يمه، قسمناه إلى خمسة مباحث رئيسة أولا طبيعة التعليل عند سيبويه ثم منهجه في التعليل، كما أشرنا إلى مراعاة سياق الحال في تعليل سيبويه لنشير بعد ذلك إلى أهم ما اعتمده سيبويه من وسائل للتعليل كعلل كثرة الاستعمال ليكون المبحث الخامس ذكرا لأنواع من العلل عند سيبويه، فقد كان هذان الأخيران أمودجين كفيلين بتقديم صورة توصيفية للتعليل في القرن الثاني من الهجرة.

أما القرن الرابع فقد اخترنا له ابن السراج، حيث قمنا بتقسيم المبحث الخاص به إلى سبعة عناوين رئيسة، قمنا بتعريفه ثم قدمنا كتابه الأصول في النحو الذي هو محور الدراسة ثم بيننا مذهبه النحوي، لنتقل إلى تعريفه للنحو قبل أن نتناول المبحث الخامس المتمثل في التعليل عنده وأشرنا في المبحث السادس إلى الاتجاه التعليمي عند ابن السراج لنختتم بالمبحث السابع بذكر أنواع من العلل تواردت في كتابه الأصول كعلل التأصيل وعلل الدلالة وعلل التوهم وعلل الفرق.

خصصنا المبحث الرابع لأبي القاسم الزجاجي نظرا لازدهار التعليل في عصره، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسة، كان أولها طبيعة تعليل أبي القاسم الزجاجي ثم قدمنا تقسيمه الإجمالي للعلل، فقد كان تقسيما ثلاثيا لم يسبق إليه لنختتم الحديث عنه بذكر رأيه في الإعراب في المبحث الثالث.

يعدّ هذان العَلَمَانِ من أعلام القرن الرابع من الهجرة حيث قاما بالتنظير للعلل النحوية ويدللان ما كان للمنطق من تأثير في التعليل النحوي.

مازلنا مع طرق العلماء باب التنظير للعلل، تحدثنا في المبحث الخامس عن ابن جني حيث قام هذا الأخير بترتيب العلة النحوية ضمن العلتين الفقهية والكلامية، كما أنه لا يخفى علينا أن هذا النحوي قد قام بتقسيمها باعتبار حكمها إلى مجوزة وموجبة. أضف إلى ذلك رفضه العلة الثانية التي ذكرها ابن السراج، ذكرنا ذلك في العنوان الخاص به الموسوم بالعلة وعلة العلة ثم ختمنا الحديث عنه باشتراط الوصف والتخصيص في العلة.

ختمنا الفصل الثاني بالحديث عن أبي البركات الأنباري، حيث كان لهذا الأخير إسهامات نظيرية في كتبه ارتقت بالعلة النحوية، قسمناه إلى ثمانية مباحث، قمنا بتعريفه في المبحث الأول ثم أشرنا إلى التعليل عنده ثم ذكرنا طبيعة العلة النحوية حيث أحققها هذا الأخير بالعلة العقلية ليكون الطرد شرطا فيها ثم خصصنا المبحث الخامس لإيراد موقفه من التعليل بعلتين.

أما المبحث السادس فقمنا بذكر موقفه من إثبات الحكم في محل النص، أثبت بالنص أم بالعلة؟

ثم ذكرنا مسالك العلة عنده، فالمسالك هي الطرق التي يعتمدها النحاة في إثبات العلة النحوية، ومن أهم المسالك التي ظهر تطبيقها واضحا في كتبه الطرد والنص والإيماء والسبر والتقسيم، ثم ختمنا الحديث عنه بعرض تطبيق موجز للعلل النحوية في كتابه أسرار العربية التعليمية منها والقياسية والجدلية.

أما الفصل الثالث فقد كان خاصا بعرض آراء اللغويين العرب المحدثين فيما يخص التعليل والعامل، قمنا بانتقاء سبعة من أعلام العصر الحديث الذين نبغوا في النحو وأثروا الدراسات اللغوية في العصر الحديث، فقد تمحورت عليهم الدراسة وانصب الفصل على آرائهم وأفكارهم ليوسم عنوان هذا الفصل " بالتعليل النحوي ومفردات الدرس اللساني العربي الحديث"، استهللناه بتوطئة ومبحث تمثل في التعليل والعامل في ضوء التيسير النحوي وما يخالجه من مصطلحات، وقد قسم هذا الفصل إلى ثمانية مباحث رئيسة تتخللها عناوين فرعية، كان المبحث الأول حديثا عن إبراهيم مصطفى وآرائه النحوية، قسم هذا المبحث إلى سبعة عناوين فرعية، كان العنوان الأول

تخطيء القدامى في فهم النحو العربي ثم رفض نظرية العامل مع رؤية نقدية لعلامات الإعراب لنخلص إلى حقيقة العامل عند إبراهيم مصطفى ووجهة نظره في إعادة بناء الجملة العربية في ضوء إلغاء نظرية العامل ليكون ختامنا لهذا المبحث بتقديم رأينا في آراء هذا الدارس المجدد.

لقد آثرنا الحديث عن إبراهيم أنيس لنخصص له المبحث الثاني، بدأناه بعرض آراء هذا الأخير التجديدية في النحو كالمبحث في حقيقة الإعراب وإعادة النظر في بعض مسائل الإعراب كإعراب الأسماء الخمسة والمثنى والجمع المذكر السالم لنختتم ذلك بتقديم رأيه في التعليل النحوي. انتقلنا بعد ذلك إلى عباس حسن في كتابيه النحو الوافي واللغة والنحو بين القديم والحديث، ليكون هذا الأخير عنوانا للمبحث الثالث وبيان موقفه من التعليل وعرض بعض المسائل النحوية التي رفض تعليلها، كما بيّنا موقفه من العامل مع عرض وتمثيل لبعض المسائل التي رفض تعليلها بالعامل.

وإذا كانت التربة العراقية قد أسست ما وصل إلينا من أصول نحوية قديما فإنها تبعث من جديد من يشهد على تاريخها العلمي وتشبيدها النحوي، نذكر من ذلك مهدي المخزومي ونجعل منه عنوانا للمبحث السادس، كون هذا الأخير انتقد جوانبا من نظرية النحو العربي وأعاد توجيهه لها وفق ما يخدم المتعلمين، قسمنا هذا المبحث إلى أربعة مباحث فرعية حيث بيّنا موقفه من التعليل والعامل، وأشرنا إلى تأثيره بالكوفيين في التيسير النحوي، لنختتم حديثنا عن هذا العلم ببيان رأيه في الإعراب والإدلاء بآرائنا في توجيهاته.

وإذا كان التيسير النحوي يضع بين عينيه رفض العلل الثواني والثالث، فإنه يتوجب علينا أن نشقّ الطريق إلى شوقي ضيف الذي استفاد من ثورة ابن مضاء القرطبي بتحقيق كتابه الرد على النحاة، فصلنا الحديث عنه بعرض موقفه من التعليل والعامل والتدليل على تأثيره بآراء مضاء وعرض أهم المسائل التي أعاد تصنيف النحو بها تصنيفا يتماشى ومناهج التيسير النحوي.

ختمنا الفصل الثالث بعلمين من أعلام العصر الحديث كان أحدهما متممضا المنهج الوصفي الذي ألقى بظلاله على إعادة النظر في وصف العربية، والثاني المنهج التفسيري في اللسانيات التوليدية التحويلية، أمّا صاحب المنهج الوصفي تمام حسان الذي يعدّ من أبرز الباحثين العرب الذين نقلوا هذا المنهج إلى العربية وأحسنوا استثمار مبادئه فيها، أعانه في ذلك سعة اطلاعه

على التراث النحوي، بدأنا الحديث عنه بتحديد وجهة نظره في التعليل النحوي مع دراسته للعلل الأرسطية وسبرها، ثم بيّنا موقفه من العلل الموجبة والمجوزة مع دور العلة الأولى والغائية في التعليل لنختتم بحثنا فيه بعرض رأيه في العامل النحوي والبدليل الذي يمكن أن يسدّ ذلك المتمثل في نظرية القرائن اللفظية والمعنوية.

أما النظرية التفسيرية في الدراسات التوليدية التحويلية فقد فرضت هيمنتها عند بعض الدارسين العرب المحدثين، فقد كان التفسير قائما مقام التعليل في النحو العربي، لذلك كان آخر مطافنا في هذا البحث الحديث عن هذه النظرية مع التمثيل لأحد أعلامها، استهللنا حديثنا عن ذلك بالتعريف بهذه النظرية ثم تحديد تاريخ منشئها ثم تحدثنا عن التفسير في هذه النظرية (النظريات و الأسس) لنعقد فرقا بينها وبين التعليل في النحو العربي، ونذللّ بحثنا في هذه النظرية بالحديث عن عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية، وفي الأخير ذيلنا هذا البحث بخاتمة رصدت لنا النتائج المتوصل إليها مع ذكر جملة الفهارس التي تيسر لنا تصفّح هذا البحث.

وإذا كانت قضية هذا البحث تعقد مقارنة بين القدامى والمحدثين فإنه يتوجب على الباحث أن يستقي مادة بحثه من مصادر يزواج فيها بين مصادر المتقدمين ومراجع المتأخرين.

ولا يرى الباحث نفسه قد بلغ الكمال في الإحاطة بالتعليل بقدر ما كان يصبو إلى تقديم ما يرتقى منه أن يكون دراسة ذا قيمة علمية مضافة إلى البحوث المقدّمة في هذا الشأن؛ ذلك أن هذه النظرية استهوت الدارسين قديما وحديثا واستأثرتهم بالبحث تنظيرا وتطبيقا ممّا يوجب الاعتراف بالجهود السابقة والدراسات المقدّمة، وجدير بنا في هذا المقام ألا ننكر فضلا ولا نحدد سبعا لمن قدّم بحثا حول التعليل النحوي، ونذكر القليل الأهمّ الذي يسدّ لنا الحاجة ويحقّق لنا الغاية ويشهد على قيمة هذا الموضوع لدى الدارسين مع الإشارة إلى أن المؤلفات التي طرقت هذا الموضوع قد تنوعت منهجا وموضوعا، فهناك من الباحثين من سلّط الضوء على التعليل قديما وحديثا بسبر أغواره عند المتقدمين وإجلاء القول فيه عند المحدثين مثلما نراه في كتاب نظرية التعليل في النحو العربي بين القديم والحديث لحسن سعيد الملخ والتعليل في الدرس اللغوي القديم والحديث لخالد الكندي حيث خلص حسن سعيد الملخ إلى أن التعليل النحوي له آثار إيجابية، كونه جهاز استدلال يفسّر نظام العربية وأخرى سلبية تمثلت في تقديرات وخلافات نحوية عصفت

بما ربح هذا الموضوع، ولا ينكر الباحث أن هذا الكتاب - نظرية التعليل - يعدّ مرجعا توجد فيه الضالة وتُنشُد في مادته الغاية، كما أنّ دراسة كهذه تعدّ أثرى الدراسات وأغناها لأنها تجعل من التعليل النحوي موضوعا تتجاذبه براعة المؤسسين ومراجعة المحدثين.

كما قدّم مازن المبارك سردا تاريخيا للتعليل النحوي في كتابه النحو العربي استهدف فيه موضوع العلة النحوية من النشوء إلى القرن العاشر من الهجرة ليفيدنا بأن العلة النحوية قد نشأت مرافقة للنحو ومجانبة له طوال تاريخه.

ولكون النحو مستوى من مستويات الدراسة اللغوية نجد من الباحثين من قدّم دراسة عن التعليل اللغوي الذي هو أعمّ من التعليل النحوي مثلما نراه في كتاب جلال شمس الدين الموسوم بالتعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، حيث خلّصت هذه الدراسة إلى أن التعليل ذو وسيلتين، تجريبية متمثلة في الاستخفاف والثقل والعامل وعقلية تتمثل في التقدير والتأويل والقياس، وقد عدّ هذا الأخير هاتين الوسيلتين تصنيفا جديدا للعلل تكلّلت به الدراسة.

وحاولت بعض الدراسات أن تُفرد نوعا من العلل وتخصّها بالدراسة بتتبع مسائلها وتصنيفها مثلما نراه في بحوث عبد الفتاح الحموز في بحوثه كظاهرة التعويض في العربية وظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية وما كتبه فؤاد السيد حول قضية الشبه في النحو العربي

كما يؤدي الإعجاب بآراء علم من أعلام النحو العربي إلى تخصيصه بالدراسة والبحث، فينجلي التعليل النحوي أمام ناظره ويشغل مكانا له من الدراسة، نرى ذلك في كتاب الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري لفاضل السامرائي وما كتبه خديجة الحديثي في كتابها أبو حيان النحوي، ولعلّ دراسات كهذه تبين موقف العلم المستهدف بالدراسة من التعليل أو تستجمع جهوده في ذلك مع إشارات تاريخية للعلّة النحوية لما تنوّه به من تأثر النحوي بالمتقدمين وتأثيره في المتأخرين.

ونظرا لما يتخلّل التعليل النحوي من مسائل بلغت غاية التعقيد وقضايا توسم بالاضطراب والغموض، فإنّه من العسير أن يقدم الطالب موقفا تجاه مسألة نحوية تحظى باختلاف تعليل النحاة أو الإدلاء برأي يكون فيصلا فيما تجادلوا فيه لا لسبب إلا لأن العقل قاصر عن خوض حرب جدلية مع هؤلاء، وإنّه ليعجز من أن يجد لرأيه مكانا بين من فاضت قرائحهم وتوقّدت عقولهم

وتدققت أفكارهم، فلا نجد سبيلا غير التعامل مع تلك القضايا بما هو أقرب إلى شعار الموضوعية العلمية التي لا تقدر على حساب رفض كل حديث، فلا مجال للمفاضلة بين مراجعات هؤلاء و تأسيس أولئك إلا بما يدل الرأي ويقوي الحجة؛ إذ لا بديل عن الحجج اللائحة والبراهين الصادقة في إصدار الأحكام وتوجيه الآراء.

ختام ذلك يكون بشكر الأستاذ المشرف **نور الدين دريه** الذي لم يدخر جهدا في إثراء هذا البحث ولم يتوان لحظة في تتبع جزئياته وتصويب أخطائه ليكون المتفضل الأول بعد **الله** -عز وجل- في إخراجه من الظلمة الحالكة إلى النور الساطع، فقد فتح أبوابه وفكّ طلاسمه بكل ما أوتي من إخلاص مأمول واجتهاد مقبول مرجو من **الله** سبحانه وتعالى.

كما أنّ الشكر موصول للجنة المناقشة التي منّ الله لنا بها لعرض نقائص تخلّلت البحث والإدلاء بآراء توجيهية تعيننا على مواصلة الاجتهاد والسعي نحو النجاح والفلاح.

سليم قزعوپ في: 01-05-2019.

مدخل

توطئة:

هناك بعض القضايا التي يجب أن نشير إليها في هذا المدخل حتى تتضح الرؤى العامة لهذا البحث وتتكشف عنه الحجب، ولقد ارتأينا في ذلك أن نحدد العلاقة بين العلة والعامل؛ ذلك أن هذين الأصلين بينهما من الوشائج والصلات ما يجعل منها شيئاً واحداً بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر في ظل هذا الاتصال، ولقد كان ذلك كما وأشرنا لأن "العامل وليد التفكير في العلة"⁽¹⁾ لا لشيء إلا لأن النحاة العرب قد كانوا على وعي عميق بما جاءت عليه لغتهم، ولقد دفعهم حب اللغة التي كانوا ينطقون بها وتقديسهم لها إلى التفكير في مثل هذه القضايا؛ ذلك أن البحث عن الأسباب والغوص في كوامن العلل وسبر أغوار المبهمات من غرائز التفكير البشري ومظهر من مظاهر النشاط العقلي لدى الإنسان.

إن النحاة العرب تتبعوا كلام العرب، فوجدوه بصورة مختلفة ووجوه متعددة مما جعلهم ينجحون إلى التفكير في سبب هذا الاختلاف وعلّة هذا التعدد الذي يعتري أواخر الكلم، فاهتدوا إلى ما اصطالحوا على تسميته بالعامل، واستضاءوا بنوره في تفسير ظواهر الإعراب وتبينوا ما للحركات من قيم دلالية تتقوم بها المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وإضافة وغير ذلك، فقد كان العامل شديد الصلة بالإعراب؛ إذ إنه علة تشكله وظهوره أواخر الكلم حسب ما أجمع عليه نحاة العربية إلا القلة القليلة التي شذت عن هذا الإجماع وخالفت جمهور النحاة.

لا شك أن نظرية العامل تشكلت حتى اشتدّ عودها واستوت على سوقها وسحرت ألباب النحاة ليكون تطورها مرافقا للنحو حتى غدت العمود الفقري لتأسيس هذا العلم، ونظّر إليه وكأنّه علة حقيقية تؤثر وتمنع⁽²⁾. ولعلّ تغلغل هذه النظرية في النحو العربي واستيلائها على عقول النحاة والنظر إليها على أنها السبب الأول والأخير في إحداث الإعراب والوجه الرئيس للاستدلال عليه

(1) - سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي لدى اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2016، ص18.

(2) - ينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الرمخشي، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط، 1970، ص63.

جعل منهم يقسمونها إلى عوامل ظاهرة ومحدوفة ولفظية ومعنوية ومفترضة وغير ذلك حتى لا تشدّ ظاهرة عن تعليلها بهذه النظرية.

أولاً: علاقة العلة بالعامل:

لا شكّ أن رسوخ العلة في جسد النحو العربي ومبالغة النحاة في تعليل ظواهر الإعراب أدّى بهم إلى تقسيمها أقساماً ثلاثة مراعين في ذلك الغايات التي تتأتى منها وظروف ونشأة وولادة كل نوع منها، فالتعليمية محقّقة لغاية النحو التعليمية، وبها نقف عند ملابسات الإعراب وظواهره، والقياسية كفيلة بتحقيق وظيفة لغوية هي القياس كقياس المضارع على الاسم وحمل الأمر على المضارع المجزوم بلام الأمر عند الكوفيين وغير ذلك ممّا اتّخذ من القياس وسيلة للتبرير، أمّا الجدلية فهي علة تتخذ من الجدل وسيلة للاستدلال والجواب عن كل سؤال.

ولا يخفى علينا أن العلة التعليمية تتداخل مع نظرية العامل في الاتفاق والانسجام، فالامتزاج بينها واضح حتى يصعب التمييز بينهما، يقول عفيف دمشقية: "وأما عن العلاقة بين نظرية العوامل وبين علل النحو، والفرق بينهما فنقول أولاً أنّهما نابتان كلتاهما من معين واحد هو العقل البشري الذي من طبيعته التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة مهما كان نوعها وبالتالي طموحه إلى تفسيرها وإخضاعها لأحكام منطقته"⁽¹⁾.

ولا شكّ أن التعليل نشأ في ظروف اقتضاها التعليم منذ مراحل نشأته الأولى وبدايات تكوّنه، كان سبب ذلك ارتباطه بالحكم النحوي، فلا نحو ولا تعليل ولا غاية ترتجى منه سوى التعليم وتقويم اللسان عند الخطأ، ولقد أشار إلى ذلك عفيف دمشقية ثانية حيث قال: "إن النحو العربي نشأ في حلقات التدريس وإقراء الذكر الحكيم وأنه لا بد أن تكون قد واجهت الطبقة الأولى من المعلمين والمقرئين أسئلة من طلابهم - ولا سيما من كانوا من أصول غير عربية - عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر العربية وغيرها من الظواهر اللغوية، فكانوا هؤلاء يضطرون إلى استنباط تلك الأسباب والعلل وشرحها بشكل مبسّط لإقناع أولئك الطلاب بما يعلمونهم، ولا نشك كذلك في أن أسئلة الطلاب كانت تثير في أذهان المعلمين تساؤلات كانوا يبحثون لها بدورهم عن إجابات

(1) - عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، طبعة جديدة، 1981، ص 159.

مرضية كفيلة بإشباع فضول الطلاب، وقد نشأ عن هذه العمليات جميعاً ما سماه الزجاجي بالعلل التعليمية⁽¹⁾، فهذا دليل يؤيد ما ذهب إليه عفيف دمشقية لأن التعليم وليد نشأة هذا النحو من العلل فالسؤال عن ظواهر الإعراب سؤال عن العوامل.

يؤيد ذلك أيضاً عبد الستار الجوّاري مؤكداً أن العلة النحوية والعامل مقرونان بما يشدّ تلاحمهما ويضعهما في ميزان واحد يقول: "وليس من الباحثين والمدرسين من ينكر أن الدارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث كثيراً ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ويسأل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من التفكير لا سبيل إلى صدّه أو الوقوف في وجهه بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في التعليم أن يهمل أو يترك، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه وتوجيهه حتى يكون سبباً يربط بين مادة البحث والدرس بتفكير الدارس ويجعلها جزءاً من واقع فكره وعقله".⁽²⁾

فالظاهر من قولي هذين الدارسين أن النحو العربي بدأ بالبحث عن مسببات الإعراب في حلقات خاصة بالتدريس ببيان الوظائف النحوية للعناصر اللغوية التي تساهم في بناء التركيب من فاعلية ومفعولية وغير ذلك، فالبحث عن أسباب الإعراب نفاذ إلى الوظائف النحوية والبحث عن علل الإعراب بحث عن العوامل التي أنشأتها.

ثانياً: نماذج تبين العلاقة بين العلل والعوامل:

إن عدّ العلل التعليمية والعوامل شيئاً واحداً يتمثل في أن كليهما تفسير لظاهرة معينة، وما قيل عن علة رفع كلمة أو نصبها أو جرّها يقال في العامل الذي أحدث ذلك، وهذه نماذج توضح ما أشرنا إليه:

❖ علة رفع الفعل المضارع:

لقد كان إجماع النحاة - فيما يخص الفعل المضارع - بأنه معرب مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجزوماً، ولقد اختلفوا في عامل رفع، فمذهب الكوفيين يقول بأن تعريته من العوامل الناصبة

(1) - ينظر: تجديد النحو العربي، ص 160.

(2) - أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط 2، 1984، ص 49.

والجائزمة عامل لرفعه، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزوائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم⁽¹⁾، وحسبنا في هذا أن نشاط الكوفيين فيما ذهبوا إليه حتى لا نضل الطريق فيما نشير إليه لأن العمل يكون بالعوامل وبالتجرد من العوامل، وما دام العدم عاملاً يعلل به يحسن بنا أن نقول أن عامل رفعه هو التجرد من العامل الناصب أو الجازم حتى يكون هذا جواباً عن العلة التي دعت إلى رفعه فتجرده من العوامل هو العلة التعليمية في الوقت نفسه.

❖ علة نصب المضارع:

سبق وأن قلنا بأن العوامل المختصة بالنصب والجزم تحدث الإعراب لهذا الفعل إذا سبقته، فقد يكون المضارع منصوباً أو مجزوماً، ولا يكون ذلك كذلك إلا إذا سبق بهذه العوامل الناصبة والجائزمة، فهذه النواصب والجازمات عوامل كما أنها علل النصب أو الجزم والشيء نفسه في رفع المبتدأ، فيقال في سبب رفعه ابتداء الكلام به⁽²⁾، وكونه مسنداً إليه وهي علة تعليمية، فعامل الابتداء يقتضي تجرده من العوامل التي تدخل عليه، فعلة الرفع هي نفسها العامل في رفعه.

والاستدلال على ما سبقته الإشارة إليه أكثر من أن يحصى ونحن أعجز من أن نحيط به، فالعلة التعليمية هي العامل في كثير من المسائل النحوية، وإن من يرى من النحاة إلغاء العامل يجب أن يعيد النظر فيما يقول لأن العامل والعلل التعليمية يشدان بعضهما البعض ويعضد أحدهما الآخر، فكيف نلغي العامل الذي تبرم منه أغلب المحدثين ونبقي على العلة التعليمية التي تقلبها هؤلاء الرافضون بقبول حسن.

ثالثاً: محطات التعليل النحوي وإجراءاته:

إن التعليل شأنه كشأن باقي الأصول التي أقامت كيان النحو، وكطبيعة كل علم من العلوم الذي تتوفر له ظروف ينشأ في كنفها وتفتحته مستجدات تسهم في تطوره وتفرض علوم العصر هيمنتها مما يؤدي إلى استحداث طرائق جديدة في البحث والإحالة إلى مناهج حديثة تغير من

(1) - ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005، ج2، ص103.

(2) - هذا رأي البصريين الذين يرون أن الابتداء عامل رفع المسند إليه الذي هو المبتدأ، أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ أو الخبر يترافعان لأنه لا بد لأحدهما من الآخر.

طبيعة التعليل، فلقد كان التعليل مستمداً من كلام العربي الفصيح فأصبح يؤثر في الأحكام ويغير القواعد، ولقد حصل ذلك لأن التعليل خاضع للعقل والعقل من طبيعته الاجتهاد والاستزادة من كل معلول، فلقد بدأ التعليل طبيعياً مستمداً من اللغة إلى أن كثر فيه التأليف وحظي بالاهتمام من قبل نخبة مغلين، وتأثر بالفقه والكلام والمنطق وهذا عرض موجز لتاريخه:

○ المرحلة الأولى:

حازت العلة مكاناً كبيراً في ساحة الدرس النحوي، وحظيت باهتمام لا نظير له من قبل عقول النخبة، ولا أحد ينكر إذا قلنا بأن التعليل النحوي نشأ مرافقاً للنحو عبر تاريخه الطويل، كان ذلك من بدايات نشأة النحو إلى تطوره وازدهاره واكتمال قواعده، فلقد كان في بدايات أمره توجيهات لضوابط الإعراب وإشارات لما يقع فيه العامة من خطأ قصد استنباط مجموعة من القواعد والقوانين المطردة التي تلحق الأشباه بالأشباه ليتسنى للناس قياس سائر أنواع الكلم على بعض، وتمتد هذه الفترة من أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) إلى من فتق النحو وولج عالمه عبد الله بن أبي زيد المعروف بابن إسحاق (ت 117هـ).

ولقد ميّز هذه المرحلة الذوق اللساني الذي يميز بين الفصيح من كلام العرب، وما خرج عنه اصطلاح على تسميته باللحن دون أن يشار إلى أحكام تتعلق بعلة ذلك، لأن منشأ ذلك الإحساس الفطري، حتى إن ما يشهد على معالم هذه المرحلة ويبحث في المناظرات التي دارت بين أعلام النحو وبين الشعراء لا يجد حضوراً واضحاً لمصطلح العلة أو أي مصطلح يشهد على تبلور قواعد النحو لأن ذلك كان قبل ترسخ جذوره، فقد حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له عبد الله كيف تنشأ هذا البيت؟:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا ***** فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفَعَلُ الْخَمْرُ

فأنشد فعولان فقال له عبد الله: ما كان عليك لو قلت فعولين، فقال الفرزدق: لو شئت أن أسبح لسبحت ونهض فقال عبد الله: لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعَل الخمر⁽¹⁾، فكأنه قال: وعينان قال الله: أخذتَا فَحَدَّثتَا، فكان ذلك من

(1) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت، ص72-73.

الفرزدق إيماءاً للعلّة⁽¹⁾، والفرق بين فعولان وفعولين في الشاهد أن فعولان تجعل من كان تامة لا تحتاج إلى الخبر وفعولين تشهد على أنها ناقصة تفتقر إلى خبر.

○ المرحلة الثانية:

ويمكن أن نصلح على تسمية هذه المرحلة بمرحلة نمو التعليل وارتقائه، تبتدئ من إمامي علم النحو الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وتنتهي ببدايات القرن الثالث من الهجرة، وأهم ما يميز هذه المرحلة أن التعليل كان موصولاً بروح اللغة وطبيعتها ولا يكاد ينفك عنها: "وأما كانت عند سيبويه و الذين عاصروه من النحاة والذين سبقوه مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثير من الشواهد من حيث الدليل والبرهان وعلى الفطرة اللغوية والحدس النحوي من حيث طبيعتها ولم تكن أبدا ذات طبيعة فلسفية أو نشأة منطقية"⁽²⁾، فلقد كان التعليل مجانباً للواقع اللغوي بعيداً عن الافتراض والتخيل، وسيتبين ذلك بالحديث عن علّمِي هذه المرحلة الخليل وسيبويه.

○ المرحلة الثالثة:

هذه المرحلة تعدّ ذروة النضج والازدهار، فلقد دخلت العلة عالم التأليف وزيادة العناية بالبحث حيث يطالعنا تاريخ البحث في التعليل بمجموعة من المؤلفات جعلت من العلة عنواناً لذلك فقد ألف المازني (ت 249هـ) كتاب علل النحو وألف لكذة الأصبهاني (ت 331هـ) نقض علل النحو، وألف هارون بن الحائك (ت 311هـ) كتاب العلل في النحو ومبرمان (ت 345هـ) له كتاب موسوم بكتاب النحو المجموع على العلل وألف أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ) كتابه الشهير علل النحو غير أن هذه الكتب لم يُكْتَبْ لها الخروج إلى ساحة البحث النحوي إلا القليل النادر منها كالإيضاح للزجاجي (ت 337هـ) وعلل النحو للوراق⁽³⁾. وإن الناظر في أسماء هذه الكتب يقر بأن العلة في هذا العصر قد لفتت عقول النحاة واستأثرتهم بالبحث فضلاً عن تقسيمات للعلل النحوية خرج بها أعلام هذه المرحلة، أضف إلى

(1) - محمود أحمد نخلة، أصول النحو العربي، دار العلوم للطباعة، ط1، 1987، ص124-125.

(2) - خالد الكندي، التعليل في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص15.

(3) - ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، مصر، ط1، 2006، ص75.

ذلك أن التعليل النحوي في هذه المرحلة قد استهدف كل ظواهر اللغة "وأصبح يتناول كل جزئيات البحث النحوي كما وجدت محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها"⁽¹⁾. وما إن طالع مسار النحو العربي القرن الرابع من الهجرة إلا وكثرت مصنفات تجعل للتعليل النحوي القسط الأوفر من البحث، كما فرضت مستجدات هذا العصر طرائق ومناهج جديدة أحالت النحاة إلى تغيير منهج البحث في ذلك، فقد كانت العلل خلال ذلك أكثر منطقية، ولقد شقّ التنظير في التعليل طريقه وذلك مساره وشغل تأثير العلوم المترامنة مع النحو مكانه بسبب تطور الفكر العربي وانفتاحه على حضارات الأمم المجاورة ونهله من ثقافات فرضت وجودها على الحضارة العربية مع أن هذه المرحلة شهدت أعلاما ثاروا ضد إسراف النحاة في التعليل كابن الطراوة وابن حزم وابن مضاء القرطبي، وسيأتي الحديث عن ذلك أثناء مراجعة الدرس اللساني العربي الحديث للتعليل لأن ابن مضاء كان نقطة انطلاق النحاة العرب المحدثين في رفض التعليل.

○ المرحلة الرابعة:

وتميزت هذه المرحلة بمراجعة التعليل من المتقدمين ومحاولة تثبيت عله واستقرارها على المستوى النظري والتطبيقي، وقد عرفت هذه المرحلة ظهور اتجاهين مغايرين:

1- اتجاه قام على جمع العلل والترجيح بينها في مقولات نحوية عامة كشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية للرضي الاسترأبادي وهمع الهوامع للسيوطي.

2- اتجاه آخر نزع إلى اختيار علة مناسبة أو أكثر والسكوت عن العلل الأخرى كما في المختصرات نحو الكافية لابن الحاجب وقطر الندى لابن هشام⁽²⁾، ولم يكن التعليل في هذه المرحلة بمنأى عن تأثير العلوم كالفلسفة والمنطق بل برزت العلل المنطقية والفلسفية بروزا واضحا وتخللت مؤلفات أعلام هذه المرحلة.

كما أن هذه المرحلة ظهر عند أعلامها مؤلفات تصبو إلى تقريب النحو من الناشئة، وتذليل سبيله كان ذلك بالمفاضلة بين العلل والإبقاء على أيسرها التي تخدم ناشد النحو مثلما نراه في

(1)- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006، ص75.

(2)- حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والحديثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص82.

كتاب قطر الندى لابن هشام الأنصاري، فقد يكتفي هذا الأخير في كتابه بتقرير الأحكام دون الإدلاء بالحجج التي تعضدها وتثبت صحة ما قيل في حكمها مثلما نراه في عرض الأحرف الناسخة إن وأخواتها، فقد قدّم لنا ما تحدّثه هذه الأحرف في الجملة الاسمية من نصب للاسم ورفع للخبر دون أن ييسط لنا العلل التي حملت هذه الأحرف على الأفعال⁽¹⁾، على عكس ما نراه عند أعلام المرحلة السابقة كأبي البركات الأنباري فقد أحاطوا بهذه العلل وجعلوا لها من الوثيقة والتكّم ما يشهد على علوّ مكانتهم وبراعة عقولهم.

رابعاً: دور العلوم في إثراء التعليل النحوي:

لا ينكر أحد أن النحو العربي مر عبر تاريخه الطويل بمؤثرات تكاد تنفق معه في المناهج التي كان يعتمد عليها في طرح قضاياها ومعالجة مسأله، فهناك علوم أثرت بشكل كبير في النحو العربي وأصوله وخاصة التعليل لأن بينها من الروابط والصلات ما يوجب هذا التأثير، ولقد كانت هذه العلوم ثمرة مستجدات القرن الرابع من الهجرة وما أمده من الأمة العربية من مقومات تسهم في رقيها وامتداد حضارتها بسبب تطور الفكر والانفتاح على الغير، فلقد كان للمنطق والفقه وعلم الكلام آثار لا تعمى على رؤيتها عين بصيرة ولا يُغْفَلُ أهميتها عقل متدبر أو فكر متوقد إذا لم نشاطر الذين يرون أن هذه المؤثرات ربح عاتية أذهبت روحه، وكان لها من الإساءة ما يضلّل طريقه⁽²⁾، يتحدث مازن المبارك عن العلة في القرن الرابع قائلاً: "... وأن النحو تأثر بالفقه والكلام والمنطق فكانت له أصول شبيهة بأصول الفقه وتطلع إلى المغيّب -شأن علماء الكلام- فبحث عن العلل وافترض وجادل، واقتبس من المنطق فكرة الحدّ بل غلا بعض النحويين ففرضوا على النحو حدود منطقية صرفة"⁰

(1) - لقد ذكر ابن هشام في كتابه قطر الندى أن هذه الحروف من نواسخ المبتدأ والخبر من غير تقديم العلل التي حملت فيها هذه الحروف على الأفعال إلا علتين ذكرهما محقق الكتاب محي الدين عبد الحميد.

(2) - نقصد بذلك تغلغل الفلسفة والمنطق في جسد النحو فالفقه مستثنى مما نشير إليه.

1. تأثير المنطق على التعليل النحوي:

كان تأثير المنطق على التعليل النحوي متمثلاً بصورة واضحة في استعمال النحويين للتعريفات والحدود والعوامل والأقيسة والعلل وتوظيف أدوات المنطق في التعليل النحوي، من ذلك المصطلحات المنطقية كالجنس والخاصة والعهد والاستغراق والعموم والخصوص، ولسنا نبالغ إذا قلنا أن المنطق حجر أساس أقيم عليه التعليل النحوي في القرن الرابع من الهجرة وعماد أرسيت تحته أوتاد في بلوغ العلة النحوية أشدها؛ لأن الناظر في كتب هؤلاء الذين مزجوا النحو بالمنطق وأخضعوا له رقبته تحت حد سيفه يرى أن عرض المسائل مكسو بثوب منطقي، ولا يكاد يتراءى له ما ينشده من النحو بين ظلمات المنطق الحالكة.

وحسبنا في ذلك أن نضع بين أيدينا علما من أعلام القرن الرابع من الهجرة هو الرماني النحوي (ت 384هـ)، فقد قيل عنه: "إنه أول من مزج النحو بالمنطق"⁽¹⁾، نضع مسألة الاستثناء لندلل ما ذهبنا إليه يقول الرماني: "... لا يجوز الاستثناء من موجب البدل لأنه لو جاز البدل جاز تقديم العامل عليه لما بعد إلا وليس، ولا يجوز ذلك إلا في الإيجاب لأنه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه، وليس كذلك النفي لأنه إذ أطلق على أعم العام، وليس يعارض في هذا الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص فينقسم قسمة تبطل دلالة العلل عليه حتى يكون مستغنى عنه وليس كذلك أحد لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره وليس في الإيجاب مثل هذا"⁽²⁾.

فهل تبين ما ساقه لنا الرماني خلال حديثه عن الاستثناء في ظل هذا الدرب المتوعر والسبيل المخفوف بمخاطر المنطق؟، فتأثير المنطق على النحو وتعليقاته بلغ ذروته واشتدّ عوده فأدخل في النحو ما ليس منه، وصاغ مسأله وفق ما يفرض هيمنته خاصة عند النحاة الذين انحرفوا عن سبيل النحو وأوشكوا أن يجعلوا المنطق موضوع علم النحو.

(1) - طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية ص 132 نقلا عن موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو لمطير بن الحسن المالكي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1423، ص 155.

(2) - مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 1995، ص 135.

2. تأثير علم أصول الفقه على التعليل النحوي:

إذا كانت العلة النحوية مبحثاً من مباحث علم أصول النحو، فإنه يجب علينا أن نعود بأدراجنا إلى نشأة هذا العلم والمنهج التي وضعت عليه أحكامه، فقد نشأ هذا العلم على الطريقة التي نشأ عليها علم أصول الفقه، بل استعيرت تسمية علم أصول النحو من تعريف الفقهاء لأصول الفقه، كما لا يجب أن ننسى أن علماء أصول الفقه قد بذلوا خالص جهدهم في استنطاق الأسس التي بني عليها الفقه والأصول التي قام عليها ليكون ذلك للنحاة ثمرة دانية القطف في تأسيس علم أصول النحو.

ولقد تأثر ابن جني والأنباري والسيوطي وغيرهم بعلماء الفقه وخاصة التعليل؛ ذلك أن كلاً من العلمين معقول من منقول، وللعقل البشري دور كبير في إجلاء مفاهيم كل منهما وبناء دعائمها، ودون إطالة يجدر بنا أن نشير أن العلة النحوية تتوافق مع العلة الفقهية في المسالك والقوادح، فمسالك العلة عند النحاة: الإجماع، النص، السير، التقسيم، المناسبة، الشبه، الطرد، إلغاء الفارق، الإحالة، مسالك العلة في أصول الإجماع، النص الصريح، الإجماع، السير والتقسيم، الإحالة، الشبه والدوران... إلخ.

فإمعان النظر في مسالك كل منهما مع العلم أن أصول الفقه أسبق وجوداً من أصول النحو يخلص إلى أن الأصوليين منبع ارتوى منه النحاة بقدر ما يساهم في تنظيرهم للعلل التي استوحيتها عقولهم واستودعتها كتبهم، ولقد اتخذ النحو أداة لفك المسائل الفقهية العالقة⁽¹⁾ ردحا من الزمن بل كان ذلك قبل القرن الرابع من الهجرة، فلقد كان الأصوليون ينظرون في المسائل الفقهية بما تزودوا به من معارف نحوية، وطرق استدلال تشبه إلى حد كبير طرق استدلال الفقهاء لندلل على ذلك ونقول: إن طرق استدلال النحاة تشبه إلى حد كبير طرق استدلال الفقهاء، نذكر من ذلك أن النحاة بقدر ما تمسكوا بالقياس أجازوا الاستغناء عنه في حالة مخالفته للمسموع

(1)- ينظر: مسألة الطلاق بين أبي يوسف القاضي فلقد فك لغزها هذا الأخير في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، تح: محمد إبراهيم عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1987، ج3، ص102.

والمبادرة بقياسه على غيره، يقول السيوطي: "... وهذا ما يشبهه شيء من أصول الفقه نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه"⁽¹⁾.

3. تأثير علم الكلام على التعليل النحوي:

لم يكن علم الكلام أقل شأنًا من المنطق والفقه في التأثير على التعليل النحوي بل كان أسبق من الفلسفة والمنطق، ولقد رجع ذلك إلى:

❖ أن كثيرا من النحاة كان لهم اهتمام بعلم الكلام وأكثرهم معتزلة، ولقد توجت كثرتهم بإفراد مصنف خاص بهم يسمى *نحاة المعتزلة*⁽²⁾، وقد شهد لنا التأريخ لنحاة العربية أن كل علم من أعلام النحو العربي كان معاصرا لمعتزلي، فقد كان يحيى بن يعمر (ت 128هـ) معاصرا لواصل بن عطاء وكان الخليل بن أحمد (ت 175هـ) معاصرا لابن المقفع (ت 142هـ).

❖ يضاف إلى ذلك أن دراسة هؤلاء كانت موسوعية، فلا يقتصر جهد أحدهم في فرع واحد من فروع العلم ولكن معظمهم كان له باع طويل في كثير من الفنون.⁽³⁾

حيث ساعد فكر هؤلاء الكلامي والمذاهب الدينية التي تقمّصوها في إثراء الدرس النحوي بوسائل علم الكلام من منهج ومصطلح، كان ذلك في القرن الأول والثاني من الهجرة ولقد ازداد هذا التأثير في بدايات القرن الرابع من الهجرة.

مظاهر تأثير علم الكلام على التعليل النحوي:

لا أحد يماري إذا قلنا بأن علم الكلام قد لابس أهم دعامة استوى عليها علم النحو، وكانت ركنا أساسيا فسّرت جميع ظواهر الإعراب وعللتها، تلك هي نظرية العامل، فاجتهاد النحاة في تأسيس هذه النظرية كان مستلهما من تأثير هذا العلم، فقد توصل نحاة العربية إلى أن الأثر الإعرابي لا يكون إلا بعامل لفظي أو معنوي، فاللفظي كنصب اسم إن للمبتدأ ورفعها للخبر

(1) - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2011، ص33.

(2) - ياقوت الحموي، معجم الأدياء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ج7، ص645.

(3) - ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص112.

ونصب أن ومثيلاهما الفعل المضارع أي أنهم جعلوا من الألفاظ التي تسبق الكلمة المعربة عاملا فيها فاصطلحوا على تسمية ذلك بالعامل اللفظي.

كما أنهم تبيّنوا الإعراب في كلمات لم تسبق بأي عامل لفظي، فراحوا يلتمسون تعليلا لذلك مثلما نراه في الفعل المضارع المرفوع والمبتدأ اللذين لم يسبقا بأي عامل، فقد أحالهم تفكيرهم إلى إيجاد هذه العوامل فتوصّلوا إلى ما يسمى بالعوامل المعنوية التي تندرج ضمن التعليل بالأمور العدمية كتجرد المضارع المرفوع من العوامل والابتداء الذي هو عامل معنوي يرفع المبتدأ، وأمثلة ذلك كثيرة والمناظرات بين النحاة التي تشهد على ذلك ماثورة في كثير من الكتب، وحسبنا في ذلك أن نلقي نظرة على مناظرة شهيرة بين الجرمي والفراء حيث قال الجرمي للفراء: "أخبرني عن قولهم: زيد منطلق لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما الابتداء؟ فقال الجرمي: تعريته من العوامل، فقال: له الفراء أظهره، فقال له: لا يظهر، فقال له: مثله، فقال له: لا يتمثل، فقال له: ما رأيت عاملا كالיום لا يظهر ولا يتمثل...".⁽¹⁾

هذا عن العامل أما باقي الموضوعات التي تخص العلة النحوية، فإن النحاة قد تناولوا ما يخص العلل النحوية بالطابع الكلامي، كالقضايا التي تتحدث عن دور العلة والتسلسل في العلل وتقسيم العلة إلى مجوزة وموجبة وبسيطة ومركبة والتعليل بعلتين⁽²⁾ فضلا عن بعض الألفاظ التي كانت من صميم البحث الكلامي وفرضت نفسها على عقول النحاة وتمثلت في مصنفاتهم كما نراه في كتاب الزجاجي من توظيف هذه المصطلحات، الجسم، العرض الموجد... إلخ، فلقد كان العقل البشري وسيلة لدراسة المسائل النحوية وتأصيل مسائلها وإثارة الجدل فيها وفق ما أملاه عليه علم الكلام.

(1) - أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبي الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، 1997، ص 128.

(2) - ينظر: أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص 126.

الفصل الأول:

مفاهيم حول العلة والتعليل

★ تعريف العلة والتعليل.

★ مميزات التعليل.

★ دوافع التعليل.

★ وسائل التعليل.

★ التعليل بالعامل

1. المبحث الأول: مفاهيم حول العلة:

1.1. تعريف العلة:

1.1.1. لغة: لقد وردت كلمة العلة في المعجمات العربية بمعان متعددة، كما أنها تأتي بفتح العين وكسرهما.

أما بالفتح تأتي بمعنى الضرة، وبنو العلات بنو رجل واحد من أمهات شتى، وإنما سميت الزوجة الثانية علة لأنها تعل بعد صاحبها من العلل الذي يعني بها الشربة الثانية عند سقي الإبل والأولى منها تسمى النهل. (1)

علّ العين واللام أصول ثلاثة صحيحة أحدهما تكرّر أو تكرير، والآخر عائق يعوق والثالث ضعف في الشيء.

فالأول العلل وهي الشربة الثانية، ويقال علل بعد نهل.

والفعل يعلون وعلّ وعللا الإبل نفسها تعل علالاً (2) قال لبيد:

عَافَتَا الْمَاءَ فَلَمْ نُعْطِنَهُمَا ***** إِنَّمَا يُعْطِنُ مَنْ يَرْجُو الْعَلَلَ (3)

وفي الحديث: (إذا علّ ففيه القود) أي إذا كرر عليه الضرب وأصله في المشرب (4). قال الأخطل:

إِذَا مَا نَدِيمِي عَلَّنِي ثُمَّ عَلَّنِي ***** ثَلَاثَ زُجَاجَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرٌ (5)

(1) - عبد الحكيم عبد الرحمان أسعد السعدي، مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، دار البشائر الإسلامية، دط، 2000، ص 68

(2) - أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط 1979، ج 4، ص 12. مادة علل

(3) - لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، شرح إحسان عباس، سلسلة وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، 1962، ص 185.

(4) - مقاييس اللغة، ج 4، ص 12.

(5) - الأخطل، الديوان، شرح محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1994، ص 189.

والأصل الثاني العلة المرض وصاحبها معتل، قال ابن الأعرابي: علّ المريض يعلّ علة، فهو عليل ورجل عُلِّلَهُ أي كثير العلل، وهو من هذا الباب باب الضعف، العُلُّ من الرجال المسنّ الذي تضاعل وصَغُرَ جِسْمُهُ. (1)

كما أنّها بالكسر تطلق على المرض، يقال اعتل العليل علة صعبة من علّ يعلّ واعتل أي مرض فهو عليل وأعله الله.

كما تأتي أيضا السبب بكسر عينها جاء في اللسان "هذه لعة هذا أي بسبب"، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: "كان عبد الرحمان يضرب رجلي بعة الراحلة أي بسببها" أي بسببها يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله وإنما يضرب رجلي (2)، وعليه فالعلة بكسر العين لها معنيان رئيسيان: المرض والسبب.

2.1.1. تعريف العلة عند المتكلمين:

إن مفهوم العلة عند المتكلمين يقترب من مفهومها عند النحويين كونها واجبة في الحكم، فمفهومها عند المتكلمين: "كل حادث لا بد له من علة" (3)، والعلة حقيقية في العلة العقلية فالحركة علة في كون المتحرك متحركاً، فالعلة العقلية ما أوجب الحكم بنفسه.

وقد قسمها المتكلمون إلى أربعة أنواع:

- ← العلة المادية: وهي ما يوجد الشيء بالقوة كالفضة للخاتم والخشب للسرير.
- ← العلة الصورية: وهي ما يوجد الشيء بالفعل كاستدارة الخاتم وتربيع السرير.
- ← العلة الفاعلة: وهي ما يوجد الشيء لسبب كالصانع والنجار.
- ← العلة الغائية: وهي ما يوجد الشيء لأجله كالتحلي بالخاتم والنوم على السرير.

(1) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص14.

(2) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تح عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 2003، ج11، ص562 مادة علل. والجوهري، الصحاح. دار المعارف، القاهرة، تح محمد عبد الغفور عطار، ط3 1982 ج5 ص1733 مادة علل.

(3) ابن النجار شرح الكوكب المنير، تح محمد الزحيلي ونزيه حماد. مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، دط 1993 ج1 ص441.

فهذه أجزاء العلة العقلية، ولما كان المجموع المركب من أجزاء العلة هو العلة التامة استعمل الفقهاء لفظة العلة بإزاء الموجب للحكم الشرعي والموجب لا محالة وهو مقتضيه وشرطه ومحلّه. (1)

3.1.1. تعريف العلة علماء أصول الفقه:

لقد عرّف علماء الأصول العلة تعريفات عديدة منها: "أنه يراد بها المعرف للحكم أو أنها الوصف المؤثر في الأحكام بجعل الشارع لا لذاته أو أنها الوصف المؤثر بذاته في الحكم". (2)

فيهذا العلة عِلْمٌ للحكم، فمتى وجد المعنى المعلن وجد الحكم، فالعلم الأمانة والعلامة غير أن هذا التعريف يرفض تأثير العلة في الحكم وينسبه لله تعالى، وهذا التعريف ردّ لمن يرى أن العلة هي المؤثر حقيقية بل هي علامة وأمانة في الحكم غير أنهم فرقوا بين العلة والعلامة؛ ذلك بأن: "العلامة ما يعرف بها وجود الحكم من غير أن يتعلق بها وجوده لا وجوبه كالأذان، فإنه علامة الصلاة وكذلك العلة، فإن الحكم فيها يكون متعلقا بها وجودا وعدمًا". (3)

فالفرق بين العلة والعلامة يندرج في أن العلامة مظهر وشكل من أشكال الحكم، قد يكون الحكم من غير علامة من علاماته وذلك في الوجود لا في الوجود، والعللة شرط في وجوب الحكم يثبت بوجودها وينعدم بغيابها، وهذا ما يعرف بالعكس والدوران في العلة النحوية.

غير أن التأثير واجب في العلة، يقول الإمام الغزالي: "العللة في الأصل عبارة عما يتأثر المحل بوجوده، وكذلك يسمّى المرض علة، وهي في اصطلاح الفقهاء على هذا المذاق". (4)

(1)- ينظر: شرح الكوكب المنير، ج1، ص441.

(2)- عبد الحكيم السعدي، مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، ص70.

(3)- أبو زيد الدبوسي، تقويم أصول الفقه، تحقيق عبد الرحيم يعقوب، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2009، ج3، ص309.

(4)- أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تح: محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1971، ص20-21.

4.1.1. رأي ابن حزم:

ابن حزم فقيه أندلسي أبطل القول بالعلل في جميع أحكام الدين، وقد عرض ابن حزم ذلك بإيراده مجموعة من الأسئلة حول العلل، وردّ عليها محاولاً إبطال رأي من قال بوجود العلة في الدين قال: "فإن هذا القول الذي قالوه ناقض لأصولهم في العلل وموجب ألا يكون الشيء علة إلا حيث نص الله عزّ وجلّ على أنه علة لأنهم يقولون إن الكبيرة لا تكون فساداً إلاّ حيث نص على أنها فساد وحيث أمر الله تعالى تقبّل فاعلها وبطل إجراؤهم العلة حيث وجدت وهذا قولنا نفسه حاشا التسمية بعلة أو سبب فإننا لا نطلقه لأن النص لم يأت به"⁽¹⁾، واستدل بالآية 81 من سورة التوبة: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾.⁽²⁾

وقال بأن هذه الآية كافية لإبطال العلل لأن الله أخبر أن نار جهنم ذات حر وأن الدنيا ذات حر ثم فرق تعالى بين حكميهما وأمرهم بالصبر على حر الدنيا وأنكر عليهم الفرار عن حر جهنم وأن لا يصبروا عليها أصلاً.

كما أنه يردّ كل الأفعال والعلل إلى الله سبحانه وتعالى خالق الانسان والأفعال فيقول: "أخبرونا عن هذه العلل التي تذكرون: أهى من فعل الله تعالى وحكمه؟ أم من فعل غيره وحكم غيره؟ أم لا من فعله تعالى ولا من فعل غيره ولا سبيل إلى قسم رابع أصلاً".⁽³⁾

كما أن ابن حزم يتهم من ينسب الأفعال إلى غير الله تعالى بالشرك والكفر الصريح؛ ذلك بأنهم يجعلون خالقاً للأشياء غير الله تعالى ومن زعم منهم بأن الأفعال إذا كانت لغير الله تعالى وغيره من العباد يفترض وجود أشياء لا فاعل لها.

إذا كان ابن حزم أبطل العلل في الشرائع فإنه يقر بوجود أسباب لبعض أحكام الشريعة ويقول: "لسنا ننكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة بل نتبعها ونقول بها ولكننا نقول: إنها

(1) - ابن حزم، الإحكام في أصول الإحكام، تح: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق، بيروت، ط2، 1983، ج8 ص84.

(2) - رواية ورش، سورة التوبة، الآية 81.

(3) - الإحكام في أصول الإحكام، ج8، ص97.

لا تكون أسبابا إلا حيث جعلها الله تعالى أسبابا ولا يحل أن يتعدى بها المواضع التي نص عليها أنها أسباب لما جعلت أسبابا له".⁽¹⁾

ثم يفرق ابن حزم بين كل من العلة والسبب قال: "العلة اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا، والعلة لا تفارق المعلول ككون النار علة للإحراق، أما السبب هو كل أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لما فعله، كغضب أدى إلى انتصار، فالغضب سبب الانتصار ولو شاء المنتصر ألا ينتصر لم ينتصر، وليس السبب موجبا للشيء المسبب منه ضرورة وهو قبل الفعل المتسبب منه ولا بد".⁽²⁾

وفي الأخير نخلص إلى أن ابن حزم صاحب الثورة الظاهرية على المذهب المالكي الذي كان سائدا زمنه ولاسيما زمن الموحدين أحدث بلبلة في أوساط الفقه الإسلامي لأنه بأفكاره هدم أساسا متينا في الأصول الفقهية المتمثل في العلل؛ إذ لم يبق مجالا للقياس لأن هذا الأخير يقوم على العلل، فلم يتصور الفقهاء فقها بلا قياس ولا قياس بلا علل، وليت هذه الثورة استهدفت الفقه فحسب بل امتدت جذورها إلى النحو العربي على يد ابن مضاء القرطبي.

كما أن ابن حزم أشار في كتابه التقريب لحد المنطق إلى: "أن علم النحو يرجع إلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين يريدون معرفة تفهمهم المعاني بلغتهم، وأما العلل فيه ففاسدة جدا".⁽³⁾

2.1. مفهوم التعليل:

1.2.1. لغة:

التعليل لغة: "مصدر الفعل علّل جاء على وزن تفعيل معناه السقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى، ويبدو أن مدلول مادة علل الطروء والتجدد".⁽⁴⁾

(1)- الإحكام في أصول الإحكام، ص 99.

(2)- الإحكام في أصول الإحكام، ص 100.

(3)- ينظر: محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2008، ص 259.

(4)- لسان العرب، مادة علل، ج 11، ص 467، 468.

2.2.1. اصطلاحا:

إن مفهوم التعليل في الاصطلاح بيان علة الشيء وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول.

فلقد جاء في كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي أنها: " ما يتوقف عليه الشيء وعند الأصولي ما يجب به الحكم، وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة المؤثر والسبب ما ينفي إليه الشيء في الجملة أو ما يكون باعثا عليه فيفترقان، وقال بعضهم: السبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به والعلة ما يثبت الحكم بها ".⁽¹⁾

فالمقصود بالتعليل عند أبي البقاء سبب يتوقف عليه الحكم؛ إذ يثبت بوجوده وينعدم بزواله غير أنه يرى فرقا بين العلة والسبب، فالعلة موجبة للحكم لثبوته بها، والسبب قد يكون وسيلة للوصول به إلى الحكم.

3.1. العلة عند النحاة:

تعرف العلة عند النحاة بأنها "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم".⁽²⁾

فالتعليل في النحو تقديم تفسير حكيم حول استقرار الأحكام على ما هي عليه في النحو كاختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب لحكمة أرادها النحاة، هي الفرق بينهما وجعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول به لأن الرفع ثقيل والنصب على عكس ذلك، والفاعل واحد والمفعول متعدد، فجعل الأثقل للقليل والأخف للكثير ليُوازَنَ بينهما.

فالتعليل النحوي تفسير للظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها وتقديم الأسباب التي تجعلها مستقرة على وجه دون آخر، كما أن التعليل قد يخرج عن نطاق الاستعمال اللغوي ويجعل العقل والمنطق وسيلتين لاستنباط الأحكام. نذكر على سبيل المثال تعليل النحويين للتنوين واختصاصه

(1) - أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية، 1975، ج 3، ص 220.

(2) - دوكوري ماسيري، مقال مراحل العلل النحوية عند العرب، جامعة المدينة العالمية شاه علم، ماليزيا، ص 01.

بالأسماء دون الأفعال "فالاسم أصل للفعل، واللفظ حجر أصل للفعل استحجر، ومن ذلك كان الاسم أخف منه لأنه أصله ولأنه أقل دلالة منه، ولهذا دخل التنوين الاسم ولم يدخل الفعل، وتوضيح ذلك أن التنوين نون تلحق الأسماء فتزيد في عدد أحرفها ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم، أما إذا لحقت هذه النون الفعل وهو ثقيل زادته ثقلا ولم تلحقه".⁽¹⁾

فالنحاة تجاوزوا الظاهرة النحوية واستهدفوا اكتشافها عن طريق العقل والمنطق، فلم يعللوا الظاهرة كما هي عليه بل افترضوا عوامل وأسبابا كامنة وراءها.

فالتعليل رغبة من النحوي واجتهاد منه في إيجاد تعليل لكل الأحكام النحوية؛ فلرفع المبتدأ علة ولجر الاسم علة وعامل يكون بالحرف أو بالإضافة أو بالجوار، ولنصب المفعول سبب وحكمة لا تكون في رفعه تختلف باختلاف وجهات نظرهم وآرائهم مما أفضى إلى تفرّد كل منهم برأيه وطبيعة تفكيره وطريقة نظره وتحليله للغة.

(1) - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2011 ص 105.

2. المبحث الثاني: مميزات التعليل في أول ظهور له

إن التعليل في زمن ابن أبي إسحاق لم يبلغ درجته من النضج والاكتمال والتأسيس بالقدر الذي بلغه في القرنين الثاني والثالث من الهجرة، فمكانة هذا الأخير من التعليل تتمثل في فضل السابق؛ إذ لم يحدد ابن أبي إسحاق قواعد وأسس التعليل في الأصل والفرع وقوة العلة في الأصل دون الفرع؛ إذ إن الفرع ملحق بالأصل، فمميزات التعليل عند ابن أبي إسحاق تتمثل فيما يلي:

أولاً: إعطاء حكم ما توجد فيه العلة الخاصة من كلام العرب حكم ما توجد فيه العلة نفسها من كلام العرب المطرد الذي جرده بقاعدة عامة، فتصبح القاعدة التي جردها باستقراءه الناقص علة الحكم النحوي⁽¹⁾ كما في بيت الفرزدق:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا ***** بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ القُطْنِ مَنْشُورٍ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحَلِنَا ***** عَلَى زَوَاحِفَ نُزْجِيهَا مَحَاسِيرٍ (2)

قال ابن أبي إسحاق: أسأت إنما هي رير، وكذلك قياس النحو على هذا الموضوع ومقتضى القاعدة يستدعي الرفع، فقد كان هذا الأخير مولعا بالاطراد والقياس على كلام العرب، فجعل كلام العرب الفصيح معيارا يقاس عليه، فما كان خارجا عنه وجب حمله على المعنى.

ثانياً: التماس التأويل والتخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطرد؛ إذ روي عن عمر بن العلاء أنه لما سمع البيت الذي وقع فيه اللحن قال: أصبت وهو جائز على المعنى أي لم يبق سواه، كما أنه قال أيضا للرفع وجه كما أن التعليل في هذه الفترة لم يكن يعني به المعنى الاصطلاحي بل كان بسيطا ويتصل اتصالا مباشرا بمدلوله اللغوي؛ ذلك أن مادة علل تفيد على تعدد اشتقاقها أمرين: أولهما التشاغل والتلهي، فتعلل بالأمر واعتل تشاغل، والمعنى الثاني هو السبب ومنه المعلل على وزن محدث وفلان عليل ومعتل مَرَضَ بسبب العلة. (3)

(1) ينظر: الملخ، نظرية التعليل، ص38.

(2) ديوان الفرزدق، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1987، ص190.

(3) ينظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص153.

غير أن المزية في التعليل هذه الفترة من تاريخ النحو أنه لم يكن قياساً على قواعد النحو فحسب بل كان تعليلاً للقواعد نفسها تتمكن في ذهن تلاميذ ابن أبي إسحاق، كما أن تمسكه بتلك القواعد كان شديداً والقياس عليها قياساً دقيقاً حيث لا يصح الخروج عنها.⁽¹⁾

كما أن علل المتقدمين من النحاة وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقريب منه إلى الفرض والتخيل والجدل، فليس فيها براهين تؤيدها ولم تكن في أصحابها حاجة إلى أن يفترضوا ردوداً عليها.⁽²⁾

1.2. خصائص التعليل:

لقد كان للتعليل خصائص عدها النحاة من خلال استقراءهم بدايات ظهوره على أيادي من عللوا النحو، ويمكن أن نجمل له الخصائص الآتية:

1.1.2. جزئية الموضوع والنظرة:⁽³⁾

فالتعليل هنا يتبادل قضايا جزئية ومسائل فرعية، كما أن النحاة لا يتعدون القضايا المراد تعليلها إلى غيرها ولا ينظرون إلا إلى المسائل التي يسوغونها، فلم تظهر بوادر توسيع التعليل ليشمل إطار النحو ويتبادل كل الظواهر النحوية، ولقد كان ذلك لأن هدف النحاة وضع قواعد وأحكام تعصم اللسان من الخطأ.

2.1.2. مطابقة التعليل لقواعد النحو:

لقد كان الشأن شأن تقعيد ووضع أحكام للغة ورسم حدود النحو العربي، ولقد كان لا بد من التوافق بين التعليلات والقواعد، يقول الملمخ: "ارتبط التعليل بالحكم النحوي لأن غاية النحاة

(1) - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، دت، ص43.

(2) - ينظر: مازن المبارك، العلة النحوية، ص58.

(3) - أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص154.

إنشاء معيار نحوي له من الاطراد والتوسيع والبعد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة عن الخطأ، فيكون المعيار النحوي مقياساً للصواب وعلة لردّ الخطأ واللحن".⁽¹⁾

وهنا تبرز أهمية القاعدة النحوية ومدى احترامها من قبل النحاة وكونها شاملة لجميع النصوص اللغوية والتراكيب العربية، فالغاية من التعليل خدمة القواعد وإبراز مكانتها لأن العصر عصر تعقيد وتنظير، فلا مجال للتعليل في التأثير في القواعد بل تتوافق معه.

3.1.2. وقوف التعليل عند النصوص اللغوية: (2)

لقد كان التعليل يقف عند حدود النصوص اللغوية، فالنحاة لا يتناقضون مع النصوص اللغوية؛ ذلك أن التعليل خادم النصوص مسوّغ لها ومبرّر لخصائصها أرويت عن العرب أو عن غيرهم كانت فصيحة أو رويت عن اللهجات؟

(1) - الملخ، نظرية التعليل، ص 39.

(2) - أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 155.

3.المبحث الثالث: دوافع التعليل:

إن تعليل قواعد اللغة العربية لم يأت من فراغ بل كانت هناك أسباب ودوافع فرضت وجوده وانتشاره على ألسنة النحويين، ويمكن أن نحصي هذه الدوافع فيما يلي:

3.1.الاحتجاج للقرآن والقراءات:

لقد كان ظهور اللحن في البيئة العربية الإسلامية ممتدا إلى كلام الله سبحانه وتعالى، وكان هذا الأخير الكلام الأسمى تدين له العربية في بقائها وامتدادها، فهو أصدق كلام وأبلغ تعبير تفاخر به الأمة العربية غيرها من الأمم، فكان الاحتجاج للقرآن الكريم دافعا لظهور التعليل، يقول الدكتور أبو المكارم: " كانت نشأة التعليل إذن استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية دون تأثير في غير عربي ، فلقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقيدية وعاطفية متعددة ووراء الفكرة التي تعدّ السبب في نشأة التعليل النحوي".⁽¹⁾

فنزول القرآن الكريم بلغة عربية مقدسة وإعجاز ألفاظه وجمال تركيبه حوى الكثير من التعابير الخارجة عن الأصل، كما أنه جمع في أسلوبه بين الألفاظ المحكمة و المتشابهة، وقد تطلّب فهم المتشابه منه الكثير من الجهد لحل مقفله والوقوف على مقاصده، وقد نتج عن ذلك تأليف عدد من الكتب الراسية لخدمة النص القرآني والرد على بعض المشككين في بعض أساليبه ، ولعل من أهم هذه الكتب كتاب مشكل القرآن لابن قتيبة، والذي يفهم من عنوانه وجود إشكالية تعبيرية انغلق مفهومها على الكثير من الناس فوجب تأويلها وتحليلها وإبطال حجج الطاعنين في القرآن والحاقدين على العربية يقول هذا الأخير: "حرفوا الكلام عن مواضعه وعدلوه عن سبله ثم قضوا عليه بالتناقض والاستجابة واللحن وفساد النظم والاختلاف، وأدلو في ذلك بعلل ربما أمالت الضعيف الغمر والحدث الغرّ واعترضت بالشبه في القلوب وقدحت بالشكوك في الصدور"⁽²⁾، فالملحدون والطاعنون في القرآن اتهموا القرآن الكريم باللحن وفساد النظم وتناقض أحكامه ومن الظواهر التي عللها ابن قتيبة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص150.

(2) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تح السيد أحمد الصقر، مكتبة التراث، القاهرة، ط2، 1973، ص52.

وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرِيُّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١﴾، فيقول في رفع الصابئين لأنه رد على موضوع إن الذين آمنوا وموضوعه الرفع لأن إن مبتدأ وليست تحدث في الكلام معنى ما تحدثه أخواتها، ويُدَلِّك على ذلك قوله: إن عبد الله قائم وزيد فترفع زيدا كأنك قلت: عبد الله قائم وزيد. (2)، وبهذا يكون تخريج الآية على النحو الآتي: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا يحزنون والصابئون كذلك. (3)

والجدير بالذكر أن الأخذ والرد في هاته المسألة قد عرف جدلا واسعا يجدوه التأويل والتعليل، وأحسب أن العدول في هذا الموضوع جاء لتأدية وظيفة دلالية لا سبيل إلى تحقيقها من النص.

والصابغون رفع على الابتداء وخبره محذوف والنية فيه التأخير (4)، لأنه قد يرفع ما بعد العاطف قبل استكمال الخبر لغرض معنوي على أنه مبتدأ محذوف الخبر، فتكون جملة معترضة بين اسم إن وخبرها (5) كقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُنْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ***** فَإِنِّي وَقِيَارُ بِهَا لَغَرِيبٌ (6)

فقيار مبتدأ محذوف للخبر والتقدير وقيار غريب بها.

ومن هذا النسق من التعليل النحوي الوارد عن ابن قتيبة في قوله: وقالوا في نصب المقيمين بأقاول، قال بعضهم أراد بما أنزل إليك وإلى المقيمين، وقال بعضهم: وما أنزل من قبلك وقبل

(1) - سورة المائدة، الآية 69.

(2) - ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 52.

(3) - ينظر: محمد رشيد رضي، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1940، ج 6، ص 776.

(4) - ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الفكر، ط 1، ص 158.

(5) - ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط 1، 2008، ص 379.

(6) - الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 2، 2005، ص 202، والبيت لضائب

البرجمي ذكره أبو البركات الأنباري في الإنصاف ج 1 ص 94، وقيار اسم جمل الشاعر.

المقيمين، فموضع الكلمة متوافق من حيث الإعراب، أمّا التعليل فمتعدد وتقدير المحذوف يختلف من قول لآخر غير أن تعليل أولئك النحاة جاء خادماً للقرآن كما أنزل ومسوغاً لأحكامه وموجهاً لقراءته دون تحريف أو زيغ أو تبديل لألفاظه، ومن هذا الضرب تعليل تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، حيث قال: أكثر القراء يقرأون فأصدق أكن بغير واو واعتل النحويون في ذلك بأنها محمولة على موضوع فأصدق لو لم يكن فيه الفاء وموضعه الجزم.⁽¹⁾

إن ورود التعليل محتجاً للقرآن وقراءته وإبطال دعوى المضللين والملحدّين كان موضوعاً متدارساً في كتب معاني القرآن وإعرابه حيث نجد الزجاج (ت211هـ) أورد قوله تعالى: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾⁽²⁾ معلقاً على ذلك "...هذا موضع يلبس به أهل الإلحاد على من ضعف علمه باللغة ولا يعلم حقيقة هذا إلا من اللغة"⁽³⁾.

فلا يعلم حقيقة ما جاء في القرآن من أحكام وفوائد جليّة إلا من كان له علم باللغة عامة وبالنحو خاصة كما أن الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ يحث على إعراب القرآن وفهم معانيه فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "أعرّبوا القرآن والتمسوا غرائبه".⁽⁴⁾

كما أنه وردت أقوال عن الصحابة فيها الحث على إعراب القرآن، وهناك بعض الآثار ترغب في علم العربية⁽⁵⁾، فعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: "لئن أعرّب آية أحب إلى من أن أحفظ آية".⁽⁶⁾

(1) - ينظر: تأويل مشكل القرآن ص56.

(2) - سورة المائدة، الآية 116.

(3) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب لبنان، دت، دط، ج2، ص222.

(4) - أحمد بن علي، مسند أبي يعلى الموصلي، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، ط1، 1987، ص163.

(5) - ينظر: يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، تقديم حاتم صالح الضامن، دار الصميعي، الرياض السعودية، ط1، 2007، ص13.

(6) - أبو القاسم بن سلام الهروي، فضائل القرآن، تح: مروان عطية، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1995، ص348.

فإعراب القرآن والاحتجاج له ولقراءاته من قبل الغيورين على كتاب الله والعربية التي نزل بها يقف حاجزا بين هذا وبعض المشككين الذي يبحثون عن فجوات أو ثغرات لإبطال ما جاء فيه وتلحين لغته بالطعن فيه وفي قراءاته كان ذلك جهلا باللغة أو اجترأ على الله، يقول في هذا الصدد النحاس"، وقد طعن في هذا بعض الملحدين إما لجهله باللغة وإما لقصده الكفر اجترأ على الله عز وجل وأخذ شيئا من حطام الدنيا".⁽¹⁾

وما يجدر التنبيه إليه أن الصراع كان شديدا بين من يريد الطعن في كلام الله وبين النحاة الذين تصدوا لهذه المؤامرة.

ولم يقتصر دور النحاة في الرد على هذه الاعتراضات بالبحث عن نص عربي مشابه يؤكد ما صرحوا به من أن القرآن نزل بالألفاظ العرب ومعانيها ومذاهبها، وإنما تجاوز ذلك إلى تأويل التعبير القرآني وصرفه عن ظاهرة أو تدليله على نحو يثبت فصاحته وبلاغته بل صحته.⁽²⁾

ومن هنا كان التعليل وسيلة مهمة أكثر النحاة من استخدامها في هذا السياق، فقد زادت الحاجة إليه بعد أن تعدى الأمر الإعتراض على بعض الآيات إلى طعن الشعوبية على العرب ولغتها، ومن هنا نفهم إصرار النحاة على تعليل القاعدة تعليلا يثبت حكمة وصحة أغراضها ومذاهبها".⁽³⁾

كما أن النحاة استعانوا بكلام العرب وخاصة الشعر في تفسير بعض الآيات والألفاظ، فقد كانوا يبحثون عن شواهد من كلام العرب لكل الظواهر اللغوية التي كانت محل خلاف مثل قوله تعالى: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾⁽⁴⁾ فشبه ثمر الزقوم بما لم يره أحد من رؤوس الشياطين فقد قال امرؤ القيس:

(1) - النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي، عالم الكتب بيروت لبنان، ط3، 1988، ج5، ص105-106.

(2) - ينظر: معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سرلين، الخانجي، دت، القاهرة ص09.

(3) - حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن، دار الآفاق العربية، نصر القاهرة ط1 2007 ص351.

(4) - سورة الصافات، الآية 65.

أَيَقْتُلُنِي وَالْمُشْرِ فِي مُضَاجِعِي***** وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالٍ⁽¹⁾

فشبهه سهامه بأنياب الأغوال التي لم يرها أحد، وهكذا في بقية الظواهر ومن هنا اكتسبت كتب الشعر أهمية بوصفه نصا يشيع بين الناس ويعترفون بفصاحته.⁽²⁾

إذا كان جهد النحاة في تعليل القرآن الكريم الذي هو كلام الله المنزل على سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) معزوا بإعجاز ألفاظه وبلاغة تعابيره، فهو أصل بالنسبة للقراءات لأن القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف أو كيفيتها من تحقيق أو تشديد وغيرها، ولا بدّ فيها من التلقي والمشافهة لأن فيها أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة "فعلم بكيفية أداة كلمات القرآن واختلافها بغزو الناقلة".⁽³⁾

فاختلاف ألفاظ القراءات وتغايرها من قراءة لأخرى قد هيأ أرضية متينة للطعن في ذلك لأنها خارجة عن النمط المألوف، وقد كانت دائرة الاعتراض أوسع مقارنة بالقرآن الكريم، حيث اتسع رفض بعض القراءات إلى أصلها، وقد اتخذ النحويون التأويل والتخريج والتعليل طرقا لرد هذه القراءات إلى أصلها أو تقديم علة تبرر هذا الخروج، ومن هنا نجد أكثر علل النحويون كالحمل والتخفيف والحذف والتقوية والجوار وغيرها منشورة أثناء احتجاجهم للقراءات المختلفة، وقد ألقت في هذا الميدان مؤلفات كثيرة.

2.3. غريزة التفكير البشري:

إن طبيعة العقل البشري تفرض عليه بعض التساؤلات لأن حب الاستطلاع من الغرائز البشرية "فمن طبيعة الانسان أن يسأل عن السبب ويستقصي العلة، ومن طبيعة العقل أن يتتبع

(1)- امرؤ القيس، الديوان، شرح أبي سعيد البكري، دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زيد للبحوث، ط1، 2000، ج1، ص432 والبيت من قصيدة أولها:

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْحَالِي

البلاغة، تح عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار القاهرة، ط3، 2008، ص157.

(2)- ينظر: لأسس المنهجية للنحو العربي، ص350.

(3)- ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مطبعة زاهر القدسي، القاهرة، ص3.

الجزئيات ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكما عاما فيصل بالظاهرة إلى القاعدة السليمة، ولذلك، فليس غريبا أن يكون السؤال عن العلة قديما وأن يكون التعليل مرافقا للحكم النحوي منذ وجد⁽¹⁾، فمن الصعب أن تقبل النفس البشرية الحقائق والقضايا وتسلم بها دون أن تعرض العلة التي تكون وراءها، وهذا ما كان من النحو العربي، فلا قبول لقاعدة أو حكم نحوي إلا بعلّة تسوغه وتثبت صحته وذلك بالسؤال عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها وبالطموح إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها.⁽²⁾

كما أن التعليل والبحث عن الأسباب كان عند الفلاسفة قبل أن يمتد إلى اللغة؛ ذلك أن التعليل يربط الأشياء في اللغة وفق مبادئ ضرورية حصرها الفلاسفة في باين.⁽³⁾

● مبدأ الهوية أي ما هو الشيء هو ذاته ويتشعب إلى مبدئين: مبدأ عدم التناقض ومبدأ التضاد.

● مبدأ السبب الكافي وهو القائل بأن لكل حدث قانون يوضح حدوده، وهو يتشعب إلى مبدئين آخرين مبدأ السببية ومبدأ الغائية، الأول يقول: لكل معلول علة من جنسه، والثاني يقول: إن الكائنات الحادثة تسير كلها نحو غايات معينة، ولو ألقينا نظرة على كتب النحو المؤلفة في التعليل نجد هذه المبادئ مجسدة في أبواب وموضوعات الكتب يتقدمها مبدأ الهوية - نذكر على سبيل المثال - قول أبي البركات الأنباري: "إن قال قائل: ما المعرب والمبني؟ قيل أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغيير العامل فيه لفظا أو محلا... أما المبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغيير العامل فيه"⁽⁴⁾.

(1) - ينظر: مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص 51.

(2) - ينظر: عفيفة دمشقية، تحديد النحو العربي، ص 159.

(3) - ينظر: كمال يوسف، فلسفة اللغة دار النشر للجامعيين، بيروت 1956، ص 231.

(4) - أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تح: يوسف عبود، دار الأرقم بيروت لبنان، 1999، ص 51، 47.

فقبل أن تعرض أحكام الأبواب والموضوعات تعرض ماهياتها وحدودها أولاً وقبل كل شيء لأن ما أدى إلى البحث والتقصي والتأمل في الأشياء بعد الإسلام القرآن الكريم حيث أحدث تغييراً منهجياً وانتقل بالعقل نقلة نوعية وذلك باتجاهات ثلاثة.

كما قد بينها عماد الدين خليل⁽¹⁾ منها السببية إذا أراد القرآن الكريم أن يجتاز بالعقل مرحلة النظرة التبسيطية المسطحة المفككة التي تعين الأشياء والظواهر كما لو كانت متقطعة معزولة مفصلاً بعضها عن بعض إلى النظرة العميقة الشاملة في مختلف المجالات وذلك استجابة لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾⁽³⁾

وهذا أمر من الله سبحانه وتعالى العقل السليم إلى النظر والتبصر والتدبر والفهم والعلم ولا سبيل إلى الفهم إلا عن طريق العقل، فالإنسان مدفوع سليقياً بحوافز مختلفة إلى الفهم⁽⁴⁾، والنفس البشرية كالعقل البشري تأنس بثبوت الحكم لعله فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس.⁽⁵⁾

فالعقل البشري والنفس البشرية يحيطان بما يستطيعان من المعارف الإنسانية بسياج من التعليل يوظفها ويوضحها ويفسرهما، كأنه حماية للمعرفة من التشكيك أو الضياع أو الاختلاف مع المعارف المختلفة اختلاطاً يؤدي إلى ضياع معالمها.⁽⁶⁾

(1) - ينظر: عماد الدين خليل، حول تشكيل العقل السليم، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ط1، 1403هـ، ص23.

(2) - سورة يونس، الآية 101.

(3) - سورة الذاريات الآية 21.

(4) - ينظر: كمال يوسف، فلسفة اللغة، ص441.

(5) - ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986 ص441.

(6) - ينظر: نظرية التعليل، ص96.

3.3.3. اجتهاد النحاة العرب:

لم يبلغ نحو أمة من الأمم ما بلغه النحو العربي من البحث والتقصي والاجتهاد، فلقد نشأ على يد النحاة الغيورين على لغة القرآن الكريم، كان في بداية أمره وضع قواعد تعصم اللسان من الخطأ، ثم لم يلبث أن صار يستهدف تعليل وتفسير تلك القواعد، وقد كان وراء ذلك اجتهاد النحاة واختلافهم في التعليل من فترة لأخرى ومدرسة لأخرى، وقد كان ذلك لتمايز البيئات واختلاف طبيعة التفكير بدءاً بالوصف خلوصاً إلى التفسير يقول الملخ: " قام النحو العربي في شكله على ركيزتين أساسيتين: الوصف ثم التفسير، وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تفسير القاعدة المستخلصة من الوصف يفسرها وفق مؤثرات مختلفة منها قدرته العقلية وثقافته ومذهبه الديني وخبرته اللغوية".⁽¹⁾

فبذل النحاة العرب جهداً في التعليل لا يضاهيه إكباب نحاة على دراسة لغتهم، فلا نحو يقارن بنحو هذه اللغة الشريفة، كما أن تنوع البيئات المختلفة في شبه جزيرة العرب أثرى الدراسات النحوية وميزها عن غيرها بالإضافة إلى حاضرتي العراق البصرة والكوفة، فقد كانا مركزين من مراكز المسلمين ثم أنشئت في هاتين المدينتين مدرستان نحويتان سميتا بمدرسة البصرة ومدرسة الكوفة وكان بينهما خلاف في القضايا النحوية وتنافس شديد.⁽²⁾

كما أن القواعد المستقرأة من كلام العرب بنيت على استقراء جزئي لا تخضع له كل الأساليب العربية، فاجتهاد النحاة في إكمال ذلك النقص كان ذلك على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي وخاصة عندما سئل عن العلل: أخذها عن العرب أو أنه استقرأها بتأمله وتفكيره، فكان رده دالاً على اجتهاد منه في الابتكار والاكتشاف.

يقول الخليل: "إن العرب نطقت على سجيتها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقوله علله، وإن لم ينقل عنها ذلك واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن كنت أصبت العلة فهو الذي التمسست إن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك رجل حكيم دخل دار محكمة البناء عجيبة

(1) - نظرية التعليل، ص 49.

(2) - ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ط3، 2007، ص 39.

النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا العلة كذا وكذا. لسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة كذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن يكون مما ذكره الرجل محتملة أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق بما ذكرته بالمعلول فليأت بها".⁽¹⁾

فقد كان هذا تحدياً من الخليل في التعليل الذي وضعه فهو يطالب بما ينقض علة أو إضافات تكمل ما ينقص من علة، وهذا ما يراه تلميذه سيبويه في تعليقه على نحاة العربية العرب الفصحاء في رؤيتهم الحكيمة للغة يقول: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها".⁽²⁾

ويكفي تنوع مضارب التعليل بين اللغوي والأصولي والمنطقي عبر تاريخه المرافق للنحو الذي كان ثمرة النحاة بمختلف مذاهبهم وعصورهم الذي فرض عليهم أن يعمموا التعليل على أبواب النحو، فكل حكم يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة أوجدتها.⁽³⁾

وفي الختام نستنتج أن دافع الاجتهاد في التعليل من النحاة يتلخص في أمرين اثنين: الابتكار والتطوير.

4.3. الدافع التعليمي:

إن من الدوافع التي كانت وراء التعليل النحوي التعليم، فبعد أن تم طابع التقعيد والبحث العلمي ظهر التعليم نتيجة انتشار الإسلام على أنحاء البلدان الأعجمية والمجاورة ليكون القرآن واللغة العربية محوري التدريس والتعليم لغير العرب "فمن المؤلف أن يسأل طلاب العلم عن علة

(1) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ج1، ص66.

(2) سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، الخانجي القاهرة، ط3، 1988 ج1، ص32.

(3) ينظر: خديجة الحديشي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات الكويت، دت، ص157.

حكم نحوي سؤالاً يحث ذهن النحاة على التفكير بعلة مناسبة مقنعة⁽¹⁾، ليكون جواب النحويين مؤيداً بأدلة تثبت صحة الحكم النحوي وتقدم شتى الأدلة التي تقويه.

وحيثما يكون التعليم هو الهدف يبرر دائماً السؤال عن السبب كما يقول الدكتور تمام حسان: "فقد يأتي التلميذ بمثال ينصب فيه فاعلاً، فيصحح له خطأه فيكون التلميذ بموضع السائل إما بلسان الحال أو بلسان المقال عن هذا التصحيح لماذا كان التصحيح على هذا النحو، فلا بد أن يقول المعلم: لأنه فاعل ولو لم يقلها ما تمت عملية التعليم"⁽²⁾؛ ذلك أن التعليم يرتبط بمعياريين:

❖ **الأول** صورة مجردة للتركيب والأبنية وهي ما يسمى بالقاعدة يصوغ وفقها المعلم أبنية وتراكيب بعد الاستئناس بنماذج دالة.

❖ **والثاني** اعتماد القاعدة مقياساً من مقاييس الصواب يستند إليه المعلم، ولهذا فمن الضروري أن يكون المعلم مسلحاً بالعلل.⁽³⁾

غير أن الهدف التعليمي لم يكن وراء التعليل فقط بل كان أول نشأة النحو العربي، نجد ذلك جلياً في اتجاهات التصنيف النحوي وتأمل لغة النحاة المستعملة في الكتب، فمن ناحية الروايات المفسرة لنشأة النحو تكاد هذه الروايات رغم كثرتها واختلافها تجمع على وجود هذا الدافع التعليمي سواء للعرب كي يتجنبوا اللحن كروايات بداية نشأة اللحن مع الفاروق لما سمع قارئاً يقرأ القرآن بلحن أو بأمر من الإمام علي بن نفسه، وكذلك الرواية التي تذهب إلى أن أبا الأسود شرع في وضع النحو بعد سماعه مثل هذا الخطأ في القراءة أو بعد اكتشافه عدم قدرة ابنته على التمييز بين ما الاستفهامية وما التعجبية أو كان تعليماً للأعاجم كي يتمكنوا من الحديث بالعربية نحو ما يرويه أبو الطيب اللغوي من أن بداية وضع النحو مع أبي الأسود: "أنه مرّ بسعد وكان رجلاً فارسياً قدم البصرة مع أهله وكان يقود فرسه، فقال يا سعد مالك ألا تتركه فقال:

(1) - عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، ص 160.

(2) - تمام حسان، الأصول، عالم الكتب القاهرة 2000، ص 167.

(3) - الملخ، نظرية التعليل، ص 100-101.

فرسي ضالع فضحك به من حضرة فقال أبو الأسود هؤلاء الموالي دخلوا في الإسلام وصاروا لنا إخوة فلو علمناهم الكلام فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد".⁽¹⁾

ولهذا نجد الكثير من الموالي نحاة بل إن النحو كان واحد من العلوم التي سماها العرب علوم الموالي.⁽²⁾

كما كانت هناك مختصرات تعليمية بدأت بالكسائي الذي كان يعمل معلما لأبناء الخلفاء وخلف الأحمر البصري الذي كتب مقدمة في النحو بدأها بما يلي: "رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعموا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصرات والطرق العربية والمأخذ الذي يحف على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ويحيط به فهمه فأمنت النظر والفكر في كتاب أجمع فيه من الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني بها المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأدوات ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجة ولا دلالة إلا أملتتها فيه".⁽³⁾

يبدو أن مظاهر التيسير والتسهيل في النحو العربي بدأت مبكرا؛ ذلك أن الكتب المؤلفة آنذاك تعسر على الطالب فهم العربية والتمكن منها؛ ذلك أنها كانت من نصيب المتخصصين والمبتكرين في هذا العلم لذلك ظهرت محاولات تمثلت في مختصرات تدعو إلى إبطال العلل وتجنب التطويل والاختصار على ما يفيد المتعلم، كان ذلك بانتشار كتب تعليمية مثل جمل الزجاجي والموجز في النحو لابن السراج والإيضاح في النحو والتكملة في الصرف لأبي علي الفارسي واللمع لابن جني، وهذه كتب موجزة واضحة الشواهد شاملة لكل الأبواب في عرض سهل وعبارات

(1) - أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تقدم، محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط2003، ص15.

(2) - ينظر: مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العربية، شركة الصحوة للنشر، ط1، 2008، ج1، ص205.

(3) - مقدمة خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث، دمشق، دط، 1961،

واضحة ولذلك دارت حولها دروس تعليم المتون الصغيرة ونظم القواعد شعرا حتى يسهل استظهارها.⁽¹⁾

أما بالنسبة للغة النحاة نجد سيطرة ضمير المخاطب عليها وانتشار أفعال الأمر: اعلم يا فتى واعرف ذلك كما نلاحظ الأمثلة التي يقدمها النحاة لا تخلو من أدوات النداء وأسماء الإشارة وأدوات الاستفهام التي تؤكد الهدف التعليمي. نسوق في سبيل ذلك قول ابن الوراق في أقسام الكلام: "إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة؟ قيل لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة".⁽²⁾

(1) - ينظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص91، نقلا عن الأسس المنهجية للنحو العربي ص353.

(2) - ابن الوراق، العلل في النحو، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق سوريا. ط2، 2000، ص23.

4. المبحث الرابع: وسائل التعليل

إن وسائل التعليل في النحو العربي مختلفة باختلاف الكلام والقواعد المعللة وبحسب أنواع التعليل، فالتعليل التعليمي يستخدم القاعدة وسيلة له لكيفية النطق، أما تعليل القاعدة وتعليل الخروج عن القاعدة فيستخدم مجموعة من العلل القياسية والدلالية والاستعمالية والجدلية.

1.4. العلل الاستعمالية:

إن العلل الاستعمالية مجموعة من العلل التي تعلق نطق الناس للغة بطريقة مخصوصة، فهي مرتبطة أساساً بتداول اللغة على ألسنة متكلميها وكيفية نطقهم لأصواتها ومجموعة القواعد التي تحكم هذا النطق والاستعمال⁽¹⁾، ذلك أن الاستعمال نظام من الأدلة الموضوعية لغرض التبليغ واستعمال فعلي لهذا النظام في واقع الخطاب⁽²⁾.

فاللغة كما يتصورها المبدعون من علمائنا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني هي قبل كل شيء استعمال، ثم استعمال الناطقين بها أي استعمالهم وإحداثهم لفظاً معيناً لتأدية معنى وغرض في حال خطاب يقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ⁽³⁾، والعلل التي تخص استعمال الناس للغة تعود دائماً إلى ميل اللغات الدائم إلى الاقتصاد والتخفيف وهي ما يسميه دي سوسير قانون الاقتصاد في الجهد⁽⁴⁾، وإذا ما ألقينا نظرة على الذين كتبوا في اللسانيات نجدهم متفقين على خاصية مشتركة بين كل اللغات وهي الاقتصاد يقول لوفيفر: "تخضع اللغات خضوعاً عفويًا إلى قانون عام هو قانون الجهد الأدنى قانون استهلاك الطاقة الأمثل"⁽⁵⁾.

وقد ورد هذا المصطلح أي الاقتصاد اللغوي في مؤلف مارتيني "اقتصاد التغيرات الصوتية الذي يعد أعظم عمل في الفونولوجيا الزمانية يقول مارتيني: "لا يمكن أن نحصر معنى الاقتصاد في معنى

(1)- ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص 374.

(2)- ينظر: التواتي بن التواتي، المدراس اللسانية ومناهجها، دار الوعي، الجزائر، 2008، ص 90.

(3)- ينظر: التواتي بن التواتي، المدراس اللسانية ومناهجها، ص 90.

(4)- ينظر: فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، الموصل العراق، ط 2، 1988، ص 171.

(5)- لوفيفر، اللسان والمجتمع، ص 70 نقلاً عن الأسس المنهجية للنحو العربي ص 374.

التقتير (parcimonie) كما فعل ذلك باسي (Passy) حين قابل كلمة الاقتصاد بكلمة التبذير (emphase) بل إن الاقتصاد يشمل كل شيء. تقليص كل تمييز غير مفيد وإظهار تميزات جديدة والإبقاء على الوضع الراهن، فالاقتصاد اللغوي هو التآلف بين القوى المتواجدة".⁽¹⁾

والاقتصاد في النحو العربي هو الاستخفاف، وقد يطلق عليه لفظ الخفة أو التخفيف، فكلما كان في الكلمة حذف أو تبديل أو إدغام أو اختلاس رده إلى استقبال المتكلم لبعض الترتيبات التي يعسر نطقها ذلك أن العسر ناتج عن عسر فيزيولوجي حقيقي.

1.1.4. علة الاستخفاف والثقل:

علة الاستخفاف والثقل موجودة مع وجود العربية والنحو العربي؛ ذلك أن الاستخفاف والثقل وجهان لعملة واحدة كما يرى تمام حسان وذلك كقولنا: "إن العلة في كذا في التخفيف يعني أن هناك ثقلاً، ونذكر مثلاً على ذلك حذف حركة حرف العلة، فالحركة تستثقل على الياء لأنها حرف علة وحرف العلة يستثقل على الحركة ولذلك قالوا: معدي يكرب كحضر موت وبعلبك لأن الحركة تستثقل عليها"⁽²⁾، ومنها أيضاً حذف الرفع والجر في الاسم المنقوص نحو قاضي، مررت بقاض والأصل هذا قاضي ومررت بقاض إلا أنهم استثقلوا الكسرة والضمة على الياء فحذفوها".⁽³⁾

والرفع كقولنا جاء القاضي، فالقاضي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الاستثقال أي النطق بياء متبوعة بضمة لأن هذا يتطلب مجهوداً كبيراً، فكلما تم الافهام من دون علامة، فمن المستحسن حذفها فالحقضية قضية طاقة فيزيولوجية.⁽⁴⁾

(1)-André martinet –économie des changements phonétiques (borme) 1955 p97.

(2)- أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب 1980، ج1، ص72.

(3)- البيان في غريب القرآن، ج1، ص38.

(4)- ينظر: التواتي بن التواتي، مفاهيم في علم اللسان، دار الوعي الجزائر، 2008، ص107.

كما أن أهم دواعي الثقل التي تقتضي التخفيف وإزالة الثقل توالي الأمثال وعدم الانسجام الصوتي، فتوالي الأمثال قد يكون توالي حركات متشابهة على سبيل المثال بناء الماضي إذا اتصلت به تاء الفاعل لأن في العربية لا تتوالى أربع حركات.

كما تتناول علة التخفيف أيضا بعض الأبواب النحوية المتعلقة بصور الذكر والحذف كحذف المبتدأ أو الخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل أداة جاز حذفها وتوالي حركات متشابهة يؤدي إلى الثقل في الكلام كقوله تعالى: ﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ فهي عند الزجاج على تخفيف الجمعة لثقل الضمتين، وكذلك الحذف في عُنُقٍ بدلا من عُنُقٍ حيث جاز لليلة نفسها. (1)

كما يؤدي توالي الحركات المتشابهة إلى الثقل يؤدي توالي الحروف أيضا إلى الشيء نفسه، فيحذفون بعضها، من ذلك حذف الهمزتين في يؤمنون الأصل في الفعل يؤمنون بهمزتين الأولى مفتوحة زائدة، فحذفت الزائدة لاجتماع همزتين ذلك لأن الزائد أولى بالحذف من الأصلي ولاجتماع ثلاث همزات في الإخبار عن النفس. (2)

2.1.4. علة طرد الباب:

علة طرد الباب من العلل التي ترد إلى الاقتصاد اللغوي وتقليل عدد الصيغ والقوانين، ومضمونها أن الحكم يعمم على الباب رغم وجود علته في بعض أفراده فحسب لكنه يشمل الجميع رغبة في تعدد الصيغ والقواعد من أمثلة ذلك حذف همزة الرباعي المهموز الأول في صيغة أفعل نحو أكرم تجنبا لهمزتين ثم ألحقوا سائر الأفعال الرباعية هذا الحذف، فقد قالوا يعد فحذفت الواو لوقوعها بين كسرة وياء.

(1) ينظر: النحاس، إعراب القرآن ج2، ص423.

(2) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ط1988، 4، ص84.

3.1.4. علة التقاء الساكنين:

علة التقاء الساكنين من العلل التي فسر بها النحاة بعض الظواهر والتغيرات الصوتية؛ ذلك لأن من خصائص العربية ألا يتوالى ساكنان، فإذا التقيا وجب تحريك الأول منهما " وتستخدم هذه العلة لتفسير اختلاف نطق الكلمة داخل التركيب عن نطقها في حالة الوقوف، وعليه فهي من العلل الأولى التي تفسر كيفية النطق في اللغة العربية"⁽¹⁾، وما تحريك ساكن وتسكين متحرك وحذف حرف وزيادة آخر إلا لإحداث تناسب بين الأصوات"⁽²⁾.

وقد أورد سيبويه في كتابه باب سماه "هذا الباب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان"⁽³⁾.

كما أن علة التقاء ساكنين لا تكون بتحريك أحدهما فقط كقولنا: يَا زَيْدُ أَكْتُبِ الدَّرْسَ فَقَدْ تَكُونُ أَيْضًا بِالْحَذْفِ مَنَعًا مِنَ التَّقَاءِ حَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَكَتَلُ﴾⁽⁴⁾، فالأصل نَكْتَالُ حَذْفَ الْأَلْفِ لِالتَّقَاءِ سَاكِنَيْنِ مَدَّ الْأَلْفِ وَحَرَكَةَ جَزْمِ الْفِعْلِ.

وخلاصة القول أن هذه العلة تسوّغ حذف أحد الساكنين أو تحريك أحدهما فرارا من اجتماعهما.

انتقد إبراهيم أنيس هذه الظاهرة الصوتية عند القدماء واعتبر أن النحاة القدامى خلطوا في بحثهم بين أمرين مختلفين تمام الاختلاف؛ إذ لم يفرقوا بين الحرف المشكل بالسكون وبين حرف المدّ بل اعتبروا كلا منهما ساكنا وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار لكن الدراسة الصوتية الحديثة تأبى هذا وتفرق بين المقاطع المستقلة على حرف مدّ وبين التي تتضمن حرفا مشكلا بالسكون.⁽⁵⁾

(1) - الأسس المنهجية للنحو العربي، ص 383.

(2) - أشرف أحمد حافظ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءة القرآنية والتفكير اللغوي، مجلة جامعة الكويت العدد 23، 2003، ص 11.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 261.

(4) - سورة يوسف، الآية 63.

(5) - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، 1978، ص 252.

4.1.4. علة كثرة الاستعمال:

استعمل من عمل واستعمله طلب إليه العمل واعتمل اضطرب في العمل ورجل عمل أي مطبوع على العمل واستعمله عمل به فهو مستعمل. (1) وقال الأزهري استعمل فلان اللبن أي بنى به بناء. (2)

وعليه فالاستعمال اللغوي هو شيوع الظاهرة والعمل بها بكثرة وليس المقصود بالاستعمال اللغوي الشيوع في كل عصر بل كان ذلك مقيدا بعصر الاحتجاج، وهذا يدفع اللهجات المتغيرة حسب التطور حسب على مر العصر.

فالاستعمال اللغوي علة قوية تعلل بها الظواهر اللغوية وهي من التمكن والقوة ما يجعلها تقدّم على القياس عند تعارضها يقول ابن جني: "إذا تعارض السماع والقياس نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه على غيره" (3).

واستشهد ابن جني على ذلك بما الحجازية وما التميمية وقوى اللغة الحجازية على اللغة التميمية لأن الحجازية أكثر استعمالاً منها، ولذلك نزل بها القرآن الكريم وإن كانت التميمية أقوى قياساً يقول في ذلك أيضاً: "إن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى إن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله" (4).

كما أن هذه العلة من العلل التي اهتم بها علماء العربية اهتماماً كبيراً، فلقد بنوا مواطن تلك العلة وفصلوا الكلام فيها يقول السيوطي: "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية" (5). ومثّل لذلك حذف الخبر إذا جاء المبتدأ بعد لولا وعلل لذلك كثرة الاستعمال قال:

(1) - مختار الصحاح للرازي، عمل، 455 وتاج العروس للزبيدي عمل، ص 348.

(2) - الأزهري، تهذيب اللغة، ج 2، ص 422.

(3) - ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط 1، 2015، ج 1، ص 188.

(4) - الخصائص، ج 1، ص 195.

(5) - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، اعتناء وتح: غازي مختار الطليعات، مجمع اللغة العربي بدمشق، دط، ج 1،

1987، ص 573.

"حذف خبر المبتدأ من قولك: لولا زيد خرج عمر ولكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله وقد علل سيبويه ذلك بعلة الاستغناء"⁽¹⁾ أو طول الكلام عند الأنباري، فهناك تعارض بين ما ذهب إليه سيبويه وما ذهب إليه السيوطي من اختلاف في تعليل وتفسير حذف خبر المبتدأ بعد لولا، والأرجح ما ذهب إليه سيبويه لأن علة كثرة الاستعمال يعلل بها ما سبق وجوده وظهوره ولم يرد إلينا من كلام العرب المحتج بلغتهم ظهور خبر المبتدأ بعد لولا حتى يحذف حرف لكثرة الاستعمال، فكثرة الاستعمال إنما هي جريان الكلام على الألسن وتداول العرب لأساليب معينة بكثرة مما يجيز حذف بعضها مثل: عَمِ أَصْلُهَا أَنْعَمَ وَأَيْشِ أَصْلُهَا أَي شَيْءٍ .

فعلة كثرة الاستعمال كثيرة التكرار في كتب النحاة تعلق بها بعض التغيرات التي تحدث في الكلمة أو في التركيب الذي يشيع استعماله عند العرب وتقترن في الكثير من الأحوال بعلة التخفيف فيما يكثر استعماله في الكلام وقد احتج بها الكوفيون في أصل الميم في اللهم أعوض عن حرف النداء أوليس كذلك؟ حيث قالوا: "إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه "يا الله أمنا بخير" ألا أنهم لما كثرت في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا فيه للخفة والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ألا ترى أنهم قالوا: "هلم وويل أمه والأصل هل أم وويل أمه، وقالوا: أيش والأصل أي شيء وقد قالوا عم صباحا والأصل أنعم صباحا وهذا كثير في كلامهم"⁽²⁾، والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضا من يا أنهم يجمعون بينهما قال الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلْمَا ***** أَقُولُ يَا اللَّهُمَّا يَا اللَّهُمَّا (3)

كما علل بها ابن خالويه: الألف من اسم جر بالباء فيقال: "بسم والأصل باسم، وذلك لأنها كثرت على ألسنة العرب عند الأكل والشرب والقيام والقيود، فحذفت الألف اختصارا من

(1) - ينظر: علة الاستغناء في المبحث الخاص بسيبويه.

(2) - أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1 ص 291، البيت لا ينسب لقائل في الإنصاف وقد أنشدها

ابن منظور لسان العرب أ ل هـ.

(3) - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1 ص 291.

الخط لأنها ألف وصل ساقطة في اللفظ" (1)، فإذا ذكرت اسما من أسماء الله عز وجل -وقد أضفت إليه الاسم لم تحذف الألف لقلّة الاستعمال نحو قولك: باسم الرب وباسم العزيز وإن أتيت بحروف سوى الباء أتيت أيضا الألف نحو قولك: لاسم الله حلاوة في القلوب وليس اسم كاسم الله. (2)

5.1.4. علة الجوار:

إن موضوع الحمل على الجوار من المواضيع التي شغلت عقول النحاة قديما لأنها من المواضيع الهامة في النحو العربي ، وقد شاع في كلام العرب شعرا ونثرا وفي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وتشعبت مسائله في النحو و الصرف وعلوم اللغة ولم يفصل النحاة بينها فذكروها تحت ما يسمى الجوار أو الاتباع (3) والحمل على الجوار كمصطلح نحوي "أن يخرج الاسم التابع في حركته الإعرابية عن متبوعه الحقيقي ويأخذ حركة الاسم الذي يليه بالمجاورة كقول العرب هذا جحر ضبّ حرب" (4) فحربٌ نعت للجحر و الجحر خبر، فكان أولى به أن يأخذ حركة الخبر كونه صفة له لكنه أخذ حركة الجرّ مجاورته لضبّ وشملت فكرة الجوار النعت والتوكيد والعطف والبدل، وقد ذكره ابن هشام الأنصاري في تفسيره في باب -المجورر بالمجاورة- واعتبره شاذّا في النعت (5) وفي التوكيد كقول الشاعر:

يَا صَاحِ بَلِّغِ ذُؤَيْبِ الزُّوْجَاتِ كُلَّهُمْ ***** أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ

فكلهم توكيد لذوي وليس الزوجات وإلا قال: كلهن وذوي منصوب على المفعولية، وكان حق كلهم النصب لكنه خفضه مجاورته المخفوض وفي المعطوف كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى

(1) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تح محمد إبراهيم سليم، دار الهدى عين مليلة، دط، 2008، ص16.

(2) ينظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ص16.

(3) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص17.

(4) الأسس المنهجية للنحو ص386.

(5) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة 2004، ص347. البيت دون قائل في شرح الشذور.

الصلوة فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ¹، في قراءة من جر الأرجل لمجاورته المنخفض وهو الرأس وحقه النصب إذ الأرجل تغسل ولا تمسح.

ويمكن أن نردّ فكرة الحمل على الجوار إلى طبيعة اللغة والكلام حيث يكون الأخير من سلسلة متتابعة من العناصر المنفصلة بحيث في الإمكان أن يكون بعض هذه العناصر مؤثراً في البعض الآخر.

كما أن الحمل على الجوار يضيف فائدة لغوية تتمثل في المجانسة الصوتية يكون ذلك بإتباع المتكلم الكلام بعضه بعضاً في حركاته، كما أنه قد يفهم على أنه لون من التوهم حيث يظن المتكلم أن اللفظ محمول على الجوار تابع للفظ السابق عطفاً أو نعتاً، وهذا ما يدفع المتأخرين إلى رفضه وإلى التشدد في ذلك إذا كان في القرآن الكريم.

2.5. العلل الدلالية:

المقصود بالعلل الدلالية مجموعة العلل التي تفسر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها أو تبرير ذلك الخروج عن القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج، من ذلك توقفهم عند بيت أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي ***** عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

حيث قرر " أن الرفع في كله على خلاف القاعدة، غير أنه يدلّ ما لا يدلّ عليه النصب حيث يدلّ الرفع على أنه لم يصنع أي شيئاً من الذنب، بينما يدلّ النصب على أنه لم يصنع الذنب كله وإنما صنع بعضه".⁽²⁾

(1) - سورة المائدة، الآية 6.

(2) - ابن جني، المحتسب في وجوه شواذ القراءات، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار، دار سركين إسطنبول،

1986، ج1، ص211.

كما أن العلل الدلالية تندرج تحت ما يسمى بعلاقة النحو بالدلالة؛ ذلك أن الكلمة إذا اجتمعت مع مثيلاتها في التركيب صار لها شأن لم يكن لها من قبل ضمن ما تسمح به قوانين النحو، ولها أيضا معان وظيفية من درجة أعلى. (1) وما يثري الدلالات النحوية اختلاف الكلمة في التركيب من حيث حركاتها، فالرفع لا يدل ما يدل عيه النصب والنصب كذلك مع الجر وهكذا.

وعلم الدلالة يتسم في تركيبه بوظيفة كل كلمة ويعتد بأي حذف أو إضمار أو زيادة أو حشو لتبيين دلالات الحذف أو دلالات الزيادة، ولتمثيل لذلك نذكر سفر المتفلسف الكندي إلى المبرد مخبرا إياه بأنه يجد في كلام العرب حشوا كثيرا، وحين سأله المبرد عن ذلك أجاب: أجدهم يقولون: عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله قائم... فالقيام مسند لعبد الله ولم تعدد الأساليب والحشو؟ فأجابه المبرد نافيا وجود الحشو في هذه الجمل بقوله إن عبد الله قائم إخبار عن قيام عبد الله لمن يجهل ذلك وقولهم: إن عبد الله قائم تأكيد لمن يشك في قيامه، وقولهم إن عبد الله قائم إجابة لمن ينكر قيامه" هذا بالنسبة للزيادة وللحذف والتقديم والتأخير دلالات تفهم من التركيب.

كما أن علم الدلالات فرع من علوم اللغة يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادر على حمل المعنى (2)، كما أن النحو من جانبه الدلالي ومعنا العام هو "دراسة الكلمة المفردة لفهم بنائها العام في العربية، ودراستها في الجملة لفهم دلالتها على معنى من المعاني التي أراد العرب التعبير عنها". (3)

ويمكن أن نلخص العلل الدلالية في ثلاث علل: علة الفرق - علة أمن اللبس - وعلة التوكيد.

(1) - ينظر: نواري فهد أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، دار الهدى عين مليلة الجزائر 2007، ص52.

(2) - ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة عالم الكتب القاهرة، ط5. 1998. ص11.

(3) - مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي بيروت ط2 1986، ص75.

1.2.4. علة الفرق:

من العلل التي استخدمت في تعليل القاعدة وتعليل الخروج عن القاعدة على السواء، وهي من العلل المتداولة قديماً في النحو العربي مثلما علل به رفع فاعل ونصب المفعول، فقد قيل في ذلك فرقا بينه وبين المفعول⁽¹⁾، وما قيل في التنوين فرقا بينه وبين الأفعال، وقال آخرون أنه دخل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف.

كما علل بها الأدوات التي تدخل على أفعال دون أخرى، وذلك كتجرد أفعال الشروع من أن وكثرة لحاقها لخبر الأفعال الموضوعة للرجاء للفرق بين الشروع وهو حالي وبين الرجاء وهو مستقبلي⁽²⁾، كما علل بها أيضا اختلافات حركات الحرف الواحد مثل فتح نون الجمع وكسر نون المثني.

2.2.4. علة أمن اللبس:

إن علة اللبس من علل ذات الأهمية التي ترفع عن المخاطب الالتباس، فكل ما يؤدي إلى اللبس في المعنى ينبغي أن يُتَجَنَّبَ ويتعد عنه يقول مالك:

فإن بِشَكْلِ خَيْفَ لُبْسٍ يُجْتَنَّبُ***** وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ (3)

وذلك لأن الغرض من الكلام الإبلاغ والإفهام والإبانة عن المعاني دون إحداث لبس، وقد علل بها الأنباري بناء قبل وبعد على الضم لأن النصب والجر يدخلهما، فتلتبس حركة الإعراب بحركة البناء.

كما أن علة أمن اللبس قد تظهر المتكلم استعمال بعض التراكيب دون غيرها مع أن غيرها جائز كمنع تقديم المفعول على الفاعل كقولنا: أكرمت سلمى ذكرى فوجب أن يكون الأول فاعلا

(1) - ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص78.

(2) - ينظر: عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، شارع العبادة حي النصر، الرياض، السعودية، 1429هـ، ص19.

(3) - شرح -ألفية ابن مالك- تح محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، 2004، ج4، ص97.

والثاني مفعولاً به ويجب الترتيب الأصلي لعناصر الجملة الفعلية لأن خفاء العلامة الإعرابية ليس كظهوره، فالعلامة الإعرابية دليل هذه المعاني النحوية العويصة كالفاعلية و المفعولية والإضافة فتعذر ظهور العلامة الإعرابية يفضي إلى التباس في المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة⁽¹⁾، فعلة أمن اللبس ذات وظيفة تمييزية لعناصر الجملة اسمية كانت أو فعلية ذات الوظائف النحوية التي لا سبيل لتعيينها إلا باعتماد النظام الأساسي للجمل الذي يحوي قوانين وقواعد لا يجوز الخروج عنها.

يدخل مضمون هذه العلة أيضاً زيادة بعض الحروف كزيادة اللام في خبر إن المخففة، فإن المخففة من الثقيلة لا تكون إلا في خبرها اللام يقولون: إن زيد لمنطلق ولا يقولون بغير اللام مخافة أن يلتبس معناها بها.⁽²⁾

إن علة أمن اللبس قاعدة حاکمة فوق القواعد النحوية الجزئية، فهي قاعدة تمنع الجائز تارة وتجزئه تارة أخرى، وفاصلة في أحوال الكلمة من إعراب أو بناء وبين رفع وجزم، فثبوت حرف العلة في الفعل دليل على رفعه وحذفه دليل على جزمه.

3.2.4. علة التوكيد:

علة التوكيد تتمثل في زيادة بعض الحروف لإفادة التأكيد يقول السيوطي: "علة التوكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والنون الثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه"⁽³⁾، وزيادة لام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿لِيُؤسِّفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبِنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾⁽⁴⁾، فالتوكيد علة دلالية تستخدم لتفسير ما طرأ على الجملة من تغيير عن طريق الزيادة في أغلب الأحيان من ذلك زيادة اللام في

(1) - ينظر: مهدي أسعد عرار، ظاهرة اللبس في العربية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 130.

(2) - الأسس المنهجية للنحو العربي ص 317.

(3) - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت، ص 89.

(4) - سورة يوسف الآية 8.

خبر إن نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾⁽¹⁾، وزيادة من في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾⁽²⁾.

كما تستخدم علة التوكيد أيضا بالتكرار في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾⁽³⁾، فالنحاس يحكي أن الثانية عند سيبويه مكررة للتوكيد.⁽⁴⁾

3.4. العلة التحويلية:

العلل التحويلية مجموعة من العلل التي ترد إلى فكرة الأصل والفرع وتضم هذه المجموعة علتين من علل النحو ذكرهما السيوطي الإشعار والتعويض، وتضم أيضا هذه المجموعة علل استحال الأصل والرد إلى الأصل والعدل والحمل بجامع الأصلية والفرعية والحمل على المعنى.

1.3.4. علة التعويض:

التعويض علة تحويلية تكون بمرحلتين: حذف ثم استبدال؛ ذلك لأن التعويض يستلزم وضع شيء مكان آخر، والتعويض يكون بصوت أو بكلمة، وعليه يجب تقسيم التعويض وفق نوع المحذوف أو المعوض عنه إلى تعويض عن حرف وتعويض عن حركة وتعويض عن كلمة وتعويض عن جملة، فمن الأول قولهم: إن التنوين في قاضٍ ورامٍ عوض عن الحرف المحذوف إذ الأصل رامي وقاضي وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾⁽⁵⁾، فقد زعم سيبويه والخليل أن النون عوض عن الياء والأصل غواشي، هذا في تعويض حروف المباني، أما التعويض على مستوى حروف المعاني كتعويض الميم في اللهم من الياء.⁽⁶⁾

(1) - سورة الفجر، الآية 14.

(2) - سورة غافر، الآية 11.

(3) - سورة الحج، الآية 4.

(4) - النحاس، إعراب القرآن، ج3، ص86.

(5) - سورة الأعراف، الآية 41.

(6) - ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص89.

ومن نماذج التعويض عن كلمة بالتونين وذلك بحذف المضاف إليه كقولنا: كل يموت والتقدير كل أحد يموت.

مع العلم أن العوض والمعوض لا يجتمعان فلا يقال وَعِدَّةٌ ويقال عدة كما لا يقال في لام غَازٍ وعين قام عوض. (1)

2.3.4. علة الإشعار:

كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الألف دلالة على أن المحذوف ألف. (2)

3.3.4. علة استصحاب الحال:

الاستصحاب مصطلح فقهي في الأساس يقصد به بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره أو استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً⁽³⁾، كما أنه في النحو العربي من أضعف الأدلة على حسب قول النحاة بل هناك من الباحثين المحدثين من لا يضع له فصلاً أو بحثاً أثناء تناوله للأدلة المعتمدة في النحو، أما مفهومه في النحو الإبقاء على ما يستحقه الأصل عند عدم دليل النقل، فقد علل به الأنباري الاسم المتمكن "الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما بني منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه، وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقياً على أصله في الإعراب، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر: "الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقياً على أصله في البناء". (4)

(1)- ينظر: الشيخ يحيى بن محمد أبو زكرياء الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة إلى علم أصول النحو، تح: عبد الرحمان عبد الرزاق سعدي الرمادي، العراق 1999، ص44.

(2)- الاقتراح، ص90.

(3)- ينظر: الشيخ أبو زهرة، أصول الفقه نقلاً عن أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، ص431.

(4)- أبو البركات الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية 1957، ص142.

ولضعف هذا الدليل الرابع من أصول النحو العربي لا يمكن التمسك به ألا ترى أنه لا نتمسك به في إعراب الأسماء لوجود الشبه بينها وبين الحروف مما يستدعي بناءها ولا يجوز التمسك به في بناء الأفعال لأن المضارع مشابه للاسم.

كما أن هذا الدليل يدور في دائرتين استصحاب الحكم الأصلي واستصحاب العدم الأصلي.

فكل أمر علم وجوده ثم حصل الشك في عدمه، فإنه يحكم ببقائه بطريق الاستصحاب لذلك الوجود. (1)

وكل أمر علم عدمه ثم حصل الشك في وجوده، فإنه يحكم باستمرار عدمه بطريق الاستصحاب لذلك العدم. (2)

من خلال هذا العرض القصير لاستصحاب الحال تبين لنا أن الأصل هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي تقتضيه طبيعة كل أجناس الكلم الثلاثة من حيث الإعراب والبناء، فالمستحق للإعراب من أجناس الكلم الأسماء لأنها بحاجة إلى حركات تبين وظائفها داخل الجملة والمستحق للبناء الأفعال.

4.3.4. علة الرد إلى الأصل:

ترتبط علة الرد إلى الأصل بمفهوم التأويل يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (3)، فقد بين الله سبحانه وتعالى أن ما اختلف فيه من أحكام يرد إلى الكتاب والسنة، فقد ورد التأويل بمعنى الرد و الأحكام ثلاثة مثبت بالكتاب ومثبت بالسنة ومثبت بالرد إليهما (4)، فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- الحقيقة التي

(1) - ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مطبوعات جامعة الكويت، 1984 ص 446.

(2) - ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص 446.

(3) - سورة النساء، الآية 59.

(4) - ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص 115.

يؤول إليها الكلام⁽¹⁾، كما أنه هناك فرق بين التفسير و التأويل، فالتفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازا كتفسير الصراط بالطريق و التأويل تفسير باطن اللفظ، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد⁽²⁾.

أما التأويل في النحو العربي فهو بمعنى الأصل أو رد إلى أصل؛ ذلك أن الكلم العربي من اسم وفعل وحرف وضع له أصول ثم اعتبر الخروج عن هذه الأصول أو تجاوزها تحويلا وتبديلا وعدولا عن الأصل لا يتضح معناه إلا بالرد إلى الأصل. نذكر على سبيل المثال حرف الجر في له عدة معان يحتملها ومعناها الأصل هو الظرفية ولا يثبت البصريون غيره، فمذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن في لا تكون إلا ظرفا وما أهم خلاف ذلك رد بتأويل إليه.⁽³⁾

فهناك حالات يُرجعُ فيها الأصل، منها ما هو قياسي كالثنية والجمع والتصغير فهي ترد الأشياء إلى أصولها، ومنها غير القياسي كالضرورة وهي تبيح للشاعر مراجعة الأصل المهجور كما قال الشاعر:

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي ***** أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ظَنُّنَا⁽⁴⁾

فضرورة الشعر دفعت الشاعر إلى فك الإدغام وهو أصل رجوع وصير إليه، فلا يكون فيه شاهد لمخالفة القياس.

وعليه فعلة الأصل ترد ما خرج عن القياس إلى الأصل الذي جردّ باستقراء كلام العرب.

(1) ينظر: صدر الدين الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، دار ابن حزم، ط2 2003 ص182.

(2) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن-تح عبد الرحمان فهمي الزواوي، دار الغد الجديد ط1 2002 ج4 ص152.

(3) ينظر: الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداى في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة ومحمد نعيم فاضل دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان ط1، 1992. ص225

(4) عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة 2005 ص15. البيت

لقنعب بن أم صاحب ذكر في الكتاب لسبويه، ج1 ص29.

5.3.4. علة الدلالة على الأصل:

هي علة الإشعار عند السيوطي ومثل له بقوله في جمع موسى مُوسَوْنَ بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن للمحذوف ألف وكذلك الحال في يسعون ويرضون، فعلة الدلالة تبرير للحذف بأن في الكلام ما يدل على الحذف ومن ثم مثل لها السراج "ألا ترى أنك تقول زيد أضربه وزيد تضربه فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا وأنت لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمّر".⁽¹⁾

أي أن الحذف جاز مع الفعل لوجود ما يدل على المحذوف وهو حروف المضارعة، أما اسم الفاعل فلا يتضمن ما يدل على من أسند إليه الفعل، فوجب إظهار الضمير.

6.3.4. علة العدل:

إن العدل في معاجم اللغة العربية يدل على عدة معان منها:

الإقساط:

فهو نقيض الجور⁽²⁾ قال تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽³⁾، يقال عدل في القضية فهو عادل⁽⁴⁾، ومن أسمائه سبحانه وتعالى العدل وهو الذي لا يميل إلى الجور في الحكم.

وهو في الأصل مصدر سمي به فوضع موضع العادل وهو أبلغ منه لأنه جعل المسمى نفسه عدلاً.⁽⁵⁾

(1)- ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، بيروت لبنان ط3 1996، ج1 ص72.

(2)- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، ج2 ص39.

(3)- سورة الحجرات، الآية 9.

(4)- ينظر: الجوهري، الصحاح، تح: شهاب الدين، دار الفكر 1997، ج2، ص1993.

(5)- ينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار صادر بيروت، ج2 ص11.

المساواة والمثل:

يقال "عادلت بين الشيئين، وعدلت فلان بفلان إذ سويت بينهما والتعادل التساوي والعدل في عرف النحاة هو التغيير والتبديل في بناء اللفظ وصرفه إلى لفظ آخر دون تغيير المعنى".⁽¹⁾

فالعدل تغيير في صيغة اللفظ الأولى إلى صيغة أخرى مع المحافظة على المعنى الأصلي كعمر أصلها عامر وثلاث في ثلاثة.

وعلة العدل غالبا ما يجاب عنها في الاسم الذي يمنع من الصرف؛ ذلك لأن الكلمة المنطوقة محولة عن أخرى، فهذا عدل عن الأصل، وقد يكون العدل في الجهة كأن يخرج اللفظ عما اطرده عليه أمثاله مثل تعليل النحاة لبناء حيث أنها خالفت أخواتها وجاءت مبنية على الضم كونها لا تضاف، وتعليل بناء أي بأنها مخالفة لأخواتها واستعمل معهما حرف النداء.⁽²⁾

7.3.4. علة التركيب:

علة التركيب يعتل بها لأمرين:

أولا-البناء:

وهو على ضربين: "ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الاسمان معا وضرب لا يقتضي تركيبه إلا بناء الأول منهما، فمن الضرب الأول نحو العشرة مع ما يتف عليها إلا اثني عشر والضرب الثاني نحو قولهم ذهبوا أيادي سبأ ونحو مَعْدٍ يَكْرِبِ، والذي يفصل بين هذين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى الحرف بني شطراه لوجود علتى البناء فيهما معا"⁽³⁾، أما "الأول فالأنه تنزل منزلة صدر

⁽¹⁾- ينظر: العدل في النحو العربي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، إعداد سميرة دخيل، جامعة أم القرى 2006 ص15.

⁽²⁾- الأسس المنهجية ص404.

⁽³⁾- أبو القاسم الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح خالد إسماعيل حسان، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006 ص218.

الكلمة من عجزها أمّا الثاني فلأنه تضمن معنى الحرف وما خلا ثانيه من التضمين أُعْرِبَ صدره⁽¹⁾

ثانياً-المنع من الصرف:

الاسم الذي لا ينصرف فهو الذي لا يقبل الصرف وهو التنوين وهناك علة ترجع إلى المعنى وهي العلمية والوصفية وعلل ترجع على اللفظ والتي منها التركيب⁽²⁾، وهذا التركيب يكون مزجياً والغالب في أعلام كحضرموت وبعلبك فالتركيب هو علة المنع من الصرف غير أنه هناك اسماً تجوز فيه ثلاث لغات بعلبك كقول امرئ القيس:

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبَكُ وَأَهْلُهَا ***** وَلَا ابْنَ جَرِيحٍ فِي قُرْبِهِ حِمَصٌ أَنْكَرَا⁽³⁾

فبعلبك منع من الصرف للتركيب المزجي غير أنه يقال فيه ثلاثة لغات بعلبك بإضافة الثاني وصرفه وإضافته دون صرفه وبعلبك وذلك يجعله اسماً واحداً.⁽⁴⁾

8.3.4. علة الحمل على المعنى:

إذا ما ألقينا نظرة عجلى على بدايات نشأة تعليل النحو العربي وجدنا أن هذه العلة قديمة قدم النحو؛ ذلك أنه عُلِّلَ بها الكلام العربي قبل أن تتأصل للنحو قواعده وهيكلته، فقد روي عن الأصمعي عن عمر بن العلاء أنه قال: سمعت أعرابياً يقول: " فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها قال: فقلت أتقول جاءته كتابي فقال أليست بصحيفة؟ فحمله على المعنى." ⁽⁵⁾ يتضح لنا أن الحمل على المعنى أن نسند الكلمة على خلاف ما وضعت له بلفظها باعتماد المعنى؛ ذلك أن

(1)- المفصل في صناعة الإعراب، ص218.

(2)- ينظر: مجموعة من علماء الأمة، روائع متون اللغة العربية، جمع وترتيب أحمد بن عبد الله الشافعي ط1 دار ابن الجوزي القاهرة 2012، ص232.

(3)- امرؤ القيس، الديوان، ص432.

(4)- ابن عصفور الإشبيلي، المقرب، تح صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، نصر القاهرة 2006 ص239، البيت

من قصيدة مطلعها: سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا ***** وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قُو فَعَرَعَرَا

(5)- أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص35.

الأعرابي أخبر عن لفظ الكتاب بفعل مؤنث، وكان من القياس أن يقول: جاءه كتابي لأن الفعل يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث لكنه جعل الكتاب بمعنى الصحيفة، فأنث معه الفعل.

فعلة الحمل على المعنى ليست وسيلة تعليلية تستخدم لتقديم برهان على بعض الأساليب الخارجة عن القواعد العربية، وهذه الوسيلة تكون إحدى الوسائل المطردة حيث يعلل بها الخروج عن قواعد المطابقة في طبيعة الكلم العربي نوعا وعددا أو تكون أيضا إحدى الوسائل التحويلية حيث يعلل بها الخروج عن القواعد الإعرابية. (1)

وقد وردت هذه السور في كلام الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ (2)، فقد نزل القرآن بجاءه ولم ينزل بجاءته لأنه استخدم الموعظة موضع الوعظ وقد تجري المرأة مجرى الانسان أو المخاطب (3) يقول الأعشى:

قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ ***** مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الْحَيِّ ذَا غُرْبَةٍ ***** قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

أراد إنسانا ذا غربة وكان القياس أن يقول ذات غربة.

كما أنه ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أم جندب الأزدية: "... فقلت: يا رسول الله إن ابني هذا ذاهب العقل فادع له قال: ائني بماء" فقد وقع في هذه الرواية ائني بغير ياء بعد التاء والوجه إثباتها لأنه أمر للمرأة فقد جرت مجرى الانسان أو المخاطب.

كما قد يكون الحمل على المعنى في تعليل الخروج عن المطابقة في العدد يقول تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ (2). فالفريقان

(1) - ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ص 408.

(2) - سورة البقرة، الآية 275.

(3) - أبو البقاء العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي الشريف، تح: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار القاهرة، ط 1، 1999، ص 210. البيتان من غير عزو في الإنصاف ج 2 ص 68 والبيت الأول للأعشى في إعراب ما أشكل من ألفاظ الحديث.

يصدق به جماعة من الرجال ولو حمل على لفظ فريقين لقييل: فريقان يختصمان⁽³⁾، كما يستخدم تعليل الحمل على المعنى لما خرج عن قواعد المطابقة في العدد والجنس قد يستخدم أيضا الحمل على اللفظ، وذلك في العلامة الإعرابية بالحمل على اللفظ أو المحل، ونذكر مثلا على حكم تابع المنادى، "المنادى إذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا أو تأكيدا أو بيانا أو نسقا بالألف واللام وكان مع ذلك مفردا أو مضافا وفيه الألف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله، تقول في النعت: يا زيد الظريف بالرفع والنصب، فالرفع على لفظه لأن لفظه مبني والنصب على محله لأن محله النصب".⁽⁴⁾

فعلة الحمل على المعنى واللفظ تحرر المتكلم من قيود القياس وتجزئ له مخالفة بعض القواعد التي تخص المطابقة والتوابع في العلامات الإعرابية باللفظ أو المحل مما يشكل مظهر من مظاهر التيسير والتسهيل على المتكلم في إنشاء التعابير وتوظيف المفردات بمختلف أشكالها دون المساس بنظام النحو.

4.4. العلة القياسية:

العلل القياسية أو قياس العلة كلاهما بمعنى واحد، معناه أن الفرع يأخذ حكم الأصل بعلة جامعة بينهما يعرفه الأنباري "إعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد".⁽⁵⁾

وتوضيح ذلك أن حكم الأصل ينتقل إلى الفرع بعلة جامعة بينهما وهي علة الإسناد، وقد استدل به النحاة أيضا على بناء اسم لا النافية للجنس إذا كان مفردا، فقد قاسها النحاة على

(1) - سورة النمل، الآية 45.

(2) - سورة الحج الآية 19.

(3) - النحاس، إعراب القرآن، ج 2 ص 214.

(4) - ابن هشام الأنصاري، قطر الندى وبل الصدى، تح محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت 2005، ص 234.

(5) - الأنباري، لمع الأدلة، ص 105.

خمسة عشر وأعطوها حكمها في البناء على الفتح، وعلى هذا يكون لا رَجُلَ فرعا ومقيسا وخمس عشر أصلا ومقيسا عليه والبناء على الفتح هو الحكم والعلة الجامعة على الشكل الآتي:

"أصل خمسة عشر خمسة وعشرة لأن معنى الجمع واضح فيها، ولكن الواو حذفت لفظا وبقي معناها وركب الجزآن تركيب مزج وأدى ذلك إلى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني إكتفاء بها في الجزء الأول، هذا هو الأصل والفرع مثله لأن أصل لا رجل لا من رجل، فمن زائدة تفيد استغراق النفي ولكنها حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل ومعناها وركب لا من رجل كما ركبت خمسة عشر مع عشر".⁽¹⁾

إن العلل القياسية تعمل على إلحاق الفروع بالأصول لتعميم التعميد وتسهم في إيجاد أحكام لبعض الصيغ والتراكيب التي تفتقر إلى دليل؛ ذلك أن القياس حمل ما لم يسمع على ما سمع لاستنباط القواعد وتعليل الظواهر ورفضها، والعلاقة التي تجمع المقيس بالمقيس عليه أو الفرع بالأصل في النحو تكون عقلية ذلك أن من شرطها أن تكون مناسبة والحكم فيها مطردا.⁽²⁾

كما أن العلل القياسية تقتضي أن يكون هناك شبه في القياس بين الأصل والفرع في أكثر من وجه حتى تتم العملية القياسية في أدق صورة لها ولا يكون هناك مجال للنقض في الحكم، وهذا الشبه قد يكون في اللفظ وقد يكون في المعنى من ذلك حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع بأوجه المشابهة بينها في أن كلا منها شائع لما يدخله الاختصاص وفي جريانه على حركات الاسم وفي الإعراب وفي وقوعه صفة كحال الاسم ودخول لام الابتداء عليه وكونه صالحا للحال والاستقبال.⁽³⁾

(1)- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو ص90.

(2)- تمام حسان، الأصول، ص155.

(3)- ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص49.

إن دور العلل القياسية تنحصر في وظائف القياس ذاته؛ ذلك أن القياس عملية لغوية تتخذ شكلا مطردا، ومن ثم تؤدي إلى غلبة الإنتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، وإن كان هذا لا يمنع من وجود صيغ تستعصى على القياس وتقاوم النظام. (1)

كما أنه يساهم في التطور اللغوي ويساعد على توليد الصيغ الجديدة التي تحل محل الصيغ القديمة. (2)

5.4. العلل الجدلية:

الجدل علم يُتَعَرَّفُ به كيفية تقرير الحجج الشرعية من الجدل الذي هو أحد أجزاء المنطق لكنه خصص بالمباحث الواسعة، وللناس فيه طرق. (3)

والغرض من الجدل إن كان الجدلي سائلا معترضا إلزام الخصم وإسكاته، وإن كان حافظا للرأي ألا يصير ملزما من الخصم. (4)

فالعلل الجدلية شغلت عقول المفكرين القدامى وخرجت بتفكيرهم اللغوي إلى تفكير قائم على الجدل والفلسفة، فهي علل قائمة على أسس غير لغوية على غرار العلل القياسية التي تفترض شبها بين الفرع و الأصل دون التعرض إلى كثرة التمحلات أو العلل التحويلية التي يعدل بها من لفظ إلى آخر، وقد اتسمت العلل الجدلية بكثرة الأسئلة التي تصب في الجدل، فلا جواب مقنع للئلة المسؤول عنها؛ ذلك أن النحو انتحاء سمت العرب ليلحق من ليس من العربية بالعربية و السائل ينبغي أن يقصد قصد السائل المتفهم (5) فإن سأل عم لا يثبت فيه الإستفهام جاء معاندا بسؤاله عما يعلم بحكم الإضطراب فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار.

(1) ينظر: الدكتور محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي نصر القاهرة، ط 1، 1995، ص 131.

(2) ينظر: القياس في اللغة العربية، ط 1، ص 131.

(3) محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط 1،

1996، ج 1، ص 553.

(4) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1، ص 553.

(5) ينظر: الإغراب في جدل الإغراب، ص 37-38.

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ***** إِذَا إِحْتَجَّ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ⁽¹⁾

1.5.4. العلل الجدلية في نظر الزجاجي:

يعرف الزجاجي العلل الجدلية قائلاً "فكل ما يعتل به في باب إن بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي شابهت هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم بالمستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراحية أم المنقضية بلا مهلة وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيد عمرا وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله هو الأصل وذلك الفرع، فأى علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول وأي قياس اطرء لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلا أجزتم تقديم فاعلها على مفعولها كما أجزتم في قولكم: ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا.⁽²⁾

إن العلل الجدلية قد اتخذت أسلوب الجدل للتعليل وقامت عليه، وهي تعليمية في أولها فلسفية في ثانيا شرحها وتفسيرها كما أن هناك من النحاة من يطلق عليها علة العلة⁽³⁾ مثل ابن جني، ويرى أن هذه التسمية نوع من التجوز في اللفظ وهي في الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى لأنّ العلة الجدلية لا تكون معلولة، ألا ترى أنّ السواد الذي هو علة ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه لا لأنه جاعلا جعله على هذه القضية.

2.5.4. علة المعادلة:

علة المعادلة تندرج تحت حكمين نحويين يحمل أحدهما على الآخر للمعادلة بينهما، فنذكر على سبيل المثال حمل النحاة الجر على النصب فيما لا ينصرف وحملهم النصب على الجر في جمع المؤنث السالم للمعادلة بينهما.⁽⁴⁾

(1)-المتنبي، الديوان، دار بيروت للطباعة، 1473، ص343.

(2)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس ط3، 1979، بيروت ص65.

(3)- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص246.

(4)- ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ص223.

والغاية من هذا التعليل على حسب تفكير النحاة إعطاء الأكثر الأخص والأقل الأكثر ليعادلوا بينهما كرفع الفاعل ونصب المفعول فالفاعل واحد والمفاعيل متعددة، فجعل النصب للمفعول لأنه كثير والنصب أخص والرفع للفاعل وهو قليل، فيكون ثقل الرفع لقلّة الفاعل وخفة الفتح مناسبا لكثرة المفاعيل.

ولو نظرنا أدنى نظر في علة المعادلة نجد الغاية الرئيسية فيها تحقيق التوازن والمساواة بين أبواب النحو كما أنه نجد الحكم يعلل بعلتين مختلفتين، فرفع الفاعل ونصب المفعول كانا للفرق بينهما وتارة للمعادلة بين النصب والرفع.

3.5.4. علة التقوية:

ترتبط علة التقوية بما هو ضعيف من الألفاظ لتحقيق الاطراد بين الألفاظ والتوازن؛ ذلك أن التقوية لا تقع إلا لما هو ضعيف لأنها تحدث فيه التقوية خاصة الكلمات القليلة الحروف بزيادة حرف أو حرفين لها وفي الحروف الساكنة بتحريكها وفي المتحركة بزيادة حرف يظهر حركتها والحروف الخفية بزيادة حرف يظهرها⁽¹⁾، من ذلك ما ذهب إليه الكوفيون في " ادّعائهم أن الاسم في ذا والذي الذال ونحوها وما يزيد عليها تكثير لها." ⁽²⁾

4.5.4. علة الأولى:

علة الأولى تتمثل في حكمة نحاة العربية في تعليل أحكام النحو وصياغة نظام الجملة وتركيبها نذكر على سبيل المثال⁽³⁾ ما أقره النحاة من أن رتبة الفاعل أولى من رتبة المفعول ورتبة المبتدأ أولى من رتبة الخبر.

(1) - ينظر: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص 416.

(2) - أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2 ص 199 المسألة 95.

(3) - ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 89.

5. المبحث الخامس: التعليل بالعامل

لقد ارتأيت أن أتعرض لهذا النوع من التعليل لأن هذا الأخير كان أساس قيام نظرية النحو العربي، وشغل اهتمام النحاة وعقولهم قديما وحديثا بين مؤيد ومعارض، وتأسست عليه معظم أبواب النحو.

كما أن أهم الأفكار التي ترتبط بالتعليل الفكرة القائلة: إن لكل معلولة علة سواء أظهرت هذه الفكرة في صورة مصطلح مرتبط بنظريات علمية أو فلسفية معينة في أو في نشاط ذهني يمارسه الكافة ومنهم العلماء، فلقد تأثر العلماء المسلمين بفكرة العلية كثيرا فقالوا: إن لكل معلولة علة فلا بد من علة لرفع الفاعل ونصب المفعول أو رفع المبتدأ والخبر.

بعد أن أدركوا الأسباب اجتزؤوا قدرها منها وجدوها لا توجد إلا سابقة للأسماء أو للأفعال وسموها عوامل أما آثارها من رفع أو نصب أو جزم فهي العمل، والألفاظ التي تظهر عليها الآثار هي المعمولات، وعليه فالعامل وسيلة من وسائل التعليل.⁽¹⁾

إن فكرة العامل بدأت في الميدان النحوي منذ النشأة، ويعد ابن إسحاق رائد هذا المنحى النحوي واتسمت الفكرة على يد الخليل، ونكاد نُجمَع أن سيبويه من نهج سبيل القول في العامل ويذهبون الى أن سيبويه قد أدار بحوثه على فكرة العامل؛ ذلك أنه تحدث عن الإعراب حيث قال: " هذا باب مجاري أواخر الكلم، وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع و الجزم والفتح والضم والكسر والوقف " ⁽²⁾، فالنحاة أقاموا نظريتهم على قضية فلسفية دقيقة رائعة واستطاعوا أن يقيموا نحوا كاملا على قضية العامل والمعمول والإعراب نتيجة من نتائج نظرية العامل والمعمول.

(1)- ينظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، ص 97.

(2)- سيبويه، الكتاب، ج 1 ص 73.

1.5. مفهوم العامل:

إن العامل على حسب تفكير النحاة أثر معين يحدث في الكلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، فبعض الكلمات يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً قوياً بحيث يستلزم وجود البعض منها وجود الآخر، فالكلمات مقترن ببعضها البعض ويتعلق ببعضها البعض، وهذا هو العامل كما أن العلاقة بين أجزاء الجملة علاقة تأثر وتأثير، فلكل مبتدأ خبر ولكل فعل فاعل ولكل جار مجرور ظاهر أو مقدر والعامل دال على المعاني، ولتوضيح ذلك نعرض تعريف بعض العلماء:

أولاً: العامل عند الجرجاني:

" ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً أو ساكناً " (1)، فالعامل حسب مفهوم الجرجاني تأثير الكلم ببعضه في بعض بإحداث حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم، والعمل عند الجرجاني يقترب قليلاً من النظم؛ ذلك أن هذا الأخير تعليق الكلم ببعضه ببعض وجعل بعضها بسبب بعض مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حيث يكون لكل وضع علة تقتضي كونه هناك. (2)

ثانياً: العامل عند الشريف الرضي:

يعرف الشريف الرضي العامل بقوله: " ما يتقوم به المعنى المقتضي ". (3)

ويفسره الرضي بتقوية المعنى؛ ذلك أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته ذلك المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه، فالعامل مقوم للمعاني التي هي الوظائف النحوية من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية المتحققة بين العامل والمعمول.

(1) - عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى، تح: البدر اوى زهران، دار المعارف القاهرة، ط2، 1988، ص26.

(2) - ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر أبو فهر، دار المدنى جدة ط3 1992، ص49

(3) - الاسترابادى، شرح الرضى على الكافية، دراسة حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظى دار الثقافة والنشر، ط1، 1992، ص64.

2.5. شروط العامل النحوي:

بعدما نشأت فكرة العامل في النحو العربي وتأسلت معالمها انتهى العلماء إلى أن العامل يكون بوجود طرفين:

★ تغيير يكون بوجود لفظ أو معنى يوجد الإعراب كنصب المفعول بالفعل، فالفعل عامل وعلّة لذلك.

★ تغيير في الإعراب دون وجود لفظ ظاهر.

3.5. أقسام العامل النحوي:

انقسمت العوامل في النحو إلى قسمين لفظية ومعنوية:

1.3.5. العوامل اللفظية:

هي عوامل تعرف بالجنان أي بالقلب وتلفظها باللسان كحروف الجر من وإلى في وعوامل الأفعال، فالأفعال الأصل فيها العمل تعمل النصب والرفع.

2.3.5. العوامل المعنوية:

يعرفها الجرجاني بأنها " ما تعرف بالجنان ولا تتلفظ بالقلب ".⁽¹⁾

والعوامل اللفظية بدورها تنقسم إلى عوامل سماعية وعوامل قياسية، فالعوامل السماعية هي ما سمعت من العرب ولا يمكن تجاوزها بالقياس كحروف الجر، فلا يمكن تعميم حكمها وتعدادها واحد وتسعون عاملاً وهي حروف الجر، إن وأخواتها، ما، لات المشتبهتان بليس ونواصب الفعل المضارع⁽²⁾ وجوازم الفعل المضارع، والعوامل القياسية مسموعة عن العرب، ويمكن القياس عليها كجر المضاف إليه فهو قاعدة كلية مطردة يقاس عليها وتعدادها سبعة عوامل هي الفعل على

(1) - الجرجاني، الجمل في النحو، تح: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 1999 ص 59.

(2) - ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، ص 153-154.

الإطلاق والمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وكل اسم آخر وكل اسم تام مستغن عن الإضافة مقتضى للتمييز.⁽¹⁾

وبذلك يكون عدد العوامل اللفظية ثمانية وتسعين عاملا.

والعوامل المعنوية هما عاملان: عامل الرفع في المبتدأ وعامل الرفع في الفعل المضارع، ومجموع العوامل في النحو العربي مئة عامل خصها الجرجاني بكتاب يحمل عنوان العوامل المئة.

4.5.4. تصور القدامى للعامل:

إن مفهوم العامل عند النحاة القدامى يتلخص في اعتباره مؤثرا حقيقيا أو أنه علامة وأمانة فقط، وعليه فهناك تصوران.

1.4.5. العامل المؤثر حقيقة وهو سبب وعلة للعمل:

وهذا ما هو شائع عند الجمهور ومتناول في كتب النحاة، ويوضح هذا الصبان تعليقا على ما قاله الأشموني في شرح التسهيل من أن "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى للفاعلية والمفعولية والإضافة"⁽²⁾، فالإعراب هو الذي يبين مقتضى الرفع والنصب والجر، ففي هذا التعريف يفتضي أطراف الثلاثة فالإعراب نتيجة للعامل ومقترن به فهو الذي يحدد الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية... إلخ.

2.4.6. العمل أمانة وعلامة فقط:

وفي هذا الصدد يقول الأنباري: "إن الإعراب ليس هذه الحركات، وإنما هو معنى يعرف بالقلب ليس للفظ حظ فيها، والذي يدل على ذلك إضافة هذه الحركات على الإعراب والبناء فيقال: حركات الإعراب وحركات البناء"⁽³⁾.

(1) - ينظر: العوامل المئة، ص 153.

(2) - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة ج 1 ص 47.

(3) - أسرار العربية، ص 46.

فأبو البركات الأنباري يرى أن العوامل ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف. (1)

فالعامل في النحو العربي قائم على فكرة التأثير والتأثر بين أجزاء الجملة وذلك موجود في منطق أرسطو في كتابه قاطيقورياس، ومعناه المقولات وهي عشرة والمقولة التاسعة هي مقولة ينفع، والانفعال هو قبول تأثر المؤثر والمقولة العاشرة مقولة يفعل وهو التأثير في الشيء الذي يقبل الأثر مثل التسخين والتسخن والقطع والانقطاع. (2)

5.5. الإعراب بين الوظيفة الصوتية والدلالة:

لقد سبق وأن قلنا: إنَّ العامل تأثير الكلم بعضه في بعض مما يوجب تغيير حركات الكلم، فتغير حركات الكلم لعامل لفظي أو معنوي إعراب لكن هل يساهم الإعراب في إبانة المعاني وتوضيحها أم جعل لوصل الكلام بعضه ببعض؟

1.5.5. رأي النحاة:

أجمع النحاة إلا قطرب على دلالة الإعراب على المعاني، وذلك أنهم رأوا أن الإعراب يؤثر في المعنى فعملوا على بيان قوانينه وأحكامه وتوضيح علاماته وعوامله ليتمكن غير الفصيح من قراءة القرآن وفهمه على الوجه الذي أنزل به بل لرسوخ دلالاته في أذهانهم وتيقنهم من أثره في المعنى حيث عرفوه بقولهم "الإعراب الإبانة على المعنى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها". (3)

حيث أعتُبرَ وسيلة قيمة للكشف عن المعاني والتفريق بينهما بالحركات؛ إذ هو المفتاح الذي يمكن المتلقي من فهم معاني الجمل لأن معاني الألفاظ المعجمية غير كاف لفهم التركيب بل يكون

(1) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1 ص 57.

(2) - ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة ط 4 1989، ص 203.

(3) - ابن يعيش، شرح المفصل، تح: إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 2001، ج 1 ص 196.

ذلك بفهم الوظائف النحوية يقول الجرجاني: "إذا كان قد علم أن الألفاظ ما مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها".⁽¹⁾

ولذلك أولوه اهتماما بالغاً حتى غلب على البحث النحوي وسمي النحو كله على كثرة موضوعاته من تقديم وتأخير وحذف وذكر وإظهار وإضمار وترخيم وتصغير وغيرها بعلم الإعراب.⁽²⁾

فالإعراب ذات وظيفة دلالية وتعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الوظيفية؛ ذلك لأن العربية ليست كاللغات الأخرى في طبيعة نظامها، فاللغات الأخرى تجعل بناء الجملة ونظامها قائماً مقام الإعراب فتتخذ طرق معينة في تركيب جملها فتقدم الفاعل على الفعل وتستعمل الأفعال المساعدة ثم تأتي بالفضلات والعربية غير ذلك، فالإعراب هو الذي يدل على الفاعل والمفعول والمضاف لنأخذ مثلاً قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۗ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾، ففي الآية الكريمة تقدم المفعول وهو إبراهيم على الفاعل وهو الله ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل الدلالة المعنوية لوجب أن يكون إبراهيم عليه السلام هو الذي يتلى الله ويختبره لكن نصب إبراهيم دلّ على أنه فاعل، فالإعراب منع الفهم الممتنع وأدى إلى الغرض المطلوب.

فالإعراب إذا وسيلة تعبيرية في لغة العرب، ولا يمكن أن نستغني عنه إلا إذا غيرنا من نظامها، ونظرية العامل النحوي إنما نجمت من هذه الظاهرة لأنها تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية المعنوية بين الكلمات والتركيب.⁽⁴⁾

ويتضح مما سبق أن أحداً من علماء العربية لم يشكّ في أصالة الإعراب أو أنه جزء من نظام العربية والسبب في ذلك ظاهر وهو أن علماء العربية خاصة المتقدمين منهم سمعوا العرب الخالص

(1) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 28.

(2) - ينظر: عمر بورنان، وظائف علامات الإعراب، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري - تيزي وزو - 2014 ص 26.

(3) - سورة البقرة، الآية 124.

(4) - ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 17.

يتكلمون هذه اللغة معربة قبل أن يدونوا نصوصها ويقعدوا قواعدها ولم يكن علماء العربية من البلادة أو الغفلة بحيث تخفى عليهم معالم هذه الظاهرة. (1)

بل هناك من يرى " أن الإعراب في العربية والأكاديمية أقدم من سنة 2500 ق.م، فعمره أكثر من خمسة وأربعين قرناً ". (2)

2.5.5. رأي قطرب:

محمد بن المستنير قطرب:

هو أبو علي محمد المستنير قطرب ويقال: أحمد بن محمد ويقال: المحسن بن محمد والأول أصح حكاية أخذ العلم عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصريين (3)، لازم سيوبه وكان يدلج إليه، فإذا خرج رآه في بيته فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل. (4)

والقطرب دويبة تبكر في السعي على الرزق لنشاطه في تحصيل العلم والسعي إليه قبل غيره وهو أول من وضع المثلثات اللغوية من آثاره معاني القرآن، النوادر، الأزمنة، مات سنة 206 هـ. (5)

كان رأي النحاة كما سبق وأشرنا في أن الحركات الإعرابية دوال على المعاني وآثار العوامل اللفظية كما ذهب إليه جمهور النحاة الذين كانت حججهم في ذلك " أن الأسماء تعتورها المعاني، فتكون فاعلة مفعولة ومضافة إليه ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها لتنبئ عن هذه المعاني " (6)، فالحركة التي هي سمة الإعراب تكاد تكون أخص خصائصها وأظهر ظواهرها وأدل الأدلة على عدد كبير من خصائصها، فهي

(1) ينظر: غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى دار عمار الأردن، ط1 2005 ص128.

(2) عبد الجليل مرتاض، دراسة لسانية في الساميات واللهجات العربية القديمة دار هومة الجزائر، دط، 2009، ص42.

(3) ينظر: ابن النديم، الفهرست، تح مصطفى الشومبي، دار الثقافة الجزائر، دط، 2007 ص237.

(4) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد علي عمر، مكتبة الخانجي القاهرة ط1 2005،

ج1 ص229، 230.

(5) ينظر: أسرار العربية، ص64.

(6) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ج1 ص69-70.

تمنح المتكلم ما يمكنه التعبير عن مختلف المعاني التي يريدتها والحاجات التي يقصدها.⁽¹⁾ لكن هذا الأخير الذي سبق التعريف به أنكر هذا الاعتلال وقال: "لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضهما وبعض، وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عن الإدراج فلما وصلوا أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام"⁽²⁾، فقد فسر الإعراب تفسيراً صوتياً؛ ذلك أن الإسكان يلزم الوقف أثناء الكلام ولا سبيل للوصل إلا بالتحريك، وكان دليل قطرب في ذلك أننا نجد في كلام العرب أسماءً متفقة الإعراب مختلفة المعاني وأسماءً مختلفة الإعراب متفقة المعاني فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيد أخوك ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك اتفق معناه واختلف إعرابه ما زيد قائماً وما زيد قائم.

6.5. العامل في رأي ابن مضاء:

لقد رفض ابن مضاء تأثير الكلام في بعضه البعض وفكرة العامل النحوي كما أنه تطرق إلى القضايا العامة التي يرفضها وقد سنّها النحاة في نحوهم ويعيب عليهم بأنهم أدخلوا في النحو حشواً كبيراً وارتكبوا في النحو أغلطاً كثيرة بتأثير العامل يقول "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني عنه وأتبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاءهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي"⁽³⁾.

ثم ينكر على سيبويه قوله: "إنه ذكر ثمانية مجاز للنحو العربي أي حركات أواخر الكلم لما يحدث فيها العامل لأن قوله: إن العامل أحدث الإعراب قوله بين الفساد وقد صرح بخلافه ابن

(1) ينظر: دبة الطيب، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، مطبعة رويغي الأغواط الجزائر، 2014، ص 99.

(2) الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص 70.

(3) ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي القاهرة، 1984، ص 18.

جني" (1) وغيرها وعمل الأعمال وإنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره "والقول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا". (2)

إن كان ابن مضاء يرفض العوامل جملة، فإنه يعترف بنوع من الترابط والالتحام بين الألفاظ التي تحدث تأثيرا فيما بينها، وقد سمي ذلك تعليقا يقول: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول عقلت ولا أقول أعلمت، والتعليق يستعمله النحويون في المحرورات وأنا أستعمله في المحرورات والفاعلين والمفعولين. تقول: قام وقعد زيد؛ فإني عقلت زيد بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف الفراء لا يجيزه والكسائي يجيزه على حذف الفاعل ويرجح ابن مضاء مذهب الكسائي قائلا: ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي (3) قول علقمة:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا ***** رَجَالَ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبُ (4)

إن ابن مضاء باعترافه بالتعليق قد وقع مما فرّ منه؛ ذلك أن التعليق يقترب من مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، فاللفظ تابع للمعنى في النظم وأن الكلمات تترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس، والمعاني التي يقصدها الجرجاني هي الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية ومضافة التي تؤديها الكلمات في التركيب، فإذا تحددت وظيفة كلمة من الكلمات في الجملة والتركيب تحدد إعرابها فيكون ذلك الإعراب نتيجة الترابط اللفظي وحاجة الكلم بعضه إلى بعض فالتعليق يكاد يقترب من مفهوم استلزام العامل للمعمول عند ابن مضاء.

(1) - تفصيل ابن جني في الإعراب سيأتي في الفصل الخاص به.

(2) - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 19.

(3) - الرد على النحاة، ص 107، 108.

(4) - الأعلام الشنتمري، شرح ديوان علقمة الفحل، تقديم حتى نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص 26، والبيت من قصيدة مطلعها:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طُرُوبٌ ***** بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

أضف إلى ذلك أنه لو كان العامل اللفظي يفرق بين المعاني لما وجد في كلام العرب تركيباً يتفق معناه ويختلف إعرابه مثل: ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك، وما في الدار أحد إلا زيد وما في الدار أحد إلا زيداً.⁽¹⁾

كما أن رأي قطرب لا يخلو من نقد وذلك أنه لم يراع الاختلاف الواقع بين التراكيب وخاصة في الدلالات بين التراكيب المتشابهة، فهو يرى أن لا مال عندك ولا مال عندك مختلفتا الإعراب متفقتا المعنى، والفرق بين التراكيب؛ ذلك أن لا إذا كانت ناصبة أو يكون الاسم فيها مبنياً على الفتح فهي لنفي الجنس، وإذا كانت رافعة الاسم الذي يليها فهي بمعنى ليس وللرفع شرط: أحدهما ألا يتقدم الخبر وألا تدخل عليه إلا فتقول: لا غلام رجل أفضل منك كما تقول: ليس غلام زيد أفضل منك ومن نصب بها حملها⁽²⁾ على إن كما أن لا إذا كانت للجنس ففيها معنى من بنيت مع النكرة فصيراً شيئاً واحداً⁽³⁾، فمن أخذ برأي قطرب خرق نظام العربية وتلاعب بمعاني التراكيب برفع الأسماء وجرها ونصبها متى بدا له، ذلك لأن الإعراب وصل الكلام بعضه ببعض على حدّ قوله.

1.6.5. منطلق رفض العامل عند ابن مضاء القرطبي:

ابن مضاء من أشهر القدماء اللذين رفضوا نظرية العامل كان ذلك بتأليف كتابه - الرد على النحاة - ويفهم من خلال عنوان الكتاب أنه رفض أن يكون الكلام مؤثراً في بعضه البعض وأن يكون فيه عامل ومعمول، وبني هذا الأخير إنكاره على أسس عقيدية، ذلك أن الكلام عنده من جنس الأشياء ولا يمكن أن يصدر منه فعل على سبيل الإرادة والطبع، وقد صرح بذلك في مقدمة كتابه حيث قال: "الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق وفعل الإنسان وسائر الحيوان فهل لله تعالى

(1) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 80.

(2) ينظر: أحمد عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دت، دط، ص 262.

(3) ينظر: محمد أحمد خضير، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مطبعة الأنجلو المصرية القاهرة، دت، دت، ص 61.

كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل وقد تبين هذا في موضعه، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها قائل لا لألفاظها ولا لمعانيها لأنها لا تفعل لا بإرادة ولا بطبع⁽¹⁾، فالعمل النحوي كما تصوره النحاة كجزء من النحو لا ينبغي أن ينفصل عنه لا يصح أن ينسب إلى اللفظ كما لا يصح أن ينسب إلى المتكلم؛ ذلك لأن كلا منهما لا يصلح أن يكون عاملاً مؤثراً، فالعمل للخالق كان ذلك لأن اعتقاد أهل الحق أن الأصوات من فعل الله.

2.6.5. رأيه في التعليل:

إن ابن مضاء لا يستهجن التعليل النحوي لكنه يرفض أن يتكلف فيه ويعيب على النحاة الحشو الذي خرج بالنحو من طبيعة التعليمية يقول: "ومما يجب أن يسقط في النحو العلل الثواني والعلل الثوالت وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لما رفع ثم قيل لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقال لماذا رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال كذلك نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"⁽²⁾، فابن مضاء يقبل من العلل ما يصلح منها أن يكون جواباً للسائل المستفهم عن حكم نحوي، ويرفض ما يكون منها للجدل ويحيلها إلى حكمة من الله أرادها للغة العربية ارتسمت أصولها باستقراء نحاتها لكلام العرب.

كما أن ابن مضاء لم يرفض العلل الثواني جميعها فقد ذكرها على أساس أنها ثلاثة أقسام:

قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساده.

فالمقطوع به: قول القائل: كل ساكنين التقياً في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك مثل: أكرم القوم وقال تعالى: ﴿قُمْ أَلَيْلًا إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽³⁾، فيقال لما حركت ميم أكرم وهو أمر فيقال له لأنه لقي ساكناً فإن قيل: ولم لم يترك ساكنين فالجواب لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق فهذه قاطعة وهي ثانية ومن العلل الثواني المقبولة عنده تعليل دخول الهمزة على الأمر في

(1) - ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 19، 20.

(2) - الرد على النحاة، ص 34.

(3) - سورة المزمل، الآية 02.

نحو: اكتب لأن الابتداء بالسكان لا يمكن وذكر من العلل الثواني الواضحة إبدال الواو في نحو: "موزين لأن ذلك أخف على اللسان ولكنه قال: إنه يمكن الاستغناء عن هذه العلة." (1)

إن ابن مضاء يعترف بالعلل الثواني لأن منها ما يرتكز على أسباب لسانه، ولا مجال للاستغناء عنها لأنها من صلب اللغة ويرفض منها ما يذهب بالنحو بعيداً عن طبيعته التي يجب أن يكون عليها ووظيفته التي تنحصر في صون اللسان من الخطأ.

قسم فيه إقناع الذي يرى فيه سبب إعراب الفعل المضارع ذلك لأنه أشبه الاسم والاسم الأصل فيه الإعراب، وقد حصر الأنباري أوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم.

قسم بين الفساد كقول محمد بن يزيد المبرد: إن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكن نحو ضربن ويضربن، وقال فيما قبلها أنه أسكن لئلا تجتمع أربع حركات لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة.

وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة كما هي علة، وهذا بين الفساد. (2)

إن ابن مضاء القرطبي كاد أن يعزل التأصيل النحوي الذي أسسه النحاة عن طبيعة الاجتهادية؛ ذلك أنه رفض أن يأخذ بالقياس والتعليل والعوامل النحوية، وقد استمد هذه الأفكار من مذهبه الظاهري في الفقه الذي يأخذ بظاهر النصوص وينكر التقليد وإباحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الثابتة لذلك يرى ابن حزم إلى أنه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه ومن قال في الدين برأيه فهو مفتر على الله. (3)

(1) - الرد على النحاة، ص 154.

(2) - ينظر: الرد على النحاة، ص 160.

(3) - ينظر: بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب بن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث ط 1999 ص 33.

أما رأيه في النحو فيتمثل في إبطاله للعلل الثواني والثالث ورد العامل إلى المتكلم نفسه كما يجدر التنبيه على أن المذهب الظاهري في الفقه قد ظهر أولاً على يد داود بن خلف 270هـ في بغداد قبل أن ينتقل إلى الأندلس على يد ابن حزم (ت 452هـ).⁽¹⁾

⁽¹⁾ - ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو العربي، ص 313.

الفصل الثاني:

التعليق النحوي عند القدامى

★ التعليق النحوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

★ التعليق النحوي عند سيبويه

★ التعليق النحوي عند ابن السراج

★ التعليق النحوي عند أبي القاسم الزجاجي

★ التعليق النحوي عند ابن جنى

★ التعليق النحوي عند أبي البركات الأنباري

توطئة:

يسلط الفصل الثاني الضوء على مظاهر التعليل النحوي في التراث، حيث كان لكل علم من الأعلام المستهدفين بالذكر والدراسة دور في تطوير التعليل واستكمال جزئياته، فلقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي يكثر من استنباط العلل وكثيرا ما يصحح مسائل القياس، فكان هذا النحوي الفذّ صاحب الابتكار والاختراع يسهب من العلل النحوية لتكون له وسيلة للخلوص إلى القواعد يظهر ذلك في كتاب سيبويه الذي كان مستودع أفكاره وحاويا لآرائه مع الإشارة إلى أن التعليل عند هذا الأخير كان شاهدا حيا على المرحلة التي سطع فيها؛ ذلك أن تعليلاته موصولة بالمعنى لا تكاد تنفك عنه، فلا نجد من مسائل النحو التي عللها هذا العبقرى إلا والمعنى آخذ بالقسط الأوفر من التعليل فيها، ولقد كان ذلك كما وأشرنا لأن الجانب التطبيقي للعلل قد ميّز اجتهاده تمثل ذلك في العملية التجريبية الاستقرائية لكلام العرب بدأت مسيرتها باختبار أساليبهم تذوقا وتأملا وتدبرا.

كما أن هذا العلم قد نشأ على يديه إمام النحاة سيبويه ونهج نجه في الاحتفاء بالمعنى والاعتماد على ذوق العرب في التعابير المستقرأة، كما يجدر التنبيه على أن أهم ما يؤخذ ويعلق على هذه المرحلة من التعليل أنها كانت مفتقرة إلى استقراء يجمع بين دفتيه جميع ما قالته العرب، فقد حصر دوره في القياس الاستقرائي الذي هو انتقال من النصوص المسموعة إلى نصوص مجهولة محاكاة في ذلك طرائق العرب في التعبير وسعيا إلى حمل ما لم يسمع على ما سمع؛ ذلك أن هذين الأخيرين كانا يمدّان أصولهما ويسطان عللها من جوهر اللغة المنطوقة وروحها بعيدان في ذلك عن كل ما يمتّ إلى الفلسفة بصلة، فتقسيم العلل النحوية كان منوطا بهذه العملية الاستقرائية التي خلصت بهم إلى بناء نظام تفسيري وتعليلي تندرج تحت قيوده جميع ظواهر اللغة.

أما الانتقال من المرحلة الاستقرائية التطبيقية إلى العملية النظرية فهي قفزة نوعية بالتعليل النحوي، ظهر ذلك على يد ابن السراج الذي استهدف الحديث عن العلة النحوية وقام بوصفها وصفا نظريا بتشخيص أبعادها، ولعل هذا الأخير يعدّ أحد الساطعين بنور هذا التنظير لأنه سعى إلى الكشف عن منهجية العلل عند النحاة الذين سبقوه وجعل منها نوعين: العلة وعلة العلة، فلقد حصر ذلك بين ما مرشد إلى طرائق العرب في التعبير وخصائص ما ينطقون وبين الحكمة التي تتسّر وراء هذه الأصول الموضوعية والفضل الذي خصت به هذه اللغة الشريفة، مع العلم أن ابن

السراج كان له فضل تقييد العلة بالاطراد، ذلك أن مصطلح الأَوَّل يراد به الاطراد و العموم للعلة النحوية.

لا زال يطالعنا القرن الرابع من الهجرة بما يشهد على الاستمرار في التنظير، فبعد أن عرض ابن السراج نوعي العلة طالعنا أبو القاسم الزجاجي بما هو أكثر تفصيلاً وأدق تقسيماً من التقسيم الذي أورده ابن السراج، فهذه المرحلة صُبِغَتْ بتغلغل علوم كان لها أثر واضح في العجلة بتفصيل أنواع هذه العلل وتحديد طبيعتها وتقييد حدودها، فقد لجأ الزجاجي إلى تقسيمه الإجمالي المنوط بغاية كل نوع و الموصول بأساليب كل صنف، حيث كان هذا التقسيم دليلاً على استكمال التنظير للعلل النحوية بما يخص وصف أنواعها و المصدر الذي تفرعت منه هذه الأنواع و الأساس الذي يستند إليه كل نوع.

إن ازدهار التعليل ورقية في القرن الرابع من الهجرة شهد مقارنة بالعلل النحوية بغيرها من العلل الأخرى التي ساهمت في إرساء دعائمها واستكمال أصولها كالعلل المنطقية والعلل الشرعية، فلقد جعلت العلل النحوية أمانة على المعلول ليست واقعة موقع السبب الحقيقي الذي يتسبب به المعلول، وهذا الوصف قد غفل عنه بعض المراجعين من المحدثين الذين رأوا أن العلل النحوية تحكمت في المسموع من كلام العرب، فما كان من أمرهم إلا الانزلاق نحو رفضها والتحامل على من عمل بموجبها، فكلام العرب سابق للعلل المستنبطة، وما ردّ من كلام العرب الفصيح كان بسبب شدوده وسيره على غير سنن العرب.

لا زال التنظير يشق طريقه ويواصل مساره إلى أن يضع أصولاً للعلل النحوية بما يستمدّه من الفقه والمنطق والجدل وما يستفاد من ركائز هذه العلوم، ولعل أول نقطة استهدفها نحاة هذه المرحلة كابن جني مثلاً الموازنة بين العلل النحوية وغيرها من العلل الفقهية والكلامية، فلقد كان هذا الأخير وأبو البركات الأنباري من النحاة الذين أصّلوا للتعليل ونظّروا لمسائله لأن مبادرة النحاة إلى عقد المقارنة بين العلل النحوية وغيرها من العلل الأخرى قد آتى ثماره على العلة النحوية بتحديد شروطها وخصائصها كالطرد والعكس وتعليل الحكم بعلتين وغير ذلك مما يخص سير حقائق العلل النحوية التي كانت ثمرة اجتهاد النحاة في استخلاص نتائج هذه المقارنة واستكمال أصول التعليل النحوي بوضع أطر منهجية وأصول تنظيرية.

1. المبحث الأول: التعليل عند الخليل (ت 175هـ)

1.1. تجسيد مصطلح التعليل عند الخليل:

لقد كان تعليل النحو قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي إرهابات وإشارات لحركات الإعراب أو آخر الكلمات فقط دون أن يعلل المعنى أو الفاعلية أو المفعولية، فقد كان إحساسا فنيا يرفض بعض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحا فنيا يعلل ذلك الرفض⁽¹⁾، فظهوره كمصطلح نحوي وعلمي كان على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد عرفت العلة بمعناها اللغوي والاصطلاحي ومن الناحيتين (العلمية والعملية) بعد أن كان في الفترة السابقة مجرد مصطلح عام يطلق على كل ما يراد من وراء تبرير أو تفسير علمي⁽²⁾.

ولا غرابة في ذلك فالخليل بن أحمد من العقول النادرة، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاما بل حتى يستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح أبوابه الموصدة، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويجوز لنفسه كل ما يتبغي من ثراء في التفكير ودقة الاستنباط.⁽³⁾ فكان هذا الأخير فاتحة نمو التعليل وارتقائه بعد أن نشأ مرافقا للنحو على يد أبي الأسود الدؤلي، فقد تطور التعليل شيئا فشيئا حتى استقر على يد الخليل بعد أن بسط بحسب النادر مادته اللغوية في كتاب تلميذه وكان شاهدا حيا على تشكيل معالمه ومصطلحاته وعلله وأقيسته.

2.1. منهج الخليل في التعليل:

إن هذا العلم أول من رسم منهج التعليل النحوي بعد أن كان بين يديه مادة لغوية غزيرة أخذها من عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر من خلال كتابيه الجامع والكمال. وما سمعه من فصحاء العرب، فاستطاع بذلك أن يبني صرحا نحويا شامخا عجيب النظم متسق الأركان، وتمكن من تبويب النحو ورسم حدوده، واستنبط عللا قامت في عقول العرب، وإن لم تنقل عنهم لأنهم

(1) - ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القديم والحديث، ص 36.

(2) - ينظر: سميرة حمادي، العلل النحوية في كتب التراث العربي محاولة لسيرها منهجا وتطبيقا، رسالة ماجستير جامعة باتنة،

2011 ص 96.

(3) - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 30.

نطقوا على سجيتهم وطباعهم، ويتضح منهج الخليل في التعليل عندما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: "إن العرب نطقت على سجيتهما وطباعها وعرفت مواضع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أن بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست، وإن تكن هناك علة فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة أو الحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما هذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، وجائز أن يكون جعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملا أن يكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق بالمعلول فليأت به".⁽¹⁾

فالمأمل من هذا النطق يلحظ أن للخليل اجتهادا كبيرا في طريقة بسط العلل وولعه بها متخذا كلام العرب الفصيح مصدرا للتعليل النحوي وتبويب عناصره، فيرى الخليل أن العلة بناء وصرح شامخ متماسك العناصر متفق الأجزاء منسجم الأقسام لكل عنصر من عناصره سبب وهدف، فقد رصد هذا الأخير للعلة النحوية قيمة موضوعية وسن قوانينها، فوضع لكل تركيب أو عبارة تفسيرا أو توضيحا يدلل ما جاءت عليه.

إن الغرض الذي كان يهدف إليه الخليل من تعليله استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم لغة العرب في صياغة ألفاظها المفردة وصياغة الجمل أو التعابير المركبة التي تؤدي معنى مقصودا إليه فمنهج الخليل في التعليل يصلح أن يكون قانونا شاملا لجميع اللغات.⁽²⁾

فتعليلات الخليل كانت تسيل سيلا من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة للعلل حيث تتابع هذه التعليلات في المسألة الواحدة بقوة ودقة بحيث لا تمر مسألة أو يذكر حكما إلا

(1) - أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو ص 65-66.

(2) - ينظر: رشيد حليم، أصول التعليل عند الخليل من خلال الكتاب لسببويه والإيضاح للزجاجي، مقالة من مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 3، ص 149.

ويعلل⁽¹⁾، فعلماء العربية يتصورون أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة تعليلا، وإن من سمات العربية المميزة تفضيلها استعمال العلامات اللسانية المبررة.⁽²⁾

1.3. طابع التعليل عند الخليل:

لقد كان الخليل من العقول الخصبه النادرة على دراية كاملة بكلام العرب الفصيح وعالما بأسرار العربية، فجاء تعليله تفسيراً مستمداً من طبيعة اللغة وحسها اللغوي الفطري بعيداً عن التكلف يعتمد في مجمله على المعنى وذوق العرب ونزوعهم إلى طلب الخفة وفرارهم من القبح والثقل، فالخليل كان يتذوق الكلمات ومواقعها في العبارات ليدرك ما تدل عليه من معانٍ إعرابية هي الصورة النفسية التي مثلت في نفس العربي فأراد التعبير عنها، كان يتذوق الكلمات ليقف على ما فيها من أسرار ويقلب الجمل على وجوهها التي بتقليبها يحتمل قصد العرب لها ليقف على المعاني المختلفة التي تدل عليها هذه الوجوه⁽³⁾.

كما أنه ينظر إلى الألفاظ نظرة عميقة ليكتشف أصولها ويحللها تحليلاً واسعاً ويقلب الصيغ على وجوهها لينفذ إلى الأحكام والقواعد وخصائص العربية من نحت واشتقاق. نذكر من ذلك اسم الفعل هَلُمَّ " فإنه ذهب إلى أنه مركّب من هاء التنبيه والفعل لَمْ أي لَمْ بِنَا ثم كثر استعمال الصيغة فحذفت الألف منها تخفيفاً لأنّ اللام بعدها وإن كانت متحركة فهي في حكم الساكنة، وكأما حذفت لالتقاء الساكنين فصارت هَلُمَّ"⁽⁴⁾.

ومن ذلك تحليله للفظه مهما الشرطية، فقد كان يرى أن أصلها ما ثم دخلت ما التي تدخل على أخواتها الشرطيات مثل أينما واستقبح التكرار في ماما فأبدلت الأولى هاء لأنها من مخرجها وحسن اللفظ بها⁽⁵⁾، وبذلك لن النافية للمضارع فأصلها "لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة

(1) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ص306.

(2) ينظر: عبد الحميد وافي، في التعليل النحوي والصرفي، تونس، 2006، ص22.

(3) ينظر: مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص225.

(4) ابن جني، الخصائص، ج3، ص37-38.

(5) ينظر: فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، ط1، الأردن، 1990، ص67.

استعمال ودوران الصيغة على الألسنة على نحو حذفها في مثل خُذْ و كُنْ ومُرْ ثم حذفت الأولى لسكونها وسكون النون بعدها أو بعبارة أخرى حذفت لالتقاء الساكنين⁽¹⁾، والمتأمل في هذا التعليل يلمس من الخليل بساطة وسلاسة في تحليل الصيغ والعبارات، فهو لا يتكلف فيها ولا يطلق حكماً أو يضع قاعدة إلا بما أملاه عليه حسه اللغوي وطبيعة اللغة العربية التي تفضل بعض الصيغ والعبارات على غيرها وتميل إلى الخفة والاعتداد بكثرة الاستعمال بعيداً عن الفلسفة والمنطق؛ ذلك أنه يرى أن التعليل مستنبط من كلام العرب الفصيح واجتهاد من النحوي للوقوف على أوضاع الكلام العربي.

كما أن تعليل الخليل لتعليل لغوي يدور على أسباب لسانية مرده الحسّ يجري معظمه على استعمال العرب للغتهم وتداولهم لها، فهو يعلل تارة بكثرة الاستعمال وتارة بالثقل والتخفيف معتدا بالأصل الأول للصيغة وأصل تركيب الكلام.

4.1. التعليل العقلي:

لقد كان الخليل فاتح الاجتهاد في التعليل والداعي إليه من خلال ما وصل إلينا من النص الذي أورده الزجاجي عندما سئل عن العلل كما أن الاجتهاد أصل من أصول الاستدلال يقوم عند تعذر النص الواضح يقوم على قواعد وأسس بين يدي المجتهد، ولقد استمدّ الخليل هذا المذهب والاتجاه من البيئة الإسلامية آنذاك، ولقد كان للمنحى العقلي الذي تبناه علماء الفقه خاصة أتباع أبي حنيفة (150هـ) الأثر العظيم في بروز التيار الاجتهادي في تخريج الأحكام وقد كان الخليل من أنصار هذا المذهب.⁽²⁾

فلقد اعتد الخليل بن أحمد بالعقل في التعليل، وفصل القول في بعض القواعد بالإدراك والذهن؛ ذلك أن الاجتهاد العقلي لا يتوقف عند ظواهر اللغة وإنما يتعداها إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين التي تكمن وراء الاستعمال اللغوي⁽³⁾، وقد اعتمد عليه الخليل في بعض

(1) - سيبويه، الكتاب، ج3، ص05.

(2) - ينظر: أصول التعليل عند الخليل من خلال كتاب سيبويه والإيضاح للزجاجي، ص151.

(3) - ينظر: السعيد شنوفة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة، عالم الكتب، مصر، ط1، 2009، ص17.

المواضع من تعليله من ذلك ما حكاه عنه سيبويه في مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر في باب يحسن أن يشرك المظهر المضممر فيما عمل فيه وما يقبح أن يشرك المظهر فيما عمل فيه⁽¹⁾، ومن ذلك أيضا ما يقوله سيبويه: سألت الخليل رحمه الله عن قولهم: **إِضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ** برفع أيّ فقال: القياس النصب كما تقول: **إِضْرِبِ الَّذِي أَفْضَلُ** لأن أيّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي كما أن من غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، وزعم الخليل أن أيّهم إنما وقع في اضرب أفضل على أنه حكاية كأنه قال: **إِضْرِبِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: أَيُّهُمْ أَفْضَلُ** وشبهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَيَّبْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ *** فَأَيَّبْتُ لَا حَرْجَ وَلَا مَحْرُومٍ⁽²⁾**

يبدو أن الاتجاه العقلي عند الخليل قد آتى ثماره لساحة الدرس النحوي في القرن الثاني من الهجرة، فقد طوّر القياس من قياس الأنماط والعبارات إلى قياس الأحكام والقواعد ومدّ أصول النظرية النحوية ليتسع منحاهما وتكتمل قواعدها وتتجسد نظريات النحو المختلفة كالعامل والأصل والفرع ونظرية التعليل العامة، ويمكن أن نختم هذا بقولنا: إن عصر الخليل عصر نضج القياس وتبلورت منهجية التعليل النحوي فقد قيل عنه "إنه بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه"⁽³⁾.

فبلوغ الغاية في تصحيح القياس إخراجها مالا ينقاس مع ما وضعه من قواعد مطردة محاولا تعليل خروجها وتأويلها وظهور أركان القياس الأربعة من أصل وفرع وحكم وعلّة، وهي مرحلة نشأت فيها محاولات لضم الظواهر الجزئية في إطار كلي يشملها ويبررها في الوقت نفسه.⁽⁴⁾

(1) - الكتاب ج2 ص399.

(2) - ديوان الأخطل، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1994، ص305.

(3) - السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مؤسسة مصطفى الباوي الحلبي، ط1966، ص31.

(4) - ينظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص159.

5.1. كثافة الحضور الدلالي في تعليق الخليل:

لقد أشرنا سابقا إلى أن الخليل بلغ الذروة في استخراج مسائل النحو وتعليقه؛ إذ كان الأول في عصر نمو التعليق وارتقائه، فلا يعرض كلمة أو جملة أو عبارة إلا ويقدم لها تفسيراً مستفيضا وتعليقا مقنعا بكل ما أوتي من حس مرهف وبداهة عقلية ونفاذ بصيرة واضعا كلام العرب بين قواعد وأحكام وضوابط لا يخرج عنها معتمدا المعنى الذي قصده العرب في صياغة كلامهم الأساس الأول للتعليق، فجاء تعليقه ثريا بالتفسير الدلالي للكلمات والعبارات انطلاقا من أن الدلالة بحث في تحليل الكلمة أو العبارة أو الجملة من وجهة لغوية، وهذا العلم مهم بعد أن شاعت الدراسة الشكلية للغة وأصبحت لا تقدم ما ينفع لأن المعنى عنصر رئيس ولا خير في دراسة لغوية أو نقدية لا تقف عند المعنى وتوضح العلاقة بين الألفاظ وما تؤديه من معان يهدف إليها المتكلم أو المبدع.⁽¹⁾

فقد اعتمد الخليل في دراسته للنحو على دراسة الكلمة مفردة لفهم بنائها العام في الجملة ودراستها في الجملة لفهم دلالتها على معنى من المعاني التي أراد التعبير عنها، فقد خطا الخليل بهذه الدراسة خطوات واسعة وتعجل تكوينها في زمن تقتضي ظواهر الأشياء أن تتأخر عنه واختصر المسافة والزمن اللذين ينبغي أن تقطعهما لكي تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه وتوصل إلى نتائج باهرة تدعو إلى كثير من الإعجاب⁽²⁾، ويمكن أن نحمل بعض العلل الدلالية التي استخرجها الخليل في تعليقه وفصل القول فيها ليتضح كلام العرب في النقاط الآتية:

1.5.1. الحذر من الوقوع في الالتباس:

إن الهدف الذي تسعى إليه العرب في كلامها الإبانة والوضوح وإلا فقد الكلام قيمته، ولقد جسّد هذا الهدف الحركات الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم وفي بعض مظاهر الحذف

(1) - ينظر: أحمد مطلوب، تطور البحث الدلالي، مقال من مجلة الضاد، 1989، ص 217.

(2) - ينظر، مهدي المخزومي، أعماله ومنهجه، ص 75.

والإضافة وغيرها من الحالات التي تؤدي مراعاتها في عدم الوقوع في الالتباس⁽¹⁾، ولقد ورد في كتاب سيويه رأي الخليل في عدم حذف عشر من اثني عشر وعلة ذلك "أن اثني عشر لا يخرج عن حاله قبل التسمية وليست بمنزلة خمسة عشر؛ ذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع واثني في النصب والجر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة كما لا يجوز في مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثني فيكون عَلمُ العدد قد ذهب، فإن صار اسم رجل فأضفت حذف عشر لأنك لست تريد العدد وليس موضع التباس لأنك لا تريد أن تفرق بين عددين فإنما هو بمنزلة زيدين." (2)

ولقد استأنس الخليل بهذا النوع من التعليل حتى يبين مراد كلام العرب ويضع حدودا فاصلة بين المتشابهات من الكلم العربي التي من شأنها أن تضع الكلام في متاهات واختلالات لا تمت إلى وضوح المعنى بصلة، كما أن الخليل استطاع أن يكشف أسرار اللغة وتنوع أساليبها من إيجاز وخفة الكلام اللذين ينشآن عن الحذف إذا كان ذلك لا يؤدي إلى لبس المعنى في ذهن السامع وكان السامع على علم بما حذف من الكلام يقول سيويه: "سألت الخليل عن العلة في حذف جواب الشرط من بعض الآيات وسألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (3) أين جوابها؟ فقال: "إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام" (4).

فتعليل أمن اللبس يتعلق بذكر بعض الكلمات أو التراكيب مثلما عرضه الخليل في المركب العددي اثني عشر، وقد يكون بحذف بعض أجزاء الكلام أو الكلام كله كما في جواب بعض أساليب الشرط، فالحذر في وقوع الالتباس عند الخليل بين وجوب الذكر وجواز الحذف.

(1)- ينظر: محمد فضل الثلجي الدلاييج، العلل الدلالية عند الخليل بن أحمد في ضوء الدرس اللساني المعاصر، مجلة التربية والعلوم، المجلد 15، العدد 4، 2008، ص 93.

(2)- سيويه، الكتاب 3، ص 307.

(3)- سورة الزمر، الآية 73.

(4)- الكتاب، ج 3، ص 103.

2.5.1. التأويل:

إن التأويل وسيلة من وسائل التعليل يتمثل في صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر، وإن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهرة حتى يوافق قوانين النحو وأحكامه⁽¹⁾، وقد كان الخليل يكثر من التأويل والتخريج حتى يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها وهو في ذلك يحلل الألفاظ والكلام تحليلاً يعينه على ما يريده من توجيه الإعراب.⁽²⁾

ومن مظاهر التأويل التي اعتمدها الخليل ليخلص إلى بعض قواعد الحذف والاستتار والتقدير من ذلك قول العرب: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" و"لَقِيْتُهُ أَمْسٍ وَعَلَى رَأْيِ الْخَلِيلِ أَصْلَهَا: اللَّهُ أَبُوكَ وَلَقِيْتَهُ أَمْسٍ، وَلَكِنْهُمْ حَذَفُوا الْجَارَ وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ تَخْفِيفًا عَلَى اللِّسَانِ وَلَيْسَ كُلُّ جَارٍ يَضْمَرُ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ فَصَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَمِنْ ثَمَّ قَبِحَ، وَلَكِنْهُمْ قَدْ يَضْمَرُونَهُ وَيَحْذَفُونَهُ فِيمَا كَثُرَ مِنْ كَلَامِهِمْ لِأَنَّهُمْ إِلَى تَخْفِيفٍ مَا أَكْثَرُوا اسْتِعْمَالَهُ أَحْوَجٌ".⁽³⁾

فالخليل اتخذ من مدونة العرب الفصيحة منطلقاً لتخرجاته وتأويلاته وتقليب وجوه الكلام حتى يهتدي إلى قوانين كلامهم، فكلام العرب قد يأتي على غير ما يجب أن يكون عليه، فبالتأويل يرد إلى ما يراد منه من حذف بعض أجزاء الكلام في مواضع يحسن فيها الحذف دون غيرها التي يقبح فيها الإضمار، كان ذلك لغرض التخفيف وتجنب الثقل كما أن الخليل كثيراً ما يقرن الحذف والاستتار بكثرة الاستعمال.

3.5.1. الرد إلى المعنى:

لقد أدرك القدامى أن اللغة ظاهرة صوتية وأن وظيفتها الأولى التواصل، فالأصوات مادتها والتواصل هدفها وهذا ما يجسد قول ابن جني: "اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".⁽⁴⁾ فالهدف الأساسي من الكلام هو التعبير عن المعنى الذي نرغب في إيصاله إلى المتلقي، فالأصوات

(1) - ينظر: محمد عيد، أصول النحو، ص 156.

(2) - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 45.

(3) - الكتاب 2، ص 162-163.

(4) - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 101.

التي تصدر عنا ليست هدفا لذاتها وإنما هي وسيلة نتخذها للتعبير عن الدلالات والخواطر التي تحول بأذهاننا⁽¹⁾ والخليل قد فسّر بعض العوامل بما تدل عليه من معان واعتمد المعنى في تحريجاته لبعض الأساليب. من ذلك ما ذكره سيوييه في كتابه هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل⁽²⁾. وذكر الوجوه التي ينجزم فيها الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو ثمن أو عرض، وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال: "إِثْنِي آتِكَ فَإِن مَعْنَى كَلَامِهِ إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانُ آتِكَ. وإذا قال: أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَعْلَمَ مَكَانَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَيْنَ بَيْتِكَ يَرِيدُ بِهِ: أَعْلَمْنِي وَإِذَا قَالَ: لَيْتَهُ عِنْدَنَا يَحْدُثُنَا فَإِن مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ: إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا يُحْدِثُنَا أَوْ هُوَ يَرِيدُ هَهُنَا إِذَا تَمَنَّى مَا أَرَادَ فِي الْأَمْرِ، وَإِذَا قَالَ: لَوْ نَزَلَتْ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْزِلْ"⁽³⁾.

فالخليل انتقل بالنحو العربي من المرحلة الوصفية إلى تأسيس قواعد ومعايير أساسها الاطراد وفتح الطريق أمام القياس والتعليل.⁽⁴⁾

4.5.1. التوكيد:

إن علة التوكيد تكون بزيادة بعض حروف المعاني لإفادة التوكيد كلام الابتداء ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة، ولقد انتبه الخليل لهذه الحروف التي تحمل معنى التوكيد، وقد وردت في الكتاب بعنوان هذا باب النون الثقيلة والخفيفة. ولقد فرق الخليل بينهما قائلا: "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكدة وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيدا".⁽⁵⁾

كان هذا عرضا موجزا لبعض العلل الدلالية التي وردت في كتاب سيوييه بابتكار الخليل ولا أراني بلغت الكمال في رصد هذه العلل عند الخليل⁽⁶⁾، وإنما عرضت القليل لأبين أن وضوح

(1) - إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة، دار النهضة الجديدة، القاهرة، 1967، ص5.

(2) - الكتاب، ج 3، ص93.

(3) - الكتاب، ج 3، ص94.

(4) - ينظر: المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص76.

(5) - الكتاب، ج 3، ص509.

(6) - لقد رصد الدكتور محمد فضل ثلجي الدلاييح العلل الدلالية عند الخليل في ضوء الدرس اللساني المعاصر في مجلة كلية الآداب، قسم اللغة العربية جامعة جرش الأهلية، للاطلاع أكثر يرجع إليه.

الدلالة والاهتمام بالمعنى كان له أثر كبير عند القدامى كأمثال هذا الأخير من النحاة، ولعل ذلك كان مرتبطاً بأسباب نشأة النحو العربي، والتي منها ظهور اللحن في الإعراب الذي يخرج كلام العرب من المعنى الذي قصدوا التعبير عنه، فكانت الدلالة أساس كل العلوم التي نشأت في ذلك العصر وكان عليها مدار الكلام وخاصة العلوم اللغوية.

6.1. التعليل بالعامل عند الخليل:

إن فكرة العامل في النحو العربي من أهم الأسس التي قامت عليها نظرية النحو العربي ودارت عليه معظم أبوابه؛ ذلك أن العامل تفسير لحركات الإعراب كما أن أهم المناظرات التي دارت في مجالس النحاة القدامى مردها إلى الاختلاف في تقدير العامل وتفسير الإعراب⁽¹⁾، أضف إلى ذلك التفاوت الحاصل في فهم حقيقته كما أن الأفكار التي ترتبط بالتعليل هي الفكرة القائلة "إن لكل معلول علة"، فطالما أن لكل معلول علة فلا بد من وجود علة لرفع الفاعل ونصب المفعول ورفع المبتدأ ورفع الخبر، وعليه فالأسباب التي تحدث الرفع والنصب والجر والحزم عوامل وآثارها عمل، والألفاظ التي تظهر عليها هذه الآثار معمولات.⁽²⁾

وعليه فقد ارتبطت نظرية العامل بالإعراب ارتباطاً مباشراً في لغة العرب، فهي لا تعدو أن تكون رصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة.⁽³⁾

إن ما شغل عقول النحاة القدامى قضيتان تمثلتا في فهم حقيقة العامل ومسألة دلالة علامات الإعراب من عدم دلالتها، وإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) بدأ فكرة نظرية العامل في ميدان البحث النحوي منذ نشأته وعيسى بن عمر (ت149هـ) احتذى بها، فإن اتساع القول في العامل كان على يد الخليل. إذ ذكر سيبويه -مجاري أواخر الكلم من

(1) ينظر المسألة الزنبورية بين الكسائي وسيبويه في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص224 والمناظرة المناظرة

الشهيرة بين الجرمي والفراء في كتاب نزهة الألباء تح: محمد أبي الفضل إبراهيم ص128.

(2) ينظر: جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند الكوفيين، ص97.

(3) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص129.

العربية- وذكر أنها تجري على ثمانية محار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف⁽¹⁾، وذكر سيبويه أثناء حديثه عن هذه المحاري ما يحدثه العامل، ولعل هذا الأخير استوحى هذه الفكرة من شيخه الخليل الذي يعدّ مكتشف نظرية العامل.

فالإعراب عند الخليل ليس وضعاً اعتباطياً يقع دون أسباب معينة، فلذلك أدرك أن نسق الكلام لا يتغير إلا بسبب تأثير عوامل خاصة⁽²⁾، ورأي الخليل في الحركات الإعرابية من فتحة وضمّة اعتباره لهن زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به⁽³⁾، فيكون بذلك تفسير حركات الإعراب تفسيراً صوتياً راجعاً بجذوره إلى الخليل وتبلوره كرأي خولف فيه النحاة المتقدمون على يد قطرب، ذلك "أن الخليل يرى أن الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام بأثر من العامل إذا كانت على أواخر الكلم، وربما كان التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها."⁽⁴⁾

إن ما يجدر التنبيه إليه أن العامل وليد التفكير في العلة لأن تفسير أواخر الكلمات بتغيير مواضعها في التراكيب من الناحية الصوتية لفت أنظارهم ودفعهم إلى البحث عن سر هذا التغيير وعن علته والمسبب له⁽⁵⁾، والإعراب وسيلة يتناول جميع مكونات الجملة العربية الصوتية والصرفية والتركيبية والتناسق بين أجزائها واحتوائها على نباً جديد لدى السامع وعليه، فالإعراب ليس حركة معزولة بل حركة فاعلة دالة على الحدث الكلي المنتج من الكلام وهذا هو المفهوم الحقيقي للإعراب في أصل نشأته.⁽⁶⁾

(1) ينظر: الكتاب، ج1، ص13.

(2) ينظر: المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص77.

(3) ينظر: الكتاب، ج4، ص241-242.

(4) خليل عمارة، العامل النحوي، دار ثروت، جدة، السعودية، دط، 1905. ص65.

(5) ينظر: علي مزهر محمد رضوان، الدرس النحوي عند العرب أصوله الفكرية ومناهجه، دار فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، سوريا، ط2، ص239.

(6) ينظر: سالم العلوي، وقائع لغوية وأقطار نحوية، دار هومة الجزائر، 2000، ص75.

7.1. أنواع العوامل عند الخليل:

لقد سبق وأن فصلنا القول في العامل بأنه تعليل يقوم على وضع تفسير لحركات الإعراب من رفع ونصب وجر وجزم لرسم حد لعناصر الجملة والوقوف عليها من الناحيتين التركيبية والدلالية؛ ذلك لأن لكل عنصر في الجملة وظيفة نحوية من فاعلية ومفعولية ومضاف تعرف بحركات الإعراب، ولأن النحاة القدامى و- لاسيما الخليل - قد وقفوا على كل معمول في التراكيب العربية وحاولوا أن يجدوا له عاملا من مبدأ الذهنية السائدة في عقول النحاة القدامى وأوساط البيئة النحوية أنه لكل معمول عامل، وقد دعاهم ذلك إلى تقدير وافترض عوامل تكون وراء مجيئ المعمولات على حالة إعرابية خاصة وتقدير عوامل أخرى تقتضي حالة إعرابية للمعمول تخالف الأولى، وانتهى بهم الاجتهاد إلى وضع أطر منهجية تقسم وفقها العوامل إلى ظاهرة معنوية ومحذوفة ومفترضة وهذا ما سنراه عند الخليل.

1.7.1. العوامل الظاهرة:

لقد أدرج الخليل ضمن هذا النوع من العوامل الأفعال والنواسخ الفعلية والحرفية وأدوات الشرط والجزاء وحروف المعاني، وهذه العوامل حسب رأيه تؤثر في جميع أجزاء الجملة، فالفاعل والمفعول كلاهما معمولان للفعل والنواسخ تعمل في المبتدأ والخبر وأدوات الشرط تعمل في الشرط والجزاء وهذا ما يدل على أمرين: أحدهما اعتباره لقوة العامل الظاهر في معموله⁽¹⁾ والثاني اعتباره أن الجملة وحدة متماسكة مرتبطة العناصر، يظهر هذا في قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾⁽²⁾ عطف على الآية الأولى وليست قسما مكررا لأن "كل قسَمٍ يحتاج إلى جواب"⁽³⁾.

(1) - ينظر: محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص 77.

(2) - سورة الليل، الآيتان 2، 3.

(3) - الكتاب، ج 3، ص 501.

2.7.1. العوامل المحذوفة:

إن العوامل المحذوفة عند الخليل هي التي تؤثر في الإعراب دون أن تظهر والتي يجب أن تقدر استناداً على المعنى الذي يقتضيه السياق، ولذلك فقد قُدِّرَ الحذف⁽¹⁾ كما قول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ***** يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تُبَيِّنُ⁽²⁾

فقال: إن رجلاً نصبت بأروني المحذوفة.

كما أن الخليل في بعض المواضع يرى وجوب الحذف مثل: أن الناصبة بعد حتى واللام والواو والفاء وجعل الخليل إذن مثلها غير أن سيبويه خالفه فيها وقال: إنها تنصب بنفسها دون اللجوء إلى تقدير أن⁽³⁾.

3.7.1. العوامل المفترضة:

إن ولع الخليل بالعوامل جعله يلجأ إلى ما يمكن أن نسميه العوامل المفترضة، من ذلك النصب والدعاء والمدح والذم، ولقد أورد سيبويه في كتابه هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح⁽⁴⁾ مثل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾ بنصب ربّ، فالخليل يرى "أن النصب في رب بافتراض فعل الثناء والتعظيم حيث أنك لا تحدث الناس وتخطبهم بأمر جهلوه ولكنهم علموا من ذلك ما علمت فجعله ثناء وتعظيماً ونصبه على الفعل"⁽⁶⁾.

(1)- الكتاب ج2، ص308.

(2)- البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1983، ج1، ص194.

(3)- ينظر: الكتاب، ج2، ص16.

(4)- الكتاب، ج2، ص62.

(5)- سورة الفاتحة، الآية 2.

(6)- الكتاب، ج2، ص65.

2. المبحث الثاني: التعليل عند سيبويه (ت180هـ):

لم يكن سيبويه أقلّ شأنًا من أستاذه الخليل، فإذا كان الخليل صاحب الابتكار والاختراع، فهذا الأخير فضل الجمع والاستيعاب في الكتاب فثبت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف، ومدّها في جميع قواعدها ومسائلها، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علتة يمسك بها في يمينه، فقد اتخذ التعليل شكل البحث الميداني المعتمد على الاستقراء الناقص، ففيه نماذج من الاستقراء ووصف للمستقرأ وتعقيد له وتعليل للوصف والتعقيد⁽¹⁾.

1.2. طبيعة التعليل عند سيبويه:

لقد انتهج سيبويه منهج أساتذة الخليل واتبع خطاه في استنباط علل النحو العربي، فقد اعتمد على ما قر في النفس من سلامة الذوق ورهافة الحس عند العرب، فالعرب أمة حكيمة فراح يتتبع وجه الحكمة فيها قائلا: "... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها"⁽²⁾ وهو لا يتبغي من ذلك إلا ما يتفق مع واقع اللغة، ولا تكاد علل سيبويه بعيدة عن علل الخليل والذين سبقوه من حيث عنايتها بالمعنى واعتمادها ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من القبح والثقل، وحسبنا في ذلك أن نذكر علة من العلل التي غزر بها الكتاب تتمثل في علة التخفيف أو الاستخفاف، وقد وردت هذه العلة على صور مختلفة، فقد تكون بالحذف كما جاء في قوله في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة "... وسألت الخليل عن قولهم: "مُدَّ عَامٌ أَوَّلٌ وَمُدَّ عَامٌ أَوَّلٌ" فقد قال: أول هنا صفة وهو أفعل من عامك ولكنهم ألزموه هنا الحذف"⁽³⁾.

وقد يكون باستعمالهم أقل الأسماء عددا في الحروف الأصلية، وذلك كما في قوله: "لو سميت رجلا قدما أو حشا صرفته، فإن حقرته قلت قدسم فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا

(1)- ينظر: الملخ، التعليل النحوي بين القدم والحديث، ص51.

(2)- الكتاب ج1، ص32.

(3)- الكتاب ج3، ص288.

التحقير كما استخفوا الثلاثة لأن هذا لا يكون إلا تحقيرا أقل عددا وليس محقرا أقل حروفا منه فصار كغير المحقر الذي هو أقل ما كان حروفا".⁽¹⁾

كما أن التخفيف عند العرب يقتزن بكثرة الاستعمال، وقد يكون وصفا لنصوص العرب الفصحاء أو تجريد للقواعد والأحكام ووصف لخصائص الكلم العربي وسماته يقول سيوييه: "...وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا فمن ثم لم يلحقها تنوين فلحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغنى به عن الفعل لقول الله ﷻ إلا هنا وعبد الله أخونا".⁽²⁾

إن ما جعل التعليل عند سيوييه يتصل بطبيعة اللغة وواقعها كونه يضع كلام العرب ميزان قوله وتعليله لبعض الأحكام ما لذلك نرى تعليله فطريا نابعا من حس اللغة الأصيلة وجاريا وفق ما تمليه السليقة اللغوية بدليل أنه أبعد عن نفسه متاهات التعاريف والأحكام والقضايا التي تفرض عليه صيغة فلسفية أو منطقية أو فقهية يقول: "...ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم وهو ما يتصرف ويبنى أبنية، وهو الذي يلي الاسم فلما قرب هذا القرب لم يُجْحَفْ به إلا أن تدرك الفعل علة مطردة من كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذف ولم يلزمها أن تكون على حرف واحد إلا في ذلك الموضع كقولك: ع كلاما وعه وشه وقه من الوقاء"⁽³⁾، فتعليله هذا لا يبتعد عن طبيعة اللغة التي تداولها العرب وكانت جارية على ألسنتهم فهو شبيه بتعليل الخليل، فكانت عللا لغوية بحتة مدارها على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها العقل⁽⁴⁾.

إن ما يجدر التنبيه عليه أن تعليل سيوييه امتزج ببعض أفكار النظر العقلي الذي بدأ يكتسح ساحة الدرس النحوي من ذلك ما نجد في أسلوب الشرط قوله: "... أي من يأتيه من أن يأتينا

(1) - الكتاب، ج3، ص221.

(2) - الكتاب ج1، ص22.

(3) - الكتاب ج4، ص219.

(4) - ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980، ص47.

نُعْطِهِ يُعْطِنَا تَأْتِ يُكْرِمُكَ، وذلك أنّ مِنْ الثانية صلتها أن تأتينا نعطي ضمير بمنزلة زيد، فكأنك قلت: أَي مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ تَأْتِ يُكْرِمُكَ، فصار إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يُعْطِيهِ صلة لمن الأولى، فكأنك قلت: "أَيُّهُمْ تَأْتِ يُكْرِمُكَ"⁽¹⁾.

وقد علّق الدكتور عبد الرحمان السيد على ذلك بقوله: "ولست أشك في أن هذا الأسلوب فرض محض دعا إليه الاندفاع في التقدير وذكر الصور العقلية التي يمكن أن ترد إلى الذهن وأنه ليس من الأساليب التي استعملتها العرب في حياتها وتناولت به شؤونها"⁽²⁾، كما أن بروز الاتجاه العقلي في التعليل النحوي عند سيبويه مرده إلى أن هذا الأخير فارسي الأصل نشأ في البيئة التي غلب عليها الطابع العقلي، وتأثرت بذلك واعتمد عليه في استنباط نحو العربية، بالإضافة إلى المناظرات التي قامت بين النحاة البصريين والكوفيين والتي كانت بدورها تفرض على الخصم استنفاد القدرة العقلية في الرد على الخصوم وتبرير الأحكام والآراء.

2.2. منهج سيبويه في التعليل:

لقد نضج التعليل واكتمل على يد سيبويه وكثرت التعليقات في الكتاب كثرة مفرطة وكانت تسيل من غير تعقيد واضطراب، ولعل نضوج التعليل واكتماله على يد هذا الأخير كان باتباع منهج اعتمد فيه على الاستقراء والوصف وتعميد للوصف وتعليل للوصف والتعميد⁽³⁾، بالإضافة إلى التناظر ومراعاة سياق الحال وكثرة الاستعمال والمعنى.

فمن تعليقات الوصف أنه كان يناظر بين النصوص ويقرن بين النظير والنظير الذي يشبهه ذكر في الكتاب: "... ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه ليس ولا يكون في الاستثناء إذا قلت أتوني ليس زيدا ولا يكون بشرا"⁽⁴⁾، فعلى إضمار اسم لات في النفي بإضمار اسم ليس ولا يكون في الاستثناء، و التناظر عند سيبويه يقوم على وجود صفات متقاربة بين المتناظرين نصوصا

(1)- الكتاب ج2، ص406-407.

(2)- عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، مصر، ط1، ص23.

(3)- ينظر: نظرية التعليل، ص41.

(4)- الكتاب، ج1، ص57.

كانت أو أحكاما مما يوجب تحصيل حكم أحدهما في الآخر، كما كان يهدف من جرّاء ذلك إلى مدّ أصول النظرية النحوية وتعميم الأحكام وتجريد القياس، كما أن التناظر عند سيبويه ارتبط بنظرية النحو وأجزائها ووضع البذور الأولى لعلم أصول النحو ممارسة وتطبيقا لا تنظيرا أو تأليفا وأصل نظرية العامل المقترنة بالإعراب من تفسير وتعليل كما علل به إعراب الفعل المضارع بمشابهته الاسم، والإعراب أصل في الأسماء المتمكنة فرع في الأفعال كما أنه ناظر بين جرّ الأسماء وجزم الأفعال وحمل الجزم على الجر⁽¹⁾.

1.2.2. مراعاة سياق الحال:

لقد كان سيبويه أثناء تعليله لبعض وجوه الإعراب أو استخلاص الأحكام اهتمام بالغ بالسياق والمقام، فلم يكونا معزولين عن دراسة اللغة، ولعل دراسة السياق محل اهتمام القضايا التداولية لأن تحليل الجمل يخضع إلى السياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام⁽²⁾، كما أن عناصر المقام تساعد على فهم عميق للتراكيب اللغوية مع مجموعة الشروط الاجتماعية والتاريخية والعوامل غير اللسانية التي يتحدد بمقتضاها إنشاء عبارة أو عبارات في زمان ومكان ما⁽³⁾، وما اهتمام سيبويه بالسياق والمقام إلا تأصيل للتداولية في التراث العربي النحوي القديم يقول سيبويه في باب -ما ينصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره⁽⁴⁾ أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: "خَيْرًا وَمَا سَرَّ" و"خَيْرًا لَنَا وَشَرًّا لِعَدُونَا"، أما النصب فكأنه بناه على قولك: قَدِمْتُ فقال: قدمت خير

(1) - ينظر: الكتاب، ج 1، ص 14.

(2) - ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط 1، 2009، ص 114.

(3) - Jean Dubois et autres : dictionnaire de linguistique Larousse, paris, France, p120.

(4) - الكتاب، ج 1، ص 270.

مقدم وإن لم يسمع منه هذا اللفظ"⁽¹⁾، وعلل سيبويه قول العرب أهلك والليل بقوله: "وإنما حذفوا الفعل حين ثنوا لكثرة في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر"⁽²⁾.

إن مراعاة سياق الحال قائم على افتراض مسبق بين المخاطب والمخاطب ويحتوي على معطيات يعرفها كلاهما وإلا لم تتحقق الإفادة والقصد من الخطاب يقول ديكر: "أما الافتراضات المسبقة فإن كان لها وظيفة فهي تمثل الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب"⁽³⁾، ففي خطاب سيبويه السابق الذكر ملقي الخطاب على علم بأن المخاطب كان في سفر وقد قدم منه فقال له: خير مقدم ومتلقي الخطاب قد فهم ما قاله المخاطب وعلم بأنه على دراية بسفره وقدمه.

إن سيبويه أثناء مراعاته سياق الحال والمقام يعمد إلى التأويل والإضمار والحذف حتى يعلل أحكام الإعراب المختلفة من نصب ورفع وجر وجزم. يقول في باب - ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إضماره من المصادر في غير الدعاء من ذلك قولك: حمد لله فإنما ينتصب على إضمار الفعل كأنك قلت: أعجب عجباً وأكرمك كرامة وأسرك مسرة، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من الفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء كقولك: حمداً في موضع أحمد **الله**⁽⁴⁾ ومن ذلك قول الشاعر:

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السَّرَى ***** صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى (5)

حيث يرى سيبويه أن النصب في صبر أكثر وأجود لأن السياق سياق أمر وليس إخبار مع العلم أن النصب يدل على غير ما يدل عليه الرفع.

(1)- الكتاب، ج 1، ص 274.

(2)- Ducrot (Aswald) dire et ne pas dire, 3ème Edition, paris, p90.

(3)- Ducrot (Aswald) dire et ne pas dire, 3ème Edition, paris, p90.

(4)- الكتاب، ج 1، ص 320.

(5)- البيت من شواهد ابن منظور في لسان العرب، تح: أحمد فارس صاحب الجوانب، دار صادر بيروت، ط 1، 1300 هـ، ج 14، ص 440.

2.2.2. كثرة الاستعمال:

لقد كان لتعليق كثرة الاستعمال بروز واضح في الكتاب حتى كادت تغزو مادة الكتاب، ولا تكاد تخلو منها ظاهرة معللة من ظواهر الكتاب، فقد هيمنت بصورة جلية على أساليب التعليق الأخرى حيث علل بها الكثير من ظواهر اللغة؛ ذلك أن التركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التغيير مالا يدخل غيره يقول سيبويه: "... إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج" (1)، كما أن كثرة الاستعمال أتاحت للنحاة استنباط الكثير من القواعد المتعلقة بالحذف والإضمار يقول في باب -يحذف فيه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: هذا ولا زعماتك ومن ذلك قول الشاعر ذي الرمة وقد ذكر الديار والمنازل:

دِيَارٌ مِيَّةٌ إِذْ مِيَّةٌ مُسَاعِفَةٌ ***** وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ (2)

كأنه قال: أُدْكِرُ دِيَارَ مِيَّةٍ، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه (3) ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يذكر ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه ولا استدلاله ما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه (4)، فعلة كثرة الاستعمال عند سيبويه والنحاة الذين كانوا قبله تعود إلى فهم العبارة أو التركيب لدى العرب وكثرة تداولها على الألسنة حتى يكون الحذف أو الإضمار الذي يطرأ على الكلمة أو التركيب غير مؤد إلى لبس في فهمها، كما أنها ضرب من الاقتصاد اللغوي في مفهوم اللسانيات الحديثة.

(1)- الكتاب، ج 1، ص 294.

(2)- ذو الرمة، الديوان، تقديم أحمد حسن البسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1995، ص 11.

(3)- ينظر: الكتاب، ج 1، ص 280.

(4)- الكتاب، ج 1، ص 280.

3.2. من تعليقات الكتاب:

يعدّ الكتاب المصدر الأول الذي حمل إلينا المادة النحوية التي تناولها النحاة قبل سيبويه كما أنه يمثل النص التأسيسي في النحو العربي⁽¹⁾، جمع فيه صاحبه أبواب النحو والصرف جميعاً متبعاً منهجاً يعتمد التقنين والتعليل والتقسيم ابتداءً سيبويه كتابه بـ:

1.3.2. باب علم ما الكلم من العربية: (2)

يقول في ذلك: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ولعل سيبويه في أول كتابه أصل ترتيباً منطقياً لهذه الأقسام حيث بدأها بالاسم فالفعل فالحرف اعتمده النحاة الذين جاؤوا بعده نذكر منهم المبرد (ت 285هـ) في كتابه المقتضب حيث عنون هذا الباب بهذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال".⁽³⁾

حيث لجأ سيبويه إلى المعنى والاستغناء في هذا التقسيم، فالاسم قد يستغنى به عن الفعل حيث يخبر به ويخبر عنه، أما الفعل لا يعدو أن يكون مخبراً به فقط والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه وقد يستغنى عن الفعل والحرف سما وارتفع على الباقيين، فجعله أولاً حيث جعل الإسناد محور العملية التقسيمية يقول سيبويه: "الاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لها معنى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع".⁽⁴⁾

يبدو أن سيبويه في معرض حديثه عن الأقسام الثلاثة ضرب لنا أمثلة تبين لنا معناها ولم يقدم لنا شرحاً وافياً عن هذه الأقسام الثلاثة على غرار ما فصل فيه القول ابن السراج⁽⁵⁾ وسنعلم ذلك في موضعه من خلال كتاب الأصول.

(1)- ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، في التعليل النحوي والصرفي، تونس، 2006، ص 62.

(2)- الكتاب، ج 1، ص 12.

(3)- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1994، ج 1، ص 41.

(4)- الكتاب ج 1، ص 62.

(5)- ابن السراج، الأصول 1، ص 36.

2.3.2. هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية⁽¹⁾:

ساق لنا سيبويه ثمانية مجار لأواخر الكلم النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف وأيد نظرية العامل التي اخترعها الخليل، وما هذه المجاري إلا آثار للعامل وما يحدثه حيث أن هذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها.

3.3.2. تشبية المفرد:

يقول سيبويه: "اعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير محرك ولا منون، يكون في الرفع ألفا ولم يكن واو ليفصل بين التشبية والجمع الذي على حد التشبية ويكون في الجر مفتوحا ما قبلها ولم يكسر بين التشبية والجمع الذي على حد التشبية، ويكون في النصب كذلك فلم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك: هما الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين"⁽²⁾.

لقد كان سيبويه في تعليله لا يقدم تصنيفا للعلل بل كان يعلل هذه الأحكام والشواهد تعليلا ضمينا مفسرا بذلك النظام المحكم الذي قامت عليه العربية، كما أنه يعتمد إلى تعليل المحكم الواحد بتوارد مجموعة من العلل فتتضافر هذه العلل لتجني ثمرة القواعد التي يستنبطها، أضف إلى ذلك وصله القضايا النحوية بالعامل والإعراب، ففي العلة الآنفه الذكر ذكر مجموعة من العلل كلها تفسر التشبية وحال إعرابها، فكون الرفع في التشبية ألفا لا واو فرقا بينها وبين الجمع وفي الجر ياء مفتوحا ما قبلها ولم يكسر للفصل بين التشبية والجمع، وقد اشتركت التشبية والجمع في الإعراب بالياء حال النصب لحمل النصب على الجر، لأن الجر أصل في الأسماء لا يتعداه إلى الأفعال على عكس الألف التي تكون في الرفع، والرفع يشترك فيه الفعل والاسم فكان الحمل على الجر أولى

(1)- الكتاب، ج 1، ص 13.

(2)- الكتاب، ج 1، ص 16-17.

وأجدر وجعلت النون عوضاً عن التنوين في المفرد، فتتداخل العلل وتتضافر لتفسر الهيكل الذي قام عليه علم العربية.

4.3.2. هذا باب يكون فيه اللفظ من الأعراس:

يقول سيبويه: "اعلم أنهم مما ي حذفون الكلم ومن كان أصله في الكلام غير ذلك وي حذفون ويعوضون ويستغنون عن الشيء بالشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً، وترى ذلك إن شاء الله" (1) فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: "لَمْ يَكُ وَلَمْ أَدْرِ وَأشبه ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يَدْعُ ولا يقولون وَدَعَّ استغنوا عنها بترك وأشبه ذلك كثير" (2).

فسيبويه في هذا الباب قد أشار إلى الأصول النحوية تطبيقاً وممارسة من أصل وفرع والتي أصبحت فيما بعد قانوناً شاملاً قام عليه علم أصول النحو العربي من قياس وعلّة وقواعد توجيه خاصة بالأصول، فمن هاته الأصول: الذكر أصل والحذف فرع يظهر ذلك في قوله: ي حذفون الكلم وأصله في الكلام غير ذلك، واستعمال ماضي ودع أصل والاستغناء عنه بمضارعه يدع فرع عليه، فالأصول النحوية عند سيبويه مبادئ يسيرة وممارسات تطبيقية نلمحها في الكتاب، ولم تكن هذه الأصول إشارات نظرية إلا في القرن الرابع باعتبارها فنا مستحدثاً ومبتكراً من النحو العربي.

5.3.2. هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: (3)

يذكرها سيبويه قائلاً: "فهي ظننت وحسبت وخطت ورأيت وزعمت وما يتصرف من أفعالها، فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الأعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك كقولك: أظن زيدا منطلقاً، وأظن عمراً ذاهباً وزيدا أظن أخاك وعمراً زعمت أباك" (4) وتقول "زيد أظنه ذاهباً، ومن قال: عبد الله ضربته نصب فقال: عبد الله

(1) - الكتاب، ج 1، ص 23، 25.

(2) - الكتاب، ج 1، ص 23، 25.

(3) - الكتاب، ج 1، ص 118.

(4) - الكتاب، ج 1، ص 119.

أظنه ذاهبا"⁽¹⁾ وتقول أظن عمرا منطلقا وبكرا أظنه خارجا كما قلت: ضربت زيدا وعمرا كلمته وإن شئت رفعت على الرفع في هذا، فإن ألغيت قلت: عبدُ الله -أظن- ذاهبٌ وهذا -إحال- أخوك وفيما أرى أبوك وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد.

لقد أدرك سيبويه من خلال عرضه للشروط التي يجب أن تكون في الأفعال حتى تكون عاملة النصب في المفاعيل مصطلحات اعتمدها الذين جاؤوا بعدها، نذكر من ذلك مصطلح القوة والضعف في عمل الأفعال وربط ذلك بالصدارة التي تتوفر في العامل حتى يكون عمله أقوى وأظهر، فالأفعال ليست سواء في العمل عند سيبويه، فالدالة على الحدث والزمن أقوى من الدالة على الزمن فقط، وكلما تقدم العامل وتصدر كان عمله أقوى وأظهر وإن توسط بين المعمولين جاز العمل والإلغاء وإذا تأخر كان إلغاؤه أولى، فكلما طال الكلام ضعف العمل إذا تأخرت.

وذلك قولك: "زيدا أخاك أظن فهذا ضعيف، كما يضعف زيدا قائما ضربت لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"⁽²⁾، فقد ربط سيبويه بين عمل العامل واستعماله وما يدرّ في نفس المتكلم من هواجس وخواطر، فإهمال العامل ليس مجرد من الإرادة والقصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية⁽³⁾، فالمتكلم يتدبّر كلامه وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكّ فيقول: ظننت وبهذا تكون الوظيفة المعنوية للعامل غير معلقة بالمعمولين، وإنما هي كلام مستأنف أو معترض كأنه قال: هذا مني ظن⁽⁴⁾.

(1)- الكتاب، ج 1، ص 119.

(2)- الكتاب، ج 1، ص 120.

(3)- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 186.

(4)- الحلواني، أصول النحو العربي، ص 186.

6.3.2. هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله⁽¹⁾:

يقول سيوييه: "وذلك الحرف ما تقول: ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شيء وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فشبهوها بليس إذ معناها كمعناها شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك من الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين تضر فيها مرفوعا وتنصب الحين لأنه مفعول به ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمرا فيها لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن الغائب تقول: لَسْتُ وَلَيْسُوا أو عبد الله ليس ذاهبا فتبني على المبتدأ أو تضر فيه ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبد الله منطلقا ولا قومك لاتوا منطلقين"⁽²⁾.

لقد اعتمد سيوييه في تعليله لعمل ما وإهماله على ما أوتي من علم بلغات العرب وما فيها من كثرة استعمال وقلة وما تتصف به من قوة وضعف في القياس، فلقد كان يسمع عن يوثق بعريتهم ويعتد بفصاحتهم فكثيرا ما تتردد في الكتاب عبارة: "سمعنا فصحاء العرب يقولون"⁽³⁾ أو سمعناهم ينشدون⁽⁴⁾ أو سمعنا أكثر العرب يقولون⁽⁵⁾.

وهذه العبارات وإن اختلفت لفظا فإنها تتفق مضمونا ولها من التشديد في السماع والأخذ عن العرب ما لا يستهان به أو يدحض في فصاحته أو يقدر فيه قادح، فلقد كان يفاضل بين لغات العرب، فلغة تميم هي القياس عنده؛ ذلك أن ما ليست بفعل وليست كليس ولا يكون فيها إضمار، فلا وجود لعلة شبه بينها وبين الفعل ليس حتى تعمل عمله، أما أصل الحجاز فيشبهونها بليس إذ معناها كمعناه، كما شبهت بلات وذلك مع الحين خاصة في بعض المواقع⁽⁶⁾.

(1) - سيوييه، الكتاب، ج 1، ص 57.

(2) - الكتاب، ج 1، ص 57.

(3) - الكتاب، ج 1، ص 57.

(4) - ينظر: الكتاب، ج 3، ص 157.

(5) - ينظر: الكتاب، ج 1، ص 87.

(6) - ينظر: الكتاب، ج 1، ص 233.

كما أن سيبويه يضع نظرية الأصل والفرع المضممار الأول للتعليل والحجر الأساس للتعليل مؤمنا بأن الفرع دائما ينحط عن الأصل مقابل ارتفاع الأصل عنه، فلات فرع عن ليس لذا أضمر اسمها وجوبا وجعل حيناً في حين أن ما فرع عن ليس عند الحجازيين لذلك أعملت عملها، أما لات وإن عملت النصب فإنها لا تتصرف تصرف الأفعال وأضمر اسمها لذلك ألزمت طريقة واحدة.

كما أجاز بعض التراكيب التي وردت عن العرب مخالفة للأصل بردها إلى أصلها من ذلك: ما قاله الخليل رحمه الله⁽¹⁾ من قال: يا زيد والنَّضْرُ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله: فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زَيْدُ والنَّضْرُ وقرأ الأعرج ﴿يَجِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾⁽²⁾، فرفع وقد رأى الخليل أن يا نودي بها النضر وزيد ولم يحمل عليها النضر لأن يا لا يدخل على المحلى بالألف واللام".

كما أن المتأمل في كتاب سيبويه يرى أن جلّ موضوعات تعليلاته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبلاغة العربية خاصة علم المعاني؛ ذلك أن سيبويه لم يقتصر عنده علم النحو على المنحى الشكلي الذي يرتبط بالإعراب بل كان المعنى والتركيب وجهين لعلمة واحدة حيث لا يمكن أن يفصل النحو عن البلاغة، ولقد أدرك سيبويه أن الخبرة بتراكيب اللغة في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبر عنها أو بعبارة أخرى قد أدرك النحاة أن هناك ارتباطاً قوياً بين ما يسمى بالتراكيب أو ما يسمى بالمعاني والأفكار.⁽³⁾

حيث لجأ سيبويه إلى تعليل التركيب بالمعنى الذي يفيد المتكلم وقد أورد ذلك في باب الاستقامة من الكلام والإحالة⁽⁴⁾، وقسمه إلى خمسة أقسام: مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب، فالمستقيم الحسن سليم التركيب والمعنى كقولك: أتيتك أمس

(1) - الكتاب، ج2، ص187.

(2) - سورة سبأ، الآية 10.

(3) - ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1994، ص39.

(4) - ينظر: الكتاب، ج1، ص21.

وسأتيك غدا⁽¹⁾ والمحال سليم التركيب غير مفيد ومستحيل المعنى كقولك: أتيتك إذا وسأتيك أمس والمستقيم الكذب ضرب من المجاز كقولك: جملة الجبل وشربت ماء البحر، والمستقيم القبيح أن تضع اللفظ في غير موضعه الذي يرتضيه له قانون التركيب نحو قولك: قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ وَكَيْ زَيْدًا سَيَأْتِيكَ، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.

فيكون سيبويه بهذا الاجتهاد رفقة أستاذه الخليل أول من فرق بين السلامة الراجعة إلى اللفظ المستقيم والحسن القبيح والاستقامة الخاصة بالمعنى المستقيم المحال، لذلك يعتبر هذا الأخير من أوائل النحاة الذين جمعوا أقوالا ونشروها في كتبهم تنظر للبلاغة العربية من معان وبيان تعدد مرحلة من إرهاصات نشأة البلاغة؛ ذلك أن النحاة هم أصحاب الفضل في نشأتها بالرغم من أنها نظرات متناثرة وأقوال تضمنتها كتبهم النحوية هنا وهناك.

إذا حاولنا أن نجمل قولاً مختصراً في تعليل سيبويه فإنه ثمرة تعليل أستاذه الخليل فضلاً عن اجتهاداته، حيث أن التعليل عند هذا الأخير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، فمتى صح التركيب صح المعنى بالضرورة، وإذا ما تُوسِعَ في بنية التركيب فإن ذلك سوف يفتح أبواباً لتعدد المعنى ليكن لكل تركيب معناه الذي تفرضه بنيته المتعلقة بنظرية العامل وتوجيهاتها المختلفة لهذه المعاني، كما يغلب على سيبويه قياس الشبيه بالشبيه وذلك لتعميم الأحكام المستنبطة من كلام العرب وتوسيع دائرة التقعيد ليشمل ما كان ولم يكن كما أنه مستمد من طبائع العرب وغرائزهم اللغوية فهم أكثر طلباً للخفة والسهولة وأبعد عن القبح والثقل.

كما أن تعليل هذا الأخير شديد التعلق بالاستعمال وكثرة دوران ذلك على الألسنة، فما علل به من حذف أو إضمار إنما يرجع بعضه لكثرة الاستعمال التي تبيح تغيير العادات اللغوية عند العرب، ولعل ذلك راجع إلى مسلمة لا يختلف فيهما اثنان مفادها أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور بمتغيرات الزمن فهي تحيي على ألسنة المتكلمين بها وتعيش بين أحضان المجتمع تستمد كيانها منه فتزدهى وتنحط بانحطاطه، فكثرة الاستعمال تؤدي بالضرورة إلى كثير من هذه التطورات والتغييرات التي تطرأ على الألفاظ تيسيراً لنطقها فتفتح باباً إلى تفضيل لهجة من

(1) - ينظر: الكتاب، ج1، ص21.

اللهجات أو هيمنة لغة من اللغات والذي يحكمه عنصر الانتقاء والاختيار من قبل أفراد البيئة اللغوية العربية.

3. المبحث الثالث: التعليل النحوي عند ابن السراج (ت316هـ)

1.3. التعريف بابن السراج:

أبو بكر بن سهل النحوي البغدادي، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب⁽¹⁾، أجمعت معظم المراجع التي ترجمت له أنه مات يوم الأحد (ت316هـ) ببغداد في خلافة المقتدر بالله⁽²⁾.

يعدّ العصر الذي عاش فيه ابن السراج عصر نضج وازدهار للدرس النحوي واللغوي، وهذه المرحلة هي آخر المراحل التطورية للدرس اللغوي⁽³⁾ حيث تبدأ بهذا الأخير وتنتهي بأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، ولقد أصاب التعليل في هذه المرحلة تغيير كبير في منهجه وعلاقته بالتفعيد النحوي، فقد أثر الاتصال بثقافات الأمم الأخرى غير العربية تأثيراً كبيراً، وقد اتصل الفكر العربي بالفكر الإنساني على نطاق واسع خصوصاً عن طريق الترجمة، الأمر الذي أتاح لجبايرة الفكر العربي الوقوف على حصيلة الفكر الإنساني في الهند وفارس واليونان⁽⁴⁾ مما مكن لهم مزج ثقافتهم العربية بألوان جديدة من الفكر أثرت في منهج ثقافتهم، والتي من ضمنها منهج التعليل النحوي ومن خلال الامتزاج بالثقافات الأخرى "حيث وقف علماء العربية من هذه العلوم المترجمة موقفاً يقوم على تحليل الفكر ومناقشته ليتضح الصالح منه ثم مزجه بالفكر العربي والارتقاء به ونبد المشوش الذي لا تقبله الثقافة العربية وكشف مساوئه."⁽⁵⁾

(1) - ينظر: ابن السراج، مقدمة كتاب الأصول، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ج1، ص9.

(2) - ينظر: الأصول، ج1، ص15.

(3) - ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص71.

(4) - ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، مثل المقرب، تح: صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، ط1، 2006، ص70.

(5) - عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع عشر، جامعة قار يونس، ليبيا، دط، 1993، ص180.

ومن أهم خصائص التعليل في هذه المرحلة "أنها لا تتقيد بالموجود في الظواهر اللغوية أي لا تقف عند تفسير ظواهر لغوية معروفة بالفعل بل تتعدها إلى علل فرضية تعتمد الغرض العقلي ثم يوضع لها التعليل." (1)

2.3. كتاب الأصول في النحو:

لقد كتب الله لهذا الكتاب الانتشار والذيع في القرن الرابع الهجري، فاسمه مقرون باسم صاحبه، فمتى ذكر ابن السراج ذكر معه الأصول، ولقد كان لهذا الكتاب منزلة خاصة في نفوس النحاة في تاريخ النحو العربي ولآرائه أهمية كبرى، شأنه في ذلك شأن كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وتصريف أبي عثمان المازني.

فهذا العمل البارز الذي قام به أبو بكر السراج في القرن الثالث من الهجرة قد جمع فيه أبواب الصرف والنحو ولقي إعجاباً من معظم الدارسين، فقد أخذ ابن السراج أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، وهو غاية في الشرف والفائدة، فقد اختصر فيه أصول سيبويه وعوّل على مسائل الأخصش والكوفيين مخالفاً أصول البصريين في مسائل كثيرة حتى قيل "مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله". (2)

ولعل هذه المقولة التي شيدت بكتاب الأصول مردّها أن المؤلفات النحوية التي سبقته ككتاب سيبويه وتصريف المازني ومعاني القرآن الذي كان صاحبه الفراء كانت مبعثرة المادة اللغوية والنحوية مضطربة الأبواب تفتقر إلى التنظيم والتبويب فضلاً عن الصعوبة والتعقيد الذين نجدهما في هذه الكتب مما يجعلها في غاية الاضطراب، أما الأصول فقد تربع عرشه على ساحة المؤلفات النحوية من حيث التنظيم والتبويب، فقد حاول صاحبه أن يجمع بين الشمول وحسن التنظيم، وما امتاز به ابن السراج أنه جمع في أصوله عرضاً شاملاً للمسائل النحوية مع تنظيم منطقي

(1)- ابن السراج، مقدمة الأصول، ص21.

(2)- أبو البركات الأنباري، معجم الأدباء، ج 6، ص2535.

وترتيب منهجي، فوضع النسق الذي سار عليه النحاة من بعده وفي استعراض بعض أبوابه نلمس جهداً في هذا المجال⁽¹⁾ ففضل هذا الأخير يتمثل في الجمع والشمول مع التبويب والتنظيم.

3.3. مذهب النحوي:

لقد نشأ ابن السراج بعد تكامل طبقات النحاة البصريين بعد أبي العباس المبرد (ت285هـ) والكوفيين بعد يحيى بن أحمد المعروف بثعلب (ت291هـ) نشأ في بغداد ومات بها، لكن المذهب الذي ارتأى أن يكون رفيق رحلته العلمية ومنبع أفكاره النحوية المذهب البصري؛ ذلك أن الأسس التي يرجع إليها والمصطلحات التي يرجع إليها ليست بغدادية لأنه لا توجد مدرسة بهذا المعنى⁽²⁾. فالمصطلحات التي نجدتها في هذا الأصول من وضع العقل البصري كالممنوع من الصرف والظرف والجر والنعت والبدل ... إلخ فضلاً عن استثنائه ببعض مصطلحات الكوفيين كالنسق والمكنى والمجحد والنفي والمفسر وما لم يسم فاعله⁽³⁾.

كما أنه أحياناً يشيد بآراء البصريين ويكثر من ذكرهم وأحياناً يسميهم أصحابنا⁽⁴⁾، أما المسائل التي انتصر فيها للبصريين وشاطرهم الرأي فيها كثيرة منها: أن المبتدأ يرفع بالابتداء والفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، وإن وأخواتها تعمل النصب والرفع في المبتدأ والخبر⁽⁵⁾.

أما مصادر السماع عنده فمن القبائل الفصيحة، فقد كان يسير على خطى سيبويه في ذكر الأمثلة والشواهد ويرتوي من نفس المنبع، ولعل ذلك راجع إلى موطن نهل العلم وهو البصرة.

4.3. النحو عند ابن السراج:

لقد اهتم المتقدمون من النحاة بالنحو العربي ووضع أصوله وأحكامه وتعليل قضاياه، دون أن يلتفت أحد منهم إلى تعريف هذا العلم بدءاً من الخليل وانتهاء بالمبرد، فسيبويه إمام النحاة

(1) ينظر: المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص157.

(2) ينظر: ابن السراج، مقدمة الأصول، ص20.

(3) ينظر: مقدمة الأصول، ص20.

(4) ينظر: مقدمة الأصول، ص20.

(5) ينظر: مقدمة الأصول، ص55.

الذي يعدّ كتابه قرآن النحو ودستور العربية لم يرد فيه تعريف للنحو عدا الكسائي (ت189هـ) إمام المدرسة الكوفية الذي ذكر بأن النحو قياس يتبع، وظاهر القول أن القياس أصل من أصول النحو بعد الإجماع والسمع، وأحد مباحثه الذي يراد به تعميم الأحكام ورصدها تحت حكم واحد يصدق عليها ويكون قانونا لحفظ مكائنها، فالكسائي في تعريفه هذا نلمس تقديسا للقياس ذلك أنه حصر مفهوم النحو فيه، فأول من لجأ إلى تعريف هذا العلم أبو بكر السراج بقوله: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على العرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراءهم كلام العرب عُلم: "أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، وأن فعلا مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع".⁽¹⁾

ففي تعريف ابن السراج لا نلمس مادة لهذا العلم ولا جوهره بقدر ما نرى فيه المنهج المتبع فيه وهو الاستقراء الذي سار على منهجه الأوائل كالخليل وسيبويه وغيرهم حتى يضعوا له أصولا وتبني له أسس ليكون ثمار دانية القطف للناشئة التي أرادت أن تقف على جوانب من هذا العلم وتمثله، فالنحو عند ابن السراج علم اجتهادي قام باستقراءه متقدمون⁽²⁾.

3.5. التعليل عند ابن السراج:

إن ابن السراج أول النحاة الذين أفردوا العلة بالتنظير بعد أن كانت ممارسات تطبيقية في المصنفات التي سبقت كتاب الأصول، حيث قام بتقسيمها إلى قسمين، فقد كان يرى أن "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا لما صار الفاعل مرفوعا؟ ولماذا إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحا؟ قلبت ألف وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما

(1) - مقدمة الأصول، ص31.

(2) - ينظر: الأصول، ج1، ص31.

تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"⁽¹⁾ فابن السراج جعل النحو مستويين:

✚ **الأول:** انتحاء سمت كلام العرب تعريفا وتركيبا بتحقيق الصواب المعلن بالعلة الأولى المطردة⁽²⁾.

✚ **الثاني:** يبحث في علة العلة متجاوزا علة الصواب الأولى لاكتشاف حكمة العرب في كلامها وهذا المستوى من التعليل نظري لم يستهدفه ابن السراج في أصوله⁽³⁾ وذلك واضح من قوله: "وغرضي من هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلام العرب فقط"⁽⁴⁾ فأراد ابن السراج أن يقسم النحو قسمين لكل منها هدف وغاية، منها ما هو ضروري للمتعلم فيعمد إلى توضيحه وتبسيطه وتسييره وما هو خاص بالعالم المتمكن الذي يخوض في اختلاف مسائله وتعدّد أوجه إعرابه حيث يقول: "... ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم"⁽⁵⁾.

6.3. الاتجاه التعليمي في تعليل ابن السراج:

إن ابن السراج قد وضع مستويين للدرس النحوي لكل منها هدف وغاية يقصد من ورائها، أحدهما كشف عن حكمة العرب في تعليل مسائل نحوها وهو ما يقصد به علة العلة، والآخر الغاية منه انتحاء سمت كلام العرب بتحقيق الصواب المعلن، وهذا المستوى من التعليل هو الذي استهدفه في كتابه أشار إليه أكثر من مرة؛ إذ القصد منه تعليم النحو العربي وبسط علله المطردة، ويمكن أن نطلق على هذا الاتجاه العليل التعليمية.

(1) - الأصول، ج 1، ص 35.

(2) - ينظر: مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1423هـ، ص 153.

(3) - ينظر: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو، ص 153.

(4) - الأصول، ج 1، ص 36.

(5) - الأصول، ج 1، ص 37.

وحقيقة الأمر أن النحو التعليمي قد ظهر مبكراً، الأمر الذي ألقى بظلاله على طريقة عرض مادته النحوية في كتابه الأصول، إذ وضع هذا الأخير أطراً جديدة في التأليف النحوي، فقد راعى مبدأ التدرج والتكامل والتيسير؛ إذ استهل كتابه بتعريف النحو وذكر اعتلالات النحويين وحدّ الكلام وشرح كل من الاسم والفعل والحرف ثم بين المعرب من الأسماء والمبني منها ثم ذكر المرفوعات كالمبتدأ والخبر والفاعل وغير ذلك ثم المنصوبات (المفاعيل) ثم المجرورات... إلخ⁽¹⁾.

فتأليف كتاب الأصول يشبه المؤلفات الحديثة من ناحية عرض موادها وأبوابها حيث يقول: "قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول كما يقول أيضا: "... ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم"⁽²⁾ احتجت إلى ما يقرب على المتعلم كما يقول في شرح الاسم وبيان حدّه: "كل ما صلح أن يكون معه يضرب أو ينفع فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه يضرب أو ينفع فليس باسم تقول: الرجل ينفعني والضرب يضربني ولا تقول: يضرب ينفعني ولا يقوم يضربني"⁽³⁾.

كما يقول أيضا في شرح اللام العاملة وغير العاملة: "فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل يدلك على غير ما يدلك عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبد الملك ولو أفردت عبدا من الملك لم يدل على ما كان يدل عليه عبد الملك، وكذلك الجواب في السين وسوف، إن سأل سائل فقال: لما لم يعملوها في الأفعال إذا كانت لا تدخلان إلا عليها؟ فقصتها قصة الألف واللام في الاسم، وذلك أنها في بعض أجزاء الفعل، فنفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعه جمعاً يحضره ويفصله تفصيلاً يظهره وترتبت أنواعه

(1) - ينظر: الأصول، ج 1، ص 29.

(2) - الأصول، ج 1، ص 37.

(3) - الأصول، ج 1، ص 38.

وصنوفه على مراتبها بأخص ما أمكن من القول وأبنيته ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه".⁽¹⁾

فابن السراج يسوق لنا قاعدة في غاية البساطة واليسر ليعرّف بها الاسم من حيث صلاحية إسناده للفعلين المتضادين يضربي وينفعني، كما نلمح في كتاب الأصول عبارات ومفردات تحمل في صيغتها اتجاهها تعليميا: فاعلم واعرف... إلخ، ولا شك أن بروز التيار التعليمي في تعليل ابن السراج ومن عاصره مردّه إلى الحياة الجديدة التي شهدها ذلك العصر من امتزاج الثقافات والعلوم ودخول طوائف وأمم في دين الإسلام مما فرض عليهم تعلم العربية والاستقاء من منبعها.

إن الاتجاه التعليمي في تعليل ابن السراج أقام كيان العلل التعليمية وأطلق عليها هذا الأخير اسم العلل الأول، وكلمة الأول وصف للعلة المطردة لا تحديد لعددتها، فقد تعدد، فزيد في قولنا جاء زيد فاعل لأنه معمول للفعل العامل جاء، وهو مرفوع لأن كل فاعل مرفوع فيه علتان: الفاعلية والرفع لهذا ذيل ابن السراج مصطلح العلل الأول بقوله: وهنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل⁽²⁾ حيث لا فرق بين تقديم علة الرفع على الفاعلية أو الإسناد والعكس، ومقياس العلل الأول الاطراد وإن تعددت وأصبحت ثواني أو ثوانث وصفتها المعيارية لأنها تصلح للتصويب النحوي كما تصلح لتعليم النحو.⁽³⁾

فالعلل التعليمية التي ذكرها ابن السراج في كتابه وبني على أساسها الكتاب هادفة إلى تلقين اللغة وتعليمها لمن يريد الوقوف على أسرارها، وذلك عن طريق الربط بين ظواهرها مثل قولنا: إن زَيْدًا لَقَائِمٌ إذا قيل: بما نصبتم زيدا؟ قلنا بأنّ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ففي جوهرها واقع لتفسير اللغة وتابعة له لا تستنتج شيئا جديدا يتناقض معه، وهي بالوصف أقرب ما تكون إلى تشخيص الظواهر اللغوية والقواعد النحوية؛ إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية أي بيان

(1) - الأصول، ج 1، ص 56.

(2) - ينظر: الأصول، ج 1، ص 54.

(3) - ينظر: الملخ، نظرية التعليل، ص 53.

العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي بل اعتباره أساسا واجب المراعاة والاحترام.⁽¹⁾

فالعلل التعليمية تسعى إلى تقريب النحو من المتعلم وتبسيط القواعد النحوية بأيسر سبل التفسير بعيدا عن التخمين والتأويل والافتراض شديدة التعلق بنظرية العامل، فهي ما يتصل بالاستفسار عن موضع كل كلمة رفعت أو نصبت أو جرّت أو جزمت وعن سبب إعطائها هذه الأحكام⁽²⁾.

وما يجدر التنبيه إليه أن العلل التعليمية في النحو العربي تقبلها جميع النحاة بالتسليم، فلم يغفل أهميتها دارس ولم يفتح في حجيتها قادح ذلك أنها تنظر للنحو العربي، لذلك أطلق عليها بعض المحدثين علة التنظير⁽³⁾.

7.3. العلل الماثوثة في كتاب الأصول:

1.7.3. علل التأصيل:

لقد بسط ابن السراج في أصوله مجموعة من العلل التي تؤصل لبعض الكلمات، فقد ذكر علة أصل هَلَمْ حيث قال: "إنما هي مُ أي أقرّب وهاء التنبيه إلا أن الألف حذفت لكثرة الاستعمال وإنما جعلنا شيئا واحدا"⁽⁴⁾.

فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب، فأما بنو تميم فيصرفونها فيقولون للاثنين: هَلْمَا وللأثنى هَلْمِي كما تقول: رُدَّ ورُدًّا ورُدُّوا وازدُدَنَّ ورُدِّي، ولعل ما ذهب إليه أهل الحجاز أقرب إلى الصواب لأن ذلك منوطا بالسمع وبالمصدر الأول من مصادر السماع وهو القرآن الكريم حيث وردت هذه الكلمة بصورة واحدة مع

(1) - ينظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص171.

(2) - ينظر: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات الجامعية الكويت، 1980، ص164.

(3) - ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1966، ص167.

(4) - الأصول، ج1، ص146.

اختلاف ما تسند إليه، والدليل في ذلك أيضا أن هذه الكلمة اسم فعل مرتجل ليس منقولاً، وأسماء الأفعال تسند إلى كل الضمائر دون أن تلحقها ضمائر الرفع على عكس الأسماء المنقولة كعليك ودونك وغيرها، وصرف بني تميم هذه الكلمة وإلحاق الضمائر بها يلزم منها أن تكون فعلاً، وأصلها هَا أَلُمُّمٌ عند ابن السراج هو مذهب البصريين أما الفراء فيرى أن أصلها هَلْ أَمٌّ⁽¹⁾، وهذا بعيد ومعنى اللفظة دعاء إلى الشيء.⁽²⁾

كما ذكر ابن السراج أصل كأنّ إذ قال: "... وأما كأن معناها التشبيه، إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت على أن وصارت مع أن بمنزلة كلمة واحدة⁽³⁾ فصارت تفيد التشبيه بالكاف والتوكيد بأن"⁽⁴⁾، كما ذكر أصل الكثير من الحروف مثل هلاً حيث قال: إن أصلها لا بنيت مع هل فصارت فيها معنى التحضيض وذكر أيضا أصل ليس حيث يرى أن أصل ليس مثل صَيِّدَ البَعِيرِ وألّزمت الإسكان إذا كانت غير متصرفة فتقول: "إذا أخبرت عن الفاعل من حولك ليس زيد أخاك الذي ليس أخاك زيد"⁽⁵⁾.

ما ذهب إلى ابن السراج في ذكر أصل بعض الكلمات يفتقر إلى دليل، ذلك أن ما عوّل عليه النحاة في تأصيل ذلك قد جاء على أصله في فصيح كلام العرب، من ذلك ما ذهب إليه الخليل في تأصيل لن حيث يرى أن أصلها لا أنّ حذف الهمزة تخفيفاً⁽⁶⁾، وقد جاءت على الأصل في الضرورة مثل قول الشاعر:

يُرْجِي الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي *** وَيُعْرَضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ**

(1) - ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار ابن الجوزي، القاهرة، دط 2015، ص 317.

(2) - ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مراجعة وائل أحمد عبد الرحمان، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015، ص 523.

(3) - ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 320.

(4) - إميل يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار السلام، ط1، 2007، ص 253.

(5) - الأصول في النحو، ج 1، ص 290.

(6) - ينظر: فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، ص 44، البيت لجابر بن رألان في المغني لابن هشام، ج 1، ص 69، ويروى البيت بما إن لا يلاقي في خزانة الأدب للبغدادى، تح، محمد عبد السلام هارون، الخانجي القاهرة، ط 4، 2000، ج 8، ص 444 بتقدم إن المكسورة على لا.

أي لن يلاقي، فليس التي يرى ابن أن أصلها متصرف وهي فعل ليس له ما يؤيده في السماع عن العرب حسب ما ورد في الأصول. أضف إلى ذلك أن ليس إذا اعتبر أصلها متصرفا وجب أن يكون لها أصل مضارع وأمر ومصدر كما أن نَعَمَ أصلها نَعِمَ عند بعض النحاة "وهي مأخوذة من النعمة ومنقول من نَعِمَ فلان بفتح النون وكسر العين إذا أصاب النعمة وبُئِسَ منقول من بئسَ بفتح الباء وكسر الهمزة إذا أصاب بُؤْسًا، فنقلنا إلى المدح والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا"⁽¹⁾.

2.7.3. علة الدلالة:

ومن أمثلة ذلك تعليله زيادة الألف والياء في التثنية في الجمع فقال: "وإنما يجيئون بالألف والنون، وبالواو والنون في يضربان ويضربون وبالألف والواو في ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل للاثنين لا للواحد ولا للجميع، كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث، فكذلك هؤلاء زادوا بيانا ليفرقوا بين فعل الاثنين وبين الواحد والجميع، وهذا لعمرى هو القياس"⁽²⁾.

وهذا التعليل الذي أورده ابن السراج في لحاق ضمائر الأفعال، لا يختلف عما جاء به سيبويه في الكتاب حيث يرى أن سيبويه أن الألف والنون علامات للفاعلين⁽³⁾؛ ذلك أن الفعل لا يثنى ولا يجمع على عكس الأسماء التي تلحقها ألف ونون أو ياء ونون أو واو ونون لتكون علامات الإعراب وهذه الضمائر في الأسماء عوض عن حركات الإعراب في المفرد، فالألف عوض عن الضمة والياء عوض عن الفتحة والكسرة والواو عوض عن الضمة، فاختلفت هذه الحروف باختلاف حركات الإعراب والأعداد التي تتضمنها هذه الأسماء وثبتت هذه الضمائر في الأفعال لأنها علامات للفاعلين؛ ذلك أن الفعل لا بد له من فاعل واحد فجئى بالألف في المثنى والواو في الجمع لتدل على الفاعلين، أما الاسم فيفرد ويثنى ويجمع فجعل لكل حالة علامة إعراب.

(1) - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربي، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، ص55.

(2) - الأصول في النحو، ص172-173.

(3) - ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص19.

3.7.3. علة التوهم:

إن التوهم كما تجسد في فكر النحاة "حالة تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الإبداع حينما يستغرق فيما هو فيه وحينئذ تسيطر على قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه استعمل تركيباً وهو قد يكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله"⁽¹⁾، وقد أورد ذلك ابن السراج في كتابه ذلك عندما تكلم عن دخول لام الابتداء على ما النافية حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأً قال: "ولا تدخل اللام على ما النافية لأن اللام تحقيق وما نفي فلا يجتمعان"⁽²⁾، قال الشاعر:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَبِعْنِي ***** فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

فإنه توهم الذي والصلة.

4.7.3. علة التخفيف:

وهي علة مردها طبائع العرب في الميل إلى الاستئناس بكل ما هو سلسٌ على الألسنة، حيث كانوا يميلون إلى اختيار ما هو أخف إذا لم يكن مخلاً بكلامهم، ومما جاء في الأصول تعليل حذف حرف الجر من قولنا: ثوب خزٌّ وبابٌ حديدٌ تريد ثوبا من خزٍّ وباب من حديد وإنما حذفوا من استخفافاً⁽³⁾.

5.7.3. علة الفرق:

وهي علة علل بها الحكمين المتشابهين ومن ذلك الفرق بين إن المكسورة وأن المفتوحة حيث قال: "والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة لا تقع فيها إن المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد فاعلم أن المعنى والتأويل مختلف"⁽⁴⁾.

(1) - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 115.

(2) - الأصول ج 1، ص 435. البيت دون عزو في الأصول، وللنابغة الذبياني في المغني ج 2، ص 365.

(3) - ينظر: الأصول في النحو، ج 1، ص 172.

(4) - الأصول، ج 1، ص 48، 49.

هذه بعض العلل التي وردت في الكتاب ليست كلها وهي في معظمها تمثل عللا تعليمية وتقدم للمتعلم قواعد لا يضل الطريق من اتباعها وسار على خطاها.

وصفوة القول في تعليل ابن السراج أنه يعتبر الأول الذي أشار في كتابه: "إلى الفروق بين مستوى الأصول ومستوى العلل في التعليل النحوي"⁽¹⁾، كما أن هذا الأخير لم يكتف بالتمييز بين دراسة قوانين كلام العرب وبين تعليلها بل نظم أبواب النحو ورتبها وفق أسس عقلية ومبادئ نظرية منظمة قائمة على التقسيم وإظهار العلاقات الهرمية بين الأقسام النحوية وبين أنواع المادة اللغوية.⁽²⁾

(1) - يوهاس جيوم كولوغلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، دار السلام، مصر، ط1، 2008، ص39.

(2) - ينظر: التراث اللغوي العربي، ص39.

4. المبحث الرابع: التعليل عند أبي القاسم الزجاجي (ت337هـ):

لم يكن أبو القاسم الزجاجي أقل شأنًا من النحاة الذين سبقوه في التعليل، إذ يعدّ هذا الأخير واحداً من أعلام مرحلة نضج التعليل وازدهاره⁽¹⁾، فقد ألف كتباً في النحو العربي جمعت بين التطويل والإيجاز وبين التعقيد والتبسيط، ولقد أعطى جهده الفكري أول عمل تربوي في النحو وهو كتاب الجمل، وهو كتاب مختصر في قواعد النحو نال شهرة كبيرة في العصور الوسطى وأول عمل منهجي في أصول اللغة وهو كتاب الإيضاح في العلل وأول عمل منهجي في أصول اللغة ومعاني الحروف⁽²⁾، وهو من المعدودين عند الأستاذ شوقي ضيف أحد أصحاب المدرسة البغدادية⁽³⁾.

لقد استقصى أبو القاسم الزجاجي في كتاب الإيضاح علل النحو البصري والكوفي، يقول في شأن ذلك: "اعلم أن العلل التي أودعها هذا الكتاب يعني الإيضاح في علل النحو والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب: منها ما كان مسطراً في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في الكتاب، فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها، وضرب منها مما استنبطه على أصول القوم واخترعه حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه، وضرب منها مما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم فقرأت عليهم شفاهاً، مما لم يسطر في كتاب ولا يكاد يوجد"⁽⁴⁾.

فقوله هذا ينمّ عن سعة اطلاع وكثرة إلمام بمسائل علماء القطرين -البصرة والكوفة- واجتهاده تجلّي في تقريب مسائل النحو للدارسين وتهذيبها. ذلك أن أسلوب الزجاجي في كتابه لا يحويه الغموض ولا يعتريه اللبس على غرار من مزج النحو بالمنطق والفلسفة فزاد النحو غموضاً وتعقيداً وأثقل كاهله، فالفلسفة في القرن الرابع بلغت مبلغاً عظيماً في البحث النحوي وطغت

(1) - لقد أدرج الدكتور حسن سعيد الملخ أبا القاسم الزجاجي في المرحلة الثالثة أثناء تأريخ التعليل النحوي ذكره بعد ابن

السراج، وعدّه من أعلام مرحلة نضج التعليل وازدهاره، ينظر كتاب نظرية التعليل ص53.

(2) - ينظر: محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، ص165.

(3) - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص253.

(4) - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في النحو، ص165.

عليه أسلوبا وموضوعا. فأخضع نخاة هذا العصر عللهم لفروض وهمية وجدل مطن، فتعدت مؤلفاتهم واستغلقت أبوابها، كما أن فضل الزجاجي يتمثل في أنه من العلماء الذين أفردوا العلة بالتأليف والدراسة والبحث والتحري التاريخي لها فضلا عن التقسيم الثلاثي الإجمالي لها الذي لم يُسبق إليه حيث إنه أول نحوي قام بتقسيمها إجمالاً إلى تعليمية وقياسية وجدلية.

1.4. طبيعة التعليل عند الزجاجي:

لقد عاش أبو القاسم في القرن الرابع من الهجرة، قرن ازدهرت فيه الدراسات اللغوية عامة والدراسات النحوية خاصة، مما جعل هذا الأخير ينهل من مشارب الثقافات المختلفة، فقد سار المنطق والفلسفة إلى الدراسات النحوية سيرا حثيثا ودبت فيه أناملهما مما أضفى طابعا جديدا على الدرس النحوي، ووجد النخاة أنفسهم بين أمرين: التشبث بالتراث العربي الأصيل وبين افتراضات هذه العلوم الإغريقية على أفكارهم، وقد كان الزجاجي وأمثاله نخباً موزعا بين عاطفة مخلصنة وفساسة صادقة في النحو وأوضاعه وعقلا ملكت ناصيته أحكام الفلسفة ودارت على لسانه ألفاظ المتكلمين⁽¹⁾.

وإذا كان الزجاجي صاحب فكر عربي أصيل استمدته من الذين سبقوه في التكوين والتحصيل والابتكار إلا أنه لم يستطع الإفلات من النظر المنطقي والفلسفي في النحو العربي، وخاصة في الحدود النحوية التي أودعها كتابه الإيضاح، فقد ميّز بين التصور الفلسفي العام وبين الاصطلاح النحوي، وقد أدرج في ذلك حدودا منطقية فاصلة بين الحدّ والرسم، واجتهد في الالتزام بتطبيق منهجه على كلام العرب في حدود الأوضاع النحوية، ويظهر ذلك واضحا عندما تكلم عن حدّ الاسم قال: "حدّ الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيزهما"⁽²⁾، وأشهر سلاحه فيمن حدّه حدّا أبعد عن أوضاع النحو يقول: "فقالوا: الاسم موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان، وإنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، هو صحيح على أوضاع المنطقين ومذهبهم، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير

(1) - ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص 100.

(2) - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 48.

من الحروف أسماء لأن كثير من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو: إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك".⁽¹⁾

فالزجاجي يرى أن فهم المنطقين للاسم يختلف عن تعريف النحويين له، فالسبيل الذي سلكه في حده له ربطه بالوظيفة التي يشغلها داخل التركيب، أما المنطقيون فقد أدخلوا في دائرته ما ليس منه كالحروف لأنها تدل على معنى غير مقرون بزمن.

إن طابع التعليل المنطقي عند الزجاجي يتمثل في اتخاذ فكرة الحدود لشرح مسائل النحو؛ إذ هذه الفكرة منطقية الأصل كما أن الكتاب الذي ألفه -الإيضاح- صورة من صور اتصال النحو بالمنطق واقتزان مسائل العَلَمَيْنِ بعضهما ببعض ولكنها صورة واضحة الأجزاء بيّنة المعالم يمزج صاحبها العلمي مزجا، بل قرن بينهما تاركا لكل منهما حدوده ومعالمه⁽²⁾.

ولعلّ ذلك راجع إلى تأثير المنطق في النحو العربي بتزويد العلماء طرائق جديدة ووسائل مستحدثة في تناول مسائل هذا العلم؛ إذ غزت المقولات والاصطلاحات الفلسفية المؤلفات النحوية مثل الجوهر، الذات، الجنس، أضف إلى ذلك اصطلاحات الكلاميين كالعرض والجسم ونرى ذلك بالغ الوضوح في طرقه لمسألة باب القول في الإعراب والكلام أيّهما أسبق مستخدما في ذلك لفظي العرض والجسم، وقد كانت غايته في إيراد مفهوم الاسم عند النحاة والمنطقيين ومقارنته بين التعريفين تنقيته من التأثير بأساليب المنطقيين، ذلك أنه كان لا ينفي صحة وقبول حد المنطقين للاسم وإّما نفى أن يكون ذلك صالحا عند النحاة.

وإذا كان الزجاجي قد بسط حدّ النحويين للاسم بغية انتصار النحو على المنطق، فإنه لم يستطع أن يتحرر من آثار المنطق ويتخلص منه، ذلك أن تعبيرات المنطقيين كثيرا ما تتردد على لسانه في الإيضاح حيث يقول: "أما الحروف التي هي أساس الكلم، فالمعنى قد ينسب على ما هو أكثر منه، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغر منه"⁽³⁾، وحديثه عن الحروف قائم على

(1)- الإيضاح في علل النحو، ص48.

(2)- ينظر: مازن المبارك، النحو العربي، ص104.

(3)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص54.

المقدمات الصورية، فمردّ هيمنة المنطق على النحو في فكر الزجاجي قيام النحو على أساليب المنطق وقيام المنطق على أساليب النحو وتصنيف الكتب النحوية وفق أحكام الكتب المنطقية.

وما يجب أن يُنصَفَ به النحو أن فكرة تغلغل المنطق في النحو العربي في القرن الرابع لم تكن الحاجة ماسّة إليها ولم يكن النحو مفتقرا إلى مثل هذه العلوم حتى يستوفي أصوله، ولم يكن يعاني تخلخلا مضطربا ولا فراغا رهيبا حتى ينتظر هذا الجديد ليقوي شوكته. ولم يترك النحاة شيئا في النحو وجب على المنطقيين أن يستدركوه أو يقيموه على أساس المنطق، وإنّ ما يجب أن يقال في حقّ النحو العربي تجاه المنطق الأرسطي أن هذا الأخير أثر في المتقدم فيما يخص الصناعة النحوية وطريقة التأليف فيه من صياغات لفظية تتردد في كتب النحاة وتقسيمات شكلية لأقسام الكلم وافتراضات نظرية واحتجاجات جدلية كانت واقعة بين النحاة في كتبهم.

ولو تتبعنا تاريخ النحو العربي من عصر التأليف إلى القرن الرابع من الهجرة لم نجد شيئا مسّ جوهر النحو في إضافة جديدة وانتقاص زائد، وإنما تجلّى دوره في توظيف اصطلاحات المنطقيين وسلك منهجهم في التأليف لأن المتصفح لكتب النحاة في القرن الرابع من الهجرة ليجدها حافلة بألفاظ المنطقيين، فقد استغنى النحاة عن اصطلاح التعريف بالحدّ أضف إلى ذلك التفريق بين أنواع الحدود كالحّد التام والحّد الجامع المانع الذي يضمّ كل الجزئيات التي تتعلق بالحدود واستبعاد كل ما ليس منه.

← تعليق:

إنّ النحو والمنطق علمان قائم أحدهما على الآخر كيف لا يكون ذلك "والمنطق آلة من الآلات يعرف به صحيح الكلام من سقيمه وفساد المعنى من صالحه كالميزان"⁽¹⁾، والنحو علم يخص الإعراب ويعنى بأحوال أواخر الكلم العربي والتراكيب العربية، والإعراب في اصطلاح النحاة كاشف للمعاني التي تكون وراء الكلمات في التركيب، فإذا فسد الإعراب خُرج عن المعنى المقصود ولا يستقيم المعنى إلا إذا استقام الإعراب، ألا يتداخل هذا وذاك؟

(1) - ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979،

ص 67. (التعريف ليونس بن مَتَى)

وخلاصة القول أنّ الزجاجي وقف موقف المنتصر للنحو العربي وتخليصه من شوائب المنطق التي علقت به بتفريقه بين الحد المنطقي والحد النحوي للاسم، وبين اختلاف هذا وذاك، ولقد ظهر المنطق في نحوه وفي تعليله لسلكه سبيل المنطقيين في تأليفهم حين اتخذ أسلوب الحوار والجدل، وقام بعرض المسائل النحوية بإيجاز وأورد أحسن ما قيل فيها من الآراء والحجج ينقد ويقوم ويضعف ويقوّي ويستحسن سالكا سبيل المنطقيين في إيراد حجج الخصوم بغية هدمها وإقامة الرأي على أنقاضها⁽¹⁾.

2.4. أقسام العلل عند الزجاجي:

لقد نهض الزجاجي حيز نهوض بالتنظير لعلل النحو العربي واضعا نصب عينيه الغاية التي تُنشد من كل علة، واستطاع أن يستوحي بفكرة الثاقب وبصيرته النافذة نظرية في التعليل النحوي قائمة على اقتدائه بعلماء البصرة واجتهاده في تحصيل ذلك بالرواية والمشافهة.

وقبل أن يعرف الزجاجي علل النحو بيّن حكمها ومصدرها يقول: "اعلم أن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق"⁽²⁾، وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: "علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية"⁽³⁾، وعلل الجديدي في التعليل عند الزجاجي هو تتبعه التاريخي لعلل النحاة ونفاذه إلى هذا التقسيم الثلاثي لها معتبرا الغاية من كل نوع المضمرة الأول في التقسيم ورد ذلك في تعريفه لكل نوع.

1.2.4. العلل التعليمية:

يعرف الزجاجي العلة التعليمية قائلا: "... فأما التعليمية فهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره مثل

(1) - ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 03.

(2) - الإيضاح في علل النحو، ص 64.

(3) - الإيضاح في علل النحو، ص 64.

ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل، فقلنا ذهب فهو ذاهب...⁽¹⁾.

فالعلل التعليمية عند الزجاجي يتوصّل بها إلى تلقين قواعد النحو، وهي ما عرف عند من سبقه كابن السراج بالعلل الأول ويرى الزجاجي أنها المحققة لغاية النحو المتمثلة في التعليم كما يرى أحمد سليمان ياقوت: "أنها مبنية على استقراء الواقع اللغوي وملاحظة تكرار الظواهر بصورة ثابتة مهما يكن من استنتاج قاعدة تحكم الظواهر المتماثلة"⁽²⁾.

2.2.4. العلة القياسية:

يرى الزجاجي أن العلة القياسية تعمل على ضمّ الظواهر ضمن ما يندرج تحتها من أحكام كأن يقال لمن قال: لم نصبت زيدا بياناً في قوله: إن زيدا قائم ولم يجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، ويظهر أنّ هذا النوع من العلل يحقق وظيفة لغوية وهي القياس القائم بين الأفعال والحروف في العمل حيث ألحقت الحروف بالأفعال في النصب والرفع، والغاية من هذا النوع أيضاً تعميم الظواهر واستنباط الأحكام وإلحاق الفروع بالأصول؛ ذلك أن العلة القياسية بهذا المفهوم عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وحمله عليه وإجراء حكمه أي الأول في الفرع، ومن هنا تتجسد وظيفة العلة باعتبارها عنصراً أساسياً في عملية القياس الشكلي الذي يعتمد حمل الأحكام على أمثالها.

3.2.4. العلة الجدلية:

يرى الزجاجي أن العلة الجدلية النظرية علل تأتي بعد العلة القياسية التي ألحقت الفرع بالأصل وأنها داخلة في الجدل والنظر حيث أن الجدل سلاحها وأسلوبها، وكثرة الأسئلة هي التي تفتح الباب لذلك، ولا شك أن المنطق والفلسفة هما اللذان آلا بالتعليل إلى هذا المآل بعد أن كان بسيطاً يتصل بحاجة المتعلمين إلى تعلم العربية، حيث تبارى النحاة في التفريعات والتأويلات لتعليل

(1) - الإيضاح في علل النحو، ص 64.

(2) - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 175.

هذه الأحكام، وإن العلل الجدلية التي تكلم عنها الزجاجي من صميم الفكر المنطقي الذي اقتحم عرين الدراسات النحوية وشكل لمتلقيه عقبة حالت بينه وبين تعلّمه، فلسنا نرى حكماً نحويًا ولا قاعدة من قواعد النحو إلا ولها تعليل يطول ويقصر ويعتدل ويلتوي على حسب مقدرة النحوي وتمكنه من زمام اللغة والجدل ورغبته في التنوّق وإظهار البراعة⁽¹⁾.

وأمثلة ذلك في النحو كثيرة يقول النحاة: "الفاعل مرفوع والمفعول منصوب وأين مبنية على الفتح وأن تعمل مذكورة ومحدوفة و..و.. هذا حسن منهم وصنيع لا يجحد، لكن هل للرفع والنصب والبناء أو غيره من المسائل النحوية سبب منطقي أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير"⁽²⁾، فالنحاة لا يرضون بهذا ولا يقنعون عنده بل يتساءلون لم رفع الفاعل؟ ولم نصب المفعول؟ ولم لم يكن العكس مثلاً؟ ويجيبون عن كل سؤال واعتراض بإجابة، وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد وإجابة أخرى... وهكذا تتعدد الإجابة وتخلق الفروض والإشكالات وتعقد العقد وتحل وتخدم الحرب الجدلية في غير طائل⁽³⁾.

وقد أصبح النحو مثقلاً بالعلل الجدلية التي لا تجدي نفعا وأُسْتُبْهِمَ كلام النحاة الذين سلكوا هذا السبيل واتبعوا خطاه، وقد قال بعض أهل الأدب: "كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي"⁽⁴⁾، ولقد عبّر مازن المبارك على هذا النوع من العلل وانتقده، ذلك "أنه ليس للنحو فيه نصيب ولا للغة منها

(1) - ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1965، ص 133.

(2) - اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 134.

(3) - ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 134.

(4) - أبو البركات الأنباري، نزهة الأدباء في طبقات الأدباء، ص 234.

نفع وهي علل تدخل في باب النظر والجدل وتكون بين القوم وسيلة استعلاء وتفاجر وسلاح اختبار وتناظر⁽¹⁾.

فأثر الزجاجي في التعليل النحوي في عصره يتلخص في تصنيفه لأنواع العلل، ومراعاة الغاية من كل نوع؛ ذلك أن العلة البالغة الأهمية عنده متمثلة في العلتين التعليمية والقياسية، فالتعليمية تجعلنا نقف على كلام العرب، والقياسية تعمل على تعميم الأحكام حتى لا تكون قواعد اللغة مضطربة ومخلخلة تفتقر إلى دليل القياس الذي يحكم تأصيلها، أما العلل الجدلية فغارقة في الجدل والنظر مصدرها المنطق لا يرتجى منها نفع بل تزيد النحو تعقيدا وتمحلا كونها بعيدة عن تحقيق وظيفة التعلم، وتمثل سلاح النحاة في التباري والجدل، تقوم على الافتراض، فتنتقل منه لا على الواقع ولا تصف الظواهر اللغوية ولا تحاول الربط بين شتات المعطيات، ولكنها تبدأ بالتعليل لهذه العلل معتمدة في ذلك على ضرب من الاستدلال العقلي المنطقي⁽²⁾.

فالزجاجي أراد بتقسيماته الثلاثة أن يخلص النحو العربي من جبروت المنطق اليوناني استقلالاً منهجياً وموضوعياً، كما أراد أن يساهم في بناء نظرية للتعليل النحوي، وهذه النظرية كما يرى الدكتور حسن الملخ ذات أربع مسالك متداخلة ومتكاملة⁽³⁾، فالمسلك الأول خصصه لعلل الأحكام النحوية، فبيّن فيها مواطن التعليل وحدوده التي ينبغي أن يقف عندها، فرأى "أن كل اسم رأيتة معرباً فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم رأيتة مبنياً فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل فعل رأيتة معرباً فقد خرج عن أصله لعله لحقته، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها، وأما الحروف أعني حروف المعاني فكلها مبني غير معرب لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها"⁽⁴⁾.

فالإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فما جاء من الأسماء مبني فلا بد من علة وراء هذا البناء، والبناء أصل الأفعال فما جاء معرباً كالمضارع مثلاً فلا بد من علة تعلل رفعه أو نصبه

(1) - مازن المبارك، النحو العربي، ص 96.

(2) - ينظر: عبد الحميد عبد الوافي، في التعليل النحوي والصرفي، ص 69.

(3) - حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 55.

(4) - الملخ، نظرية التعليل، ص 55.

أو جزمه، ويكون ذلك تعليلاً قياسياً وتعليمياً إذا كان في حدود ما تقتضيه اللغة، أما المسلك الثاني فتمثل في تعليل الظواهر النحوية مثل ظاهرة الإعراب وظاهرة التنوين وظاهرة الاستخفاف وحدود التعليل تتجاوزها ثلاثة معايير: تمييز المعاني والأصل التاريخي والتصوّر النظري المجرد وهي معايير قابلة للجدل والنقاش.⁽¹⁾

أما المسلك الثالث تعليل وظيفي للأدوات النحوية أسماء وأفعالا وحروفا⁽²⁾، والمسلك الرابع تعليل الحدود النحوية⁽³⁾، ولعلّ الزجاجي أول النحاة الذين تطرقوا إلى هذا النوع من الدراسات حيث أن النحاة الذين سبقوه لم يولوا عناية بالغة بأقسام الكلم بقدر ما قدّموا لها تعريفا موجزا وعلامات تعرف بها، بل هناك من النحاة من اكتفى بالتمثيل لها كما رأيناه عند إمام النحاة سيبويه.

3.4. تجاذب الإعراب للمعاني:

إن الزجاجي سلك في قضية الإعراب سبيل جلّ العلماء الذين سبقوه في إقرارهم أن للإعراب معنى وظيفيا ودلالة لازمة يقول في باب -القول في الإعراب لم دخل الكلام- "فإن قال قائل: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ الجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتوروها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضربَ زَيْدٌ عَمْرًا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضرب زيد فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه وقالوا: هذا غلام زيد فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام.

(1) - ينظر: نظرية التعليل، ص55.

(2) - ينظر: نظرية التعليل، ص55.

(3) - ينظر: نظرية التعليل، ص55.

وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على هذه المعاني⁽¹⁾.

فقد بين الزجاجي دور الإعراب في الكلام، ولقد أثبت اضطراب التركيب والتباس المعاني لو لم يكن الإعراب كون الأسماء تتضمن معاني ودلالات نحوية وظيفية لا يستطيع المتكلم الإفصاح عنها إلا بحركات أو أواخر الكلمات التي تكون بالعامل، حيث أكد أن الحركات فارقة للمعاني، فالفاعل رفع والمفعول به نصب مما يفسح للمتكلم التوسع في الكلام والخروج عن معهود القواعد بتقديم المفعول به على الفعل مع أمن اللبس، ذلك أن كلاً منهما يحفظ بحركة إعرابه.

ويذهب الزجاجي إلى أبعد من ذلك في قضية الإعراب حيث يرى أن الإعراب لا يدخل اعتباراً على الكلام العربي لأنه يمكن أن نتساءل عمّ إذا كان الإعراب جزءاً لا ينفصل عن الأداء الكلامي أم هو حركات تعترى النسق الكلامي بعد بنائه؟ ولعل تساؤلاً كهذا يعدّ من المسائل الفلسفية يقول في شأن ذلك: "فإن قال: فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ قيل له: إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير: إمّا بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول، فنقول أن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك: أن الاسم نحو زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك معرب أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسم، وذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب ويركب معرباً كان أو غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الأمر للمواجه إذن كان بغير اللام مبني على الوقف نحو: يَا زَيْدُ اذْهَبْ وَاذْكَبْ وما أشبه ذلك وحروف المعاني مبنية كلها، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني، ولم تسقط دلالتها على الاسم عمّا وضعت

(1) - الإيضاح في علل النحو، ص 69، 70.

له، فعلمنا بذلك أن الإعراب عَرَضٌ داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه، والكلام إذا سبقه في المرتبة والإعراب تابع من توابعه"⁽¹⁾.

← تعليق:

إن عرض الزجاجي لمسألة العامل والإعراب بهذه الطريقة هو قبضة من حديد لأنصار العامل وإسكات صيحات تعالت ونادت بالاستغناء عن العامل وفصل الإعراب عن المعنى بدءاً بقطرب، ذلك أن فصل المعنى عن الإعراب فصل الروح عن الجسد، لذلك بات تحكيم الإعراب في إجلاء المعاني وصناعتها قضية لا تقبل الجدل، ولقد كان ذلك كذلك لأن الألفاظ لها معان جزئية تشكل صورتها المعجمية أو الصيغة الصرفية، فإذا تألفت مع غيرها من الكلم في تركيب كلامي وفق ترتيب معين ونظام مخصوص صار لها معنى أعمّ من المعنى المعجمي ناشئ مع علاقاتها مع غيرها من الكلمات سواء أكانت مبنية أو معربة ليتحقق لها المعنى الوظيفي في التركيب، ولا سبيل لتحقيق هذا المعنى إلا بالإعراب الذي يكون بتأثير العامل، والعلامات الإعرابية من ضمة وكسرة وفتحة ماهي إلا أمارات على هذه المعاني التي تقتضيها وظيفة كل كلمة، فإذا غابت الأمارات انعدمت المعاني، فليس للعربية نظام تسيير على نسقه وتحتكم إلى قواعده لإبراز الوظائف الدلالية غير الإعراب، فهل وجد النحاة بديلاً عن الإعراب الذي هو نتيجة العامل في إبانة مقاصدهم؟ لذا يجب "أن يتخذ الإعراب كأداة لسانية تساهم مساهمة فعالة في وصف مكونات الجملة وتفسيرها، والمقصود بالإعراب هنا ما يسم أواخر مكونات الجملة التي تقوم بوظائف تركيبية ودلالية كبرى".⁽²⁾

⁽¹⁾ - بلقاسم دفة، العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين والقدامى، مقال جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العددان 2، 3 ص 11.

⁽²⁾ - عبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتفسير الدلالية، مطبعة أنفوبرانت، فاس، المغرب، ط 1، 2004، ص 154.

5. المبحث الخامس: التعليل عند أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)

أبو الفتح عثمان بن جني أحد أعلام القرن الرابع من الهجرة في الدراسات اللغوية عموماً والنحوية منها خصوصاً، له عدد من المصنفات التي تدل على علو شأنه وغزارة علمه منها: سرُّ صناعة الإعراب، وكتاب علل التثنية، وكتاب الخصائص، ولقد كان هذا الأخير مستودع مسائل أصول النحو وتشعب قضاياها. ولعل مكانته تتمثل في السبيل الذي سلكه صاحبه في تصنيفه، إذ يعدّ أول عالم يصنف أصول النحو على طريقة أهل الفقه وأهل علم الكلام يقول عنه سعيد الأفغاني: "إنه ذروة القياس وفلسفته، وأنه أعلى علماء العربية في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأبجحهم في الاهتداء إلى النظريات العلمية".⁽¹⁾

ولقد كان اهتمام ابن جني بالعلة النحوية اهتماماً يثير الجدل، إذ لم يقدم أحد غيره ما قدمه في التنظير لها، والإمام بجزئياتها وكلياتها، ساعده في ذلك الإفادة من سبقه والاطلاع على آثارهم ولا سيما أستاذه أبو علي الفارسي، فقد عقد ابن جني أبواباً في كتابه تخص مبحث العلة، وحاول أن يقف على كل شيء فيها، واستطاع أن يخلص إلى طبيعتها وتحديد أنواعها بحسب حكمها وأن يدرجها بين العلل الأخرى الكلامية والفقهية، وتمكّن من أن يضع لها شروطاً تقف إلى جانب تقوية حكمها ونفاذها إليه.

1.5. ترتيبه للعلة النحوية:

لقد حاول ابن جني أن يرصد العلة النحوية، وينزلها منزلة بين العلتين الفقهية والكلامية، وفي حديثه عن ذلك تقرب من مذهب المتكلمين ورأى "أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المنطقيين، ذلك أن العلة النحوية تحال على الحس ويحتجّ فيها بثقل الحال وخفتها على النفس، وليس كذلك على الفقه"⁽²⁾، فابن جني يرى أن علل الفقه ترجع إلى النهي ووجه المصلحة وعلل المتكلمين تبرهن عقلياً⁽³⁾، كما أنها أمارات وأعلام لوقوع الأحكام عليها ووجه

(1) - سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص 91.

(2) - ينظر: الخصائص ج 1، ص 118.

(3) - حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 68.

الحكمة خفيّة فيها غير بادية الصفحة لنا، وضرب لنا مثالا في ذلك تمثّل في ترتيبه مناسك الحج وفرائض الطهور والطلاق وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضا علل الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ولا اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوة".⁽¹⁾

ولعل ابن جني استهدف العلل الاستعمالية في النحو العربي التي تخضع لما تميل إليه النفس من خفة وسهولة، فمرّد العلة فيها ثقلها على النفس، كما ضرب مثالا عن ذلك قول أبي إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول إنما كان ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: هلا عكست فكانتا فرقا أيضا؟ فقليل الذي جعلوا كان أحزم؛ ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد تكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون".⁽²⁾

كما ضرب أمثلة تصريفه لذلك من ذلك قول العرب: "إن ياء ميزان وميعاد انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلمة في النطق به، وكذلك قلب الياء في موقن وموسر واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ولا تتوقف في ثقل الياء بعد ضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعو إليه الحسّ ويجدو وطلب الاستخفاف عليه".⁽³⁾

فقد جعل ابن جني علل النحو تتوسط العلل الفقهية وعلل الكلام، فيراها أرفع من علل الفقه وأدنى من علل الكلام، ولعل في إدراجه ذلك استهدف الحسّ والشعور وأدار عليه الترتيب، فالحسّ والشعور والميل إلى الخفة والسهولة في النطق والتلفظ لا يحال إلى دليل عقلي أو برهان جدلي يؤيد حكم ذلك لأنه يرى أن علل النحو لا تقدم بين يديه براهين المهندسين وإنما مردها الحس والطبع يقول: "ولست ترى شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحسّ

(1)- ابن جني، الخصائص ج1، ص118.

(2)- ينظر: الخصائص، ج1، ص119.

(3)- ابن جني، الخصائص ج1، ص118.

منطوق على الاعتراف به، ألا ترى عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه إلا بديهية الطبع، فجميع علل النحو إذا مواطئة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد".⁽¹⁾

فابن جني يرى أن العلة النحوية وإن كانت تقترب من العلة الكلامية، فهي أقل شأنًا وأحطّ درجة منها يقول: "إنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنّها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهية العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وقينا الصنعة حقها وربأنا بها أفرع مشارفها".⁽²⁾

2.5. أقسام العلة النحوية باعتبار حكمها:

لقد نظر ابن جني في علل النحاة المستنبطة من استقراء الكلام العربي فوجدها على ضربين:

1.2.5. العلة الموجبة:

وهي علة تؤدي إلى إيجاب نحوي بالسماع المطرد عن العرب كعلة رفع الفاعل أو نصب المفعول وجر المضاف إليه، ومن ثم فهي علل موجبة بالاستنباط لا بالسبق الوجودي على المعلول⁽³⁾، فهذه العلل ليس لها من مخالفة ما أوجب لها من حكم من سبيل، إذ تتسم بالضرورة مع حكمها، فمتى تقدّم الاسم فعل أسند إليه وجب رفعه ومتى وقع الحدث على اسم وجب له النصب، ولقد خالف ابن جني الزجاجي في إلحاق الإيجاب بالعلل النحوية، فالزجاجي يرى "أنّها مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها".⁽⁴⁾

(1)- الخصائص، ج1، ص121.

(2)- الخصائص، ج1، ص123.

(3)- ينظر: الخصائص، ج1، ص235.

(4)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.

2.2.5. العلة المجوزة:

يرى ابن جني أن العلة المجوزة علة ينبني عليها تجويز حكمين أو أكثر وتجزئ أكثر من وجه يقول في شأن ذلك: "ومن علة الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيراً في جعل النكرة حالاً أو بدلاً"⁽¹⁾، فنقول مررت بزيد رجل صالح على البدل أو مررت بزيد رجلاً صالحاً على الحال، ويسمى ابن جني العلة المجوزة سبباً، فالعلة توجب الحكم النحوي وتنفي غيره والسبب يجيز أكثر من حكم.

3.5. العلة وعلة العلة:

لقد عارض ابن جني أبا بكر السراج في إقراره بوجود ما يسمى في النحو العربي بعلة العلة؛ ذلك أن ابن جني كان يرى أن العلة لا تعلق، وما قاله ابن السراج في علة العلة إنما هو تجويز في اللفظ، لأنه في الحقيقة شرح وتفسير للعلة النحوية.⁽²⁾

يقول في ذلك: "ألا ترى أنه إذا قيل له: لم ارتفع الفاعل؟ قال لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابدأ، فقال في جواب رفع زيد من قولنا: قام زيد إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله: ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه نعم، ولو شاء لما طلبه، وقال له: ولما صار المسند إليه الفعل مرفوعاً، فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضممة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى، ويبدو أن ابن جني نفى أن يكون في النحو ما يسمى بعلة العلة حتى لا يفتح مجالاً للتساؤلات عن كل علة ثانية تأتي بعد العلة الأولى اندرجت تحتها؛ ذلك أن السائل عن علة العلة يدخل في دائرة العلة الجدلية التي لا تمت إلى واقع اللغة بصلة ولا تصيب منها هدفاً، ولقد لجأ ابن جني إلى تبرير ذلك إلى العلة الكلامية وأسقط عليها العلة النحوية لا لسبب

(1) - الخصائص، ج1، ص236.

(2) - الخصائص، ج1، ص245.

إلا لأن العلة الكلامية لا تعلل يقول: "ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك بنفسه لا لأن جاعلا جعله على هذه القضية".⁽¹⁾

4.5. اشتراط الوصف والتخصيص في العلة النحوية:

إن ابن جني تتبع العلل النحوية فوجدها دون العلل الكلامية وأرفع من العلل الفقهية، فأكثر العلل مناسبة بينها وبين حكمها ودورانها العلة الكلامية، فهي تسير على نسقه وتتوافق معه في كل حالاتها على عكس العلة النحوية التي يجب أن تتقيد بالوصف والتخصيص وإلا تخلفت في بعض المواقع عن معلولها وكانت قاصرة عن الجري معه على نهج واحد، فالاحتياط أو التقييد بالوصف والتخصيص يطوي الحالة النائية عن العلة تحت جناحه، كما في عدّ الفاعلية علة للرفع إذ تخرج عن هذه العلة الأسماء المبنية والجملة المصدرية لأنها ليست مرفوعة حقيقة لذلك ينبغي تقييد علة الفاعلية بأنها علة لرفع الفاعل حقيقة نحو: جاء زيد أو محلا نحو: جاء هذا أو تقديرا نحو: يشرفني أنني تلميذك، وكلما تعددت جهات نقض العلة النحوية احتاجت إلى التقييد.⁽²⁾

فمفهوم تقييد العلة بالتخصيص استمده النحاة من أصول الفقه لأنه يتعلق بغياب الحكم على وجوب العلة أو أنه عبارة عن تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المدعي علة لمانع.⁽³⁾

كما يذهب ابن جني إلى جواز تخصيص العلل ذلك "لأنها إن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستثقلا، ولو تكلف متكلف تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت ميسر وميقن، وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل من الجوار والنواصب والجوازم لكنت مقتدرا على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال، وليست كذلك علل المتكلمين لأنه لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا

(1) - الخصائص، ج 1، ص 246، 247.

(2) - ينظر: محمد سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 67.

(3) - ينظر: عبد الحكيم عبد الرحيم السعدي، مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، ص 531.

مستكره، وكون الجسم متحركا وساكنًا في حال واحدة فاسد لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره، وذلك ما كان من هذا القبيل⁽¹⁾، وقد ميز ابن جني بين نوعين من العلل.

❖ أحدهما لا بد منه، فهو لاحق بعلة المتكلمين وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها نحو ضورب وقرطيس⁽²⁾.

❖ علة يجوز تخصيصها كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء وسبقت الأولى منها بالسكون نحو: حَيَوَةٌ وعوى الكلب عوية ونحو صحة الواو في اجْتَوَرُوا وَاغْتَوَرُوا وَاهْتَوَشُوا.

فابن جني أراد من الوصف والتقييد في العلة النحوية تفسير كل ما خرج عن اطراده، فبعد أن توصف العلة النحوية وتقيد بقيود وشروط تنطبق بذلك على معلولها وتفسر كل ما خرج عن هذا الوصف، وهذا التقييد يكون أكثر وثاقة ولا يظن ضعفها وعدم جريانها على معلولها أو ما يمكن أن نطلق عليه دوران العلة النحوية واطرادها في كل موضع، حيث يرى أبو الفتح أن إهمال تقييدها يؤدي إلى فتح الباب للقدح فيها.

وما اختلف النحاة وكثر جدالهم وتضاربت أدلتهم في مسألة نحوية واحدة إلا بإغفالهم تقييد العلة يقول: "فإذا جرت العلة في معلولها واستتبت على منهجها وأمها قوي حكمها واحتمى جانبها ولا يسع أحد أن يعرض لها إلا بإخراجه شيئاً إن قدر على إخراجه منها، فأما أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا وبعضها هكذا، فمردود عليه ومردول عند أهل النظر فيما جاء به، وذلك أن مجموع ما يعتل بها هو حدّها وصفها، فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها واستمرت منه لم يبق على بادئها، وناصب نفسه للمرامة عنها بقية فيطالب بها ولا قصمة سواك فيفكّ يد ذمته عنها"⁽³⁾.

(1) - ينظر: الخصائص ج 1 ص 216.

(2) - الخصائص، ج 1، ص 217.

(3) - الخصائص، ج 1، ص 222.

5.5. العلة إذا لم تتعدّ لم تصح:

لقد خلص ابن جني في هذا الباب إلى أن العلة النحوية لها من الشروط والقيود ما يؤيدها في مواضع ولا يؤيدها في مواضع أخرى، ولقد اعتل لذلك في بناء كَمْ وَمَنْ وَمَا وَإِذْ ونحو ذلك من الأسماء أيضا على حرفين نحو هَلْ وَبَلْ وَقَدْ قال: "فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية"⁽¹⁾ وهذه العلة غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو يد وأخ وأب وذم ... نحو ذلك.⁽²⁾

ولقد عبر السيوطي عن ذلك بنقل كلام عن الأنباري وأطلق مصطلحا خالف هذا المصطلح سماء بالعلة القاصرة قال ابن الأنباري: "اختلفوا في التعليل بالعلة القاصرة فجوّزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلة في قولهم: مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ وَعَسَى الْعُوَيْرُ أَبُوسًا، فإن جاءت وعسى أجريا مجرى صار فجعل لها اسم مرفوع وخبر منصوب ولا يجوز أن يجري مجرى صار في غير هذين الموضعين فلا يقال: "ما جاءت حالتك أي صار ولا جاء زيد قائما أي صار زيد قائما، وكذلك لا يقال عسى الغوير أنعمًا ولا عسى زيد قائما بإجرائه مجرى صار واستدلّ على صحتها بأنها ساوت العلة المتعدية في الإحالة والمناسبة وزادت عليها بظاهر النقل، فإن لم يكن ذلك علما للصحة فلا أقل من أن لا يكون علما على الفساد".⁽³⁾

(1) - الخصائص، ج1، ص 241.

(2) - ينظر: الخصائص، ج1، ص 241.

(3) - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص94.

6.المبحث السادس: التعلييل النحوي عند أبي البركات الأنباري (ت577هـ):

1.6.التعريف بأبي البركات الأنباري:

عبد الرحمان بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، لقبه كمال الدين وكنيته أبو البركات⁽¹⁾ نهل من مشارب العلوم المختلفة وتنوعت تصانيفه مما أفضى على امتزاج الدراسات النحوية بأصول الفقه وعلم الكلام واستحداث ما يسمى بأصول الجدل في النحو يقول: "علوم الأدب ثمانية: اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم أصول جدل النحو وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حدّ أصول النحو، فإن بينهما من المناسبة مالا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول".⁽²⁾

فهذه إشارة صريحة إلى إدراج علمين يتعلقان بالنحو العربي وبطرق التفكير فيه هما: أصول النحو وعلم أصول الجدل في النحو غير أن أبا الفتح عثمان بن جني أسبق منه في التنظير لعلم أصول النحو، وقد سبق وأن أشرنا إلى هذا في كتابه الخصائص.

ولعلّ الاجتهادات النحوية عند أبي البركات الأنباري تتلخص في كتابه لمع الأدلة الذي جمع فيه مسائل أصول النحو من نقل وقياس وعلة، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب الذي تضمن علم أصول الجدل في النحو يتألف من اثني عشر بابا في السؤال ووصف السائل والمسؤول به والمسؤول عنه وفي الجواب، الاستدلال، الاعتراض، ترتيب الأسئلة وترجيح الأدلة.⁽³⁾

وهناك كتابان جمعا فيهما مسائل التعلييل والجدل القائم بين النحاة حيث أحصى تلك المسائل التي كانت محل جدل وخلاف بين قطري العراق -البصرة والكوفة- أول هذه المسائل

(1)- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص13.

(2)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص32.

(3)- ينظر: أبو البركات الأنباري، مقدمة الإغراب في جدل الإعراب، ص3.

الاختلاف في اشتقاق الاسم وآخرها اختلاف النحاة البصريين والكوفيين في ربّ اسم أم حرف⁽¹⁾ ولقد كان لأبي البركات الأنباري نشاط كبير في عرض حجج كل من الفريقين وآرائهم ومناقشتها، وكان يميل بكفته العلمية إلى البصريين، فوافقهم في كثير من المسائل وأيد الكوفيين في القليل منها.

لقد راود أبا البركات الأنباري شغف كبير في إيجاد فن متكامل في مجال الدراسات النحوية يجمع فيه تفسيراً موجزاً لمسائل النحو، وقد حقق ما كان يصبو إليه بتأليف كتاب الفلسفة النحوية الموسوم بأسرار العربية، فهو كتاب تطبيقي للعلّة النحوية بأنواعها الثلاثة: التعليمية والقياسية والجدلية بالإضافة إلى أوجه الاستدلال الملحقة بالقياس كالسبر والتقسيم والاستدلال بالأولى والاستدلال بالضد... إلخ.

ويمكن أن نثمن القيمة العلمية للاجتهادات النحوية في أصول النحو عند أبي البركات الأنباري في كتابين، يمثل أحدهما الجانب النظري وهو كتاب لمع الأدلة والآخر تناول مسائل التعليل وهو كتاب أسرار العربية.

2.6. التعليل النحوي عند أبي البركات الأنباري:

لقد سبق وأشرنا إلى أن أبا البركات الأنباري له إسهامات في إثراء الدرس النحوي، منها ما هو نظري ومنها ما هو تطبيقي للعلل النحوية، أمّا ما تناول فيه أبو البركات التنظير للعلّة النحوية هما رسالتاه اللمع والإغراب في جدل الإعراب، وقد عالج عدة موضوعات ذات الصلة بالتعليل النحوي عند ابن جني، من ذلك طبيعة العلة النحوية وقضيتها الطرد والعكس وإثبات الحكم في محل النص بما يثبت بالنص أو بالعلّة؟ وغير ذلك.

3.6. طبيعة العلة النحوية:

لقد ارتأى أبو البركات الأنباري أن يجعل العلة النحوية في منزلة العلة العقلية وأجراها مجراها، فقد جعلهما شيئاً واحداً لا يقيم بينهما فرقا، وبهذا يكون قد خالف ابن جني الذي جعل العلة النحوية أقرب ما تكون إلى العلة الكلامية منها إلى الفقهية، والسبيل الذي سلكه النحاة وساروا

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 ص27، ج2، ص328.

على خطاه في ترتيب العلة النحوية وإنزالها منزلة توافق طبيعتها هو درجة ارتباطها بالحكم وتجاذبا معه، فمتى كانت العلة النحوية أكثر مناسبة بينها وبين حكمها كانت قريبة من العلة العقلية، وإذا كانت أقلّ مناسبة بينها وبين حكمها كانت بدرجة العلة الشرعية أو الفقهية، ولقد اعتمد أبو البركات الأنباري في ذلك استنادا إلى شرطي الطرد والعكس.

4.6. الطرد شرط في العلة النحوية:

يقول أبو البركات الأنباري: "اعلم أن النحاة اختلفوا في ذلك، فذهب الأكثرون إلى أنه شرط في العلة، وذلك أنه يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع كرفع ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وجرّ كل دخل عليه حرف الجر لوجود عامله، وكذلك وجود الجزم كل ما دلّ عليه حرف الجزم لوجود عامله"⁽¹⁾، ويرى أبو البركات الأنباري أن الطرد شرط في العلة ههنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية والطرْد شرط في العلة العقلية ولا يجوز أن يدخلها التخصيص، فكذلك العلة النحوية.

ويورد حجج من يرى خلاف ذلك وهو تخلف الحكم عن العلة، وذلك لدخول التخصيص مثل "أن يقولوا: إنما بنيت قَطَامٍ وَحَدَامٍ وَسَكَابٍ لاجتماع ثلاث علل تمنع الصرف وهي التعريف والتأنيث والعدل عند فاطمة وحاذمة وساكبة، فهذه علة غير مطردة، ذلك لأنه توجد ثلاث علل أو أكثر ولا يجب البناء ألا ترى أن أذريجان فيها أكثر من ثلاث علل ومع هذا فليس بمبني"⁽²⁾.

والأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري، لأن القواعد الجزئية والأصول النحوية بنيت على الكثرة و الاطراد، ولو أخذ بالشواذ في النحو العربي واعتبرت دليلا لعدم اعتبار الطرد شرطا في العلة لانفرد كل باب بأحكامه وأصوله وبطل القياس في النحو العربي، إذ توجد قواعد كثيرة خرجت عمّا اطرّد في بابها، فهل توجب هذه الظواهر أن يكون الطرد غير شامل للظواهر المتشابهة والأحكام ذات الباب الواحد، ولقد وردت تراكيب عربية رفع فيها المفعول ونصب الفاعل لأمن اللبس كقول العرب: حَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الرَّجَاحُ الْجَحَرَ وغيرها

(1) - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 113.

(2) - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص 113.

،فخرجت هذه التعابير عن نظرية العامل التي أوجبت رفع الفاعل ونصب المفعول به، فلو سلمنا بعدم اعتبار الطرد شرطا في العلة وخاصة في نظرية العامل لخرقنا هذا الأساس الذي انتظم عليه فهم كلام العرب من منطلق أن الطرد ليس شرطا في رفع كل ما أسند إليه الفعل ونصب كل ما وقع عليه الفعل.

لقد استند أبو البركات الأنباري في جعل الطرد شرطا في العلة النحوية إلى وضعه إياها مكان العلة العقلية التي من شأنها ألا تكون إلا مطردة ولا يجوز فيها التخصيص، أما المانعون فلقد فقد اعتمدوا على مبدأ جواز التخصيص وأبو البركات يرفض القول بالتخصيص، ولقد كان دليله في ذلك منطلقا يستند في إثبات رأيه بعلم المنطق والكلام مستخدما ألفاظها ومصطلحاتها كالعام والخاص⁽¹⁾، كما أنّ جعله الطرد والعكس شرطين من شروط العلة النحوية يجعل منها موجبة للحكم، شأنها في ذلك شأن العلة العقلية التي يثبت فيها الحكم بوجود العلة ويعدم بعدمها على عكس العلة الشرعية التي يرى أنّها عبارة عن أمارات ودلالات على الأحكام.

5.6. موقفه من تعليل الحكم بعلتين:

إنّ ما تواضع عليه النحاة في عملية القياس التي تتضمن ركني الأصل والفرع وجود أكثر من شبه ووجه قياس كما ورد في باب إن وأخواتها في أسرار العربية للأنباري حيث رأى أن علة إعمال الأحرف المشبهة بالفعل مشابقتها له في خمسة أوجه⁽²⁾.

ولقد كان في ذلك صريحا في كتاب أسرار العربية حيث أن الشبه بين الأصل والفرع قد يتعدد، أما في مسألة تعليل الحكم بعلتين فهو يرى نقيض ذلك، فبعد أن عرض موقفى العلماء من الحكم المتعلق بالعلة في كتابه الإغراب في جدل الإعراب كان مشاطرا للمانعين متشبثا دائما بالعلة العقلية والاستدلال بها التي تنفي تعليل الحكم بعلتين، ذلك أن المجيزين تمسكوا في ذلك بأن

(1) - ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص335.

(2) - ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص122.

العلة النحوية ليست موجبة، وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم، فكما يجوز أن يستدل بالحكم بعدد من الأمارات والدلالات فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواع من العلل. (1)

أما المجيزون فقد استدلوا على ذلك بذكر أوجه إنزال الفاعل منزلة الجزء من الفعل (2).

وأرجح الرأيين ما ذهب إليه المجيزون خاصة إذا كان الحكم يتعلق بالعلة القياسية لأن الأصل والفرع في عملية القياس يجب أن يكون بينهما من العلل وأوجه الشبه ما يجعل الفرع بمثابة الأصل حتى تجنى ثمرة القياس، ولا يتحقق ذلك إلا بإلحاق الفرع بالأصل بأكثر من علة ومن وجه شبه حتى تكون درجة القياس بينهما متينة، فكل اعتلال يعتل به بعد الاعتلال الأول يعتبر دليلاً يقوي ارتباط المقيس بالمقيس عليه والعكس يصدق في ذلك، فكلما كانت العلة واحدة كانت أوجه المفارقة بادية، ولقد أورد الأنباري أكثر من مسألة قياسية في كتابه أسرار العربية تلحق الفرع بالأصل بأكثر من وجه مشابهة، ونحن نعلم أن الأنباري يرى أن قياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصل كقياس العلة، من ذلك وجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم حيث يرى أن الفعل المضارع ألحق بالاسم في الإعراب لخمسة أوجه:

❖ "أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص. ألا ترى أنك تقول: يقوم فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال كما أنك تقول: رجل فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص بعينه، فلما اختص هذا بعد شياعه كما أن الاسم اختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه". (3)

❖ "أنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم ألا ترى أنك تقول: إن زيدا يقوم كما تقول: إن زيدا لقائم؟ ولام الابتداء تختص بالدخول على الأسماء، فلما دخلت على هذا الفعل دلّ على مشابهة بينهما، والذي يدلّ على ذلك أن فعل الأمر والفعل الماضي لما بُعِدَا عن شبه

(1) - ينظر: أبو البركات الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص 120.

(2) - ينظر: أوجه الاستدلال العشرة المذكورة في مع الأدلة، ص 119.

(3) - أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ص 49.

الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما، ألا ترى أنك لو قلت: لأكرم زيدا يا عمرو أو إن زيدا لقام لكان ذلك خلفا من الكلام".⁽¹⁾

❖ "أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كالعين تنطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك".⁽²⁾

❖ "أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول: مررت برجل يضرب كما تقول: مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب".⁽³⁾

❖ "هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه. ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، فلما أشبه الفعل المبني الاسم من هذه الأوجه استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به"⁽⁴⁾.

فلقد تواردت هذه الأوجه من الشبه لإلحاق الفعل المضارع بالاسم، ولكل منها في ذلك قوة شبه، فلو اقتصر على بعضها دون الآخر لما أمكن إلحاق المضارع بالاسم، ولناخذ على سبيل المثال الوجه الرابع باعتباره شبيها ألحق فيه المضارع بالاسم كونه يقع صفة واكتفينا به في المشابهة بينه وبين الاسم لكان الماضي أيضا ملحقا بالاسم؛ ذلك أنه يقع صفة ألا يمكن أن نقول مررت برجل ضرب؟...⁽⁵⁾، ألا يقع الفعل ضرب موقع ضارب؟ وهل يمكن اعتبار وقوع المضارع وصفا دون الماضي وجه شبه بينه وبين الاسم، فهذا وجه شبه اشترك فيه المضارع والماضي ولا سبيل لإلحاق المضارع بالاسم إلا بالأوجه الأخرى التي لا يدخل فيها إلا حكم المضارع في المشابهة، فتعدد أوجه الشبه والعلل له من الفائدة في تحقيق القياس وتقوية أوجه الاستدلال ما يدحض أقوال

(1)- أسرار العربية، ص 49.

(2)- أسرار العربية، ص 49.

(3)- أسرار العربية، ص 49.

(4)- أسرار العربية، ص 49.

(5)- يقول ابن مالك: **وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْ نَكْرَةً**، حيث يرى ابن مالك أن الجملة تقع نعتا كما تقع

خبرا وهي مؤولة بالنكرة ولا ينعت بها إلا النكرة نحو مررت برجل قام أبوه فيجيء الماضي نعتا، شأنه في ذلك شأن المضارع.

المبطلين، وإذا كان من أجاز تعليل الحكم بعلتين قد استدل على أن العلل أمارات ودلالات على الحكم، فأبو البركات الأنباري يرى ذلك في العوامل اللفظية في علة جعل التعري عاملاً⁽¹⁾.

6.6. موقفه من إثباته الحكم في محل النص أيثبت بالنص أم بالعلة:

لقد أدرج أبو البركات الأنباري مسألة إثبات الحكم في محل النص بماذا يثبت بالنص أم بالعلة؟ في كتابه الإغراب وعرض اختلاف النحاة في ذلك "حيث ذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص لأنه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدى ذلك إلى إبطال الإلحاق وسدّ باب القياس لأن القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقيسا عليه من غير أصل، وذلك محال ألا ترى لو قلت: إن الرفع والنصب في نحو ضرب زيد عمرا بالنص لا بالعلة لبطل القياس بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز"⁽²⁾. وذهب بعضهم إلى "أنه يثبت في محل النص بالنص، ويثبت فيما عداه بالعلة وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن النص مقطوع به والعلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون"⁽³⁾.

أما الأنباري فيرى أن الحكم ثابت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع بل هما متغايران فلا تناقض بينهما⁽⁴⁾.

وأعدل ما نقول في ذلك أن النصوص العربية الفصيحة وسيلة لاستنفاد الأحكام وبسط العلل وما عداها فروع تخضع للعلل المستنفذة من فصيح كلام العرب، فما ثبت فيه الحكم في عصر الاستشهاد صالح لثبوت الحكم فيه بالنص، وما يثبت فيه الحكم وقيل بعد عصر الاستشهاد

(1) - ينظر: أسرار العربية، ص 73.

(2) - مع الأدلة، ص 121.

(3) - مع الأدلة، ص 122.

(4) - مع الأدلة، ص 122.

ووافق كلام العرب فنابت بالعلة التي تطرد في جميع أمثاله؛ ذلك أن العلة مستنبطة من النص لا يمكن أن تعرف لو لم يكن النص فهي معرّفة له، ويمكن أن نعتبر هذا الخلاف القائم بين النحاة من الخلافات الصورية اللفظية لا الحقيقية والمعنوية لأننا لو أخذنا برأي الذين يقولون بإثباته في النص لتفرّد كل نص بإثبات حكمه فيه.

7.6. مسالك العلة عند الأنباري:

إن النحاة أولوا العلة النحوية أهمية بالغة لأنها الضابط في إلحاق الفرع بالأصل، لذلك كانت دراساتهم لها من جوانب عديدة ووضعوا لها أسسا متينة مثلما ذكرناه سابقا في شروطها كالطرد والعكس واختلاف النحاة في تعليل الحكم بعلمتين، حتى وإن كانت هذه القضايا محل اختلاف النحاة في تأييدها أو رفضها أو كانت موضع تضارب آراء إلا أنها تجعل العلة في ميزان الضبط والدقة لأن الأوصاف التي تكون مناسبة لها في بعض الأحيان أعجز من إثبات حقيقتها لذلك لجأ النحاة إلى إيجاد ما يقوّيها ويحفظ دورها، من ذلك ما اصطلح عليه النحاة بـ -مسالك العلة- وهي الطرق التي يسلكها العقل في إثباتها وهي كثيرة منها الإجماع والنص⁽¹⁾ والإيماء والسبر والتقسيم والمناسبة والطرد والفارق⁽²⁾.

وقد كان لأبي البركات الأنباري حظ وافر وبالغ عناية بهذه المسالك حتى وإن لم يظهر ذلك نظريا في مصنّفاته إلا أننا نجد ممارسات تطبيقية لهذه المسالك، من ذلك النص والشبه والطرد والسبر والتقسيم، فقد كانت هذه المسالك إحدى الوسائل التي اعتمدها أبو البركات الأنباري في تعليله للأحكام النحوية.

(1)- ينظر، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 111، ج2، ص271، فقد نص العربي على العلة النحوية فيما حكاه عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له أتقول جاءته كتابي فقال أليست بصحيفة؟ والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

(2)- ينظر، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص89،90

8.6. العلة النحوية عند الأنباري:

لقد أحسن الأنباري دراسة موضوع العلة في مصنفاته وخاصة أسرار العربية، ذلك أننا نجد فيه دراسة علمية لها وبأقسامها المتباينة الإجمالية والتفصيلية، فالإجمالية تقسيم وضعه الزجاجي حيث لجأ إلى حصرها في التعليمية والقياسية والجدلية، أمّا التفصيلية فقد بسط القول فيها ابن مكتوم، ولا شك أن تقسيمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية خاضع للغاية من كل نوع منها، فالتعليمية تؤدي إلى فهم كلام العرب والقياسية تحقق فائدة لغوية تتمثل في القياس، والجدلية تعتمد أسلوب الجدل خارجة عن وظائف اللغة على حدّ قول المحدثين.

وعندما نتصفح كتاب أسرار العربية للأنباري نجد تقسيماً تفصيلياً وتقسيماً إجمالياً لهذه العلة لكن لا نلاحظ تسميات أطلقها الأنباري بل تمثل اجتهاده في تطبيقها على اللغة. فلم يكن له اصطلاح خاص بها ولم يكن من المقلدين لما سبقوه في وضع المصطلحات، فكان يبتدع ما يراه مناسباً من المصطلحات دون النظر في مصطلحات الآخرين أو محاولة الاستفادة منها أو الإشارة إليها على الأقل⁽¹⁾، فلم يقدم الأنباري على تسميتها أو وضع مصطلحات لها كمن سبقوه وإنما اكتفى بتطبيقها.

1.8.6. العلة التعليمية:

العلل التعليمية تسيل سيلاناً في كتاب -أسرار العربية- نجدها في تعريف بعض المصطلحات النحوية وبسط القول فيها، كما نجدها في أول باب من أبواب مسألة نحوية يقول في باب الاسم: "إن قيل ما حدّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل"⁽²⁾ ويقول في باب المعرب والمبني: إن قال قائل ما المعرب والمبني؟ قيل: أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغيير العامل فيه لفظاً أو محلاً وهو على ضربين: اسم متمكن وفعل مضارع.

(1)- ينظر، إبراهيم جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، بيروت لبنان 1977، ص 197.

(2)- أسرار العربية، ص 38.

ويبدو أن أبا البركات الأنباري أثناء عرضه العلة التعليمية يعرض لنا أحكاماً ومفاهيم قريبة من ذهن السامع؛ ذلك أن العلة التعليمية قريبة المنال قلما يحرص المشتغلون بهذا الفن على تسميتها أو تعيينها لأنها " ليست موضع خلاف بين النحاة بل ليست موطن التباس حتى تحتاج إلى كشف وتبيين "⁽¹⁾، وبما أن هذا النوع من العلة ليس محل خلاف بين النحاة وليس موطن التباس، فالأنباري يعتمد ذلك في التعريف بالشيء أو الباب وكلما لجأ إلى بسط القول في ماهية الشيء نلتمس الجانب التعليمي الذي يتدنه الأنباري بافتراض سؤال يطرحه المتعلم. يظهر ذلك في تعريفه للمفعول به مثلاً: "إن قال قائل ما المفعول به؟ قيل: كل اسم تعدى إليه فعل "⁽²⁾، أو تعريف الفاعل مثلاً: "كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت عليه ذلك الفعل نحو: قام زيد وذهب عمرو."⁽³⁾

كما كان ذلك بارزاً أيضاً في بيان حكم الشيء وحقيقته أو اختلاف النحاة فيه كما قال في باب - كان وأخواتها-: "إن قال قائل: أي شيء كان وأخواتها من الكلم قيل: هي فعل وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً "⁽⁴⁾ كما كان يعتمد ذلك في أقسام الشيء أو استعماله نذكر مثلاً قوله: "إن قال قائل على كم وجه تنقسم حتى؟ قيل له على ثلاثة أوجه: الأول أن تكون حرف جر كإلى نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽⁵⁾، والوجه الثاني أن تكون عاطفة حملاً على الواو نحو: جاء القوم حتى زيدٌ ومررت بالقوم حتى زيدٍ ورأيت القوم حتى زيداً⁽⁶⁾."

(1)- إبراهيم جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص 195.

(2)- أسرار العربية، ص 83.

(3)- أسرار العربية، ص 78.

(4)- أسرار العربية، ص 112.

(5)- سورة القدر، الآية 05.

(6)- أسرار العربية، ص 197.

2.8.6. العلل القياسية:

العلل القياسية في كتاب أسرار العربية وسيلة استخدمها الأنباري في عملية القياس، وجعل منها سببا لإلحاق الكلام بعبءه بعض أو حمل بناء على آخر لضرب من الشبه بينهما، ولقد ذكر الأنباري من ذلك قياس نائب الفاعل على الفاعل في علة رفعه يقول: "فإن قيل: فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعاً؟ قيل: لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل إليه كما يرتفع الفاعل".⁽¹⁾

ومن ذلك أيضاً قياسه ما الحجازية على ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين، أحدهما أنها تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال والوجه الثاني أن ما تدخل على المبتدأ والخبر⁽²⁾، وقد اعتمد علة الاختصاص في الأصل وحمل الفرع عليه، فما حرف محمول على ليس وليس خاص بالدخول على الجملة الاسمية، فوجب أن يعمل المحمول عليه، كما استخدم الأنباري العلل القياسية في حمل الأحكام على غيرها كحمل النصب على الجر يقول: "فإن قيل هل النصب محمول على الجر أو الجر محمول على النصب؟ قيل النصب محمول على الجر لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالة على النصب لأن الياء من جنس الكسرة والكسرة هي الأصل تدل على الجر، فكذلك ما أشبهها".⁽³⁾

كما استخدم الأنباري قياس الشبه في حمل بعض الأبواب على بعض وإعطاء حكم الفرع فيه حكم الأصل، من ذلك ما أورده في عطف البيان حيث حمله تارة على البدل وتارة على الوصف، فوجه مشابته للبدل أنه اسم جامد كما أن البدل يكون اسماً جامداً ووجه شبهه للوصف أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول، والدليل على ذلك أنه يحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول: يا زيدُ زيدُ زيداً، فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع يقول الشاعر:

(1) - أسرار العربية، ص 85.

(2) - ينظر: أسرار العربية، ص 119.

(3) - أسرار العربية، ص 63.

إِنِّي وَأَسْطَارٌ سَطْرُنَ سَطْرًا * * * * * لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا⁽¹⁾

حيث رفع الأول عطفًا على لفظ المنادى المبني على الضم، والثاني عطف على المحل لأن المنادى مفعول به لقولنا في إعرابه في محل نصب وقامت "يا" مقام الفعل أنادي.

ويمكن أن نختم هذا بقولنا أن التعليل القياسي كان له أثر واضح في كتاب أسرار العربية واكتسح مادة الكتاب، ولعل دوره تمثل في تفسير ظواهر الإعراب كحمل المضارع على الاسم مثلاً وبيان سبب الإعمال كتعليل إعمال "ما" في لغة أهل الحجاز وخلافه الذي هو ترك الإعمال كما ورد في ما التميمية التي حملت على هل لانعدام شرط الاختصاص بدخولها على الاسم والفعل.

3.8.6. العلل الجدلية في كتاب أسرار العربية:

لقد تواضع النحاة على أن العلل الجدلية كل سؤال يسأل بعد العلة التعليمية، وكل اعتلال يعتل به على ما يتجاوز الحكم أو الظاهرة إلى أقوال من قبيل الجدل والحجاج، فكل ما جاوز التعليل التعليمي فهو تعليل جدلي، ولا تخلو الثقافة التي تزود منها أبو البركات الأنباري من الثقافة الجدلية والكلامية، والدليل في ذلك أنه عند ما لجأ إلى عدّ العلوم اعتبر الجدل في النحو علماً قائماً بذاته.

وإذا كان النحاة الذين سبقوه قد أشاروا إلى أن العلل الجدلية من أقسام العلة النحوية كالزجاجي، فإن أبا البركات الأنباري زاد في ذلك بسطة حيث رأى أن الجدل في علم النحو صنعة توضع لها القوانين وتؤلف في أصولها الكتب⁽²⁾، ولقد أتى هذا العلم ثماره في كتاب أسرار العربية واستوى على سوقه، إذ كان الكتاب زاخراً بالعلل الجدلية لنذكر من ذلك مثلاً مسألة ذكر

(1) - رؤبة العجاج، الديوان ومعه مجموعة أشعار العرب، تحقيق وليم بن ألورد البروسي، لجنة إحياء التراث، بيروت، دط،

دت، استشهد به ابن هشام أثناء عرضه باب عطف البيان: ينظر كتاب شرح شذور الذهب، ص 442.

(2) - ينظر: مازن المبارك، العلة النحوية، ص 136.

حقيقة الإعراب والبناء هل هما الحركات أواخر الكلمات أو غيرها⁽¹⁾، ونذكر مثالا آخر في ذكره سبب فتح ما قبل ياء التثنية دون الجمع لثلاثة أوجه....⁽²⁾

ولعل ثقافة أبي البركات الأنباري الجدلية جعلت منه نحويا استطاع أن يحيط بالعلل علما ويهتدي إليها سبيلا؛ ذلك أنه يجيب عمّا يُسأل وعمّا يُتَوَهَّم، كما يلتمس الناظر في تعليه دقة وبراعة في عرض المسائل والإدلاء بالحجج فيها مستعينا بمصطلحات علم أصول النحو كالأصل والفرع، فقد كان هذان المصطلحان مداري التعليل في كتابه أسرار العربية فقد ذكر في مسألة أصل الحركات وخلافهم في ذلك.⁽³⁾، فمن النحاة من يرى أن حركات الإعراب هي الأصل وحركات البناء فرع عليها، لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع، وذهب الآخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل وأن حركات الإعراب فرع عليها لأن حركات الإعراب تزول وتتغير وحركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، ومالا يتغير أولى أن يكون أصلا مما يتغير.⁽⁴⁾

ويبدو أن العلل التي بسطت في أول الكتاب خادمة لكل مسائل النحو، ذلك أنه فصل القول في أقسام الكلام الثلاث ونزّها منازلها، فالاسم أصل والفعل والحرف فرعان عليه بدليل أن الاسم يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل يكون مسندا فقط فلزم أن يكون الاسم أصلا والفعل فرع عنه، فهذا التعليل الذي يخص أقسام الكلم نجد استحضاره سريعا كلمح البصر في مسألة حركات الإعراب وحركات البناء، فعلمه متسلسلة يقوي بعضهما بعضا ويستند بعضها إلى بعض، فهي أشبه بالبيت المتناسك الأركان والمتأصل الأوتاد.

(1)- ينظر: أسرار العربية ص46.

(2)- ينظر: أسرار العربية، ص56.

(3)- ينظر: أسرار العربية، ص62،63.

(4)- ينظر: أسرار العربية، ص46.

وقد نجد مسلكا من مسالك العلة عند أبي البركات الأنباري ضربا من العلل الجدلية وأسلوب من أساليب الجدل. نذكر على سبيل المثال السبر والتقسيم⁽¹⁾ الذي نرى أثره واضحا في كتابه أسرار العربية؛ إذ اتخذ أبو البركات هذا النوع من الاستدلال وسيلة من وسائل الردّ على من اعترض على حكم من الأحكام أو طالب بالدليل الذي يثبت، ذلك أن السبر والتقسيم حصر الأوصاف التي تقبل العلية وإبطال مالا يصلح منها على الحكم ولا يصدق عليه والإبقاء على ما يثبت به الحكم، ظهر ذلك عند الأنباري في الاستدلال على اسمية كيف⁽²⁾، فقد أقر بإسميتها واستدل على ذلك بكلام العرب.

يقول في شأن ذلك: "فإن قيل كيف اسم أو فعل أو حرف؟ قيل: اسم، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما أنه قد جاء عن بعض العرب أنه قال: على كيف تبيع الأحمرين؟ ودخول حرف الجر إنما جاء شاذًا، والوجه الصحيح هو الوجه الثاني وهو أن نقول: "كيف لا تخلو من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، فبطل أن يقال: هي حرف لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف تفيد مع كلمة واحدة ألا ترى أنك تقول: كيف زيدٌ فيكون كلاما مفيدا، فإن قيل: فقد أفاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو: يا زيدٌ قيل: إنما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأنّ التقدير في قولك: يا زيدٌ أدعو زيدا وأنادي زيدا، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة، فبطل أن يكون حرفا وبطل أيضا أن يكون فعلا لأنه لا يخلو من أن يكون فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا، فبطل أن يكون فعلا ماضيا لأنّ أمثلة الماضي لا تخلو من أن تكون عن وزن فَعَلَ كضَرَبَ أو على فَعُلَ كَمَكَّتْ أو على فَعِلَ كَسَمِعَ، وكيف على وزن فعل، فبطل أن يكون فعلا ماضيا وبطل أن يكون فعلا مضارعا، وبطل أن يكون أمرا لأنه يفيد الاستفهام، ففعل الأمر لا يفيد الاستفهام فبطل أن يكون أمرا، وإذا بطل أن يكون فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا بطل أن يكون فعلا، والذي يدل على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل لأن الفعل لا يدخل على الفعل في نحو قولك: كيف تفعل هذا؟ ولو كان فعلا لما

(1) - هذا رأي تمام حسان الذي يرى فيه أن الأدلة الملحقة بالقياس والتي منها السبر والتقسيم جزء من الجدل في النحو وليست جزءا من منهج استنباط القواعد ينظر الأصول، ص 206-207.

(2) - أسرار العربية، ص 42-43

دخل على الفعل لأن الفعل لا يدخل على الفعل، وإذا بطل أن يكون فعلا أو حرفا يجب أن يكون اسما وإن قيل: علامة الاسم لا تحسن كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا أو حرفا؟ قيل: لأن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرع عليه فلما وجب حمله على هذه الأقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الأصل أولى من حمله على ما هو فرع⁽¹⁾.

إن أبا البركات الأنباري قد أحسن الاستدلال بالسبر والتقسيم في كلمة كيف، وقد أبدع في اختيار الأوصاف وسبرها وإبطال ما هو غير لائق بالحكم؛ كونه لا يترك منفذا للمعترض والمناظر، ولقد كان لعلامات التمييز بين أقسام الكلم الثلاثة دور في إثبات اسمية كيف، علامات لفظية وعلامات معنوية، فمن العلامات اللفظية إيراد الصيغة التي جاءت عليها كيف حيث لم تنطبق هذه الصيغة على أنواع الفعل الثلاثة⁽²⁾، كما أن من العلامات المعنوية الدلالة التي تضمنتها كيف فهي كلمة تدل على الاستفهام والأمر يدل على خلاف ذلك، فتعليه وصل بنية الكلمات بما توحى إليه من دلالات ومساوقة بين الشكل والوظيفة.

هذا ما يمكن أن نوجزه في العلل الجدلية التي تواردت بكثرة في كتاب أسرار العربية، وما يجدر التنبيه إليه أن أبا البركات، حتى وإن كان مولعا بالجدل نظرا للثقافة التي نهل من مشاربها، فإنه أحيانا لا يطمئن لها ويرى في السائل أنه لا ينبغي أن يسأل عن كل سؤال، فقد تكون العلة التعليمية أقدّر على تدليل الحكم مثلما ذكره في باب الفاعل حيث رأى أن علة رفعه الفرق بينه وبين المفعول، فإن سئل وقيل: "هلا عكسوا فكان الفرق واقعا؟ قيل: لخمسة أوجه، والوجه الخامس أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل وبأن أن هذا السؤال لا يلزم لأنه لو عكسنا على ما أراده السائل فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الآخر:

(1) - أسرار العربية، ص 42.

(2) - لقد اعترض الدكتور فاضل السامرائي على بعض ما جاء في هاته الأوصاف، من ذلك أن كيف على وزن فَعْلٍ واعتبره استدلالا مردودا؛ ذلك أنه ثمة أفعال على هذا الوزن نحو: لَيْسَ ونَعْمَ وبَيْسَ فإنها ساكنة العين وما يقال في هذه الأفعال يقال في كيف، ينظر: أبو البركات ودراساته النحوية للسامرائي ص 184، 185، وهذا لا يؤخذ دليلا على فعلية كيف؛ ذلك أن الأفعال التي ذكرها السامرائي ليس ونعم وبئس حتى وإن جاءت على هذه الصيغ فهي تختلف عن كيف، فهذه الأفعال تقبل علامات الاسم كالتاء المتحركة وتاء التأنيث الساكنة. فليس تقبل اتصال كل الضمائر ونعم وبئس يقبلان تاء التأنيث وكيف لا تقبل شيئا من هذه العلامات فدل على أنها اسم.

فهل عكست؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال والسؤال متى انقلب كان مردوداً، وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدّماً جهة النظر على ترتيب الإيراد وإنما أخرناه لأنه بعيد التحقيق".⁽¹⁾

(1) - أسرار العربية، ص 79.

الفصل الثالث:

التعليل النحوي ومفردات

الدرس اللساني العربي

الجديت

- ★ المبحث الأول: التعليل والعامل في ضوء التسيير وما يتخلجه من مصطلحات
- ★ المبحث الثاني: التعليل النحوي في نظر إبراهيم مصطفى
- ★ المبحث الثالث: التعليل النحوي في نظر إبراهيم أنيس
- ★ المبحث الرابع: التعليل النحوي في نظر عباس حسن
- ★ المبحث الخامس: التعليل النحوي في نظر مهدي الخزومي
- ★ المبحث السادس: التعليل النحوي في نظر شوقي ضيف
- ★ المبحث السابع: التعليل النحوي عند تمام حسان
- ★ المبحث الثامن: النظرية التفسيرية في النحو العربي

توطئة:

إن دراسة التعليل والعامل عند الدارسين العرب المحدثين تسليط للضوء عليهما وفق ما أمله الدراسات اللسانية العربية الحديثة التي كان لها دور كبير في تكوين ثقافة هؤلاء الذين نحن بصدد الحديث عنهم، وإقحام للنظرين في دائرة ما استجد في ساحة الدرس النحوي من خلال النظر في الإيجابيات التي قدمتها وجهة نظر علم اللغة الحديث وتحديد السلبيات التي انجرت على ذلك؛ ذلك أن اللسانيات الحديثة نظرت إلى اللغة والنحو بعين مناهج استحدثتها في البحث وتحديد استراتيجيات انطلقت منها لدراسة النحو العربي وإعادة النظر في أصوله ومنهجه.

كما لا يخفى علينا أنّ هناك من اللغويين العرب المحدثين من بدأ نواة تجديده من النحو العربي الأصيل من خلال إعادة بعث عربية جديدة ونحو خال من كل تعقيد وفلسفة يتوافق وطبيعة اللغة، كما أنّ هناك بعض الباحثين من أحيى آراء ابن مضاء القرطبي صاحب الثورة الشهيرة على النحو المشرقي التي استمدت أفكارها من المذهب الظاهري في الفقه الذي أقام دعائمه ابن حزم الأندلسي. ولقد كان كتابه -الرد على النحاة- على صغر حجمه حاويا لمادة نحوية وانتقادات لاذعة للنحو العربي، فإن لم ينل حظه من الاهتمام والعناية وتدقيق النظر في محتواه لسيطرة أفكار النحو المشرقي فإن المحدثين أعادوا بعثه من جديد، وجعلوا نوره ساطعا بعد أن كان محجوبا؛ ذلك أن الهدف من دراسة أفكار هذا الأخير تصبو إلى تحقيق هدف واحد بات تحقيقه مستحيلا هو التخلص من صعوبة النحو وعلله والأقيسة القائمة على إلحاق الفروع بالأصول ونظرية العامل التي تغلغت في جسد النحو العربي.

وما سبب تدمر المحدثين من النحو إلا رغبة في التيسير والتجديد والإحياء، وما دما نتبع حال النحو العربي في العصر الحديث ومكان التعليل عند المحدثين كان جديرا بنا أن نقف عند مصطلحات حملت لواء التغيير وقوف من ينشد ضالته؛ ذلك أن هذه المصطلحات التي نستشف من ألفاظها تغيير منهج البحث النحوي تسعى إلى نحو حديث وإخراج القديم منه بثوب جديد مجرد من العلل والعوامل، ولا يكون ذلك إلا بتشخيص الداء للسرعة بالدواء ووضع خطوط رئيسية ونقاط أساسية عند الأسباب للخلوص إلى الغايات والأهداف، لأن المتأمل من هذه المصطلحات التيسير، التجديد، الإحياء... إلخ لا ينجح إلى فصل ماضي النحو العريق عن حاضره المتجدد

لأن منبع المراجعة واحد وأن المساعي تتلاقى في مصب واحد، ولقد كان ذلك كما وأشرنا لأن أساس المراجعة ينطلق من النظر في المناهج القديمة والطرائق المعتمدة في الاستقراء والتفعيد والمبالغة في التعليل والخروج عما يجب أن تكون عليه الدراسة. أما إذا عدنا إلى المساعي والأهداف، فإنها متمثلة في نفض الغبار عن النحو العربي وتنقيته من الشوائب التي علقت به.

1. المبحث الأول: التعليق والعامل في ضوء التسيير وما يخالجه من مصطلحات:

التسيير حركة نحوية قديمة قدم النحو تطورت أحداثها عند جملة المحدثين، تحمل في مجمل حروفها تقريب النحو من الناشئة، لكل باحث عربي رأيه في تحديد نوايا هذا المصطلح، كما أن هذا المصطلح يتوافق وبعض المصطلحات التي تشقّ معه الطريق نفسه للوصول إلى الهدف المنشود من تلك المصطلحات الإحياء - التجديد - الإصلاح.

فالإحياء مصطلح ورد في الثلث الأول من القرن العشرين عنواناً لكتاب إبراهيم مصطفى -إحياء النحو- والإصلاح ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية وردده عدد كبير من المهتمين في ميدان التعليم، وجاء الإصلاح عنواناً لكتاب عبد الوارث مبروك -في إصلاح النحو العربي- والتبسيط ورد في الثلث الأول من القرن العشرين في مقال لحسن الشريف بعنوان -تبسيط قواعد اللغة العربية- نشر في مجلة الهلال العدد 46 سنة 1983، والتجديد ورد في منتصف القرن العشرين عنواناً لعدد من الكتب منها كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو)، والتسيير ورد في ثنايا كتاب إبراهيم مصطفى واتخذ منه شوقي ضيف عنواناً لكتابه -تسيير النحو التعليمي قديماً وحديثاً⁽¹⁾- ولقد آثرنا الوقوف عند مصطلح اكتسح ميدان الدرس النحوي في العصر الحديث الذي هو التسيير عند بعض المحدثين لنتمسس مكاناً للتعليق والعامل في ضوء هذا المصطلح.

1.1. التسيير النحوي عند عبد الستار الجوّاري:

يرى أحمد عبد الستار الجوّاري أن "التسيير دراسة للنحو في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها ثم يعرف ما اختلط به من أمور بعيدة عن طبيعتها"⁽²⁾، ولعل ما وراء سطور هذا التعريف أن النحو كان قد حقّق غايته لو بقي

(1)- ينظر: جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط1، 2013، ص29.

(2)- أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو التسيير، ص11.

أصيل البحث مثلما ظهر عند الخليل وسيبويه، فالخلط بينه وبين ما ليس من طبيعته حال بينه وبين من يريد الوقوف عند أسراره وسبر غوره ونيل حظ من تعلمه، فالفلسفة والمنطق سببان في تحوّل منهجه عن الصورة الأولى التي ظهر عليها، ولا سبيل إلى تيسيره إلا بنفض هذه العوائق التي أودت بغايته نحو النسيان، فلقد حاد عن هدفه وبعدت مطالبه وغارت غاياته.

2.1. التيسير عند علي النجدي ناصف:

يرى هذا الأخير أن التيسير هو أن نرجع النظر فيه يعني النحو من جديد لا على أنه فاسد مختل يستحق الهدم، ولكنّه على أنه صالح مشوب تغشاه غبار الزمن، واختلط فيه الجوهر بالصدف والنافق بالزيف، حاجته أولى وأخيراً أن ينفذ عنه الغبار وتنقى الشوائب ويعرض عرضاً جديداً⁽¹⁾ فالتيسير مراجعة النظر فيه - أعني النحو- وقراءته قراءة واعية عميقة تكون أساساً للإصلاح لا استغناء عن أصوله ومسائله بل سعي إلى تهذيبها وتوجيهها توجيهاً صحيحاً.

3.1. التيسير عند أحمد مكي الأنصاري:

يرى هذا الأخير "أن التيسير اختيار أنسب الآراء وأيسرها على الدارسين والمتعلمين"⁽²⁾، ذلك أن اختلاف الآراء وتعددتها عند النحاة في المسألة الواحدة شكلت عقبة للدارسين وجعلهم حيارى في أمرهم، ولعلّ السبيل القويم للخلاص من ذلك إبقاء لأيسر الآراء وأقربها إلى العقل واللغة وطرح غيرها؛ ذلك أن كثرة العلل والخلافات النحوية تتنافى ومتطلبات التربية النحوية واللغوية الحديثة.

(1)- ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، مصر، ط2، 1972، ص44-45.

(2)- أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحوي القرآني، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، مطابع أبو الفتوح، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الرياض، ط1، 1405هـ، ص150.

4.1. التيسير عند أحمد منديل العكيلي:

"التيسير تقدم النحو مبراً من العلل والتقديرات والتقريبات والتأويلات سهل التناول قريب المأخذ من أذهان المتعلمين"⁽¹⁾، فالقضايا الأساسية التي وُجِّهَتْ لها سهام النقد في العصر الحديث التعليل والعامل، فالتعليل نظرية تطورت معالمها بدعائم المنطق والفلسفة، أعني التعليل بالعلل الثواني والثالث التي اكتست ثوبا منطقيا وحجابا عقليا، والعامل أسهم في افتراض محذوفات لا حاجة لنا بها في فهم المعنى كما أوغل النحاة في التأويل.

(1) - حسن منديل العكيلي، الخلاف النحوي وأثره في ضوء محاولات التيسير الحديثة، رسالة دكتوراه آداب المستنصرية، 1996، ص 57.

2. المبحث الثاني: التعليل النحوي في نظر إبراهيم مصطفى

لقد كان إبراهيم مصطفى نواة المرحلة التجديدية للنحو العربي في العصر الحديث، وأول مجتري ثار ضد الفكر النحوي القديم، وانتقد بشدة الأسس والمبادئ التي اعتمدها المتقدمون في قواعد عربيتهم.

إن المتتبع لآرائه الواردة في كتابه -إحياء النحو- ليرى ثورة شديدة على التراث بدأ أساسها بتخطيء المتقدمين في فهم النحو العربي وتضييق دائرته، ولعلّ هذا الأخير كان له أمل ورغبة في أن ينحو بالعربية نحو يعود بها إلى رشدها وينهج بالنحو نهجا بعيدا عن التعليقات التي أثقلت كاهله وأضلته الطريق يقول: "كان سبيل النحو موحشا وشاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواه نقضا ويزدني من الناس بعدا ومن الثقلب في هذه الدنيا حرمانا، ولكن أملا كان يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقرهم من العربية وتهدبهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"⁽¹⁾، فالهدف الذي كان يسعى إليه إبراهيم مصطفى تقرب النحو من المتعلمين وتنقيته مما علق به من علل وعوامل لا تسمن ولا تغني من جوع، وذلك بالوقوف عند الوجه الصحيح للعربية.

1.2. خطأ القدامى في فهم النحو العربي:

إن أول ما عاب به إبراهيم مصطفى المتقدمين فهمهم الخطأ للنحو العربي حيث أورد تعريفا تَرَدَّدَ عند بعض النحاة المتأخرين يقول فيه: "النحو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"⁽²⁾، حيث كان يزعم أن المتقدمين ضيّقوا مفهوم النحو بما رُحِبَ وجعلوا منه حركة يحدثها

(1) - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، 1992، ط2، المقدمة أ.

(2) - إحياء النحو، المقدمة أ.

العامل، وقد دارت كل أبحاثهم ودراساتهم حول هذه العوامل والعلل، وقد قدّم المعتز تعريفًا أشمل وأوسع للنحو حيث يرى أنه "قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"⁽¹⁾.

فهذا التعريف يلقي بظلاله على إحياء أفكار عبد القاهر الجرجاني الذي نادى بتحكيم المعنى النحوي في بلورة قواعد النحو بنظرية عرفت بنظرية النظم، فقد رأى أن النظم كفيلا بأن يسد ما تقدمه علامات الإعراب من بناء الأفكار النحوية أو تحكيم علم المعاني في فهم نظام العربية ولا يخلو رأي إبراهيم مصطفى من نقد وجهه إليه بعض المحدثين الذين انتصروا للنحاة القدامى حيث يرى محمد أحمد عرفة أن القدامى لما هموا بتعريف النحو ودراسته لم يكونوا على جهل بالبلاغة وعلاقتها بالنحو، وإنما فعلوا ذلك لتتضح حدود النحو ولا يلتبس الأمر فتختلط خصائص النحو ومباحثه بالبلاغة، ولقد انصبت تأليف المتقدمين على نهجين:

❖ نهج تعليمي ونهج علمي مثال كتاب اللمع والخصائص لابن جني والعوامل المائة للجرجاني لأنهم رأوا أن عقول المتعلمين قاصرة على إدراك هذا التعمق الفلسفي، فأجروا الكلام على ما يسهل على المتعلمين.⁽²⁾

فالفكر الذي تزود به إبراهيم مصطفى يهضم احتفاء المتقدمين بالمعنى الذي تتضمنه دراساتهم للنحو، وإن المتطلع إلى كتب المتقدمين والغائص في أسرار تأليفهم ليجد ربطًا وثيقًا بين الشكل والوظيفة في دراسة الأساليب العربية حيث إن اختلاف العوامل والحركات الإعرابية يفتح أبوابًا لاختلاف المعاني.

وحسبنا في ذلك أن نلقي نظرة عجلية على ابن هشام في كتابه المعني حيث يرى فيه "أنه لا يجب على المعرب أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرًا ما تزلّ الأقدام بسبب

(1) - إحياء النحو، ص 1.

(2) - ينظر: محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامع، مطبعة السعادة، مصر، دت، ص 64.

ذلك، وأول ما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه"⁽¹⁾، فمن الظاهر الذي حكم فيها المعنى نحو قولنا: أبو حنيفة أبو يوسف حيث يجب أن يُحَكَمَ بابتدائية المؤخر⁽²⁾ وقول الفرزدق:

بُنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبِنَائِنَا ***** بِنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ⁽³⁾

ومثله قول الكميت بن زيد الأسدي:

كَلَامُ النَّبِيِّنَ الهُدَاةِ كَلَامُنَا ***** وَأَفْعَالُ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ نَفْعَلُ⁽⁴⁾

حيث أن المقدم خبر لكلام النبيين الهداة أو المتأخر كلامنا مبتدأ مؤخر، وأصل الكلام كلامنا كلام النبيين الهداة لأن المقام مقام فخر وتشبيه كلام قول الشاعر بكلام النبيين لا العكس، إبراهيم مصطفى قد بالغ في اتهام النحاة بتضييق دائرة النحو وحصره في الأنماط الشكلية التي تتلخص في حركات الإعراب، إذ إنَّ جهودهم في الاحتفاء بالمعنى أكثر من أن تحصى في تحليل الشواهد القرآنية والشعرية وتعليلها تعليلاً موصولاً بالمعنى، فالمعنى كان المنطلق الأول للدراسة النحوية.

2.2. رفض نظرية العامل:

لقد سعى إبراهيم مصطفى جاهداً إلى تخليص النحو العرب من نظرية العامل التي عللت بها معظم أبواب النحو العربي، وأسست عليها معظم أبوابه ومباحثه؛ ذلك أن العامل وليد التفكير في

(1)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، دار الأرقم، ط1، 1990، ج2، ص180.

(2)- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص180.

(3)- الفرزدق، الديوان، شرح عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان، ط1، 1997، ص200.

(4)- أبو عبيد الله بن محمد بن موسى بن عمران المرزباني، معجم الشعراء، تح، عباس هاني الجراخ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2008، ص297.

العلّة لأن تغيير أواخر الكلمات بتفسير مواضعها في التركيب من الناحية الصوتية لفت نظرهم ودفعهم إلى البحث عن سرّ هذا التغيير وعن علته والمسبب له. (1)

وإنّ ما دفع إبراهيم مصطفى إلى رفض هذه النظرية والمناداة بإلغائها هو تأثر النحاة القدامى بالفلسفة الكلامية التي كانت غالبية على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم، فقد رفض النحاة كون المتكلم هو الذي يُحدِثُ هذا الأثر الموسوم بالإعراب لأنه ليس حرّاً فيما يحدثه متى شاء يقول في شأن ذلك "وطلبوا لهذا عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعدّوا هذه العوامل ورسموا قوانينها، ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم اجتماع عاملين على معمول واحد، وعلّة ذلك عندهم أنه إذا اتفق العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإذا اختلفا لزم أن يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مثلاً ولا يجتمع الضدان في محل، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل واحتجاجهم بأن العامل حقه التقديم والمعمول حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخرة وهو محال، فانظر كيف تصوروا عوامل الإعراب كأنها موجودات فاعلة مؤثرة أجروا لها أحكاماً على هذا الوجه". (2)

فإبراهيم مصطفى يرى "أن هذه الحركات التي تحدثها العوامل لا تدل على شيء، ولو كانت تدل على شيء في الكلام وكان لها أثر في المعنى لما كان الإعراب موضع خلاف" (3)، لكن اختلاف النحاة في تغيير حركات الإعراب كان شاهداً حياً على اختلاف المعاني في الشاهد الذي رُوِيَ بوجهين، ولمزيد من تقدير أثر العلامة الإعرابية في توجيه المعنى الذي يحتمله الكلام نستحضر الشاهد الآتي مرة ثانية، وهو قول أبي النجم:

(1) - ينظر: علي مظهر محمد رضوان، فايز الداية، الدرس النحوي عند العرب أصوله الفكرية ومناهجه، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1987، ص213.

(2) - ينظر: إحياء النحو، ص31-32.

(3) - مقدمة الإحياء هـ.

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْرِ تَدَّعِي ***** عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ (1)

حيث أن الرفع يجعل منها أنها ادّعت عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليله ولا كثيره لا بعضه ولا كله، والنصب يمنع هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعت عليه بعضه، وذلك أننا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في كل والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا لم يكن نقول: "لم ألق كلّ القوم ولم آخذ كل الدراهم، فيكون المعنى أنك لقيت بعضا من القوم ولم تلق الجميع، وأخذت بعضا من الدراهم وتركت الباقي، ولا يكون أنك تريد أنك لم تلق واحدا من القوم ولم تأخذ شيئا من الدراهم وتعرف ذلك بأن تنظر إلى كل في الإثبات وتعرف فائدته فيه" (2).

فإعراب الجمل وتحليل وظائفها لا يبني على ما تضعه لضبطها قوانين النظام النحوي من تحديدات نهائية مغلقة بقدرها يبني على اختيارات أصحابها الذين نظموها وعلى ما يرتبط باختياراتهم من أغراض ومقاصد. (3)

لقد عدّد إبراهيم مصطفى مآخذ على نظرية العامل التي اعتمدها النحاة واعتبرها تمحلّات وتعقيدات تسيء إلى النحو أكثر مما تقرب مسأله، من ذلك خلق باب التنازع، فلا يعمل عاملان في معمول واحد، وإن الغلّو في افتراض العوامل وتقديرها والسعي نحو طرد القواعد أدى بهم إلى التقدير، فمن الأمثلة ما يقدرّون:

★ زَيْدًا رَأَيْتُهُ يَقُولُونَ: رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُهُ.

★ إِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ: إِنَّ اسْتَحَارَكَ أَحَدًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ.

★ إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ: أَحْذَرُكَ وَأَحْذَرُكَ الْأَسَدَ.

(1) - البيت لأبي النجم العجلي، ينظر: خزنة الأدب، ج1، 126.

(2) - عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص283-284.

(3) - الطيب دبة، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، ص39.

فهذه بعض الأساليب التي أنكر إبراهيم مصطفى وجودها في النحو وحاول هدمها وهدم سبب منشئها (نظرية العامل)، إذ التقدير وليد الغلو في العامل ولا سبيل لخلاص النحو من التأويل والتقدير إلا بهدم هذه النظرية فتكون كلمة أحد مبتدأ أو زيد مفعولا به للفعل رأيت... إلخ، وبناءً على هذه المآخذ التي أخذت على النحويين، فإن إبراهيم مصطفى لخصّ وظائف العلامات الإعرابية فيما يلي:

✓ الرفع علم الإسناد.

✓ الجرّ علم الإضافة بالحركة أو بالحرف.

✓ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة وهي بمنزلة السكون في اللهجات العامية. (1)

3.2. رؤية نقدية لعلامات الإعراب:

إن إبراهيم مصطفى حصر الضمة في أنها علامة للإسناد فقط أي أنه كل كلمة مرفوعة، فهي في سياق الإسناد إليها والتحدث عنها، فهذا تضيق لمفهوم الضمة وتحديد وظيفتها عند النحاة، فهي كما تكون دالة على المسند إليه تكون علامة للمسند. أليست علامة لرفع الخبر (المسند) أو خبر إن وأخواتها؟ أضف إلى ذلك أن النحاة القدامى سبقوه إلى القول بأن الرفع علامة للإسناد، فقد أورد الزمخشري باب -القول في وجوه الإعراب- "وهي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منهم علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية والفاعل ليس واحداً إلا، وأما المبتدأ أو خبره أو خبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المتشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التقريب والتشبيه". (2)

(1) - ينظر إحياء النحو، ص 50.

(2) - أبو القاسم الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح خالد إسماعيل حسان، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 2006، ص 65.

كما أن الرؤيا التي نظر بها إبراهيم مصطفى إلى الحركات الإعرابية تجعلنا نتجاهل حركة السكون، فهو يساوي بين السكون في العامية والفتحة في الفصحى، فما موضع السكون في الفصحى؟⁽¹⁾

ففهم القدامى كالزحشري مثلا لوظائف حركات الإعراب أوسع من فهم إبراهيم مصطفى لها، فالفتحة ليست حركة مستحبة عند العرب حسب ما يرى، وإنما هي علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب...، كما أنها علم للاسم في باب إنَّ والمنصوب بـ لا التي تنفي الجنس وخبرها وخبر ما ولا المشبهتين بليس لأنها ملحقات بالمفعول⁽²⁾، فرأي إبراهيم مصطفى في الفتحة يهضم حقها ويجذف من النحو وظائف كثيرة، فالنص الذي قدّمه الزحشري لنا يبيّن أن ما جاء به إبراهيم مصطفى من أن الضمة علم الإسناد قد سبق إليه، فما فكر فيه إبراهيم مصطفى إنما هو حصر دور الضمة كونها لا تخرج عن أمانة المسند إليه، فالنحاة أدركوا دلالات حركات الإعراب وحددوها بأنها الفاعلية أو العمدية والمفعولية والإضافة⁽³⁾.

4.2. حقيقة العامل عند إبراهيم مصطفى:

لقد فنّد إبراهيم مصطفى الرأي القائل بأن العامل يرجع إلى الألفاظ التي تحدث الإعراب والتي اصطلح عليها باسم العوامل وأيد الرأي القائل بأن العمل للمتكلم متأثرا بابن جني وابن مضاء في رفض العامل يقول: "رأوا أن الإعراب بالحركات وغيره من عوارض الكلام تتبدّل بتبدّل التراكيب على نظام فيه شيء من الاطراد فقالوا: عرض حادث لا بدّ له من محدث وأثر لا بدّ له من مؤثر، ولم يقبلوا بأن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرّا فيما يحدثه متى شاء وطلبوا

(1) - ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1983، ص 77.

(2) - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص 65.

(3) - ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، ط 1، 1980، ص 101.

لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلّة موجبة ومختّوا عنها في الكلام، فعّدّوا هذه العوامل ورسموا قوانينها".⁽¹⁾

وإذا كان المتكلم هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر، فليس له مطلق الحرية في وضع الحركات على أواخر الكلم والتصرف فيهما متى شاء، فلقد استقر عند النحاة أن الرفع علم الفاعلية والجرّ علم الإضافة والنصب علم المفعولية، فهذه الوظائف التي تقتضيها طبيعة التركيب هي علل لرفع المتكلم الكلمة أو نصبها أو جزمها لأن هذه المعاني -أقصد الفاعلية والمفعولية والإضافة- لا تحدث في الكلمة اعتباطاً أو تحكّماً بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن مركزها بها.⁽²⁾

5.2. بناء الجملة العربية في ضوء إلغاء نظرية العامل:

إنّ إبراهيم مصطفى يجعله الضمة علامة للإسناد قد مهّد الطريق للتسوية بين الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل، ويوجب التطابق بين هذه الوظائف لأن لها حالة واحدة هي الرفع لأن تتبع أحكام هذه الأبواب يوجب الاتفاق والتماثل بينها حتى تكون باباً واحداً⁽³⁾، وهذا الاتجاه سوف يغني عن تكثير الأقسام وعن فلسفة العامل وتشعب الخلاف ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم وأدنى إلى روح العربية.⁽⁴⁾

وإن تبني هذا الرأي والتشبّث به قد جعل منه يضع الجملة الاسمية في ميزان الجملة الفعلية، فهو لا يرى فرقاً بين: ظهر الحق والحق ظهر سواء أتقدم الفاعل أو تأخر بل يعدّ التفريق بينهما

(1)- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص31.

(2)- ينظر: عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب قار يونس ليبيا، ط1، 1982، ص815.

(3)- ينظر: إحياء النحو، ص54.

(4)- إحياء النحو، ص60.

من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة التي يجب أن نتحرّر منها⁽¹⁾ لكن إبراهيم مصطفى لا يخلو من نقد في رؤيته الجديدة لنظام الجملة في العربية سواء من الناحية الصناعية أو الناحية المعنوية ولا سيّما أنه ممن يشيّد بضرورة تحكيم المعنى في دراسة التراكيب العربية وهذا من وجهين:

الوجه الأول: أنّه لا يجد فرق بين جاء زَيْدٌ وزَيْدٌ جاء، والفرق بيّن بينهما؛ ذلك أن المسألة مسألة تقدم وتأخير، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبر التقديم والتأخير يجيئان عبثاً دون معنى إضافي، فالعرب تقدم ما تريد أن تشدّ إليه الانتباه، فقولنا مثلاً: جاء أحمد وأحمد جاء الأولى لفت الانتباه إلى المجيء، والثانية لفت الانتباه إلى الجائي وقولنا: المُنْطَلِقُ زَيْدٌ شدّ الانتباه إلى خبر الانطلاق وكأنك تقول: المنطلق والمنطلق الوحيد أو الحقيقي زيد يقول سيبويه: "... إنهم يقدمون في كلامهم ما هم بيانه أعنى وإن كان جميعاً يهمنهم ويعنيانهم"⁽²⁾، وقد أحسن عبد القاهر استنتاج مزية هذه الظاهرة وبيان فضلها يقول في التقديم والتأخير: "... هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية، ولا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد أن الذي رافقك لطفه عندك أن قدّم فيه شيئاً يحوّل اللفظ من مكان إلى مكان"⁽³⁾، كما يورد ابن الخباز مسألة في الفرق بين جملة: زيد أخوك، وأخوك زيد، فالفرق بينهما من وجهين:

❖ أحدهما أن زيد أخوك تعريف للقراءة وأخوك زيد تعريف للاسم.

(1)- ينظر: إحياء النحو، ص 54-55: رأي إبراهيم مصطفى يوافق آراء الكوفيين في جواز تقدم الفاعل على الفعل ويخالف

رأي البصريين الذي يمنع تقدم الفاعل على عامله ولقد استدلل الكوفيون بالشاهد الآتي:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئَهَا وَوَيْدًا * أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا

ينظر أيضاً: همع الهوامع للسيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مطبعة الرسالة، 1992، ج 2، ص 254-255.

(2)- سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 212.

(3)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 370.

❖ ثانيهما أن زيد أخوك لا تنفي أن يكون له أخ غيرك لأنك أخبرت بالعام عن الخاص وأخوك زيد ينبغي أن يكون له أخ غيرك لأنك أخبرت عن الخاص بالعام وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيد صديقي وصديقي زيد. (1)

فإعادة النظر في تقسيم النحاة للجملة العربية من طرف إبراهيم مصطفى لا يستقيم من الناحية الدلالية التي تفرضها طبيعة كل تركيب، فالتقديم والتأخير بابان لهما من الفوائد والمحسن ما ليس يفنّده من وقف على روائع التعبير العربي.

كما أن تقديم المسند إليه على الفعل إذ لم يكن في الكلام نفي نحو: أنا فعلت كذلك وزيد فعل كذا يبين مزية التقديم؛ ذلك أن تقديم المسند إليه قصد للاهتمام بأمر الفاعل وبيان أن القصد إليه وذلك الاهتمام سببه أمران:

✚ أحدهما جلي: أن يكون الغرض قصر الفعل على المقدم ونفيه على واحد آخر أو عن جميع ما عدا المقدم مثال أن نقول: أنا كتبت في موضوع لذا تريد أن ترد على من زعم أن غيرك مشارك في الأمر.

✚ تقوية الحكم والذي هو ثبوت الفعل للفاعل وتوكيده ودفع الشك عنه لا قصره عليه، مثال ذلك: هو يعين المحتاجين، ففي هذا المثال لم نقصر الفعل على الفاعل أو نفيه عن غيره، وإنما أردنا أن نحقق الحكم ونمكنه في نفس السامع وندفع الشك عنه (2)، من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (3).

كان هذا عرضاً موجزاً لرأي إبراهيم مصطفى في تجويز تقديم الفاعل على الفعل وبعض الدلالات التي يفسر عنها هذا التقديم، ذلك أن المعنى وليد التركيب وترتيب عناصر الجملة يكون وفق الغرض الذي يراد التعبير عنه هذا من الناحية الدلالية.

(1) - السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص537-538.

(2) - محمد منير الميسري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية مكتبة وهبة، ط2، 2005، ص79.

(3) - سورة الفرقان، الآية 03.

الوجه الثاني: أمّا من الصناعة النحوية وما يجب أن يحال إليه رأي إبراهيم مصطفى في قوله: إن الفاعل في ظهر الحق والحق ظهر واحد الضوابط التي وقف عندها النحاة في رفضهم لتقديم الفاعل على الفعل، فهي ضوابط تخص نظام العربية وصرامة صناعة تراكيبيها، لأن تقدم الفاعل على الفعل يحيل علة ارتفاعه على الابتداء (1) وأدلة النحاة في منع تقديم المسند إليه (الفاعل) على المسند (الفعل) كثيرة وعللهم في غاية الوثاقة منها:

✚ الفاعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة الاشارة لأن الفعل لا يبقى فارغا بدليل أنك تقول: الزيدان قاما. (2)

✚ لو كان الفعل يعمل مؤخرا كعمله مقدما لوجب ألا يختلف حاله ولكنك تقول: ذَهَبَ أَخَوَاكَ فإذا قدمت قلت أخواك ذهب كما تقول طَلَعَ الشَّمْسُ وطلعتِ الشَّمْسُ فإذا قدمت لم يصح أن تقول غير: الشَّمْسُ طَلَعَتْ. (3)

هذه بعض حجج واعتلالات النحويين في رفض تقديم الفاعل على الفعل، فإبراهيم مصطفى أراد من آرائه التي أدلى بها في قضايا النحو أن ينحو منحى تيسيريا ثائرا وراء الأسس التي كانت لبنات قيام على النحو من عامل وتعليل وغير ذلك واضعا نظرية النظم التي أتى بها الجرجاني في مضممار التعليل والرؤية ظنا منه أن النحاة غفلوا عن ربط النحو بالبلاغة وعلم المعاني، كما أن آراءه جاءت لتحيي مواقف بعض النحاة من الأصول كابن مضاء؛ ذلك أن رفض العامل والغلو في التعليل والتقدير والتأويل قد ظهر على يد هذا الأخير الذي شقّ حربا فيها على النحاة.

6.2. رأيه في العلامات الفرعية للإعراب:

لقد نفى إبراهيم مصطفى الإعراب بالحروف النائية عن الحركات في إعراب الأسماء الستة وجمع المذكر السالم حيث يرى أنها مدّ للحركات الذي ادّعى أنها نائية عنها يقول: "... إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل، وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات: الضمة

(1) - ينظر: المقتضب للمبرد، ج4، ص128 وابن هشام الأنصاري، شرح الجمل للزجاجي، عالم الكتب د ط، دت،

ص132، وأسرار العربية للأنباري، ص81.

(2) - المبرد، المقتضب، ج4، ص127.

(3) - المقتضب، ج4، ص128.

للإسناد والكسرة للإضافة والفتحة في غير هذين وإنما مدّت كل حركة فنشأ عنها لينها"⁽¹⁾، ولعلّ هذا الرأي ضارب بجذوره إلى ما أشار إليه أبو عثمان المازني حيث ذهب إلى أن الحركات التي قبل هذه الحروف حركات إعراب والحروف الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات⁽²⁾، والأخفش الذي يرى أنها ليست بحروف الإعراب ولكنها دلالات الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع.⁽³⁾

فهذا الرأي يمكن أن يلقي قبولا في الأسماء الستة، فالضمة مدّت فصارت واوا والفتحة أشبعت فصارت ألفا، والكسرة كذلك فصارت ياء ونبقي على إعراب هذه الأسماء بالحركات لكن جمع المذكر السالم نجد فيه صيغتين صيغة الجمع المذكر المنصوب والمجرور بالياء والجمع المذكر المرفوع بالواو، فلماذا جعلت الكسرة والفتحة ياء في الكسرة إذا امتدت صارت ياء، فما بال الفتحة، لماذا يستوي النصب والجر والفتحة ليست الكسرة؟

7.2. رأي الباحث في آراء إبراهيم مصطفى:

إنّ إبراهيم مصطفى أراد أن يصوغ نظرية نحوية قائمة على خرق التراث النحوي وزعزعة أصوله بالمبالغة في إعادة النظر فيه، وإذا أمعنا النظر فيما جاء به من آراء وأفكار، فإنه يمكن تصنيفها صنفين:

✓ صنف مقبول استمدّ أصوله من التراث النحوي وبني دعائمه على آراء سبق إليها مثلما أشرنا سابقا إلى العلامات الفرعية في الإعراب.

✓ صنف يأباه المنوال النحوي ولا يجد له مكانا في ساحة التجديد النحوي كاسم إن الذي يرى أن أصله مرفوع⁽⁴⁾، مستدلا بالآية التي عُنيَتْ بتخریجات النحاة قديما وحديثا: ﴿إِنَّ هَذَا نِ

(1) - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 109.

(2) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 35.

(3) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 35.

(4) - ينظر: إحياء النحو، ص 64.

لَسَجْرَانِ ﴿١﴾، والآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ وَالنَّصْرَى﴾ (١)، وليته اتخذ من التأويل والتقدير سلاحا يكفل الحكم الإعرابي لاسم إن الذي أصله النحاة وهو النصب؛ ذلك أن اسم إن لم يقل أحد برفعه بل التمسوا له تخرجات وتأويلات ليترد ما شد منه في بابه، ووضعوا أحكاما تتعلق بالعامل إذا كان عمله غير ظاهر في معموله فإنه يجوز إهمال عمله فيما عطف على معموله المباشر له كآلية السابقة الذكر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقِينَ وَالنَّصْرَى﴾، فعمل إن غير ظاهر في الذين لأنها مبنية فجاز إهمال عملها في الصائبين وهي قواعد تخص العامل ومثال ذلك قول زهير:

﴿وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ ***** يقولُ لا غائبُ مالي ولا حرمُ﴾ (٢)

فجاز رفع جواب الشرط لأن فعل الشرط مبني لا يظهر عليه الجزم، ولذلك جاز للشاعر أن يهمل الجزم في الجواب وهو فعل مضارع غير متأثر بإن الجازمة، وما صدق هنا يصدق على اسم إن المدعى رفعه في الأصل لأن هذين والذين مبنيان.

وخلاصة القول أن قراءة إبراهيم مصطفى للتراث لم تكن كما يجب أن تكون عليه لكونها قاصرة، فقد استمد أفكاره من كتب بعض النحاة ونسب الأقوال إلى كل النحاة دون أن يجمعوا عليها من ذلك تعريف الإعراب، فقد أخذ تعريف الفاكهي الذي يجعل منه "أثرا ظاهرا أو مقدارا يجلبه العامل" (٣)، وهو تعريف يقترب من تعريف أبي البركات الأنباري وابن هشام الأنصاري، وهذا يعاب على إبراهيم مصطفى لأنه اعتمد ضربا من المصادر وتوهم إجماع النحاة على ذلك، وهذا تجميد للتراث وانتقاص من جهود أفاذه لأن النحاة تجادلوا في كثير من القضايا، وكان لهم أكثر من موقف وخاصة الإعراب هل هو حركة أم معنى؟

(١) - سورة المائدة، الآية 69.

(٢) - زهير بن أبي سلمى، الديوان، شرح الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص115، وأورده الإمام نور الدين حسن الباقولي في كتابه كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات تح عبد الحميد الطرهوني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1971، ص58.

(٣) - عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو تح المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة ط2، 1993، ص158.

3. المبحث الثالث: التعليل النحوي في نظر إبراهيم أنيس

يعدّ إبراهيم أنيس من اللسانيين العرب التي تحركت أرقامهم وخالفهم الطموح إلى التيسير النحوي ليعيد هذا العلم عن متاهات التأويل والتقدير، ويقضي على صعوباته انطلاقاً من التراث النحوي بالبحث في جذور قضاياها والتحقق في أصالة بعض مسائله للخروج بآراء تكاد تكون من ضروب المجازفة التي تشكك في أصوله، ولنبداً بقضية الإعراب.

1.3. الإعراب:

يرتبط الإعراب ارتباطاً وثيقاً بنظرية العامل النحوي لأن العامل مُحدِّثُ الإعراب، ولقد أجمع النحاة القدماء إلى قطرب - كما أشرنا سابقاً - في صفحات هذا البحث أن الإعراب فرع المعنى ولا تكون هذه الحركات اعتباطاً، وإنما هي كاشفة للمعاني فضلاً عن الوظيفة الصوتية التي أشار إليها الخليل قبل قطرب التي تتمثل في وصل الكلام بعضه ببعض، ولقد اعترض على ذلك بأن الإعراب لو كان كذلك لكان التصرف في الحركات وارداً دون مراعاة الأصول الإعرابية التي تفرضها العوامل والتقيد بما كأن يرفع المتكلم الفاعل في موضع وينصبه في موضع آخر، وينصب المفعول به في تركيب ويجزّه في تركيب آخر مادامت الحركات كلها تسهم في وصل الكلام بدرجة واحدة.

ولقد كانت معالجة إبراهيم أنيس لظاهرة الإعراب وتحديد وظيفته لا تكاد تخرج عمّا أشار إليه قطرب، حيث أنه أشار في ذلك إلى قضيتين: نشأته ووظيفته.

أما فيما يخص نشأته، فقد وقف إبراهيم أنيس على كثير من النصوص التاريخية التي وقفت على نشأته ونشأة النحو مشيراً إلى أن ذلك كان في ظل الدراسات القرآنية لما فشا اللحن.

فقد قام إبراهيم أنيس بتشكيك الكثير من الروايات التي يمكن وصفها بأنها قصص مسلية طريفة وأنها من اختلاق النحاة، فقد حاك خيوطها أناس برعوا في فن الكلام من ظواهر متناثرة في شبه جزيرة العرب⁽¹⁾، ونفذ من خلال هذا القول إلى أن الإعراب ليس أصيلاً في العربية، وإنما هو لغة أدبية اعتمدها الفصحاء، فاللحن يعتبر لهجة من لهجات العرب، هذا ما جعله يبرر أن هذه

(1) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198.

الظاهرة الإعرابية لا تكاد تكون أصلا من أصول العربية عرف عند جميع العرب لكنه اصطلاح عند الخاصة منهم ثم بين النحاة فيما بعدهم، يقول في شأن ذلك: "فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة موازنة بين الخاصة من العرب ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب"⁽¹⁾.

فالحركات الإعرابية عند إبراهيم أنيس منوطة بالوظيفة الصوتية ووصل الكلام، فلا دلالة لها على الوظائف النحوية، ولا تجعل من النظام النحوي نظاما مفتوحا على المعاني باختلاف الحركات فقد أحس رأي قطرب من جديد يقول: "لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يُحْتَاجُ إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، وقد قرّر بعض المتقدمين من ثقات العلماء أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في كلام المتصل لذلك جاز سقوطها في الوقف في بعض المواضع من الشعر وإن اعتبر هذا من الضرورات الشعرية"⁽²⁾.

فإبراهيم أنيس أفرغ علامات الإعراب من دلالتها، وحصر ذلك في الوظيفة الصوتية ووصل الكلام، فذلك لا يأتي بالوقف، وليت هذا الأخير جمع بين الوظيفتين (الصوتية والدلالية) لأن حصر دور الإعراب في الوظيفة الصوتية يخرق النظام النحوي؛ ذلك أنّ الوصل لا يمكن أن يكون بهذه المرونة في الحركات وبهذا الاطراد في بناء الجمل ذات الصور الواحد، فمن غير الممكن أن نحصر دور الحركة في المجال الصوتي دون مراعاة المجال الدلالي.

فذلك: "أمر يرفضه الواقع اللغوي في ضوء المناهج اللغوية الحديثة والتي تقوم على وصف الحقائق اعتمادا على استقراء ظواهر اللغة نفسها وبعيدا عن التحليل العقلي والتفسير المنطقي"⁽³⁾، إذ تساهم هذه الحركات في إجلاء المعاني وإزالة اللبس بين الأغراض التي تستفاد من التركيب، ولقد ردّ عز الدين المجدوب على كل من يعترض على الوظيفة الدلالية للإعراب، واستدلّ على أن

(1) - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003، ص 76.

(2) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 237.

(3) - محمد محمد داوود، الصوائت والمعنى في العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2001، ص 65.

علامات الإعراب من ثوابت المضمون لا من ثوابت التعبير⁽¹⁾ لأنه معنى يفرضه ائتلاف الاسم مع وحدات لغوية أخرى اصطلاح على تسميتها بالعوامل.

2.3. بعض الآراء التجديدية في الإعراب:

لقد أثرت دراسات إبراهيم وآراؤه النحوية التجديدية الدرس النحوي الحديث، وقد خلص إلى ذلك من خلال معرفته بعلم الأصوات وتتبعه لبعض اللهجات العربية. كان هذا زادا تزود به إبراهيم لتعليل بعض الظواهر وردًا على مزاعم النحاة فيما قرّروه وأصلوه من ذلك:

1.2.3. إعراب الأسماء الخمسة:

الأسماء الخمسة كلمات خصّ نحاة العربية إعرابها بالحروف بدل الحركات بشروط أربعة وشرطين خاصين بذوي وفي، أمّا إبراهيم أنيس فيرى غير ذلك ويفسّر اختلاف الإعراب باختلاف نطق كل قبيلة لهذه الأسماء؛ ذلك أن كل قبيلة التزمت صيغة واحدة من صيغها الثلاث بل إن هناك من القبائل العربية من يلتزم صيغة رابعة في كلمة أب فينطقون بها مشدّدة الباء.⁽²⁾ ولقد اتخذ إبراهيم أنيس لغة قصر هذه الأسماء دليلًا على ذلك: أباك، أخاك... إلخ⁽³⁾، حيث يرى أن الإعراب بالحروف لا أساس له من الصحة ولا يمتّ إلى واقع اللغة بصلة.

← نقد: لو كان ذلك كما قال إبراهيم أنيس في إعراب الأسماء الخمسة، فلماذا لا تثبت صورة هذه الأسماء على شاكلة واحدة فقد تثبت على الواو أو على الياء أو على الألف، فأفصح مصدر للتقعيد وأبلغ نصّ تستمدّ منه أصول العربية يُثبِتُ صورة واحدة لهذه الأسماء فضلًا عن ثبوت ذلك عند بعض القبائل العربية فما سرّ هذا الاختلاف؟؛ إذ لا مناص من رجوعه إلى سبب واحد هو

(1) ينظر: عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، سوسة تونس، ط1، 1998، ص282.

(2) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص273.

(3) في الأسماء الخمسة أو الستة ثلاث لغات: لغة الاتمام وهي الألف وهي إعرابها بحروف الواو في حالة الرفع والألف في حالة النصب والياء في حالة الجر، أما اللغة الثانية لغة القصر وهي إثبات الألف ومعاملة هذه الأسماء معاملة الأسماء المقصورة، واللغة الثالثة لغة النقص وهي إثبات الحركات على أواخرها، ولغة الاتمام أفصح اللغات لأن لغة القرآن نزل بها، ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام، ص69.

تغير الإعراب يقول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمْ﴾ (1) ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (2) ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾ (3).

فلقد وردت الآية الأولى بالواو والثانية بالألف والثالثة بالياء لاختلاف ظواهر الإعراب؛ ذلك أن الإعراب أثر يحدثه العامل، فالحروف الثلاثة سببها اختلاف العوامل الداخلة على الأسماء، فلماذا لا تعتبر هذه الحروف إعراب وما تفرّد به اللهجات إعراب شذوذ؟

وإن ما تفرّد به بعض اللهجات العربية من سمات خاصة بالإعراب يشفع له القرآن الكريم بحقيقته، ويكون هذا النص الكريم شاهداً حياً على معالم هذا التفرّد، من ذلك ما يُعرّف عند بعض النحاة بلغة أكلوني البراغيث التي تُلجقُ الفعلَ ضمائر إذا كان مسنداً إلى غير المفرد من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ (4)، فهذه الآية نزلت على لغة من تفرّد بهذا الإعراب لكننا لا نجد ما قرره إبراهيم أنيس فيما يخص ثبوت القبائل العربية على صورة واحدة في هذه الأسماء شاهداً يدل على ما ذهب إليه.

2.2.3. إعراب المثني والجمع:

لقد بحث إبراهيم أنيس كعادته في اللهجات العربية، فوجد أن القبائل تتوزع في استعمال صيغتي الجمع، فمنهم من يؤثر الصيغة التي تعتمد على الواو ومنهم من يؤثر استعمال الصيغة التي تأتي بالياء (5) وهم القبائل البدوية مفسراً ذلك ببراعته في علم الأصوات حيث أن صيغة الواو تتميز بضم طويل وصيغة الياء تشتمل على كسر طويل ضارباً جهود النحاة عرض الحائط في عدّ الياء صيغة للجر والنصب والواو لحالة الرفع، مستأنسا دائماً بالآية التاسعة والستين من سورة المائدة، وما قيل في جمع المذكر السالم يقال في المثني.

(1) - سورة يوسف، الآية 68.

(2) - سورة يوسف، الآية 08.

(3) - سورة يوسف، الآية 81.

(4) - سورة الأنبياء، الآية 3.

(5) - ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 22.

ومجمل ما يؤخذ عن إبراهيم أنيس الذي أقرّه في الإعراب أن اللهجات العربية قاصرة عن صوغ قواعد النحو، ولا يمكن اعتبار تعدد اللغات أصلاً يُستند إليه في التقييد، فالمنهج الذي اعتمده النحاة العرب في تأسيس ما وصل إلينا من قواعد النحو ووجوه الاستدلال أدق من منهج إبراهيم أنيس الذي يراعي مبدأ التغيير الحاصل في اللغة والتطور الذي يرافقها عبر العصور.

ولقد أشار عز الدين المجدوب إلى الخطر الذي انزلق فيه إبراهيم أنيس بقوله: "إن إبراهيم أنيس قد أثر فيه المنهج التاريخي تأثيراً جعله يبني قوله في الإعراب على أساس معطيات اللسانيات التاريخية ليعيد النظر في معطيات تم استقراؤها من وجهة نظر آنية من قبل النحاة العرب"⁽¹⁾، فاتبع التغيير الحاصل على مستوى اللهجات بعد وضع الإطار العام للقواعد قد يُسفر إلى نتائج تكون سبباً في زعزعة الأصول التي خلص إليها النحاة وبلبله الصرح المشيد.

3.3. رأيه في التعليل النحوي:

لقد سلك إبراهيم أنيس سبيل المحدثين فيما يخصّ التعليل النحوي ودور العلة في بناء أصل القياس حيث رفض إبراهيم أنيس مسألة حمل المضارع على الاسم للشبه القائم بينهما، كما رفض حمل لا النافية للجنس على إنّ لاشتراكهما في معنى التوكيد ويرى: "أنها صناعة نحوية لا تمت للقياس بصلة لأنها من علة النحاة المخترعة التي ادّعوا ظلماً وتحتياً لأن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب وعمدوا عليها عمداً"⁽²⁾.

وإذا علّم أن القياس أصل اعتمده النحاة العرب في استخلاص جملة من القوانين التي تحكم ثوابت اللغة، وأنّ به تلحق الفروع بالأصول وتستوجب حكمها، فكيف يمكن أن نعتبر هذا صناعة تكلفها النحاة؟ فمن وظائف القياس استنباط القواعد التي تطرد على الأبواب وبه تعلق بعض الظواهر المخالفة له، فوظائف تتلخص في الاستنباط والتعليل والرفض، فأى وسيلة يمكن أن تحقّق لنا ما اعتبره إبراهيم أنيس صناعة نحوية؟ وأي قياس يريده إبراهيم أنيس؟⁽³⁾، فما لجوء النحاة

(1) - عز الدين المجدوب، المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، ص 31-32.

(2) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 15.

(3) - يرى إبراهيم أنيس دلالتين للقياس الدلالة الأولى حمل المسموع على المسموع لا يتعداه ولا يتجاوز، ولقد عرفه علماء القرن الأول والثاني في قياس يجعل من العلة شرطاً لصحته وهذا ما رفضه إبراهيم أنيس.

القدامى كالتحليل وسيبويه ومن تلاهما إلى القياس إلا باستقراء دقيق لظواهر اللغة الذي هدى النحاة إلى التماس وجوه شبه وعلل بين أقسام الكلم مما يوجب حمل بعضهما على بعض وتحصيل حكم الأصل في الفرع.

فطرق إبراهيم أنيس للقياس القائم على المشابهة بهذه الآراء تهجّم على صنيع النحاة وما يعزى إليهم من اجتهاد؛ ذلك أن القياس لا يمكن ركن تطوره وحصر مفهومه فيما سمع عن العرب، أضف إلى ذلك أن القرن الأول والثاني كان ثريًا بالقياس القائم على المشابهة العقلية التي تتجاوز حدود المسموع، فسيبويه قد حمل ما على ليس عند الحجازيين وحملها على هل عند التميميين⁽¹⁾ كما حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب.⁽²⁾

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص57.

(2) ينظر: الكتاب، ج3، ص03.

4.المبحث الرابع: التعليل النحوي في نظر عباس حسن

1.4. رأيه في التعليل:

لقد شنَّ عباس حسن حرباً شعواء على علل النحاة في كتابيه اللغة والنحو بين القديم والحديث والنحو الوافي، وقد بدأ نقده لتعليل النحاة بثنائه على من ثار على أصولهم من نحاة الأندلس المعروف بابن مضاء القرطبي، ولا شك أن الإعجاب بآرائه والثناء على ثورته ودعم دعواه دليل على تبني رأيه في تيسير النحو العربي يقول: "... والله ابن مضاء الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم، وشنَّ على عللهم الثواني والثالث حرباً شعواء لا هوادة فيها ولا ملاينة".⁽¹⁾

وفي هذا الإعجاب إشارة صريحة إلى أن آراء ابن مضاء القرطبي بحاجة إلى تبصّر وإعمال فكر وإعادة بعث وإحياء من طرف نحاة محدثين أرادوا أن يقفوا على اللغة والنحو وقفة تيسيرية حتى يعودا بهما إلى رشدتهما الذي حادا عنه ويسيرا في طريقهما الذي ضلّاه.

فعباس حسن يرمي العلل النحوية بالضعف لأن النحو مأخوذ بالتقليد والاتباع، فمن وضع اللغة عرف أن الفاعل رفع والمفعول به نصب، ولو جئنا بالعكس رفعنا المفعول ونصبنا الفاعل لجاز لنا ذلك⁽²⁾.

ويرفض عباس حسن كل علل النحو ويرأها زائفة إلا ما كان منها خاضعا للسمع، وتجدد الإشارة إلى أن عباس حسن حين أصدر هذا الحكم كان يرى أن النحاة أخضعوا كلام العرب الفصيح للعلل التي ابتدعوها، وكان من الأجدر أن تكون العلل خاضعة للنصوص لأن النحاة القدامى جعلوا العلة أصلا وما سمع عن العرب فرعا، أضف إلى ذلك غلوّ النحاة في التمسك بالعلل والاجتهاد في ابتكارها واختراعها، ولعلّ صاحبها ومبتكرها أرادوا منها أن تكون مناسبة لإظهار البراعة المنطقية والجدل العقلي، فيقرّ عباس حسن أن هذه العلل لو أخذت منحى اجتهاديا ونهجت نهجا علميا وتخصصيا بين النحاة لما كانت ضارة بالنحو وحائلة بينه وبين تعلّمه

(1) - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 193.

(2) - ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 182-183.

"فقد امتدّت إلى طرائق التفكير نفسها وتحكّمت في المعاني تحكّمها في الألفاظ وفرضت على المتكلم قيوداً ثقيلة مرهقة لا مسوّغ لها من عقل سليم ولا نقل مسموع عند أهل هذه اللغة".⁽¹⁾

والسرّ الذي كان وراء آراء المحدثين والذين منهم عباس حسن في رفض علل النحاة إسرافهم في الأخذ بها وتعلقهم بذلك، فلا نكاد نرى مسألة من مسائل النحو إلا وتعلل بأكثر من علة، فقد مسّت الفروع والأصول، ولو كانت قليلة توجد في بعض المسائل التي تكون بحاجة إلى التعليل لما رفضها النحاة؛ لذلك نرى عباس حسن يقبل علل السماع، ولعله يقصد بعلى السماع العلى التي يحصل لنا بها فهم كلام العرب ولا تتجاوز الغاية التعليمية إلى الظنون والأوهام، والتي أطلق عليها النحاة اسم علل التنظير التي يجب أن تكون مقيسة على نظيراتها في كلام العرب كرفع الفاعل ونصب المفعول.⁽²⁾

1.1.4. رفض علل الإعراب والبناء:

نجد عباس حسن يرفض بعض المسائل التي تتعلق بتعليل الإعراب والبناء ويدعو إلى نبذه وإهماله يقول: "تلمّس النحاة أسباباً للبناء والإعراب أكثرها غير مقبول ونشير بأعين من نبذه والانصراف إليه"⁽³⁾، وقد عرض مسائل وعلل بناء الفعل الماضي والأمر وإعراب المضارع.

وحقيقة الأمر أن ما علّل به النحاة وجوه بناء الفعل وإعرابه في غاية الوثاقة وأعلى مراتب الحكمة؛ ذلك أن الأمر محال إلى القياس وخاضع له، وأوجه المشابهة بين الأسماء والأفعال واردة لذا خلص النحاة إلى ما توصلوا إليه من علل توجب قياس بعض الكلم على بعض، ولنذكر مثالا يكون خير دليل على إعراب الفعل المضارع وحجة تدل على إصابة النحاة الحكمة فيما قاسوه وحملوه.

من ذلك توسّط الواو بين فعلين مضارعين: أولهما مسبوق بالنهي والثاني مجرد منها، فحركات الإعراب تنبئ عن معان لا تُعلّم إلا بها كشأن إعراب الاسم، فقد تكون هذه الواو

(1) - اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 157.

(2) - ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 157.

(3) - عباس حسن، النحو الواقي، دار المعارف مصر، ط3، دت، ج1، ص86.

عاطفة وقد تكون للمعية وقد تكون للاستئناف، وبين هذه المعاني فروق لا تُعرفُ إلا بالحركات التي تكون على أواخر الفعل، فقول العرب *لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنُ* يجوز في تشرب الرفع والنصب والجزم، والمعنى يختلف في كل حالة لاختلاف الإعراب المفصح عن المعاني، فالجزم عطف على تأكل ويكون النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحدة على حدة، فهو منهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن على أية حالة ومباح له شرب اللبن على أية حالة، فكأنه قال: وكذلك شرب اللبن⁽¹⁾.

فهذه معان في الفعل المضارع من العلل التي توجب إلحاقه بالاسم وحمله عليه؛ ذلك أن الاسم يدخله الإعراب أيضا والإعراب دال على معان فهل في هذه المعاني جدل أو هل يليق بنا أن نتبرم من هذه العلل الكاشفة للمعاني كما تبرم منها عباس حسن قائلا: "... ما هذا الكلام الجدلي؟ وما جدواه لدارس النحو؟ أعرفه العرب الخالص أصحاب اللغة أو خطر ببالهم، علينا أن نترك هذا كله من غير تردد وأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوا أو بنوا في غير جدل زائف ولا منطق متعسف"⁽²⁾.

فإذا كان العرب نطقوا على سجيتهم فقد وجب على النحاة استنباط القواعد واكتشاف وجه الحكمة فيها؛ ذلك أنه ذكرنا في أسباب التعليل اجتهاد النحاة وليس العربي الذي ينطق اللغة، لأن وضع القواعد وتعليل الأحكام يكون بعد الإحساس بزوال اللغة وانحراف متكلميها عن الفصاحة والالتزام بقواعدها، فالعرب كانوا ينطقونها والنحاة كانوا يكتشفون أسرارها، وخير دليل على ذلك ما كان يدور بين ابن جني وعبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي حيث قال له ابن جني كيف تقول: "ضربت أخوك، فقال: ضربت أخاك، يقول ابن جني: فأدركه على الرفع فأبي، وقال لا أقول: أخوك أبدا، فقلت له: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فرفع فقلت: ألسنت تزعم أنك لا تقول: أخوك أبدا، فقال: أيش هذا اختلفتا جهتا الكلام."⁽³⁾

(1) - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، د ت، د ط، ج 1، ص 33.

(2) - عباس حسن، النحو الوافي 1 ص 91.

(3) - ابن جني، الخصائص، 1 ص 145.

فالنحو علم وصفي تفسيري حيث أن الوصف استنباط قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، والتفسير وظيفة النحوي الذي يقف على تعليل القواعد، وتساهم عوامل كثيرة في تفسير وتبرير القواعد كالقدرة العقلية والثقافة التي يتزوّد بها النحوي والمذهب الذي ينتمي إليه مما يلقي ظلالاً على مظاهر التعليل الجدلي والغائي، فترك التعليل والجدل تجريد للنحاة من مذاهبهم وتحميد لقدراتهم وثقافتهم.

2.1.4. رفض علل منع الاسم من الصرف:

انتقد عباس حسن جوانب من تعليل النحاة لمنع الاسم من الصرف يقول: "يقولون في تعليله كلاماً لا تظمن إليه النفس ولا يرتاح إليه العقل نلخصه للمتخصصين لإبانة ضعفه وتفاهته مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالاً تاماً".⁽¹⁾

لكن لو أخذنا علة أو علتين من علل منع الاسم من الصرف لوجدناها منطقية قائمة على الشبه والقياس الذي هو أصل من الأصول النحوية بل رفضه رفضاً للنحو لأن النحو علم قياسي. نذكر مثلاً كلمة أحمد اسم علم على وزن أفعل حرم من التنوين لأنه جاء على صيغة الفعل، وليس من خصائص الأفعال أن تصرف لأن التنوين خاص بالأسماء والأسماء أصل للأفعال—لقد سبق هذا في تعليل أبي البركات الأنباري—أضف إلى ذلك أن الاسم أصل للفعل ولأنه أقلّ دلالة منه لهذا كان الصرف من سمات الاسم وليس من سمات الفعل كما أن التنوين نون ساكنة لاحقة للأسماء فهي زائدة على عدد أحرفها، ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم فلا تلحق الفعل لأنه ثقيل وأحمد جاءت على وزن الفعل، فلذلك منع من الصرف.

لنأخذ علة أخرى من موانع صرف الاسم العلم المؤنث، فالمؤنث زائد عن المذكر بحرف التاء في مثل: عائشة وألف مقصورة كسلمى، وهذه الزيادة تزيد اللفظ ثقلاً، ولذلك كان صرف المؤنث أولى من صرف المؤنث لأن المؤنث ازداد ثقلاً بالتاء وبالألف، والشيء نفسه في الأسماء المركبة كعبلبك، وحضرموت... إلخ مما تجنح النفس إلى منعه من الصرف لثقله، فكل موانع الصرف خاضعة لالتماس النحاة الميل إلى الخفة والفرار من الثقل وتنقاد إلى ما يوافق العربية.

(1) - عباس حسن، النحو الوائى، ج1، ص604-605.

3.1.4. رفض علل التأصيل:

إنّ من العلل التي أثقلت كاهل النحو عند عباس حسن وناء بحملها ما يعرف بعلل التأصيل، وقد كان حديثنا عنها في الفصل الثاني عند ابن السراج، ولعلّ هذه العلل تبحث في أصل الكلمات التي وضعت عليه وتردّها إلى الصيغة التي كانت عليها أوّل أمرها معللة التغيير الذي أصابها والصورة التي آلت إليها بعلّة كثرة الاستعمال التي تبيح الخروج عن الأصل.

وإن رفض عباس حسن لها كان بسبب العناء الفكري الذي نال من النحاة وإضاعة الوقت الذي أخذ قسطا وافرا من اجتهادهم لأن البحث في أصول الكلمات على حدّ قوله عناء لا يضيف إلى النحو شيئا، نذكر مثالا ممثلا به عباس حسن هو أصل لات حيث رأى النحاة أن أصلها لا النافية للجنس زيدت عليها تاء التأنيث كما في رَبَّتْ وَثَمَّتْ غير أن التاء مع لات متحركة بالفتح دائما وزياتها تفيد مع تأنيث اللفظ توكيد النفي وتقويته، وقيل: إن أصلها ليس قلبت الياء والسين تاء وتشعبت الآراء واحتدم الجدل ولا فيصّل في ذلك.

ويتضح لنا أن عباس حسن كان أقرب من المنهج العلمي والطبيعة التي يجب أن تكون عليها دراسة النحو في رفض سبيل النحاة وعللهم في محاولة الوصول إلى أصل هذه الكلمات، فمثل هذه المسائل غصّت بها كتب النحو وكثر الخلاف لأجلها والجدل فيها قائم على الأوهام والظنون وخاصة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.⁽¹⁾

2.4. رأي الباحث في آراء عباس حسن:

إن عباس حسن رفض التعليل إجمالا ظلّنا منه أنه يزيد النحو تعقيدا متخذنا من السماع بديلا لإخضاع الأحكام النحوية وتقليدا للأوائل في نطق العربية لكن واقع وطبيعة الدرس النحوي يرفضان ذلك، إذ لا يمكن أن نستغني عن التعليل لأن الاستغناء عن التعليل استغناء عن النحو،

(1) - لقد اختلف نحاة القطرين في تركيب وأصالة بعض الكلمات وقد حظيت بإدراجها ضمن مسائل الخلاف عند أبي البركات الأنباري من تلك الكلمات: كم هل هي مفردة أم مركبة؟ ينظر: الإنصاف، ج2، ص180، واللام في لعل زائدة أم أصلية، ينظر: الإنصاف ج1 ص193، وأحكم الآراء التي يجب أن نتمسك بها دون وفاء للقديم أو نبذ لكل جديد أن نقول: إن هذه الكلمات وضعت على أصلها دون أن يزداد أو يحدف فيها حرف أو حرفان.

فالنحو كله تعليل، أضف إلى ذلك أن القياس أصل لا بدّ له من علة جامعة بين الأصل والفرع الذي حمل عليه كما أن نظرية العامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعليل، وإن هذه الأصول تشكل حلقة علم النحو من سماع وقياس وتعليل وعامل... وغير ذلك.

الإخلال بواحد منها بإخلال بالنحو كله لأنها تنبع من منبع واحد وتتلاقى في مصب واحد وإخضاع علل النحاة للمستقراً أو المسموع من كلام العرب على حدّ قوله تجميد للفكر وقتل للنشاط العقلي وجهل لحكمة استودعها الله اللغة العربية، وتضييق الخناق على علل النحاة التي تبرّم منها سببه سيطرة المنحى التيسيري الذي يصبو إليه.

كما أن قول عباس حسن أن العلل أصبحت متحكمة في كلام العرب وأصبحت سلطانا عليه يصحّ تحت قيودها وجبروتها يرّد عليه بأن كلام العرب الذي يخضع لها ليس الكلام المستنبط من استقراء النحاة، وإنما كلام العرب الذي يراد قياسه على المسموع لأن القياس يكون على حكم ثبت استعماله عند العرب.

فالسماح مقدّم على القياس؛ ذلك أنه الأصل الأول والركن الركين الذي جعل مصدرا للتقعيد النحوي وعوّّل عليه بل نذهب أبعد من ذلك حتى نرصد للسماح قيمته، من ذلك أنه إذا تعارض مع القياس الذي هو دون السماع قدّم ما أكثر سماعه⁽¹⁾، وإذا جاء السماع بخلاف القياس نطقت بالمسموع ولم يطرح أو يرفض أو لم يجز القياس عليه لأن النحوي ينطق بلغة العرب ويتبع سننهم ولا يقيس عليه غيره، أضف إلى ذلك أن العلة الموجبة للحكم إنما أسّس وجوبها بناء على استقراء كلام العرب حيث أن التعليل يبني إيجابه من النص المستقراً، ولقد أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري: "الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم بكلام العرب"⁽²⁾.

(1) - ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 123.

(2) - أبو البركات الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص 122.

3.4. رأيه في العامل:

سبق وأن قلنا: إن العامل سلطان النحو العربي، وقد اتصل اتصالاً وثيقاً وبعري منطقية بظاهرة الإعراب حيث كانت نظرية العامل تسعى جاهدة إلى تفسير كل رفع أو نصب أو جرّ أو جزم في الكلام متخذة من التقدير والتأويل أثناء خروج التركيب عمّا يجب أن يكون عليه وسائل لتفسير هذا النظام.

ولا شكّ أن التحامل على هذه النظرية والتبرّم من فلسفتها جعل النحاة يثورون عليها ويذهبون إلى أن موجب الرفع والنصب والجرّ والجزم هو المتكلم دون أن يكون للعوامل اللفظية دور في وجود هذه الحركات على المعربات.

ولعلّ أول إشارة كما أشرنا أكثر من مرة تعود إلى ابن جني في القرن الثالث من الهجرة، ولقد كتب لها أن تحيا من جديد وتذكو نارها في النحو الأندلسي على يد ابن مضاء القرطبي الذي نادى بإلغائها، وقد ألفت هذه الأفكار التي تزوّد بها هذا الأخير على نحاة العصر الحديث الذين سلكوا سبيله وحذوا حذوه وأعادوا إحياء أفكاره التي لم يكتب لها أن تلقى صدى وتتطور في العصر الأندلسي، فقد حمل عباس حسن لواء هذه الثورة وأراد أن ييسّط قواعد اللغة العربية وييسّرها ويربطها بواقع اللغة.

فإشارة عباس حسن إلى العامل إشارة إلى ما يخلفه التمسك به من تعقيد للنحو وإفساد الأساليب الناصعة البيان، ومراده بهذا الإفساد لجوء النحاة في بعض الأساليب إلى التقدير والحذف والتقديم والتأخير⁽¹⁾، فلقد باتت هذه النظرية حائلا بينها وبين تعلّم العربية وكابوسا أساء إلى النحو أكثر مما فسّره؛ ذلك أن الكثير من المسائل النحوية كانت خاضعة لهذه النظرية، لهذا رأى عباس حسن أنّ إصلاح النحو وتيسيره لا يكون إلا بتطهيره من مئات المسائل التي بُنيّت على نظرية العامل حيث قال: "... لعلّ فيما أوردناه ينهض دليلا على أن العامل قد تجاوز اختصاصه حين

(1) - ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، ص 196.

أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والتراكيب ذلك التحكم الذي هو داعية الدهش بل السخط وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة وتعسيرها على المتعلمين⁽¹⁾.

ولقد أورد أمثلة تبارى النحاة في تعليلها وتفسيرها من منطلق العامل، من ذلك مسألة العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر بالرفع وهذا خطأ عند سيبويه ومعظم النحاة لاجتماع عاملين على معمول واحد، ولقد تعرّض للنقد إمام النحاة سيبويه حين تعرض لمثل هذه الأساليب التي جاءت على غير سنن العربية حيث رأى فيها سيبويه غلطا من العرب⁽²⁾ وخرقا لنظام العوامل حيث نفى عباس حسن الغلط عن العرب.

فقد جاءت هذه الأساليب مطابقة للقرآن الكريم، وتعرّض عباس حسن لنقد سيبويه في تغليب العرب كان بسبب مغالاة النحاة في القول بالعوامل وحفاظا على قداستها وصرامة تحكمها في الأساليب والعبارات؛ لذلك تجرأ سيبويه على أن يطلق عنانه حتى على العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم العربية وبهم اقتدي وعوّل عليهم في التقعيد، لكن هذا لا يعني ألا تخالف قبيلة من القبائل النظام العام للعربية، والحقيقة أن سيبويه اعتبر ذلك توهمًا وزلةً لسان كما أن الشاهد في الآية الكريمة⁽³⁾ اعتبره تقديمًا وتأخيرًا.

فعباس حسن انتصر للنحو العربي وفصيح الكلام الذي كان مصدر تقعيد قواعده، وتحامل على النحاة الذين جعلوا من العامل دستورًا لتفسير ظواهر الإعراب وتعليلها وتأويلها إلى الوجه المقبول، وإذا كان القياس صارما في ضبط وتصحيح ما أخطأ فيه العرب، فلا أحد يعترض على سيبويه حين خطأ العرب وأشار إلى ما هم عليه من الزلل حتى وإن كانوا فصحاء.

فعدّ السماع أصلا من أصول التقعيد، فلأنه يعتمد لغة قوم يوثق بهم ويستند إليهم، وهذا لا يعني أن العربي كان بمنأى عن الخطأ والغلط وأن كلامه كله يقبله القياس حتى وإن كان في

(1) - اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 204-205.

(2) - ينظر: سيبويه ج 2 ص 155، حيث تعرض لقول العرب إنك وزيدٌ ذاهبان حيث يرى سيبويه أن هذا لا يجوز في الابتداء كقولنا: هم أجمعون ذاهبون إبقاء لعمل إن في اسمها وتبعية التوكيد للمؤكد.

(3) - الآية 69 من المائدة سبق الحديث عنها: "إن اللذين آمنوا والصابئون ..."، فحق الصابئين أن تأتي بعد عام الخبر.

حدود رقعة الفصاحة الزمانية والمكانية؛ ذلك أن ابن جني تعرّض لهذا وعقد له بابا بعنوان "أغلاط العرب"⁽¹⁾ فهذه الأمة الحكيمة جاءت بهذه اللغة وتفجّرت بما قرائح أبنائها من غير أصول كانوا يعودون إليها ولا قوانين يتمسكون بها، فرما يكثر الشيء على ألسنتهم فيزيغون به وينحرفون عن الصواب، كما أن تأصيل النحاة لهذه النظرية-نظرية العامل- وتشديد أركانها وأصولها والمدّ من دائرتها كان بالاحتكام إلى المطرد من مسموع كلام العرب المبني على الكثرة.

4.4. بعض المسائل التي رفض تعليلها عباس حسن:

يجدر بنا أن نقدم بعض المسائل التي رفض عباس حسن وجود تعليلها في النحو من ذلك:

1.4.4. علة رفع الفعل المضارع:

يرى عباس حسن أن النحاة تبادلوا جدلا عنيفا في علة رفع الفعل المضارع واختلفوا في عامل رفعه بين تجرّده من العوامل والتجرّد علامة عدمية، وحلولة محل الاسم والزيادة التي تكون في أوله يعني أحرف المضارعة، فيرى عباس حسن أن هذه معركة جدلية لا طائل وراءها وإضاعة الجهد فيها⁽²⁾، وارتأى أن يكون موقفه محاكاة العرب في رفعه وجزمه ونصبه وطرح قضية تعليله لأن تعليل النحاة له كان مبنيًا على جدل عنيف وأوهام ظنية أملاها عليهم سحر هذه النظرية، وحقيقة الأمر خلاف ذلك حسب رأينا؛ ذلك أن تعليل النحاة لرفع الفعل المضارع كان بمقارنته بالنصب والجزم، فالنصب أثر لناسب والجزم أثر لجازم والرفع يكون بَعْدَ من منطلق أن الأثر يكون بالوجود أو بالعدم خاصة إذا كنا نرى أن العوامل أمارات وليست مؤثرات حقيقية حسب ما يتّهم به النحاة.

2.4.4. العامل في البدل:

إن عباس حسن اعتبر أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، من ذلك مسألة العامل في البدل حيث اعتبر النحاة أن البدل على نية تكرار العامل، فذلك مبني على التوهّم والتخيّل ولا

(1) - ابن جني، الخصائص ج3 ص299 من أغلاط العرب المرتكبة اشتقاق اسم الفاعل مالِكٍ من لَأَكُ حيث قالت العرب مالك الموت ظنا منهم أن ملك الموت أخذت من ملك، وحقيقة الأمر أنها أخذت من لَأَكُ، فملك على وزن مُفَعِّلٍ وأصلها مَأَكُ حذفت همزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، من ذلك أيضا مصائب والأصل مصايب لأن أصلها مصيبة، فإلياء أصلية تبقى في جمع التكسير فلا تقلب همزة كما في صحيفة وكتيبة.

(2) - ينظر: عباس حسن، النحو الوائى، ج4، ص277.

يستند إلى أساس قوي لذا يجب أن يهمل، فعدم التمسك بما لا يؤدي إلى فساد في المعنى ولا في التركيب⁽¹⁾، ففيها من التقدير ما لا يمت إلى واقع اللغة بصلة.

3.4.4. العامل في المبتدأ والخبر

لقد أشار عباس حسن في معرض حديثه عن العامل في المبتدأ أنه عامل معنوي وهو الابتداء لكونه مسندا إليه، والمسند إليه يُرْفَعُ بما في النفس من فائدة الإخبار عنه وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ يقول ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ ***** كَذَا رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ (2)

فمن باب التيسير النحوي عند عباس حسن أن يكتفي بمعرفة رفعهما لأن معرفة علة الرفع لا يؤثر في ضبط الكلام.⁽³⁾

وقد كان عباس حسن أقرب إلى الواقعية مفندا كل جدل في رفع المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، ذلك أن المبتدأ اسم لا يعمل في الخبر لأن الأصل في العمل للأفعال والحروف، فالأسماء لا تعمل إلا إذا كانت مشتقة وبشروط، فمجال العمل لا يتعدى الأفعال والحروف.

وخلاصة القول في سبب رفض عباس حسن بعض المسائل النحوية التي ترتبط بالعامل ارتباطا وثيقا ولا تكاد تنفك عنه لما توجهه هذه النظرية من تمحل وتكلف وإضمار وتأويل من موجب أنه لكل أثر مؤثر، ولكل موجود موجد ولكل معلول علة، أضف إلى ذلك ما التزمته هذه النظرية من قوانين صارمة ومبادئ جادة في بناء هيكلها وتشبيد أركانها.

5.4. تأييده لابن مضاء في نظرية العامل:

إن حقيقة العامل عند النحاة على أمرين: الأول إجماع النحاة على أن العوامل محدثة الأثر الإعرابي اللفظية منها والمعنوية، والثاني يرى أن المتكلم هو المسؤول عن العمل وصاحب هذا الرأي

(1) - ينظر: النحو الوافي، ج3، ص678.

(2) - ينظر: شرح ابن عقيل ج1 ص182، أسرار العربية ص77 والانصاف في مسائل الخلاف 1 ص56، وهذا الرأي رأي البصريين لأن الكوفيين يرون أن كلا منهما يرفع الآخر، فهما مترافعان لحاجة كل منهما إلى الآخر وطلبه له.

(3) - ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص447.

صاحب الثورة الشهيرة على النحاة ابن مضاء القرطبي مع العلم أن ابن جني أشار إلى ذلك قبله، ولقد تبني أصحاب التيسير من المحدثين رأي ابن مضاء خاصة تجاه العلل والعوامل.

ولعلّ عباس حسن أحد معتنقي رأي هذا الأخير رغبة كانت تحدوه في تيسير النحو وتحليله من شوائب ليست من مادته علقت به فزادته تعقيدا، وأصبحت هاجسا على متعلم العربية لأن من يرفض التقدير والتأويل ويتذمّر منهما ينفي وجود هذه النظرية وحقيقة نسبة العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية ويبيّن أفكاره وتعليله على ما ظهر من أمور وإنجلي منها لدارس اللغة يقول مشيرا إلى خلاف النحاة في ذلك: "... إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة كابن مضاء، وإنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة..."⁽¹⁾.

ويظهر أن عباس حسن قد وقف موقف ابن مضاء ضدّ إجماع النحاة بحقيقة العامل اللفظي والمعنوي وما يحدثه من إعراب، وقد كان مساندا له في دعواه التي تزعم أن المتكلم هو محدث الإعراب حيث اعتبر رأي النحاة في العامل وتشدّدهم في موجب العمل بقوانينه وأحكامه سببا لا يمكن حجبه في تعقيد النحو وإفسادا لأساليبه الناصعة البيان لأن النحاة بنوا أحكامهم في القول بالعامل على ما تقرّره العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من اعتقاد مؤداه أنه لكل حادث محدث ولكل موجود موجد⁽²⁾، فلقد كان لعلم الكلام أثر بارز في بناء التصوّرات والأفكار التي أسّس بموجبها العامل، أضف إلى ذلك التعقيد التي تلبّس بالنحو كان نتيجة العامل وما خلقه من مظنونات أوهام وتكلّف وتمخّل في تفسير ظواهر الإعراب .

فأدى هذا بالنحاة إلى الفرار من واقع اللغة إلى التأويل والتقدير أعني تقدير العوامل وافتراضها وتقسيمها قسمين لفظية يكون للفظ الظاهر حظ في إحداث الإعراب، ومعنوية يُلجأ فيها إلى الافتراض والتقدير مبنية على الظنون والتوهّمات لا وجود لها في ظاهر الكلام، بل ذهب النحاة أبعد من ذلك وقسّموها إلى أصلية في العمل وفرعية، وقوية وضعيفة وغير ذلك.

(1) - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 129.

(2) - ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 186.

فتوجيه عباس حسن النقد للعامل لتحكمه في صنوف الكلام المختلفة وإخضاعها له وتوجيهها لسلطانه، فقد تعقدت أبواب نحوية وتشعبت آراء نحوية في أساليب واضحة طيعة لعقل المتعلم لأنها بنيت على هذه النظرية من تلك المسائل مسألة التنازع التي تبحث في أي العاملين أولى بالعمل، فلو خُلصَ النحو من نظرية العامل لما وُجدَ عناءٌ في فهم هذا الباب يقول: "يُعدُّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام الفصيح بل ربما كانت مناقضة له".⁽¹⁾

فعباس حسن لم يرفض العامل مطلقاً، وإنما عاب ما جنته هذه النظرية على النحو من تأويل وتقدير وتكلف في تخريج التراكيب بموجب قوانينها ووفق أحكامها لأن وجهة رأيه تعكس ما صرح به لأنه يميل أحياناً إلى العامل اللفظي والمعنوي، وذلك لسببين:

❖ اعترافه ببراعة النحاة في تأسيس هذه النظرية التي تقدّم منها قويمًا وسبيلاً مذلاً لمن أراد أن يتعلم اللغة ويصيب قواعدها بعيداً عن التأويل والتقدير والتعليل المضني.

❖ رأيه في بيان فضل العامل في تحقيق الغاية التعليمية يكاد يقترب من فكر النحاة القدامى لأن البحث في العلاقات القائمة بين عناصر التركيب وما تستوجه كل كلمة في سياق معين كحاجة الفعل إلى فاعل مرفوع يأتي بعده وقد يتطلب مفعولاً به، وحرف الجر والمضاف يوجبان أن ما بعدهما مجرور... إلخ، فلا يهتدي المتكلم إلى حركات أواخر الكلم إلا بتحديد العلاقة بينهما في التركيب، فهذا يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها فيضبط كلماته وألفاظه وفق ما يحسّ ويدرك من سهولة وخفة.⁽²⁾

فمنهج عباس حسن التيسيري جعله يغض الطرف عن حقيقته العامل ويتوجه إلى الفوائد التعليمية التي تحققها إذا تعاملنا معها تعاملًا حكيمًا لا يتعدى أبسط صورها.

(1) - عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص201.

(2) - ينظر: النحو واللغة بين القديم والحديث، ص190-191.

6.4. رأي الباحث:

إن نظرة منصفة يجب أن نقف بها على فهم النحاة الأوائل للعامل تجعل منها واضحة كل قديم وحديث في ميزان علمي عادل لا إشارة إلى أيّ الأفكار أحقّ بالبقاء وأيّ الآراء أجدر بالاعتناء، وارتأينا أن نوضح فكر النحاة حول هذه القضية، ففهمهم له على عكس ما يراه بعض المحدثين من أن الألفاظ المعنوية أو اللفظية مؤثرات حقيقية حسية.

فهذا الرأي لم يأخذ به قديم من البصرة ولا قديم من الكوفة، وإنما النحاة كانوا يرون العوامل تنتزّل منزلة الأمارات والدلالات⁽¹⁾، فالاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما من الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا أسموه عاملاً⁽²⁾، فنسبة العمل إلى العوامل اللفظية والمعنوية مجاز لا حقيقة وإنما للمتكلم الذي يلتزم مبدأ وقوانين العمل.

ولقد أشار ابن جني إلى أن المتكلم يحدث الرفع والنصب والحزم لا بشيء غيره، وقول النحاة العامل اللفظي والمعنوي كان بسبب تضام الألفاظ مع بعضهما البعض وحاجة كل منها إلى الآخر، كما أشار إلى ذلك أيضاً الشريف الرضي إلى أن يحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا يحدث علامتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أن المعنى هو المتكلم فقول: "العامل في الفاعل هو الفعل لأنه صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في المبتدأ أو الخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر"⁽³⁾.

ومجمل ما يقال في العامل: أن الخلاف الواقع في حقيقته والجدل الذي خاض فيه النحاة يجعل منا أن نحوز الحسينيين ونخلص إلى أن العامل مزاجحة بين دورين وتكاتل وظيفتين، هما المتكلم والعوامل اللفظية والمعنوية، فالمتكلم يعزى إليه فضل تلفظ اللغة، فما كان من رفع أو نصب أو

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ج1، ص57 وأسرار العربية ص73.

(2) ينظر: الشريف الرضي، شرح ابن الحاجب: تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، مطبعة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، 1993، ج1، ص44.

(3) الشريف الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص52.

جزم فله في ذلك دور، أما العوامل اللفظية والمعنوية فهي عبارة عن قوانين وقواعد تصاغ وفق الاحتكام إلى هذه النظرية، فليس للمتكلم الحرية المطلقة في إحداث حركات الإعراب كيفما يشاء والتصرف في أساليب القول دون مراعاة صرامة القواعد وأصول اللغة التي أخذت من فصيح لغة العرب.

ولا شك أن هذا الخلاف يبقى قائما ولا يجد سبيلا إلى الفصل، لأن المذاهب الدينية والعقائدية هي التي تبعث بالأفكار، فمن يرى أن علل الإعراب للمتكلم فقد تمذهب بالاعتزالية التي تنسب الأفعال إلى المتكلم فلا دخل لغيره في تصرفاته وأفعاله، وما اللغة وضبط الكلام إلا مظهر من مظاهر حرية الأفعال والتصرفات، ومن يرى أن العامل هو العوامل اللفظية والمعنوية فتجريد المتكلم من حرته المطلقة ونسبة الأفعال إلى الله فهو رأي أهل السنة، فالاختلاف عقائدي وما العامل إلا مظهر من مظاهر اختلاف المذاهب الدينية التي تفرض على أصحابها سيطرة أفكارها والأخذ بموجب قوانينها.

5. المبحث الخامس: التعليل في نظر مهدي المخزومي:

لقد كان لمهدي المخزومي محاولات جادة في إصلاح النحو العربي وإخراجه من مظان التأويل والتعليل والتقدير، وقد شغلت أفكاره حيزا كبيرا من ساحة التجديد النحوي واعتلت آراءه ومحاولاته ذروة التيسير النحوي، ولا شك أن المخزومي اتبع المنهج الوصفي الذي يقف عند حدود الظاهرة اللغوية بالوصف والاستقراء، واعتمد على المادة النحوية لدى القدماء وخاصة المدرسة الكوفية.⁽¹⁾

فقد تيسر له الاطلاع على المسائل النحوية والتعليلات التي كانت أقرب إلى واقع اللغة بعيدة عن الفلسفة وسلطانها، أضف إلى ذلك الآراء التي سبق إليها واستفادها من أستاذه إبراهيم مصطفى، وأفكار مهدي المخزومي تكوّنت بفضل غوصه في التراث وسبره لأفكار النحاة القدامى وانفتاحه على الدرس اللغوي العربي الحديث، فكان حلقة وصل بين ماضي العربية وحاضرها المتجدد، لذلك يعتبر أبرز الأعلام الذين سلكوا نهج التجديد في العصر الحديث، فقد انصبت محاولاته على مراجعة بعض الأصول النحوية وما ترتب عليها من مسائل في تعقيد النحو وتعسيره على المتعلمين كالعامل مثلا والإعراب وتخليص النحو من هذه النظرية التي بُني عليها التعليل الذي اصطنعه النحاة وتكلفوا في فرض سلطانه على العربية.

1.5. رأيه في التعليل:

إن مهدي المخزومي انطلق في نقده للتعليل النحوي من رؤية جديدة للنحو العربي يرى أنها ضرورية وأصبحت الحاجة إليها ملحة لا لشيء إلا لعرض النحو عرضا جديدا يتلاءم مع طبيعة اللغة، ولقد كان للتعليل مكان بارز ضمن تجديده يقول: "أصبحت الحاجة ملحة إلى نحو خلو مما علق به في تاريخه الطويل من شوائب ليست منه مدروسا وفق منهج يلائمه مبراً من هذه التعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم والتي أتت على حيوية هذا الدرس اللغوي فعصفت بها

(1) - لقد تكلفت جهود مهدي المخزومي وبحوثه بتأليف كتابه الموسوم بمدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو الذي تقدم به إلى كلية العلوم لنيل شهادة الدكتوراه، ولا شك أن عنوان الكتاب يبنى عن إعجاب مهدي المخزومي بآراء الكوفيين وتأييدها أكثر من مرة؛ ذلك أنه كان يرى منها أحكم وأمثل وسيلة في وصف اللغة وصفا يطابق واقعها ويتماشى مع طبيعتها.

وانتهى الأمر بها الدرس إلى أن يكون مصدر برم وضيق لا حدّ لها⁽¹⁾، ويمكن أن نلخص ما دعا إليه المخزومي فيما يلي:

• يجب أن يعرض العرض العربي عرضا جديدا يراعى فيه المنهج التيسيري، وأقرب المناهج لدراسة النحو وأنجعها المنهج الوصفي الذي تبناه النحاة الأوائل ثم ما أن لبثوا وأن عزفوا عنه، فهذا المنهج لا يتعدّى وصف الظاهرة اللغوية.

• الحرص على أن يكون النحو خاليا ومبرأ من تعليلات مصطنعة، ولعله يقصد بذلك العلل الجدلية، شأنه في ذلك شأن الذين سبقوه والذين نادوا بطرحها وإهمالها لأنها ذهبت بروح اللغة وسببت نفورا وضجرا من علم النحو بعد أن كان مستساغا سهل المنال للناشئة، كما أن التماس النحاة للنحو بهذا السبيل واتباعهم هذا المنهج أتعبوا أنفسهم وجنوا على المتعلمين لأن تأويلاتهم وتعسفهم في التخرّيج تطلق أحكاما لو تأملوها لتراجعوا عنها وأراحوا أنفسهم وأراحوا غيرهم من عناء الجدل وتشعب الآراء.⁽²⁾

2.5. موقفه من العامل:

لم يكن رأي مهدي المخزومي في العامل خارجا عمّا تكاد تجمع عليه الدراسات اللسانية العربية الحديثة من رفضها ورفض العمل بمبدئها، ولقد سار على نهج أستاذه إبراهيم مصطفى لأن العامل شغل حيزا كبيرا من منظومته النحوية التجديدية حيث يقول: "قد حاولت في هذه الفصول أن أحلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وقد كان النحاة رحمهم الله قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم"⁽³⁾.

ويؤكد المخزومي أن إلغاء العامل يكون رغبة في إلغاء المسائل التي تترتب عليه وتخضع لأحكامه وقوانينه من ذلك مسألة التنازع والاشتغال والتقدير والتأويل... إلخ، ويرى المخزومي أن البصرة هي المسؤولة عن نشأة هذه الفكرة وتغلغلها في جسد النحو لتشغل الحجر الأساس في بناء

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص27.

(2) هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا في أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 1983، ص127.

(3) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص16.

المسائل على منواله، وسبب ذلك أن النحاة البصريين كانوا شديدي الارتباط بعلم الكلام، وهذا هو العامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلة والعامل الذي اقتبسه النحاة من كلام المتكلمين في العلة؛ ذلك أن منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذاك فاقتبس منه الدارسون منهجهم، أضف إلى ذلك أن كثيرا من النحاة كانوا متكلمين. (1)

كما يرى المخزومي أن فهم النحاة الأوائل للعامل وبناء مسائل النحو على عاتقه لا يكاد يخرج عن طبيعة اللغة، وأن نشأته عند الخليل والفراء كانت من خلال دراستها للأصوات وتآلفها وتأثير بعض الحروف على بعض وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية والجمل (2)، يظهر ذلك في التفاعل بين الحركات والحرف، أما النحاة الذين جاءوا بعد الطبقة الأولى نسب إليهم تحوير منهج الدراسة اللغوية القائمة على العامل لتتحول نحو فلسفيا وتصيب بثوب منطقي آل بالنحو إلى جدل وافتراض وجمود، فهذا يشير إلى أن العامل وليد العلوم التي كانت حصيلة العصر وخاصة علم الكلام الذي أنشأ بين يديه نحاة المعتزلة، وقد ظهر الاعتزال في البصرة على يد واصل بن عطاء، فقد تمكن هذا العلم من أن يستولي على عقول النحاة وبشكل معالم تفكيرهم في نحو العربية ليعصف بالعلة التي هي أساس التفكير في العامل.

فشغلت العلة مكانا كبيرا من نشاط النحاة؛ ذلك أن العامل في النحو وليد فكرة الأثر والمؤثر في عقيدة النحاة، وقد استطاعت البصرة أن ترمي جانبا من هذه الفكرة وتعود إلى رشدتها بالرغم من سيطرة الاعتزال وعلم الكلام على نحاة البصرة، فالكوفيون بالرغم من تأثرهم بالمنهج الجديد لم يستطيعوا التخلص من آثار ما نشأوا عليه من منهج دراسي ألقوه في حياتهم العملية في البيئة الكوفية (3)، لذلك نرى أن العامل عند الكوفيين أضعف من العامل عند البصريين.

فرفض المخزومي لنظرية العامل وإغائها من النحو وبناء تجديده وتأسيس تيسيره وفق ذلك كان لسببين:

(1) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 260.

(2) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 274.

(3) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 261.

- الأول أن هذه اللغة تسرّب إليها ما ليس منها، فكان موضوع دراستها ومنهج التأليف فيها خاضعا لعلوم العصر كعلم الكلام.
- الثاني أن هذه النظرية ترتّب عليها ما يذهب بروح اللغة ويجعل منها أوهاما وظنونا لا تتصل بطبيعة اللغة ولا تصيب منها هدفا.

3.5. تأثر المخزومي بأراء الكوفيين:

إن ما نقلته لنا المدونات التي أرّخت للنحو العربي وتتبع مسيرة نشأته أن هناك مدرستين نحويتين كانتا هرمي تأسيس هذا العلم، وساهمتا بشكل كبير في إنتاج ما وصل إلينا من أصول وفروع، مع أن تلك المدرستين اختلفتا منهجا وتطبيقا في تناول مسائل النحو.

فالبصرة أشد تجريدا للقياس والكوفة أكثر منها ولعا بالسماع، ولقد ألقى ذلك بظلاله على تكوين الثقافة النحوية لدى الدارسين العرب المحدثين، فقد تسنى لكل باحث في النحو ومتبصرا بمسائله ومنفتحا على توجيهاته والاختلافات القائمة بين المدرستين والحرب الناشبة بين القطرين أن يجد له مكانا بين هذه الآراء ويرتقي لنفسه مذهباً يتقمّصه ومنهجا ينتهجه بين المدرستين، وكذلك كان المخزومي، فشأنه شأن باقي النحاة الذي يظهر تأثرهم بمدرسة معينة، فقد تأثر المخزومي بالآراء الكوفية تأثراً لا تعمى على رؤيته عين بصيرة، تجلّى ذلك من خلال طرقه لمسائل النحو طرقا يتلاءم والدرس الكوفي ويعالج ذلك معالجة الكوفيين لها مؤيدا لحججهم في كثير من الآراء والتي منها:

1.3.5. التنازع:

سبق وأن أشرنا إلى أن التنازع من الأساليب النحوية التي خاض فيها نحاة القطرين (البصرة، الكوفة)، ولا بأس أن نذكر بأنه توجّه عاملين إلى معمول واحد، والعامل الأول بالعمل قضية محلّ خلاف بين البصريين والكوفيين حيث أنّ الكوفة توجب إعمال الأول والبصرة توجب إعمال الثاني لقرينه من المعمول.

كما أن الخلاف القائم يمنع إعمال العاملين في المعمول لأنهم متأثرون بالفلسفة الكلامية، ولأن الفلسفة التي اعتنقها هؤلاء تجعل من نظرية العامل قاعدة تقول: لكل معلول علة ولكل معمول عامل، وتترض أن تقول لكل معلول عاملان ولكل معلول علتان، فلا يحدث مؤثران أثرا

واحدا لذا خلصوا إلى إعمال أحد العاملين وإضمار الثاني، لكن المحدثين يرون أنه لا مانع أن يجتمع عاملان على معمول واحد ويحظى كل منهما بالعمل في ذلك المعمول، فالجملة: جاء ودخل زيدٌ فاعل للفاعلين ولا مجال لتوجيهه إلى أحد العاملين وإضمار الثاني لأنه ذات واحدة صدر منها الحدثان.

ولا شك أن المخزومي يرى ذلك الرأي ويعيب على النحاة النهج الفلسفي الذي نهجوه في معالجة هذه الأحكام، فقد جعلوا من التنازع أسئلة مفتعلة، فاللغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة إذا دعت الحاجة إلى هذا الاجتماع لكن سيطرة فكرة العامل وتحكمها في قوانين النحو وإيمانهم بأن الفعل أقوى العوامل النحوية نظروا إلى مثل هذا الأسلوب في اللغة على أنه تنازع في العمل.⁽¹⁾

ولا مشكلة في جعل المعمول معمولا لعاملين، وفي جذور الآراء الكوفية التي توصف بأنها أقرب إلى واقع اللغة نلتمس هذا التوجه والتسامح في تجويز ذلك والتحرر من قيود هذه النظرية، ذلك أن الكوفيين يجيزون عمل عاملين في معمول واحد كعمل الفعل والفاعل النصب في المفعول به⁽²⁾، والفراء يرى أنه لا مانع من جعل المعمول معمولا للعاملين إذا كان لهما نفس الاقتضاء نحو قام وقعد زيد، فزيد فاعل أو معمول لقعد وقام كليهما⁽³⁾، وإذا عدنا إلى المخزومي فإنه يذهب إلى أبعد من تأييده للفراء حيث يرى أن باب التنازع إذا كان الاقتضاء واحدا ليست من باب التنازع أصلا.

2.3.5. الاشتغال:

إنّ هذا الباب أيضا من الأبواب التي استنفذت جهد النحاة، وضابطها اشتغال العامل بالعمل في ضمير الاسم الذي شُغِلَ عنه كقولنا: زيدا ضربته، ف ضرب عمل في الضمير العائد على زيد بدلا منه على حد قول النحاة، وفي هذا الباب يظهر لنا أنه لا بدّ للاشتغال من ضمير يعود على الاسم الذي قبل العامل، وهذا الضمير قد يكون منصوبا بالفعل أو مجرورا بالحرف نحو قوله

(1) - ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 161.

(2) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ج 1، ص 82، وأصول النحو العربي للحلواني ص 202.

(3) - ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 263.

تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

ومع العلم أن الخلاف قائم والجدال محتدم في ناصب المشغول عنه الذي تقدم بين البصريين والكوفيين حيث إن البصريين لا يجيزون أن يكون الفعل الظاهر هو العامل في الاسم المتقدم بل يحصرون عمله في الضمير فقط ويقدرّون فعلا للاسم المتقدم، والكوفيون لا يمنعون أن يكون الفعل عاملا في الاسم المقدم وما عاد إليه من ضمير لأن الضمير هو الاسم الظاهر في المعنى، مع أن الكسائي يرى أن الاسم منصوب بالفعل المتأخر والضمير ملغى والفراء يجعل الاسم منصوبا بالفعل، وعليه فليس هناك اشتغال عند الكوفيين، ويرى المخزومي ما يراه الفراء أنه لا يجب أن يعقد باب للاشتغال، فالاسم المتقدم مفعول به مقدم للاهتمام والضمير كناية عنه، فذهاب المخزومي ذهاب الفراء في باب الاشتغال تجنّب للتقدير والتأويل الذين يستحضران عناصر لا حاجة لنا بها في تقوّم المعنى وفهمه؛ إذ لا فائدة من القول في زيد رأيت: رأيت زيدا رأيت.

3.3.5. تقدم الفاعل على فعله:

من المسائل التي أعاد المخزومي إحياءها والاستضاءة بآراء الكوفيين فيها مسألة تقدّم الفاعل على فعله⁽¹⁾ بخلاف البصريين الذين يعتبرونه مبتدأ يقول المخزومي: "فالجملّة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر".⁽²⁾

فهذا التعريف الذي أدلى به المخزومي يعيد الاعتبار إلى تقسيم الجملة العربية، وإعادة النظر في تقسيمها لدى المحدثين الذين منهم المخزومي سببه أن القدامى من أسلافنا بنوا ذلك على معطيات شكلية لا اعتبار للدلالة فيها حيث أن ما صُدّرَ منها باسم مرفوع فهي اسمية حتى وإن كان فاعلا في المعنى، لذلك نجد الكثير من المحدثين من يؤيد هذا الرأي القائل بجواز تقدّم الفاعل على فعله، وإن منع تقدّم الفعل على فاعله "اعتبار لا تؤيده المعطيات المطلوبة ولا يبرزه الواقع اللغوي، وليست له أي مزية منهجية سوى أنه يدعو إلى التشبّث بالشكلية من ناحية أولى

(1) - الشاهد الذي استدل به الكوفيون على ذلك قول الزبّاء نائلة بن عمرو من الرجز: مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَيُدَا * أَجْنَدًا يَجُولْنَ أُمَّ حَدِيدًا.

(2) - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 47.

وإلى الالتباس من ناحية ثانية ويجزّ إلى التعقيد من ناحية ثالثة، فتقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية يجب أن يكون مبنيًا على تحديد طبيعة العناصر المكوّنة لكل واحدة منها".⁽¹⁾

ولعلّ النهج الذي سار عليه النحاة الأوائل يؤدي إلى التعقيد والإضمار، فإذا تقدّم الفاعل على الفعل في جملة زيد جاء يجب أن يقدرّ فاعل للفعل جاء باعتبار أن زيدا مبتدأ وهذا التقدير نحن في غنى عنه ما دامت دلالة الجملة واضحة. أضف إلى ذلك أن هذا التقدير يقتضيه مبدأ الانسجام مع القاعدة النحوية العامة التي فرضها النحاة.⁽²⁾

4.5. الإعراب عند المخزومي:

لقد انتهى نقد مهدي المخزومي لظاهرة الإعراب في العربية إلى تعريف يخلو من الصبغة الفلسفية التي تخلّلت التعاريف والرؤى القديمة لدى النحاة حيث يرى أنه: "بيان ما للكلمة أو للجملة من وظيفة لغوية أو قيمة نحوية ككونها مسندا إليه أو مضافا إليه أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام"⁽³⁾.

ولا يختلف هذا التعريف للإعراب عن رأي إبراهيم مصطفى فيه حيث أن الإعراب وسيلة لرصد الدلالة النحوية للكلمة في الجملة والجملة في الكلام، ففهم مهدي المخزومي وإبراهيم مصطفى للإعراب على حدّ قوليهما كان أوسع من فهم القدماء له الذين ربطوا دلالاته بحركة إعرابية تظهر على آخر الكلمة، كما أن الفتحة أفرغت من وظيفتها الدلالية وضاعت الوظائف النحوية معها لأنها سمة لها، فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست علما لشيء فهي حركة خفيفة يستريح إليها العرب حين يريدون تحريك آخر الكلمة، لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة ولا تحمل أي معنى إعرابي⁽⁴⁾.

(1) - عبد القادر المهيري، نظرات في النحو العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، ص48.

(2) - ينظر: عبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتفسير اللسانية، مطبعة أنفو برانت فاس، ط1، 2004، ص44.

(3) - مهدي المخزومي، من النحو العربي نقد وتوجيه، ص67.

(4) - ينظر: مهدي المخزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص70-71.

5.5. رأي الباحث آراء في المخزومي:

إنه من زاوية الإنصاف العلمي أن نقول: إن المحدثين لا يختلفون عن القدامى في تعليلهم لمعاني حركات الإعراب، ولا نراهم أضافوا جديدا لظاهرة الإعراب إلا غلّوا في طعنهم للقدامى وتوجيه سهام النقد إليهم لأنهم بنوا معظم أبواب النحو على نظرية العامل وما يتخللها من إعراب، فدراسة المحدثين لحركة الإعراب ودلالاتها لا يخلو الفكر النحوي القديم منها لأن تخصيص وظيفة لغوية وقيمة نحوية ودلالية لكل حركة إعرابية ضارب بجذوره في قديم الفكر النحوي كما أشرنا سابقا خلال حديثنا عن إبراهيم مصطفى حيث كان الزمخشري سبّاقا له في تحديد وظائف الحركات، فالضمة للمسند إليه والفتحة علم المفعول والفضلات والكسرة للإضافة.

فتوسيع دائرة الإعراب وإخراجه من مدار التضييق المفهومي والحصر الشكلي لدى إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي لا يخلو من نقد لأن تجديدهم للإعراب انطلق من تعريف المتأخرين له من النحاة، فالمتقدمون لهم مفهوم أرفع من أن يُوسَمَ بأنه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا أو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر المعرب، فهذه تعاريف أوردها ابن هشام الأنصاري وأبو البركات الأنباري، تعاريف تعصف بالقيمة الدلالية له، وإن تعريفي ابن جني وابن يعيش يردّان له الاعتبار ويجعلان منه حلقة تدور حول الشكل والمعنى؛ ذلك أن المعنى هو المرآة الحقيقية لاختلاف هذه الحركات التي يسببها العامل فابن جني يرى: "أنه الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"⁽¹⁾، ويرى ابن يعيش: "أنه الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب المعاني"⁽²⁾.

ألا يلتمس الناظر في هذين التعريفين أن المعنى هو سبب اختلاف الحركات المتسببة بالعوامل وأن المعاني في النفس أسبق من لفظ الحركات أواخر الكلم وأن العوامل وما يترتب عنها من آثار إعرابية وسائل لإيراد المعاني وصور شكلية تعبر عنها؟ فالأجدر بنا إذا أردنا أن نعيد النظر في تراث أسلافنا الإحاطة بتعاريفهم وتأمل مؤلفاتهم تدبّرا وقراءة حتى لا نصدر أحكاما تكون ضحية

(1) - ابن جني، الخصائص، ج1، ص104.

(2) - موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص196.

العجلة، ومن الإنصاف العلمي أن نقول إن الإعراب موصول بالمعنى في دراسات المتقدمين بعري منطقية ووشائج محكمة لا يمكن لها أن تكون عرضة لفصل أحدهما عن الآخر (الإعراب والمعنى).

6. المبحث السادس: التعليق والعامل في نظر شوقي ضيف

لقد كان شوقي ضيف من الأعلام المحدثين الذين حملوا لواء التيسير النحوي في العصر الحديث، ولقد مكّن له تحقيق كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي الخروج بنتائج في غاية الوثاقة، والإدلاء بآراء تستحقّ العناية والدراسة لأنّ التجديد والتيسير موصولان بهذا العلم، ولا نعرف أحدا من المحدثين حلقت شهرته في سماء التيسير النحوي غيره، فقد أصاب من ذلك ما يستحقّ التقدير حيث أراد أن يجمع ما تشتت من أبوابه ويحذف ما زاد من تعقيده وأن يرتب مسائله وفق ما يخدم الغاية التعليمية لهذا العلم.

1.6. تأثيره بابن مضاء القرطبي:

إن جهود شوقي ضيف تكاد تكون وليدة فكر ابن مضاء، فقد نُسي هذا الأخير وطُويت صفحات أفكاره وآرائه؛ ذلك أنّ النحو العربي القديم بعلمه وأقيسته قد تأصل بأصوله وسيطر بأفكاره، وتمكّن من إخضاع رقاب الدارسين على حدّ سيفه، فكيف سيكون مصير آراء ابن مضاء أمام شموخ هذا الموروث النحوي؟، فقد تعلق به أعني -النحو القديم- القدماء والأندلسيون فباءت آراء ابن مضاء بالفشل وزالت بزوال صاحبها.

ففكرة التجديد بدأت نواتها بتحقيق كتاب الرد على النحاة على يد شوقي ضيف، ولقد وضع التجديد أمام مرأى عينيه الأصول والمسائل التي أثقلت كاهل النحاة وكانت سببا في تعقيد النحو كالقياس التي لا تتوفر فيه أركانه المعروفة والعلل الثواني والثالث ونظرية العامل، وسيكون لنا وقفة مع كل قضية من هذه القضايا.

لقد نادى شوقي ضيف بتطبيق منهج ابن مضاء القرطبي قائلا: "... وإنه لحريّ بنا الآن أن نستجيب لهذا النداء أي نداء ابن مضاء حتى نخلصّ النحو من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسرا، ولن يكلفنا ذلك جهدا، فقد مهّد ابن مضاء القرطبي الطريق أمامنا..."⁽¹⁾.

(1) - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948، ص 49.

2.6. رأيه في نظرية العامل:

إذا كان النحاة القدامى قد جعلوا من العامل دستوراً لتفسير وتعليل ظواهر الإعراب، واكتمل ببيان النحو العربي وفق هذه النظرية، فإنّ ابن مضاء يرى أنّها جنت على النحو العربي⁽¹⁾ وقد هاجمها هجوماً ينادي بإلغائها وهدمها لأنها لا تقدّم للنحو شيئاً يقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنّبّه على أجمع على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا بذلك عبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب، وهذا بيّن الفساد"⁽²⁾.

ولعلّ ابن مضاء هاجم هذه النظرية وحطّ من قيمتها رامياً جهود النحاة في التأسيس لها عرض الحائط ومتدّمراً من التقدير والإضمار الذين ينجّران عنها، لكن مع ذلك لا يجب أن يُعقل دورها في تعليم العربية وخاصة عند الوقوف على إعراب بعض الكلمات في الجمل؛ ذلك أنّ السائل يسأل عن سبب نصب عمراً فيقال له: إن زيدا رُفِعَ بضرب، ويسأل عن سبب نصب عمراً فيقال له: نُصِبَ بضرب أو بضرب وزيد، فيعلم أن العوامل سبب في الإعراب وعلل له حال اكتفائنا بالعلل التعليمية، فالنظر إلى هذه النظرية يجب أن يكون من زاويتين:

الأولى سلبية تتمثّل في تقدير عناصر تزيد الكلام تكلفاً وتحول بيننا وبين اكتساب النحو، والأخرى إيجابية تجعلنا نقف على حدود وعناصر الجملة وخاصة إذا كانت هذه النظرية موصولة بالعلل الأولى (التعليمية) لأنها تتقاطع معها في كثير من الوجوه، فإذا كانت العلل التعليمية تلقى

(1) - لقد كان العامل مدعاة التقدير والتأويل واستحضار عناصر لا دور لها في تأسيس المعنى وتوجيهه، فقد يضطر النحوي إلى تقدير مالا يعني نطقاً وفهماً بل يزيد التركيب تعقيداً.

(2) - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 20.

قبولا من طرف جميع النحاة فذلك يستدعي إعادة النظر فيها بما تقرّر لها من فضل وما تساهم به في تدليل العملية التعليمية. (1)

3.6. تقسيم العوامل:

لقد بسط شوقي ضيف تقسيم ابن مضاء للعوامل ليدلّ على فساد نظرية العامل، وهي ثلاثة أقسام:

● قسم حذف لعلم المخاطب به كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾. (2)

● قسم حذف والكلام لا يفتقر إليه مثل: أزيذا ضربته؟، فالنحاة يقدرّون عاملا محذوفا عمل النصب في زيد وهو عامل يفسّره العامل المذكور على نحو ما هو معروف في باب الاشتغال (3).

● قسم ثالث وهو أكثر عنتا من القسم الثاني، إذ نرى النحاة يقدرّون عوامل محذوفة في عبارات لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام كتقديرهم في باب النداء في مثل: يا عبد الله مفعول به لفعل محذوف؛ إذ نرى النحاة يقدرّون عوامل محذوفة في عبارات لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام كتقديرهم في باب النداء في مثل: يا عبد الله مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو ولو قال المتكلم: أدعو عبد الله بدلا من يا عبد الله لتغير مدلول الكلام بعد أن كان إنشأءا. (4)

فرفض ابن مضاء القرطبي وشوقي ضيف فكرة العامل يعود إلى عاملين أو سببين:

أولهما تمثل في جذور منشأ هذه الفكرة والمصادر التي استمدت منها مقوماتها؛ ذلك أن التفكير في العامل وتعليل ظواهر الإعراب مستمدّ مما تقرّر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام التي تبني أفكارها على ما يؤسّسه العقل من مفاهيم تقرّر بأنه لا يصح مخلوق بغير خالق ولا

(1) لقد أشار تمام حسان إلى دور العلة الغائية في تطبيق العملية التعليمية، وأن هذه العلة ترتبط بنظرية العامل ارتباطا وثيقا ولا حرج أن نصوّب خطأ المتعلم بجعل الفاعل معمولا للفعل وجعله سببا لرفعه، ينظر: الأصول، ص 167.

(2) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 20-21.

(3) ينظر: الرد على النحاة، ص 20.

(4) ينظر: الرد على النحاة، ص 20-21.

مصنوع بغير صانع⁽¹⁾، وهذا ما أُخِذَ على النحو العربي بأنه خليط من العلوم كان لها فضل في نشأته وتطوره كعلم الكلام وعلم الفلسفة التي آلت به إلى ما صار إليه.

الثاني: ما تعصف به هذه النظرية من ربح عقيم وما تسبّب فيه من تقدير وتأويل لعناصر مغيبة وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بكتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل لا من خلفه ولا من يديه.

فابن مضاء نادى بإلغاء التقدير في شتى صورته، لكن هناك من التقدير ما يجعل التركيب يفتح على معان شتى، وهذا الانفتاح تنتظم به جمل العربية وتترتب وحدات عباراتها بين جمود تارة ومرونة تارة أخرى، وتكون بذلك قد اكتسبت قدرة على التوسع في المعاني ما لا نجد له نظيراً في كثير من أنظمة اللغات الأخرى، وبما تحصل به الحاجة إلى الانفتاح بناء على أن المتكلم يكون عاجزاً في كثير من الأحيان عن أن يجد في النظام المبني ما يعبر به عمّا في نفسه من معان⁽²⁾.

فالتقدير يخرج أحياناً من التكلّف والتمخّل من إصابة المعاني التي لا تحصل إلا به، وإن تقدير عناصر يقوم بها المعنى المراد الإفصاح عنه يفرض تقدير عناصر أخرى، وقد أشار سيبويه إلى ذلك في باب * ما ينتصب عن إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء*⁽³⁾، فقد سُمِعَ عن بعض العرب الموثوق بهم يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدٌ لله وثناءٌ عليه كأنّه يحمله على مضمّر في نيته هو المظهر كأنّه يقول: أمري وشأني حمدٌ لله وثناءٌ عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأً ليبنى عليه، ولا ليكون مبنيًا على شيء هو ما أظهر⁽⁴⁾، فتقدير الفعل يُفصِحُ عن معنى يختلف عن تقدير الاسم والإخبار ليس كالأمر، فالإخبار معنى يوجب تقدير الاسم والأمر معنى يوجب تقدير فعل الأمر.

(1)- ينظر: عباس حسن، اللغة بين القديم والحديث، ص 186-187.

(2)- Ducrot, o et Todorov, T, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p48.

(3)- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 318.

(4)- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 219-220.

وجدير بنا أن نضع بين أيدينا المثل الذي سبق ذكره: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"⁽¹⁾، فإنه يجوز في تشرب الرفع والنصب والجزم، واختلاف الإعراب كان باختلاف العناصر المقدّرة فتقدير لا يختلف عن تقدير أن في النصب وهكذا، فالتقدير هنا له من الفضل في توجيه المعاني ما يجعله يختلف عن التقدير في باب الاشتغال وأفعال قبل أسماء مرفوعة تلي أداة شرط.

4.6. إلغاء العلل الثواني والثالث:

إن موقف شوقي ضيف من العلل الثواني والثالث امتداد لرأي ابن مضاء القرطبي فيها ودعوى صريحة إلى تيسير النحو وتنقيته من مضارّ هذه العلل يقول ابن مضاء: "... ومما يجب أن يسقط في النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقول كذا نطقت به العرب، ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول؟ فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول... فلا يزيدنا ذلك إلا علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله إذ صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم"⁽²⁾.

إنّ ما كان يسعى إليه شوقي ضيف هو جعل النحو العربي باقيا على صورته الأولى يبقى التعليل فيه مستمدا من روح اللغة عبارة عن قواعد ثبتت بالسمع تكتسب بتقليد العرب؛ ذلك أن العلل الثواني والثالث وليدة عصر تأثر الفكر النحوي بغيره من الثقافات، وما براعة النحاة في الإكثار من العلل إلا الثقافة التي تزوّدوا بها وانعكاس للفكر الإغريقي على عقول النحاة. أضف إلى ذلك الفلسفة الكلامية، فقد جعلوا من العلل الثواني والثالث وسيلة للتباري بينهم، ولعلّ موقفنا من العلل الثواني والثالث ينجلي في التفريق بين منهجين من مناهج الدراسة النحوية وغايتين، لكل منهما وسيلة في التعامل مع النحو العربي وعلله.

هذان المنهجان هما المنهج التعليمي والمنهج العلمي، فالمنهج التعليمي يكتفي بالعلل التعليمية والنظرية التي تعين المتعلم على تعلّم العربية وتحصيل نصيب منها، والمنهج العلمي يرى في

(1) - ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ج1، ص33.

(2) - شوقي ضيف، الرد على النحاة، ص34.

العلل الثواني والثالث وسيلة للتمكّن من الخصم في الجدل النحوي، أضف إلى ذلك أنها مظهر مظاهر البراعة والفتنة كونها كذلك وسيلة من وسائل الاختبار لدى أصحاب الجدل، ويمكن أن نقول أن هذا النوع من العلل أعني الثواني والثالث دليل من دلائل تطور الفكر النحوي، فإن القول بإلغائها تضيق الخناق على العقل الذي من أبرز سماته البحث والتطلّع والاستزادة من كل معلول.

فقد عُرف السهيلي وهو معاصر لابن مضاء بالإكثار من العلل الثواني والثالث وكان مولعا باختراعها معتبرا ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها⁽¹⁾، فإذا كانت الأسئلة المتواردة بعد كل علة موصوفة بأنها لا تحقق أي فائدة تترجى من الجواب عنها، فإننا نجد في بعض المسائل أن العلة التعليمية أعجز من أن تقدم دليلا يكشف الحقّ ويتقوّم به المعلول، من ذلك العلة الثانية في نصب المفعول به ورفع الفاعل، فالعرب راعت وجه الحكمة في ذلك ووازنت بين الحركات وحققت مبدأ الانسجام بين الحركات وتوزيعها على الوظائف النحوية، فالضمة للرفع والفاعل مرفوع لأنه واحد لا ثاني له، والفتحة للنصب والمفعول متعدّد فأعطي الواحد الأثقل والمتعدد الأخف. أليس هذا حكمة من أوجه الكشف عن حكمة العرب؟

ولا شك أن علة الفرق باتت غير كافية لتبرير أحدهما ونصب الآخر لأن العقل يسأل عكس ذلك، فالإبقاء على العلل التعليمية تحقيق لغاية تقويم اللسان، ألا تستخرج حكمة العرب في الأصول التي وضعها ولا يتبين فضل هذه اللغة غيرها من اللغات؟ فالثورة التي تسعى إلى إلغاء العلل الثواني والثالث تصبو إلى استئصال أصل من الأصول التي تقوّم بها النحو العربي هو التعليل وتهجّم على أسسه باعتباره ناقوسا ينذر بخطر يهدد كيان النحو وصرحه، كونه لا يتسم بالأصالة في المنهج ولا الغاية لأنه يتعدّى الوقوف عند النصوص اللغوية وقواعدها، فالنحاة ينطلقون من تصوّر اللغة أو مجموعة من الافتراضات أو من مجموعة افتراضات لا من القول اللغوي الواقع هذا من حيث المنهج، أما من حيث الغاية فقد رأوا أن التعليل أضحي غاية في حدّ ذاته أو هو وجه

(1) - ينظر: الرد على النحاة، ص 160.

من وجوهه التدليل على ما تتصف به هذه اللغة من حكمة، ومن هذا المنطلق رموا تلك العلل بالضعف لأنها ليست أسباباً حقيقية⁽¹⁾.

5.6. نماذج من التيسير عند شوقي ضيف:

1.5.6. باب كان وأخواتها:

إن ما اصطاح عليه النحاة في كان وأخواتها أنها أفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على أنه خبر لها، ولقد اعتبرت هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تقتصر على المرفوع كما أنه لا يجوز في ظننت الاختصار على المفعول الأول لأن حاله في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة⁽²⁾، وقيل في سبب ذلك أن الأفعال تفتقر إلى الدلالة على الحدث، وإنما تدلّ على الزمن فقط فليست بأفعال مؤثرة، وإنما يُجْبَرُ بها عمّا مضى وعمّا يُسْتَقْبَلُ، ولا تخبر عمّا وقع فعل على مفعول نحو قولك: كان زيد قائماً⁽³⁾.

فشوقي ضيف يخالف هذا، ولا يعتبر هذه الأفعال ناقصة لها اسم مرفوع وخبر منصوب حيث يقول "ويعدّ هذا الإعراب خللاً كبيراً دخل على الجملة الفعلية، فإن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعاً فعل ناقص لا فاعل له، والمرفوع التالي ليس فاعلاً بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعلية بل هو خبر منصوب، والخروج من الخلل سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإن الفعل فيها فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تخصي في العربية والاسم المرفوع فاعل والمنصوب حال"⁽⁴⁾.

ذلك أن هذه الأفعال أحياناً تستغني بمرفوعها إذا كانت دالة على الحدث والزمن، ويمكن الردّ على تعليل شوقي ضيف بما يدلّ على أن ما أجمع عليه نحاة البصرة أقرب إلى الواقعية التي يتقبلها

(1) ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، في التعليل النحوي والصرفي، ص 73.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 45.

(3) ينظر: أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق، العلل في النحو، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر العربي المعاصر، ط 2، 2005، ص 120.

(4) شوقي ضيف، تحديد النحو، دار المعارف، ط 2، د ت، ص 12.

العقل المنطقي؛ ذلك أنه إذا اعتبرنا منصوبات هذه الأفعال أحوالا، فالحال من فضلات الجملة الفعلية وهذه الأفعال لا تكاد تنفك عن هذه المنصوبات.

والمعنى الجملي قائم على هذه العمدة (الأخبار)، أضف إلى ذلك أن هذه المنصوبات قبل دخول هذه الأفعال عليها كانت أخبارا لمبتدآت ودخلت عليها هذه الأفعال التي عُملَّ عملها الرفع والنصب بعلة الاختصاص لأنها خاصة بالدخول على الجمل الاسمية؛ لذلك وجب أن ترفع وتنصب، ولو لم يكن ذلك لتوالى مرفوعان في الجملة الفعلية من غير أن يكون هناك عطف أو تثنية، وهذا لا يجوز في الجملة الفعلية كما أنها تدل على الزمن في أصل استعمالها دون الحدث لذا وجب اعتبار منصوباتها أخبارا كما كانت قبل الدخول عليها.

فالخبر مسند أحد ركني الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال على عكس الحال الذي يكون في غالب أحواله فضلة، فكان بهذه المنزلة إنما تدخل على الجملة الاسمية كقولك: زيد منطلق لتوجب أن هذا فيما مضى والأصل الابتداء والخبر ثم تلحقها معان بهذه الحروف⁽¹⁾، فالأخذ برأي شوقي ضيف تشويش لأذهان الناشئة فيما يخص هذه الأفعال، والأجدر بنا أن نبقي على ما ورثناه عن أسلافنا النحاة في اعتبار هذه الأفعال ناقصة ومرفوعها اسما لها والمنصوب خبرا لها.

2.5.6. باب التنازع:

لقد تعالت صحاح الميسرين بإلغاء هذا الباب لما فيه من المشقة والتكلف، وقد كان شوقي ضيف من المتبرمين من هذا الباب؛ ذلك أن هذا التصور للبصريين والكوفيين لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء⁽²⁾، ولقد أبقى على رأي إمام النحاة سيبويه الذي يرى ضرورة إعمال الثاني دون تقدير في الأول لدلالة السياق عليه وعلم المخاطب به يقول في شأن ذلك: " فالفاعل من كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى"⁽³⁾.

(1) - المبرد، المقتضب، ج4، ص86.

(2) - ينظر: شوقي ضيف، تحديد النحو، ص18.

(3) - سيبويه، الكتاب، ج1، ص77.

ويقول في موضع آخر معلّقا على بعض الشواهد الشعرية: "ترى أن يكون الأول خبرا حين استغني بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك، وإنما قبح هذا لأنهم جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى"⁽¹⁾، وقد أحسن شوقي ضيف التعامل مع هذا الباب الذي يعدّ أعسر باب نحوي، وقد أخذ بأحكام الآراء في طرحه للأمثلة المفترضة والمصطنعة التي لا تشهد على حقيقته ما وصل إلينا من فصيح كلام العرب.

3.5.6. باب الاشتغال:

لقد أشرنا في أكثر من موضع في صفحات هذا البحث ما يتلخص فيه مضمون هذا الباب، ولقد نال جدل النحاة وخلافهم في تعليل عامل المشغول عنه ما ناله باب التنازع في أولى العاملين بالعمل، كما أن هذا باب له صور شتى صور يجب فيها الرفع وصور يجب فيها النصب وصور يترجح فيها النصب وصور يجوز فيها النصب والرفع على السواء⁽²⁾، ويعترف شوقي ضيف بالوجه السابق الذكر الذي يتلخص فيه واقع هذا الباب فيما كثر من جدالهم، وأن باقي الأمثلة من اصطناع الناحة ويجب إبطالها لأنها لا تزيد من أراد الوقوف على هذا الباب إلا جهلا وصنّفه ضمن مباحث المفعول به وصور ذكره وحذف عامله الفعل في باب الذكر والحذف.

4.5.6. حذف جواز إعمال ليت إذا اتصلت بها ما الكافة:

إن ما عُهدَ على إن وأحواتها أنها نواسخ تدخل على الجملة الاسمية فتحدث فيها تغييرا في الإعراب حيث أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولقد كانت هذه الحروف عاملة هذا العمل لأنها خاصة بالدخول على الجملة الاسمية، فعلة الاختصاص تشفع لها العمل كما أنها شبهت بالأفعال، فعلة العمل علة شبهها بالأفعال من خمسة أوجه⁽³⁾ ويبطل عمل هذه الحروف بدخول ما الكافة وزوال علة اختصاصها بالجملة الاسمية، فما الكافة عن العمل تجعل منها صالحة للدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾⁽⁴⁾

(1) - الكتاب، ج 1، ص 76.

(2) - شوقي ضيف، تحديد النحو، ص 19.

(3) - ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 122.

(4) - سورة الأنبياء، الآية 108.

ويقول تعالى: (1) فكل هذه الحروف يبطل عملها بما المتصلة بها إلا ليت، فإنها يجوز فيها الإعمال ويجوز فيها الإهمال يقول النابغة(2):

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ***** إِلَى حَمَامَاتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ

حيث يروى هذا البيت برفع الحمام ونصبه، فالرفع بعلة القياس والنصب بعلة الاختصاص لأن ليت عندما تدخل عليها ما الزائدة تبقى خاصة بالدخول على الجملة الاسمية فلا نقول: ليتما نجح زيد إلا أن شوقي ضيف حذف من كتابه إعمال ليت دون أخواتها مع ما الكافة إذ قال النحاة: يجوز إهمال ليت حينئذ مثل أخواتها، وإعمالها لمجيئها عاملة في شاهد ليس في أيديهم سواء(3)، فقد أبقى شوقي ضيف على الوجه الذي يكفها عن العمل حتى تسهم في اطراد الباب مكتفيا بعلة القياس راميا علة الاختصاص والعلة المحوزة عرض الحائط، والنحاة لم يعملوها لمجيئها في شاهد واحد، فالشاهد موضع الاستدلال والقياس سبب الإهمال والاختصاص سبب التجويز.

5.5.6. العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر:

لقد شهد كتاب الانصاف لأبي البركات الأنباري أن هذه المسألة حظيت باهتمام نحاة البصرة والكوفة وامتد الخلاف فيها إلى المحدثين، ولقد كان النقل الدليل الأول عند من قال بجواز ذلك فلقد ورد في كلام الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصْرِيُّ﴾(4)، ولقد جاء عن بعض العرب الموثوقين "إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ" وقد ذكره سيبويه، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب(5)، ولقد اختلف النحاة أنفسهم الذين يأخذون بهذا الرأي ويمجيزونه، فالكسائي يجيز ذلك مطلقا والفراء يجيز ذلك حال لم يظهر عمل إن في الاسم الذي يليها(6)، وبذلك يضعف عملها ويعامل اسمها معاملة المبتدأ لذلك، جاز العطف

(1) - سورة الأنفال، الآية 06.

(2) - النابغة الذبياني، الديوان، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، دت، البيت من المعلقة المشهورة ومطلعها:

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ *** أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ.

(3) - ينظر: تجديد النحو، ص36.

(4) - سورة المائدة، الآية 69.

(5) - ينظر: أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص167.

(6) - ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص167.

بالرفع كالذين في الآية السابقة، فبناؤها يمنع ظهور أثر إنّ عليها لذلك أجازها الفراء، وعملا بمبدأ قوة العوامل وضعفها لأنّ إن فرع الأفعال، فالأفعال أصول وإن وأخواتها فروع، فلا قوة للفرع في العمل كقوة الأصول⁽¹⁾.

فلقد ألغى شوقي ضيف هذا الباب لما فيه من إخلال لعمل إن والحكم الإعرابي الذي يقتضيه التابع كما أن إلغاء هذا الباب جعل منه يستنير بالتقدير والإضمار بعد أن دعا إلى إلغائه في بعض أبوابه، فقد قدر للصائبين خبرا محذوفا تقديره كذلك تماشيا مع التيسير النحوي وجريانا على ظاهر الأسلوب⁽²⁾.

ولا نكاد نخالف شوقي ضيف فيما ذهب إليه لأن الناشئة قد عهدت عمل إن النصب في الاسم، وأن التابع لا بد له من مسايير المتبوع في الإعراب، فتجوز الرفع قبل تمام الخبر يقودنا إلى إمعان النظر في تعليل من قال بذلك من غير فائدة ترتجى ولا غاية تحمد، والأجدر بنا أن نشاطر البصريين في منع ذلك حفاظا على قداسة الأصول التي تمنع اجتماع عاملين على معمول واحد. فلاستئناس بالتقدير ههنا أعني تقدير خبر الصائبين يجعل منا أكثر تمسكا بما يشدنا إلى التشبث بترائنا النحوي العريق وأبعدنا عن كل ما ينزلق بنا نحو خرق الصرح الذي وصل إلينا مشفوعا بجهود أسلافنا، وإن النظر في مثل هذه المسائل قد يخرج بنا عن رجاحة العقل النحوي ورسالته إلى اعتبارات لا تمتّ إلى العلمية النحوية بصلة كاعتبار اسم إن مرفوعا في الأصل عند بعض المحدثين مع تقديرنا لجهودهم وإقرارنا بفضلهم وإسهامنا في التنويه بخالص سعيهم في خدمة العربية والنحو، فشوقي ضيف أحكم المحدثين في حذف هذه الزوائد التي تعيق الفهم وبسببها يضطرب العقل؛ ذلك أن هذه الملاحظات تقف حائلا بيننا وبين أنجع الآراء وأيسر المسائل التي تقوم ألسنتنا.

(1) - هذا رأينا الذين نسترشد به في هذه المسألة لأن الأصول أرفع من الفروع وأقوى منها في العمل، فالأفعال يظهر عملها في المعرب وتؤثر في المبني، أما إن فيمكن القول بأن عملها ظاهر في المعرب وأضعف منه في المبني؛ لذلك أمكننا معاملة اسم إن المبني معاملة المبتدأ لقوة حركة البناء وضعف عملها فيه، وأخذنا بمبدأ تجويز العطف بالرفع على عكس الكوفيين الذين يرون أن موضع الضعف في إهمال عملها في الخبر الذي يرتفع بما كان يرتفع بما قبلها لذلك أفرد المرفوع بالعمل في الخبر فلا تنازع حينئذ.

(5) - ينظر: تجديد النحو، ص 36.

6.5.6. حذف اللغز الموسوم بإعراب لا حول ولا قوة إلا بالله:

لقد اشتهر إعراب هذه العبارة عند شوقي ضيف باسم اللغز، شأنها في ذلك شأن المسائل التي بات الخوض فيها والإسراف في التعامل معها أكثر شبيهاً بالإبحار في يم اشتد غضبه وبلغت أمواجه عنان السماء لأن الأوجه التي أجازها النحاة في هذه المسألة لا تكفل للمتعلم الوقوف على تعلّم اللغة بل تزيده نفورا من عربيته التي تشكل الجزء الأكبر من كيانه، وضابط هذه المسألة أن لا النافية للجنس إذا تكررت جاز فيها إعمال الأول وإهماله، فالإعمال يميز في المعطوف ثلاثة أوجه والإهمال يميز في الثاني وجهين على نحو ما سنورده:

- ★ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 ★ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 ★ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 ★ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 ★ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 يقول ابن مالك:

وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا ***** حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي إِجْعَالًا

مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا ***** وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلًا لَا تَنْصِبَا (1)

ففتحهما معا على أنهما مبنيان على الفتح بلا، ونصب الثاني لأنه معطوف على موضع اسم لا لأننا نقول في إعرابه اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، وعلّة رفع الثاني على أنه مبتدأ خبره محذوف أو معطوف على محل لا واسمها لأن محلها رفع على الابتداء أو على إعمال لا عمل ليس، فهذه ثلاثة أوجه جائزة في الثاني مع إعمال لا في الأول.

أما الوجهان الباقيان مع إهمال عمل لا أو إعمالها عمل ليس هما رفع الثاني لأنه مبتدأ عطف على حول أو أعمل عمل ليس، والوجه الأخير بناء قوة على الفتح وعدم نصبه البتة لأن نصبه يحيل إتباعه على موضع اسم لا حال إعمال لا الفتح فيه وهذا منعدم لأن لا أهملت.

(1) - ينظر: إبراهيم قلّاتي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الهدى عين مليّة، دط، 2007، ص86، ينظر أيضا:

ابن آجروم، المقدمة الأجرومية، شرح ابن عثيمين، دار الإمام مالك ط1، 2005، ص371.

هذا موجز ما وصل إلينا من مباحث لا النافية للجنس أثناء تكررها وملخص ما علل به النحاة الأعمال والإهمال، ولقد حذف شوقي ضيف هذا الباب من كتابه⁽¹⁾ وأخذ بما يقوم اللسان ويصحح النطق مادام الإمام بهذه الأوجه لدى المتعلمين بات ضربا من الخيال ولونا من ألوان المجازفة التي تخرج بالنحو عن غايته التعليمية وتشكل عقبة من عقبات تعلمه وتذليل مسالكه.

هذه بعض الآراء التي جدد بها شوقي ضيف الدرس النحوي وأصاب بها حظا كبيرا من تيسيره. ذكرنا البعض منها الذي يبين لنا منهج هذا الأخير في التيسير وفق وجهة نظره تجاه التعليق والعمل، كما أنّ ما جاء به كان حصيلة تجربته التربوية الطويلة وبتنقيبه في كتب رواد التيسير الذين سلكوا هذا الاتجاه قبله قاطفا ثمار كتاب الرد على النحاة ومعيدا النظر في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى لتكون جهوده شاهد صدق على روية هذه الشخصية وأناقها العلمية التي آثرت أن تتعامل مع هذا التراث تعاملًا يشدّ وثاقه وينير الطريق لمن أراد أن يبعث وجوده.

(1) - أبقى شوقي ضيف على الوجه الأول لقربه من روح اللغة وسهولة استيعابه من طرف المتعلمين.

7. المبحث السابع: التعليل في نظر تمام حسان

لا يخفى علينا أن تمام حسان أحد الباحثين اللسانيين العرب الذين تبّنوا المنهج الوصفي الذي ألقى بظلاله على إعادة النظر في التراث النحوي الذي انتهج المعيارية في تأصيل القواعد العربية وبناء أحكامها وتشبيد الإطار العام لها.

والمنهج الوصفي يطرح كل ما ليس من طبيعة اللغة في البدء بدراستها وتحليل أنماطها، فهو يصف اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها فيدرسها دراسة شكلية⁽¹⁾.

إن تمام حسان ألف كتابا تضمّن هذا المنهج الوصفي في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية 1958م حيث لخص فيه أسس المنهج بصورة دقيقة، ووصف الدراسات النحوية السائدة في التراث بالمعيارية (normative) في مقابل الوصفية (descriptive) يقول "وحيث نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس التكوين هو تغلب المعيارية في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا"⁽²⁾، وإن الناظر في تصريحات تمام حسان يلتمس فيها دعوة صريحة إلى تحكيم الوصفية في دراسة اللغة وطرح المعيارية التي قامت عليها أسس الدراسات اللغوية القديمة.

ولا أحد يشكّ في أن من تبنى الوصفية في دراساته التي تخص اللغة ينفر من التعليل القائم على التأويل والتقدير والقياس العقلي بين حكّمين لأن هذا من قبيل التمارين التي تعتمد في أساسها على العقل، والوصفيون يرفضون عنصر العقل في الدرس اللغوي رفضا تامًا، يقول أندري مارتيني: "البنويون يتفوقون اليوم أساسا على أولوية التحليل الوصفي للغة وعلى نبذ جميع التعليلات المنطقية كان هناك تعليل يجب والعقلية"⁽³⁾، وإذا أن يكون مرافقا لتفسير الظواهر النحوية فيجب أن يكون تعليلًا وصفيًا يحقّقه استخلاص ملاحظة استقرائية يعتقد أنها تفسر الظاهرة اللغوية موضوع البحث.⁽⁴⁾

(1) - ينظر: محمد السعران، علم اللغة دار النهضة العربية، بيروت، د ت، د ط، ص 239.

(2) - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 13.

(3) - أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة الزبير سعدي، دار الآفاق، ص 10.

(4) - ينظر: محمد عيد، أصول النحو ص 145.

فتمام حسان لا ينفي أثر الدراسات الوصفية في الدرس العربي القديم بل يعدّها قليلا مثلما ظهرت في كتاب سيويه وعبد القاهر الجرجاني يقول: "وإن هذه المعيارية لتتضح في طريقة تناول كما تتضح في طريقة التعبير في جمهرة كتب النحو والصرف والبلاغة لا نكاد نستثني منها إلا قلة ظهرت في أول عهد العرب بهذه الدراسات، فقامت على الوصف في كثير من أبوابها"⁽¹⁾، حيث كانت مرحلة نهاية الاستشهاد بتحديد إطارين زمني ومكاني للغة فاتحة للمرحلة المعيارية وممهدة الطريقة لها بفرض حظر القواعد.

1.7. العلل الأرسطية عند تمام حسان بين القبول والرفض:

لقد سبق وأن أشرنا إلى أن أرسطو قدّم أربعة أنواع من العلل مادية وصورية وفاعلية وغائية⁽²⁾ وكانت هذه العلل منوطة بكل ما تعلّله، فالماهية تعلل ماهية الشيء والصورية تعلل الكيف والفاعلية تعلل الذات الفاعلة والغائية تعلل السبب.

وبعد أن استنفذ تمام حسان جهده في النظر إلى العلل الأرسطية ميّز بين نوعين: نوع صالح في المنهج اللغوي الحديث، ونوع عبء على المنهج العلمي وأقر بوجود علتين هما الصورية والغائية، وقد كان لهاتين علتين حضور واضح في تراثنا النحوي، فاستهلّ حديثه برفض العلل الغائية وقد كان رفضه لذلك استنادا إلى ما يجب أن تقتضيه الدراسة العلمية للغة التي أقرت بوجود هاتين علتين، فكل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يعني أولا وأخيرا بالإجابة عن كيف تتم الظاهرة، فإذا تعدّى الإجابة عمّا سبق لم يعد منهجا علميا بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر⁽³⁾، ولعلّ تمام حسان يقصد بالعلل الغائية العلل الجدلية التي سيطرت على عقول النحاة وكانت مصدر تنافس بينهم في تعليل المسائل النحوية، فهي على حدّ قوله لا مكان لها في إطار ما تستوجبه الدراسة

(1) - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص12.

(2) - ينظر: يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص138.

(3) - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص50.

العلمية للنحو كان ذلك بإيراده أمثلة لها في التراث النحوي كتعليل رفع الفاعل والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل واسم كان وخبر كان... إلخ⁽¹⁾.

فقد تحامل على العلل الثواني والثالث التي تبارى بها النحاة وأكثرها من التعليل بها حتى وإن كانت موافقة لحكمتهم مستدلًا بنصّ أبي إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول به وسبب اتخاذ كل منهما هذا الحكم فقد "كان ذلك للفرق بينهما ثم يسأل نفسه لو عكس رفع المفعول ونصب الفاعل لكان الفرق حاصلًا. يجيب عن ذلك بقوله: الذي فعلوه كان أحزم؛ ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فجرى في ذلك وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذمّ المسيء في انطواء عليه وزوال اختلافهم في وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه".⁽²⁾

إن إدراج تمام حسان هذا النوع من العلل ضمن العلل الغائية لا يخلو من نقد ذلك أن هذه العلل تكاد تكون من قبيل العلل اللسانية ذات الصلة بالحدس الإنساني وما يميل من استحسان للاستخفاف وفرار من الثقل فالضمة التي هي سمة للفاعل أقوى وأثقل من الفتحة التي هي سمة المفعول ولا يمكن أن نستبعد هذا من الدراسة اللغوية التي ارتآها تمام حسان والوصفيون من أمثاله منهجا تقوم عليه الدراسة النحوية حتى وإن تعددت وتسلسلت في تعليل المعلول.

2.7. موقفه من العلل الموجبة والمجوزة:

لقد تحامل تمام حسان على تقسيم النحاة العلل باعتبار حكمها إلى مجوزة وموجبة، واعتبر ذلك إيغالا في المعيارية لأن من لا يتمسك بما أقرّه النحاة من أحكام فقد ضلّ سبيلهم وحاد عن عرف كلامهم؛ ذلك أنه لم يسر وفق ما تقتضيه أصول كلام العرب يقول: "ولست أظن عبارة أوغل في المعيارية من قولك يجب كذا"⁽³⁾، حيث اعتبر تقسيم النحاة خروجًا عمّا يجب أن تكون

(1) - ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 51.

(2) - ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 119.

(3) - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 54.

عليه الدراسة الوصفية واقترح مصطلحين يتوافقان ومصطلحات النحاة من واجب وجائز هما: مطرد الورد وأقلّ وروداً من سابقه (1).

وحقيقة الأمر أن ما وضعه تمام حسان بديلاً عن تقسيم النحاة لم يكن غائباً عن فكر النحاة، فقد قسّموا الحكم إلى واجب وجائز وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء كما قسّم إلى رخصة وغيرها (2)، ولقد مثّل لكل نوع من هذه الأنواع ومن باب الاعتراف العلمي أن طرقهم لمسألة الجائز والواجب أكثر تفصيلاً وأدقّ تحليلاً لقضايا العلل النحوية والأحكام التي تبنى عليها وتجنّب منها.

3.7. دور العلة الأولى والغائية في نظر تمام حسان:

إنّ تمام حسان بقدر ما استهجن العلل الغائية في مجال البحث العلمي للغة لا ينكر لها دوراً تؤدّيه في التعليم، وأنه لا مناصّ من قبولها والاعتراف بفضلها "فالمعلم في قاعة الدرس لا مناصّ له من استعمال العلل الغائية ولا بدّ من إنجاح عملية التعليم من هذا التعليل الغائي بواسطة ذكر الأسباب ذلك ما يحدث عند التطبيق وعند الإعراب والتحليل، فقد يأتي المتعلم بمثال ينصب فيه فاعلاً فيصحح له المعلم خطأه، فيكون التلميذ بموضع السائل إما بلسان الحال أو بلسان المقال عن هذا التصحيح، فلا بدّ أن يقول المعلم: إنه فاعل ولو لم يقلها لما تمت عملية التعليم" (3).

4.7. العامل النحوي في نظر تمام حسان:

إنّ رأي تمام حسان في العامل إحياء لأفكار ابن مضاء القرطبي وإعجاب بدعواه، فبقدر ما رفض في النحو التعليل الغائي رفض أن يكون هناك عوامل لفظية وعوامل معنوية مفسرة للإعراب

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 54.

(2) ينظر: السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو، ص 32-33.

(3) تمام حسان، الأصول، ص 167.

ذلك أن التعليل على حدّ قوله منشأ التفكير في العامل وخلق نظريته⁽¹⁾، فقد عرض اختلاف النحاة في فهم حقيقة العامل هل هو الألفاظ في الجمل أو المتكلم أو الله سبحانه وتعالى.⁽²⁾

فحقيقة العامل عند تمام حسان يختلف قليلا عن حقيقته عند ابن مضاء القرطبي فضلا عن تأييده له في رفضه أن يكون العامل لفظا أو معنى عند النحاة، فتمام حسان يرى " أن العامل خاضع لعرف اللغة الذي يربط بين الحركات والمعاني التي تحملها، فإذا كان الفاعل مرفوعا فالعرف يربط بين فكرة الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز أن يكون الفاعل منصوبا والمفعول به مرفوعا لولا أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"⁽³⁾، ولقد استدلل بجواز رفع المفعول ونصب الفاعل بقول ابن جني: إن العلل النحوية قابلة للنقض حيث يرى أن الفرق بين نصب المفعول ورفع الفاعل لا يمكن أن يصطلح عليه بعلّة ومن هنا يبطل العامل والتعليل، فإبطال العامل في النحو لما يجزّ إليه من تقديرات تسيء إلى اللغة أكثر من أن تساهم في تفسيرها "فالتقدير بليّة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ومازال يتلى"⁽⁴⁾.

إن تمام حسان لم يتعرض إلى مسائل خاض فيها النحاة وتعددت الآراء فيها واحتدم الجدل والنقاش في حقيقتها بقدر ما ثار على المنهج الذي ساروا على خطاه بأسسه من تأويل وتقدير وعوامل ومعمولات، والدليل على ذلك أن ما جاء به لا يخرج عن فهم التراث له يقول: " ولا ينبغي مطلقا أن يظن أن النقد هنا لقيمة عمل النحاة إنما هو للمنهج؛ ذلك أن النحاة قد وُجدوا في عصر كانوا هم نتاجه الفكري ، وما كان لهم أن يسبقوا الزمن ولا أن يتنبؤوا بظهور المنهج الاستقرائي بعد قرون عديدة، وإنما نقدهم منهجهم لأنه لم يعد صالحا في وقتنا هذا"⁽⁵⁾.

(1) ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية الوصفية، ص55.

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص56.

(3) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص57.

(4) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، مصر، 1989، ص19.

(5) تمام حسان، منهج النحاة العرب، مطبعة جامعة القاهرة، 1971، ص57.

5.7. نظرية تضافر القرائن بدل العامل عند تمام حسان:

لقد كانت جهود القدامى في التأسيس لنظرية العامل الذي يحدث الإعراب قيّمة كون هذا الأخير كاشفاً للمعنى ومفصّحاً عنه ، فالحركات دوالاً على المعاني ويكاد النحاة يجمعون على ذلك إلا القليل منهم الذي يرى أن الحركات وصل للحروف بعضها ببعض، ولقد تفرّد بذلك قطرب ولم يكن في الدراسات اللسانية النحوية الحديثة ما يقوم بدل هذه النظرية من تأسيس للمعنى وبناء الإطار العام له من منظور النحو العربي إلا ما جاء به تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها الذي يعتبر أجراً محاولة حاول أن يجدد بها منظور النحو العربي ويصحح به بعض المفاهيم المغلوطة عند النحاة، فقد عُرِفَتْ هذه المحاولة الجادة بتضافر القرائن، فقد رأى تمام حسان أنّها تغني عن العامل استمدد أصولها من نظرية النظم التي جاء بها الجرجاني، وقد قسّمت القرائن إلى أنواع ثلاثة: قرائن مادية وقرائن عقلية وقرائن للتعليق وضعت كبديل عن العامل في النحو العربي، ويجدر بنا أن نقف وقفة قصيرة مع قرائن التعليق لنرى مدى إسهامها في الكشف عن المعنى وتوضيحه:

قرائن معنوية				
الإسناد	التخصيص	النسبة	التبعية	المخالفة
قرائن لفظية				
الإعراب	الرتبة	الصيغة	المطابقة	التنغيم
			الربط (التضام)	الأداة

وهذا تفسير موضح للقرائن اللفظية والمعنوية التي أتى بها تمام حسان:

الإسناد: قرينة تقوم على تشخيص العلاقة بين المسند والمسند إليه.

التخصيص: قرينة معنوية تندرج تحتها قرائن خاصة نذكر منها التعدية للمفعول به والغائية للمفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكى ... والمعية للمفعول معه والمضارع بعد الواو والظرفية للمفعول فيه

والمخالفة للاختصاص وبعض المعاني الأخرى كالإخراج (الاستثناء) ... إلخ⁽¹⁾، ولكل قرينة معنى تفيده في الجملة.

التبعية: يراد بها تبعية التابع للمتبوع (العطف، النعت، التوكيد، البدل).

القرائن اللفظية: وقد جعلها تمام حسان في:

★ **العلامة الإعرابية:** وهي ما يحدثه العامل من إعراب وهي أوفر القرائن اللفظية وأهمها في إبانة المعاني، وذلك بتضافرها مع قرائن أخرى.

★ **الرتبة:** نظام اعتمده النحاة في تحديد موقع كل وظيفة نحوية كمجيب الفاعل بعد الفعل والمبتدأ قبل الخبر والجار قبل المجرور ... إلخ، ولقد أشار إليها عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن النظم ونسبته من ذلك ما يصطلح عليه في البلاغة العربية بالتقديم والتأخير، إذ إن الرتبة المراد بها هنا ما يكون عليها استقامة الكلام العربي والاخلال بها يفسد الكلام يقول عبد القاهر الجرجاني: "... وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو ... ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها مع بعض واستعمال بعضها مع بعض"⁽²⁾.

فبناء على هذا الرتبة نوعان: محفوظة وغير محفوظة، فالحافظة كوجوب تقديم الموصول على الصلة والجار على المجرور والألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، والرتبة غير المحافظة هي التي تخرج عن ضوابط ترتيب الكلام كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول به على الفعل والفاعل ... وغيرها.

★ **الصيغة:** وهي الأصول التي تبني عليها هيئة الوظائف النحوية كمجيب الفاعل على صيغة الاسم كما أن الصيغة الصرفية لها أشكالها كصيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول ... ويطلق عليها الصيغ الصرفية.

(1) - ينظر: تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط6، 2009، ص194.

(2) - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص87.

★ **المطابقة:** وهي حاصلة بين أجزاء التركيب فتقوي بينها تكون بالعلامة الإعرابية كما تكون بتطابق الضمير بما يعود عليه وبين العدد ومعدوده في الأفراد والتثنية والجمع والنوع في التذكير والتأنيث.

★ **الربط:** قرينة لفظية تدل على اتصال المتلازمين لفهم بناء الجملة كالموصول بصلته والمبتدأ وخبره والحال وصاحبه... إلخ.

★ **التضام:** وهو استلزام عنصر في التركيب عنصرا آخر ويسمى هذا تلازما أو يتنافى معه، فلا يلتقي به فيسمى تنافيا أو يكون بالتوارد (من اهتمامات علم البلاغة).

★ **الأداة:** وهي الكلمة التي تستعمل في الربط بين الكلام أو الدلالة في المعنى على غيرها (1).

★ **التنغيم:** سياق صوتي تلفظ به الكلمة، وقد عرّفه تمام حسان بأنه: "ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام ويؤدي وظيفة نحوية كالأثبات والنفي وفي الجمل التي لم تستعمل فيها الأداة". (2)
كان هذا عرضا موجزا للقرائن اللفظية والمعنوية عند تمام حسان حتى نوضح أن فهم المعنى يكون بتضافر القرائن السابقة الذكر لا العلامة الإعرابية التي يحدثها العامل على حد تفكير نحائنا القدامى، فالعامل عند تمام حسان يبقى عاجزا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية على عكس القرائن، فكلّها مسؤولة عن توضيح المعنى وأمن اللبس.

فجملة قام علي ليصلي يتبين لنا فيها أن محمدا فاعل بـ:

✚ قرينة الإسناد (قرينة معنوية).

✚ قرينة البنية (لأنه اسم ليس فعلا ولا حرفا).

✚ قرينة العلامة الإعرابية (مرفوع وهي قرينة لفظية).

(1) - مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، شركة الريعان، الكويت، ط1، 1979، ص11.

إن مفهوم تمام حسان للأداة يختلف عن مفهوم نحائنا القدامى للحرف، فكل ما يساهم في عملية التعليق يطلق عليه أداة، وقد قسمها إلى قسمين: الأداة الأصلية وهي الحرف في عرف النحاة كحروف الجر والعطف وإلخ والمحوّلة وهي المبنيات من الأسماء الظرفية كاستعمال الظروف في تعليق الاستفهام والشرط منها الاسمية ككم وكيف والفعلية كتحويل الأفعال التامة إلى صورة الأداة لأن تقسيم تمام للكلمة العربي يختلف عن تقسيم النحاة القدامى.

(2) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص164.

✚ قرينة التضام كل فعل يستلزم فاعلا وقرينة لفظية.

6.7. جذور نظرية القرائن في التراث:

إن ما يراه تمام حسان من أن تضافر القرائن يؤدي إلى فهم التركيب وتحدّد به الوظائف النحوية لم يكن النحاة القدامى على جهل به، فقد كان التراث النحوي شاهداً على تشكيل معالمه، قام بذلك بارعون في تعليل المسائل النحوية ورسم حدود للوظائف النحوية لا تكاد تخرج عنها، فالناظر في التراث النحوي يلتمس القرائن إذا لم يزغ عن الحق لأن النحاة الأوائل بذلوا خالص جهدهم في ذلك، ولتقف عند الجملة الآفة الذكر لتكون فيصلاً في تبيين جهود هؤلاء وعلى رأسهم سيبويه. يقول في شأن ذلك: "هذا باب المسند والمسنود إليه، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"⁽¹⁾.

فَيُفْهَمُ من كلام سيبويه قرينتا الإسناد والتضام بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل بدليل قوله: فلا بدّ من الفعل من الاسم كما لا بدّ للاسم الأول بدّ من الآخر كما يظهر لنا ذلك جلياً عند النحاة القدامى في التعليل الذي اصطلاحوا بتعليل الحدود يقول أبو البركات الأنباري: "... إن قال قائل ما الفاعل؟ قيل: كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل إليه نحو قام زيد وذهب عمرو، فإن قيل فلم كان إعراب بالرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول ... إلخ... فإن قيل الفاعل لا يتقدم على الفعل قيل: "لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل"⁽²⁾.

فمن تعليل الأنباري لحد الفاعل نلتمس القرائن الآتية:

★ الإسناد: بقوله أسندت.

★ الرتبة: ذكرته بعد الفعل.

★ الصيغة: كل اسم.

(1) - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 23.

(2) - أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 72.

★ العلامة الإعرابية: مرفوع ويلخص ذلك ابن مالك:

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي أَتَى ***** زَيْدٌ مُنِيرًا وَجَهَهُ نِعْمَ الْفَتَى

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ***** فَهُوَ وَإِلَّا ضَمِيرٌ اسْتَتَرَ (1)

ففضل تمام حسان في الجديد الذي أتى به يتمثل في إلمامه بالتراث واستنفاذ جهده في جمع الجزئيات تحت مبدأ عام تنطوي عليه أبواب النحو وتحتكم إليه معظم المسائل؛ ذلك أن النحاة القدامى قدّموا العامل وما يحدثه من علامة إعرابية على سائر القرائن الأخرى كون هذه القرينة أهم سمة تعرف بها الوظائف وتميّز بها عناصر التركيب.

7.7. مبدأ الترخص في القرائن:

لقد أجاز تمام حسان أن تسقط بعض القرائن أثناء الكشف عن المعنى وتوضيحه من ذلك القرينة الإعرابية ومن أمثلة ذلك قول العربي: "خَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ"، فاعْتُمِدَ على القرينة المعنوية وهي الإسناد وأهملت الحركة الإعرابية إذ لا يصحّ أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فبهذا يعدّ الترخص في القرينة الإعرابية من مظاهر التيسير النحوي الذي من أشكاله التحرّر من قيود نظرية العامل، فقد ظهرت بوادر هذه الحركة عند ابن الطراوة الذي يرى أنه لا مانع في أن يتصرف المتكلم في حركات الإعراب فيرفع متى شاء وينصب متى بدا له لأن المعنى بيّن ولا يجب الإخلال بنظام الإعراب إلا إذا احتمل كل منهما أن يكون فاعلا مثل ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرًا⁽²⁾؛ ذلك أن الإعراب الذي يحدثه العامل يميّز بين المعاني التي تحتمل وجهين يقول ابن فارس: "... وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منوع وتعبّج من استفهام..."⁽³⁾.

(1) - شرح ابن عقيل، ج2، ص61-63.

(2) - ينظر: تاريخ النحو في المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولد باه، ص234.

(3) - ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، 1997، ص16.

8.7. فائدة تضافر القرائن عند تمام حسان:

إن تمام حسان يرى أن تضافر القرائن أغنى الوسائل وأثراها في الإبانة عن المعاني ورفع الالتباس لأنها تنفي عن النحو كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق كما أنها تقضي على كل جدل من نوع ما لَجَّ فيه النحاة حول منطوية هذا العمل أو ذاك أو حول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية أخرى وحول قوة العمل أو ضعفه أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو.⁽¹⁾

لكن النحاة القدامى حصروا دور العلامات الإعرابية في توضيح المعنى لأن نظرية العامل نظرية تعليمية حاول النحاة من خلالها الربط بين المعنى والمبنى غير أنهم كانوا يميلون أحياناً إلى المبنى لأنهم أحسّوا بأن الشكل أكثر ثبوتاً من المضمون، ويزيد الإحساس تفوق النحاة في الربط بين المعنى والمبنى عند الاطلاع على المناهج الغربية وما واجهته من صعوبة في ضبط الظاهرة اللغوية ضبطاً يجمع بين المبنى والمعنى مما أدى إلى انحياز المدرسة السلوكية إلى الشكل في حين انحازت المدرسة الإنجليزية إلى المضمون، وقد واجهت هذه الصعوبات تشومسكي أبرز أعلام المنهج التوليدي التحويلي، وما التعديلات التي أجراها تشومسكي إلا محاولة لإيجاد موازنة بين الشكل والمضمون⁽²⁾.

وفي الأخير نختتم قولنا عن تمام حسان بأنه أفضل الباحثين العرب الذين مثلوا المنهج الوصفي وأحسنوا استثمار مبادئه في الكشف عن مزايا التراث وعيوبه، كان ذلك ربطاً بين المنهج المعياري الذي اعتمده النحاة والمنهج الوصفي الذي استمد أصوله من الدراسات اللسانية الغربية.

(1) - تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 232-233.

(2) - ينظر: حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، 2006، ص 327.

8. المبحث الثامن: النظرية التفسيرية في النحو العربي:

لقد كان طرفنا لهذه النظرية التي كانت وليدة الدراسات اللسانية الأمريكية التي جاء بها تشومسكي لأن لها أثرا بارزا في تطوير الدراسات النحوية العربية عند بعض الباحثين⁽¹⁾، فلقد تبناها ورأوا منها معيارا يصف النحو العربي ويفسر أنظمتها، ويمكن أن تسدّ هذه النظرية ما اصطاح عليه النحاة بالتعليل، كما لا يخفى علينا أن هذه النظرية تلتقي مع التعليل النحوي في عدّة جوانب وتفترق معه في أخرى. كان ذلك كما وأشرنا لأن التفسير أشمل من التعليل؛ إذ يتخذ من المعجم والصوت والصرف والنحو والدلالة أسسا لتفسير جوانبه والوقوف على معانيه وتحليل أنماطه المختلفة.

1.8. منشأ النظرية وأساسها:

لقد نشأت الدراسات التوليدية التحويلية سنة 1957م- السنة التي حدث فيها التغيير الجذري في اللسانيات الوصفية - حيث أصدر تشومسكي مؤلفه الشهير البنى التركيبية (syntactic structures) معلنا بذلك عن منهج جديد لدراسة اللغة أطلق عليه اسم القواعد التحويلية (transformational generative grammare)، وقد أحدث هذا التيار العقلاني ثورة في عالم اللسانيات⁽²⁾.

كما أن تشومسكي ينتمي إلى مدرسة العقلانيين (rationalists) مثل أفلاطون وديكارت وهومبولدت الذين يعتقدون أن العقل في ذاته مصدر كل معرفة، وأنّ هناك متصورات وقضايا مسبقا مكتسبة دون تجربة يقوم العقل من خلالها بتفسير معطيات التجربة على عكس

(1) من الأعلام العرب الذين تبنا هذه النظرية اللساني المغربي الفاسي الفهري في كتابه اللسانيات واللغة العربية، مازن الوعر، خليل عمارة.

(2) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2007، ص202.

الوصفيين الذين يرون أن التجربة المستمدّة من الحواس مسؤولة عن تحصيل المعرفة⁽¹⁾، فتشومسكي يرى أن اللغة وحدة من وحدات العقل بل هي أفضل مرآة له والنحو وصف لها.⁽²⁾

بناء على هذا تقترب الدراسات التوليدية التحويلية من التعليل النحوي؛ ذلك أن كلاّ منهما يتخذ من العقل وسيلة لتحليل التركيب والوقوف على أسرار معانيه حتى وإن اختلفت طرق كل منهما، فمظاهر النشاط العقلي في التعليل النحوي تتمثل في القياس والجدل والتأويل والتقدير، أمّا التفسير في الدراسات التوليدية التحويلية عند تشومسكي يمثّل الصوت والدلالة والصرف والتركيب؛ لأنّ النحو في منظور تشومسكي جهاز لتوليد الجمل النحوية في اللغة، ولا تكتفي الدراسات التوليدية التحويلية بملاحظة المدونات اللغوية ووصفها كما هو سائد عند البنيويين والسلوكيين بخاصة حيث يركز على وصف وتصنيف المنطوق الفعلي بل اتّجه إلى البحث عن تفسير حالات العقل والدماغ في إنتاجه لذلك المنطوق الفعلي.⁽³⁾

وبهذا يتعين لنا أن فهم التركيب والجمل قائم على ما يمتلكه اللساني من قدرات عقلية أو ما يعرف بالحدس اللغوي، فهو يبحث عن كيفية تنظيم القواعد التي تحدّد المزاجية في لغة معينة والخصائص لتلك القواعد⁽⁴⁾، كما أن تنظيم هذه القواعد وتوضيحها يلزم منا أنواعاً من المكونات: مكوّن تركيبّي ومكوّن دلالي ومكوّن صوتي ومكوّن أساسي، وبذلك تحدّد نقطة تلاقي هذه المكوّنات، وهذه المستويات لتفسير الجملة بتحديد مفهوم كلّ منها.

أولاً: المكوّن التركيبّي:

مجموعة من القواعد التحويلية التي تقوم بتحليل البنية العميقة إلى بنية سطحية من خلال عمليات الحذف والزيادة وإعادة الترتيب وغيرها.

(1)- ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، ص 204-205.

(2)- ينظر: تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها أصولها واستخدامها، ترجمة محمد فليح، دار الفكر العربي، 1993، ص 68-77-51.

(3)- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 54.

(4)- ينظر: ميشال زكرياء، الألسنية علم اللغة الحديث قراءة تمهيدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ط2، 1985، ص 11.

ثانيا: المكون الدلالي:

يعتمد المكوّن الدلالي على المكوّن التركيبي، ويساهم في استخراج معنى كل جملة من خلال بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي كما أنّه يعتمد على السمات الدلالية لوحدة الجملة وعلاقتها داخل التركيب غيرها.

ثالثا: المكون الفونولوجي (الصوتي):

يحدّد الشكل الصوتي الذي تتحقق به الجملة المولدة بواسطة القواعد التركيبية⁽¹⁾.

ما نخلص إليه أن هذه المكونات التي تعتمد عليها النظرية التوليدية التحويلية تساهم بقسط وافر في تشكيل وبناء الفهم العام للجمل وإجلاء المعاني دون أن يُعْفَلَ دور مكون واحد.

وإنّ إلقاء نظرة عجل على ما تقدّم من ذكر مبادئ الدراسات التوليدية التحويلية واعتمادها لأسس التحليل وطرق التفسير يتّضح لنا أن التراث لا يخلو من هذه الأسس في التعليل، إذ لا يمكن تجريد التعليل من أشكاله التفسيرية، وهذا ما أشار إليه تمام حسان وشفح عنه لاحقا أثناء حديثنا عن التفسير يقول تمام حسان " ... والنحو ليس خلوا من الطاقة التفسيرية، ولكن يسمي مظاهره بأسماء مختلفة يمرّ بها المرء دون أن يرى بينهما وبين نتائج الفهم الحديث"⁽²⁾.

2.8. التفسير في النظرية التوليدية التحويلية:

إنّ التفسير في النظرية التوليدية التحويلية كما أشرنا سابقا يقترب من مفهوم التعليل في النحو العربي لأنه نظام من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات والمبادئ تفسر انتظام الظاهرة اللغوية أيّا كانت اللغة التي تمثلها في النحو والصرف والصوت والدلالة المعجمية.⁽³⁾

(1) - ينظر: محمد الشكيري، الدروس في التركيب، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط المغرب، ط1، 2005، ص14.

(2) - تمام حسان، اللغة العربية والحداثة نقلا عن نظرية التعليل للملخ، ص238.

(3) - حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص31.

فالتفسير يعتمد العامل الذي يحدد العلاقات والتأثيرات التي تكون بين عناصر الجملة استنادا إلى الدلالة وقواعد الجمل كما يعتمد أيضا على نظريات يمكن إدراجها فيما يلي:

❖ **نظرية الربط الإحالي (casetheory):** وهي "نظرية تعنى بتفسير المصادر الصريحة والمؤولة".⁽¹⁾

❖ **نظرية الربط العاملي (gouvernement binding theory):** وهي "ما يقابل في النحو العربي العامل النحوي كما أنها توضيح نحوي للعنصر أ في العنصر باعتماد الأثر الدلالي لا البناء المجرد للقاعدة النحوية لأنها مبنية على اللغات الترتيبية كالإنجليزية"⁽²⁾، وهي ما يشبه الإسناد والاستلزام والعمل النحوي في تراث أسلافنا النحاة كنتأثير الفعل في الفاعل والمفعول به وتأثير حروف الجر في الأسماء وغير ذلك مما تبني عليه نظرية العامل في النحو العربي وما تقرره من أحكام.

❖ **نظرية الثيتا (theta théory):** وهي "التي تبين علاقة الضمير بما يعود عليه في الجملة".⁽³⁾

❖ **نظرية الفصل (bonnding théory):** وهي ظاهرة تعنى بتفسير ظاهرتين التقديم والتأخير في الجملة".⁽⁴⁾

فهذه نظريات أربعة يعتمدها التفسير ليسعى إلى وصف الظاهرة وتحديد الصواب فيها، وإن المتأمل في هذه النظريات المعتمدة يلتمس من التفسير أنه نظرية صالحة لوصف كل اللغات، ولذلك وُسمَ النحو التوليدي بأنه فكر متعال تُوّطره أطر قبلية ومفارق للحدث⁽⁵⁾ على عكس التعليل الذي يرى من نظريته أنه كاف لوصف العربية وتفسير ظواهرها استنادا إلى المادة المسموعة

(1)- نظرية التعليل، ص31.

(2)- نظرية التعليل، ص31.

(3)- نظرية التعليل، ص31.

(4)- نظرية التعليل، ص31.

(5)- ينظر: محمد محمد العموي، الأسس الابدستمولوجية للنظرية التوليديّة، دار أسامة للنشر، الأردن، ط1، 2012، ص294.

عن العرب والحكمة التي ميزت أصحابها عن غيره، فالتعليل مستلهم من كلام العرب الفصيح والتفسير مبادئ ونظريات مجردة لا تميز بين فصيح وغيره بل تسعى لوصف كل النطق.

3.8. مبادئ التفسير:

يعتمد التفسير مجموعة من المبادئ أهمها:

★ مبدأ التأويل الشامل (principle of full interpretation): وهو تفسير

الكلمة أو التركيب من جوانبها المتعددة النحو، الصوت الدلالة والصرف. (1)

★ مبدأ الإسقاط (projection principle): وهو "يبحث في العلاقة بين ما

تستدعيه الكلمات دلالياً وبين تمثلها الفعل في الجملة." (2)

فالتفسير نظام شامل لوصف الظاهرة اللغوية يجب أن يراعي كل محددات الصواب اللغوي كالصوت والنحو والصرف والدلالة على عكس التعليل في النحو العربي الذي يسلط الضوء على الصواب الشكلي والإعرابي؛ ذلك أن التفسير يأخذ من المعجم منطلقاً للتفسير، فهناك كلمات لا تتحدّد فيها المعايير الدلالية للإسناد، فلا تصلح أن تشغل وظيفة في الجملة كقولنا:

← كَلَّمَ زَيْدٌ أَخَاهُ.

← كَلَّمَ زَيْدٌ الْحَجَرَ.

فالجملتان من منظور التعليل النحوي تدرجان في معيار الصواب النحوي والدلالي والصوتي والصرفي بغض النظر عن الدلالة المعجمية التي لا تتوفر في كلمة حجر لأنّ الإسناد من مضامين البلاغة.

أمّا التفسير فيرفض الجملة الثانية لأنها تعارض ما يجب أن تقتضيه الدلالة المعجمية لأن الحجر لا يكلم، أما في التعليل فصحيحة نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالة فكلم فعل يلزم فاعلاً ومفعولاً به تتوافق ومعايير الصواب النحوي الذي يوجب رفع الفاعل ونصب المفعول به دون أن تساهم

(1) ينظر: حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص32.

(2) ينظر: نظرية التعليل، ص32.

الدلالة المعجمية في توضيح المعنى، فالتعليل يراعي الشكل والبناء قبل الدلالة المعجمية والتفسير ينطلق من الدلالة المعجمية في الكلمة وتمكنها الفعلي في الجملة. أضف إلى ذلك أن التعليل يرفض الجمل التي تخترق النظام النحوي وتخالف قواعده كرفع المفعول به ونصب الفاعل إلا شذوذاً كما يعتمد التعليل الحمل على المعنى لردّ ما خرج عن الاطراد إلى بابه.

فالعناصر المعجمية لها دور رئيس في تفسير النظام النحوي، فيجب أن تعرض بشكل تجريبي في تمثيل البنية ثم نُحوّل بعد ذلك عن طريق قواعد متوالية من القواعد الصوتية والمورفولوجية إلى شكلها الصوتي الفعلي⁽¹⁾؛ ذلك أن هناك مبدأ آخر يعتمد التفسير يعرف بمبدأ الاجازة الذي يضع الجمل في معيار الصواب المعجمي والنحوي في التمثيل الفعلي، فتفسير الجملة الدلالي يرتبط ببعض الشروط الشكلية التي تؤلف تراكيب اللغة أي بمجموعة الروابط المجردة التي تلعب دور الوساطة بين التمثيل الدلالي وبين التمثيل الصوتي⁽²⁾.

4.8. بين التعليل والتفسير:

إن كلاً من التفسير والتعليل قائمان على وصف الجملة وتحليل معطياتها استناداً إلى المعنى بتفاعل أجزائها وتراكيبها، فلا يمكن النظر إلى الصورة الفعلية للجملة ووصفها وصفاً سورياً إلا بتسليط الضوء على بنيتها السطحية، ففي الجملة عناصر يجب أن تقدّر وتستحضر في البنية العميقة ولا يمكن للعقل أن يتجاوزها عند تحديد معنى الجملة، ففي جملة: **فُهُمَ النَّحُوْ** يتمكن العقل من إسناد الوظائف لهذين العنصرين كما يلي:

○ **فُهُمَ**: فعل مبني للمجهول.

○ **النحو**: نائب فاعل وهو في البنية العميقة مفعول به يجب أن يقدر له فاعل كما يمكن للعقل أيضاً أن ينظر إلى هذه الآية الكريمة: **﴿أَيُّنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾**³، إلى أن الفعل

(1) - ينظر: تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 227-290.

(2) - ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر، ط1، 1986، ص 12.

(3) - سورة الأنعام، الآية 22.

ترعمون متعدّ بحاجة إلى مفعولين وجب علينا تقديرهما بـ: هم ضمير عائد على شركائكم والمفعول به الثاني شركائكم وقد حذف هذان المفعولان.

فالبنية السطحية قد يكون لها بنية عميقة فيها عناصر غير متحققة، فيجب أن يلجأ إلى التقدير ويتجاوز الوصف حتى تتمثل لنا البنية العميقة بكامل أجزائها، فالتقدير والتأويل كلاهما معتمد في التفسير والتعليل لكنّ التقدير في النحو العربي مرتبط بعناصر الجملة وبنيتها التي يجب أن تكون عليها وتتحقق بها كما في تقدير الخبر وتقدير المبتدأ أو تقدير الفاعل والمفعول به وغير ذلك من صور التقدير في الجملة العربية باعتماد قواعد مستنبطة من كلام العرب، والتقدير عند تشومسكي يبني على المعجم أي متطلبات المدخل المعجمي.

5.8. الربط العاملي في التفسير:

إن نظرية الربط العاملي عند تشومسكي يقابلها العامل والمعمول في النحو العربي، فتأثير أجزاء الجملة واستدعاء بعضها البعض الآخر يفسر قانون العمل النحو والأثر الإعرابي في النحو العربي.

كما أن نظريات تشومسكي تفسّر جميع جوانب اللغة، فكذلك شأن العلل النحوية، فالعلة الواحدة قد تصدق عن الكثير من الأبواب النحوية كعلل الاختصاص، فهناك حروف خاصة بالدخول على الجملة الاسمية وهناك حروف خاصة بالدخول على الجملة الفعلية (النواصب والجوازم).

6.8. الفرق بين التفسير والتعليل:

إن الفرق بين التفسير والتعليل فرق في مصدر كل منهما، أضف إلى ذلك الغاية التي يسعى إليها كل منها، فالتعليل جزء من العربية والنحو يبيّن وجه الحكمة فيها ويكشف عن أسرارها ودقّة بناء قواعدها بوضع الكلام العرب الفصيح مضماراً للتعليل، فالكلام العربي الفصيح قبل التعليل كما أن التعليل لا يترك جانبا من جوانب العربية إلا وفسّره وطرده له بابا.

أمّا التفسير في المنهج التوليدي التحويلي أشمل من التعليل لأنه مجموعة من المبادئ والنظريات التي تسبق جميع اللغات وتسعى إلى وضع إطار عام وقواعد شاملة صالحة لتفسير أي لغة من لغات العالم.

كما أن الكشف عن سر الاختلاف يعود بنا إلى تحديد غاية كل منهما، فغاية التعليل كشف وجه الحكمة في اللغة العربية أمّا التفسير في المنهج التوليدي التحويلي فغاياته اكتشاف مبادئ موحدة تفسّر الصواب في أي لغة من اللغات البشرية الطبيعية ليجيب عن السؤال الأساسي الكبير "ما الذي يمكن لدراسة اللغة أن تسهم في فهمنا للطبيعة البشرية؟" ⁽¹⁾، فأزق التفسير الكي مشدود إلى الغيب ولما وراء أي إلى المبادئ والقواعد والعلل التي تحتزن عالم اللغة أو تقوم مقامه ⁽²⁾؛ ذلك أنه لا يوجد مستوى للربط بين أحكام النحو ونظرية التفسير في حين تربط علل الأحكام مثل القياس وأمن اللبس وغيرهما من أحكام النحو العربي ونظرياته.

7.8. رأي الباحث:

إن التفسير كنظام أراد مؤسسوه تفسير كل تراكيب العربية يبقى قاصراً عن كشف بعض جوانبها وخاصة بعض الأساليب التي جاءت على غير سنن ما تكلم به العرب وما أصلوه من القواعد وتصوره من أحكام؛ ذلك أن التفسير منطقي ورياضي عبارة عن مجموعة من القواعد الصارمة والنظريات الجادة المحكمة، وأساليب العربية وخصائص تراكيبها لا تخضع لصرامة القواعد ولا لقيود النحو، فنجد من فصيح كلام العرب ما جاء على غير ما جرت عليه الأحكام وانطبقت عليه الأصول مما دفع نحاة العربية إلى التماس وجه الحكمة فيها وتوجيهها توجيهها يليق بنحو هذه اللغة الشريفة لنأخذ على سبيل المثال علة الحمل على المعنى في الآية الكريمة: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ ⁽³⁾

فالموعظة فاعل أسند إلى المحيي الذي جاء بصيغة التذكير، وكان من الأجدر أن يؤنث لتأنيث فاعله لكن الموعظة حملت على لفظ آخر يحمل معناها هو الوعظ، وهذا الحمل يقودنا إلى القول بأن العربية لغة التوسّع والانفتاح على المعاني التي تجعل من التأويل والتقدير وسائل لتخريج

(1) - تشو مسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996، ص12.

(2) - ينظر: علي حرب، السؤال اللغوي، تشومسكي ومأزق النحو التوليدي من النحو الكلي إلى المنطق التحويلي، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان 102-103، بيروت 1998، ص239.

(3) - سورة البقرة، الآية 275.

الكلام وإخراجه وفق ما يقتضيه السياق مما يجعل التفسير بصرامة قواعده أعجزَ عن تفسير هذه العادات اللغوية التي أخذت نصيبها من التعليل واجتهاد النحاة في ردّها على الوجه المقبول الذي يتناسب وعرف العربية ممّا يوحي بأن جهود النحاة في التعليل تفوق جهود اللسانيين في التفسير، وما بذله في التعليل ما خرج عن أصله قد يطلق عليه في التفسير مصطلح الجمل غير الأصولية، فما جاء على أصله لا يسأل عنه في النحو وما جاء على غير أصله يُلتَمَسُ له تخرّيج وتأويل ويصطلح عليه في التفسير بجملة غير أصولية لمخالفتها الأصول اللغوية⁽¹⁾ كالعطف على التوهم والحمل على المعنى والتحرّر من قيود الإعراب إذا أمّن اللبس وغير ذلك.

8.8. التفسير عند الفاسي الفهري

إنّ الفاسي الفهري ممن انكبّ على دراسة النحو العربي من منظور اللسانيات التوليدية التحويلية وحاول أن يضع تفسيراً للعربية يقوم مقام التعليل فيها، ولقد قام بذلك انطلاقاً من نقده للمنهج الوصفي في دراسة اللغة وتحامله على أتباعه كتمام حسان.

وما تعرّض الفاسي الفهري لتمام حسان إلا للآراء التي خرج بها تحت سيطرة المنهج الوصفي والمتمثل في رفض التعليل وإلغاء نظرية العامل والإعراب التقديري وعدد من الأصول والمفاهيم التي قام عليها تراثنا النحوي لأن الوصفيين ينتمون إلى التجريبيين الذين يكتفون بالملاحظة الخارجية والتساؤل عن الكيف لا يتعدون ذلك إلى التساؤل عن وجود الظاهرة ولا يقبلون الخروج عن شيء من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد.

يقول تمام حسان: "إن المعروف في كل منهج علمي في الوقت الحاضر أن يعنى أولاً وأخيراً عن بالإجابة عن كيف تتمّ هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتمّ هذه الظاهرة لم يعد منهجاً علمياً بل لا بد من وصفه بالحدس والتخمين وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في مجرد هذه الظواهر".⁽²⁾

(1) - ينظر ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1986، ص9: إن ما جاء على غير أصله وخالف القواعد من الجمل يطلق عليه في النحو التوليدي والتوزيع مصطلح الجملة غير الأصولية.

(2) - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص31.

يعترض الفاسي الفهري على ذلك بقوله: "ولا يدلنا تمام حسان على مرجع في هذا الموضوع نسترشد به لأن هذا الشيء معروف كما يقول: وطبعاً نحن لا نعرف هذا بل نعرف عكسه ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري ولا تكفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال بل تبحث بالكيف وفيما وراء الكيف، فأين هذا العلم المعروف كما يعرفه تمام حسان؟" (1)

فاعترض الفاسي الفهري على تمام حسان دليل على أن الوصف لا يتعدى الوصف الخارجي للغة الذي لا يتمكن من وصف كل الظاهرة اللغوية بقدر ما يسלט الضوء على بعض جوانبها.

فلغة مستويان وبنيتان: بنية سطحية وبنية عميقة ولا سبيل إلى الكشف عن المعنى والوصول إليه إلا بالتفسير الذي يتجاوز الوصف والتقرير كالأعراب والتطابق والتقدير والحذف وغير ذلك، فالنظرية اللسانية عند الفهري أشمل وأعمّ من مرتكزات المنهج الوصفي الذي يكتفي بالملاحظة الأولية، فالتفسير قادر على سدّ كل فراغ أغفله الوصف والتقرير، فهو تفسير شامل يفسر كل النحوية.

كما أن الفهري يرى أنه من المنهجية العلمية أن نستغني عن الاعتماد على توظيف التراث النحوي في إعادة وصف اللغة العربية، فلا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة. (2)

9.8. العامل عند الفهري:

لقد وظّف الفهري نظرية الربط العاملي التي اعتمدها نحاة العربية في دراسة الجملة العربية وتفسيرها دلالياً واصطلاحاً على ذلك مصطلح بالربط الإحالي (binding theory) في دراسة ظاهري التقدّم والتأخير في الجملة العربية ويرى في جملة: **الله** أدعو أن الأصل في لفظ الجلالة أنّ

(1) - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص 58.

(2) - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 52.

يتأخر عن الفعل والفاعل بدلالة وجود أثر (trace) في التمثيل العميق وعندما انتقل إلى يمين الفعل وتقدم عليه كَوْنُ بؤرة جديدة لمعنى الكلام وهذا ما يسميه الفهري التبئير⁽¹⁾.

إن ما استجدّ في النظرية التفسيرية عند الفهري واكتشاف طرائق جديدة في التفسير لا يكاد يختلف عن التعليل في الفكر النحوي القديم بل يلتقي معه في كثير من المضامين، وإن كان قد وظّف مصطلحات كانت حصيلة تأثير اللسانيات التوليدية التحويلية؛ ذلك أن لفظ التبئير يقابله مصطلح التقديم والتمثيل العميق يقابله مصطلح الأصل، فكل هذا يلتقي مع أصول النحاة التي بنوا عليها تعليلاتهم وقواعدهم فصورة الجملة الفعلية السابقة: فعل + فاعل + مفعول به الأصل فيها أن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل والمفعول به، فهذه بنية أصلية تمثّل الترتيب الأصلي:

أَدْعُو		الله
فعل	فاعل	مفعول به

حدث تقدّم ما حقه التأخير وتأخر ما حقه التقديم لا لشيء إلا لغرض بلاغي هو الاختصاص من منطلق أن رتبة العامل قبل المعمول، فالعامل الفعل والمعمولان هما الفاعل والمفعول به.

فنظرية الربط الإحالي هي العامل بكل يحمّله من مضامين، ومن هنا نخلص أنّه لا جديد فيما جاء به الفهري إلا في نقل مصطلحات أفادها من اللسانيات التوليدية التحويلية لأن أساس التحليل عنده انتهاج النهج القدامى في تفسير الظواهر اللغوية وسلك سبيلهم في التعامل مع الجمل العربية.

(1) - ينظر: اللسانيات واللغة العربية، ص 123.

خاتمة

الحمد لله الذي وقّنا لإتمام هذا البحث، ولعل الفائدة المنشودة منه الوصول إلى النتائج

الآتية التي تلخص مجمل ما في صفحاته وسنوردها كالاتي:

● التعليل تفسير حكيم يعلّل الظواهر اللغوية والأحكام النحوية وظواهر الإعراب، حيث يحاول النحويّ أن ينفذ إلى ما وراء الظواهر اللغوية والأحكام النحوية من أسباب وعلل تساهم في انتظامها.

● يعتبر التعليل النحوي هيكلًا متناسق البناء وأصلاً راسخاً في جذور النحو العربي، رافقه مع نشأته أثناء ظهور اللحن واكتساحه كلام العرب على أيدي أوائل النحاة كعبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي يعتبر أول من علّل النحو على الأرجح.

● العلة التعليمية علة يتوصل بها إلى فهم كلام العرب، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل النحوي؛ ذلك أن العلة التي تفسر الظاهرة اللغوية هي العامل الذي يفسر ظاهرة الإعراب في المعلول، من ذلك العلة في رفع المضارع هي نفسها العامل الذي يتسبب في رفعه وهو التجرد من النواصب والجوازم على حسب رأي نحاة الكوفة.

● كان التعليل في بدايات نشأته إشارات وإرهاصات للخطأ الذي يتردد على ألسنة العرب وتوجيه الزلل وتصويبه دون أن يشار أو يصرح بلفظ العلة أو التعليل.

● لم يكن التعليل النحوي محتكماً إلى أسس منهجية أو قوانين صارمة بقدر ما كان هادفاً إلى إلحاق ما ليس من كلام العرب بالفصيح منه، كما أنه كان بسيطاً يتعلق بالذوق اللساني وما تفرضه الطبيعة اللسانية من ميل إلى الاستخفاف وفرار من الثقل.

● قد تكاثرت الأسباب واجتمعت الدوافع لتهيئة الطريق أمام ظهور التعليل النحوي، وقد ساهمت بقسط وافر في استكمال أصوله وارتقائه إلى مستوى النظرية، ونذكر من الدواعي ما كان متعلقاً بالقرآن الكريم وما بذله النحاة من احتجاج للقراءات القرآنية ضدّ من يتحامل على الطعن في أساليبه وإعجاز تراكيبه. أضف إلى ذلك الحاجة التعليمية التي فرضها أقوام غير العرب حيث دارت مجالس التعليم حول بسط العلل التعليمية التي كانت تبرّر الأحكام النحوية وتشهد على صدقها، كما لا يجب أن نغفل غريزة التفكير البشري الذي من طبيعته التطلّع إلى الأسرار ومحاولة اكتشاف المبهمات.

- لقد تميّز التعليل في بداياته الأولى بخصائص تمثلت في جزئية الموضوع والنظرة، حيث أنّ النحاة لم يتجاوزوا حدود الظاهرة المعللة قصد وضع أحكام عاصمة للسان من الخطأ، كما أنه كان أنذاك مطابقا لقواعد النحو ومرتبطا بالحكم الذي ينشده بالإضافة إلى اقتصاره على النصوص اللغوية.
- تختلف وسائل التعليل عند النحاة باختلاف صور الكلام والقواعد المعللة، ونقصد بوسائل التعليل عند النحاة أنواع العلل التي كان يُعتلُّ بها ويمكن إدراجها فيما يلي:
- علة استعمالية وهي علة تعلل نطق العرب للغة، وهي مجموعة من القواعد التي تحكم هذا النطق والاستعمال منها علة الاستخفاف والثقل وعلل كثرة الاستعمال التي تجيز الخروج عن الأصل.
- علة دلالية هي علة تفسر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، كما أنها تبرر الخروج عن القاعدة بإظهار القيمة الدلالية التي ينبي عليها هذا الخروج، ونذكر منها علة أمن اللبس وعلة التوكيد.
- علة تحويلية مجموعة من العلل التي ترد فكرة الأصل والفرع وتضمّ هذه العلل علة الإشعار والتعويض.
- علة قياسية وهي علة تحقق فائدة لغوية تتمثل في القياس، وتتخذ كركن يقوم عليه القياس يتحقق بوجودها وينعدم بانعدامها، وهذا ما يطلق عليه الطرد.
- علة جدلية تتجاوز تعليل الظاهرة اللغوية إلى استخدام أسلوب يسمّى أسلوب الجدل، وقد كان هذا النوع من العلل وسائل يتزوّد بها النحاة لردّ حجة الخصم.
- التعليل بالعامل تعليل يجعل من العوامل عللا لتفسير ظواهر الإعراب، وإن التفكير في العامل وليد التفكير في العلة حيث إن محاولة النحاة إيجاد تفسير لتغير حركات الإعراب التي تتخلّل أواخر الكلمات جعلهم يهتدون إلى هذا النوع من التعليل.
- لقد ساهمت علوم شتى في تطور التعليل وارتقاءه كالفقه والمنطق وعلم الكلام.
- لقد اختلف النحاة في حقيقة العامل جدلا لا يكاد يجد سبيلا إلى الفصل، فهناك من يرى أن العوامل مؤثرات حقيقية، وهناك من يرى أن العوامل مجرد أمارات ودلالات، ومنهم من يرى أن العامل هو المتكلم حيث أدلى كل من هؤلاء بما أملاه عليه مذهبه العقيدي.
- لقد ظهر في أوساط البيئة النحوية تيّار يدافع عن ظاهرة الإعراب الذي هو أثر للعامل، وقد اختلف النحاة في حقيقته ووظيفته وتباينت آراؤهم في ذلك بين الإبانة عن المعاني النحوية من

فاعلية ومفعولية وإضافة وغير ذلك، وهو رأي إجماع النحاة الذي يقرّ بأن الحركات دوال على هذه المعاني، وبين وظيفة صوتية تتمثل في وصل الكلمات بعضها ببعض ولقد تفرّد بهذا الرأي قطرب قديماً وأحياء إبراهيم أنيس حديثاً.

● يعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي من أعلام النحاة الذين ساهموا في رقيّ التعليل وازدهاره والنهوض به، فلقد تبلور التعليل عنده كمصطلح نحوي وعلمي، كما أنّه رسم للنحاة منهجاً بسيط العل ويشرح القواعد التي كان يخلص إليها.

● لقد كان التعليل النحوي في القرن الثاني من الهجرة موصولاً بطبيعة اللغة لا يكاد ينفك عنها، يظهر ذلك من خلال الوسائل التي كانت أدوات للتعليل عند نحاة هذه المرحلة، فقد كان يدور معظمه حول كثرة الاستعمال واجتناب اللبس والفرار من الثقل والميل إلى الاستخفاف مثل ما تجسّد في تعليقات الكتاب لسيبويه.

● لقد أولى النحاة القدامى المعنى عناية فائقة، فلقد كان تعليلهم موصولاً بتوجيه التراكيب وفق ما تقتضيه الدلالة وتخريج القواعد المعللة وفق ما يخدم المعنى المراد الإفصاح عنه على عكس ما يراه بعض المحدثين.

● يعتبر ابن السراج من أوائل النحاة الذين نظّروا للعلّة النحوية، فقد نظر إليها باعتبار غايتها وطبيعتها وخلص إلى تقسيمها قسمين: العلّة وعلّة العلّة، فالعلّة ما يرشد إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع ومفعول به منصوب وغير ذلك، وعلّة العلّة هي العلّة التي تكشف حكمة العرب في نطق اللغة وبراعة النحاة في وضع الأصول وتقعيد القواعد.

● لقد برز الاتجاه التعليمي في كتاب الأصول لابن السراج؛ ذلك أنه ربّب موضوعاته ترتيباً يكاد يتفق مع المصنفات النحوية الحديثة التي تعتمد التدرج والتكامل.

● أبو القاسم الزجاجي من نحاة القرن الرابع من الهجرة الذين نبغوا في التعليل وأفردوه بالتصنيف، فلقد جاء كتابه الإيضاح في علل النحو جامعاً لعلل البصريين والكوفيين، كما أن دوره يتمثل في اهتدائه إلى تقسيمها تقسيماً إجمالياً محصوراً في: العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية.

● لقد اكتسى التعليل في القرن الرابع من الهجرة ثوباً منطقياً فرضته مستجدّات العصر، كما أنّه تردّدت ألفاظ المنطقيين بشكل يلفت النظر مما أوجب ولادة اتجاه جديد يدافع عن علل النحو

رغبة في الانتصار لذلك، ظهر ذلك في كتاب الإيضاح للزجاجي عندما عرض تفريقه بين حدّي الاسم النحوي والمنطقي.

• يرى أبو القاسم الزجاجي أنّ العلة النحوية أمانة على المعلول لأن مصدرها كلام العرب الذي استنبطت منه على عكس العلة المنطقية التي تكون سببا حقيقيا ينطوي تحت قيدها المعلول.

• ازداد اهتمام النحاة بالعلة في القرن الرابع من الهجرة مثلما يظهر في جهود ابن جني التنظيرية في كتابه الخصائص، فلقد قارن بينها وبين العلل الكلامية والفقهية وخلص إلى أن العلة النحوية أقرب إلى العلل الكلامية منها إلى العلل الفقهية لأنها تحيل المعلول إلى الحسّ والفترة اللسانية، أما العلل الفقهية فتبنى على الحكمة ووجه المصلحة.

• قسّم ابن جني العلة النحوية باعتبار الحكم الذي تسعى إلى إثباته إلى موجبة ومجوزة، فالموجبة توجب حكما معينا والمجوزة تجيز حكمين أو أكثر.

• ابن جني يرفض القول بعلة العلة على عكس ما قال به ابن السراج؛ ذلك أن العلة الثانية تساهم في شرح وتفسير العلة الأولى لأنها تكاد تنزل منزلة العلة الكلامية التي لا تعلل.

• اشترط بعض نحاة القرن الرابع من الهجرة الوصف والتخصيص في العلة كابن جني، ولقد كان هذا الشرط واردا لأن العلة النحوية لا ترتقي إلى درجة الكلامية كما أنّ تقييد العلة النحوية يطوي جميع الحالات النائية عنها، فتخصيص العلل مستنبط من علم أصول الفقه، ومفاده تخلف الحكم مع وجود العلة كنصب الفاعل مع وجود علة الإسناد إليه أو رفع المفعول مع كونه فضلا في الكلام فعلى النحو عرضة للنقض من أراد أن يتكلّف ذلك استطاع لأنها جارية مجرى التخفيف والثقل على عكس العلل الكلامية، فلا يجوز فيها التخصيص.

• اشترط النحاة الطرد في العلة النحوية وخاصة أبا البركات الأنباري؛ ذلك أن الطرد هو ثبوت الحكم بوجودها وانعدامه بانعدامها لأن العلة النحوية بمنزلة العلة العقلية على حسب قوله.

• اختلف النحاة في تعليل الحكم بين مذهب الجواز ومذهب المنع، فمذهب الجواز مستند إلى أن العلة أمانة وعلامة على الحكم والحكم قد يستدلّ عليه بأكثر من أمانة، فكذلك يجوز الاستدلال عليه بأكثر من علة، ومذهب المانع يرى أن العلة النحوية في ميزان العلة العقلية والعلة العقلية لا تعلل بعلتين فكذلك ما كان بدرجتها، و الأرجح أنه يجوز تعليل الحكم بعلتين أو أكثر لأن توارد العلل وانطوائها تحت المعلول يقوّي فيه الحكم؛ ذلك أن الاختلاف القائم بين النحاة في مسألة

واحدة يكون باختلاف تعليل كل من الفريقين، وقد تجتمع آراء مدرسة نحوية على حكم واحد وتختلف العلل التي يستدل بها على الحكم مع أن هذه العلل بدرجة واحدة من الوثاقة و التمكن في إلحاق الحكم بالمعلول.

● اختلف النحاة في ثبوت الحكم في محل النص أيثبت بالنص أم بالعلة، فالأكثر يرى أنه يثبت بالعلة لا بالنص لاستمرار عملية القياس، وذهب آخرون إلى أنه يثبت في محل النص بالنص ويثبت فيما عداه بالعلة.

● ظهر في ساحة الدرس النحوي في العصر الحديث لسانيون عرب محدثون رفضوا التعليل النحوي الذي يتجاوز تفسير الظاهرة اللغوية إلى علل ثوان وثوالت، ولقد تباينت مصادر تكوينهم وتشكل أفكارهم النقدية بين مناهج اللسانيات الغربية الحديثة كالوصفي والتفسيري الذين كانا لهما دور كبير في تكوين ثقافة هؤلاء المحدثين الذين أعادوا النظر في العلل النحوية وفق ما تقتضيه علمية هذه المناهج وأصول هذه الأفكار.

● لقد ساهمت أفكار ابن مضاء القرطبي الظاهرية في تكوين ثقافة المحدثين النحوية التي تخصّ التعليل، حيث اتخذت آراؤه التي ضمّن فيها رفض العلل الثواني والثوالت كمنطلق للنهوض بالنحو العربي وإعادة تصنيفه وفق ما يخدم الناشئة.

● يعدّ إبراهيم مصطفى أوّل النحاة المحدثين الذين جدّدوا النحو العربي في كتابه إحياء النحو، فلقد انتقد هذا الأخير بشدّة الأسس التي أقام عليها النحاة صرحهم، فمن القضايا التي أراد أن ينقي بها النحو العربي: القول برفض العامل الذي شغل النحاة عن معرفة الأساليب العربية وأحالمهم إلى التباري بتقديرها وافتراضها لأنه من المنهجية العلمية أن يستغنى عن هذه النظرية لا لشيء إلا لأنها من صميم الفكر الكلامي، وقد حان الوقت للأخذ برأي ابن مضاء القرطبي في ردّ الإعراب إلى المتكلم.

● قد كان لإبراهيم مصطفى آراء جدّدها النحو العربي استمدّ أصولها من التراث، من ذلك دلالة علامات الإعراب على الوظائف النحوية حيث خلص إلى أن الضمّة للإسناد والجرّ للإضافة والفتحة حركة استحبتها العرب واستخفته، وهذا إهدار لكثير من الوظائف النحوية كالحال والتمييز والمفعول به وغير ذلك مما قد يكون عمدة في الكلام.

● لا يمكن الأخذ بتعليل إبراهيم مصطفى في بعض المسائل النحوية التي تخرج عن أصول النحاة القدامى كقوله بأن اسم إنّ مرفوع في الأصل وما كان من هذا القبيل لأن ذلك يستأصل أصولاً مستقرّة وقواعد قياسية معللة، أضف إلى ذلك أن هذا يشوّش أفكار الناشئة التي تسعى إلى أن تلمس نصيباً من هذه الأصول تقوم به لسانها.

● عباس حسن أحد الباحثين العرب الذين ثاروا ضدّ التعليل النحوي مدعماً ثورة ابن مضاء القرطبي وراميا العلل النحوية بالضعف، حيث يرى أن منهج الدراسة العلمية محاكاة كلام العرب فيما قالوه ورووه، ولعلّ رفضه للعلل الثواني والثالث كان بسبب تحكّمها في كلام وامتدادها إلى طرائق التفكير، فلقد تحكمت في المعاني تحكّمها في الألفاظ لذا يجب على النحاة مجازاة الكلام العربي بالاتباع والتقليد، كما أن هذا الأخير يسعى في منظومته التيسيرية إلى تخلص النحو من نظرية العامل التي عقدت أبواب النحو.

● لقد رفض عباس حسن التعليل بالعامل لما جنته هذه النظرية من تأويل وتقدير لبعض العناصر التي قد يستغنى عن استحضارها في التركيب؛ كونها لا تساهم في بناء الفهم العام للجملة، ولعلّ بابي التنازع والاشتغال خيراً دليل على ذلك التعسف والتكلف.

● يعتبر شوقي ضيف من رواد التيسير النحوي القائم على رفض العلل الثواني والثالث في العصر الحديث، ولقد أثر أن يقيم تيسيره وفق عمليتين ساهمتا في تبلور أفكاره: قراءة واعية ونظر متدبّر في التراث النحوي باستفادته من أفكار ابن مضاء القرطبي ومراجعة نفيسة لما استجدّ في ساحة التجديد النحوي كالاطلاع على آراء إبراهيم مصطفى، هاتان العمليتان كانتا وراء تصنيف النحو تصنيفاً جديداً مجرداً من التعليل البعيد عن واقع اللغة. أضف إلى ذلك رفض نظرية العامل، وأهمّ ما يميّز تجديده حذفه لبعض المسائل النحوية التي تشكّل عقبة أمام المتعلمين. نذكر من ذلك اللغز الشهير المعروف بإعراب لا حول ولا قوة **بالله** وحذف باب العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر، وإن آراءه لنحسبها خادمة للناشئة وسامية بالفكر النحوي إلى مستوى التيسير.

● يعتبر التراث النحوي وخاصّة الكوفي منه مصدراً من مصادر توجيه بعض المسائل النحوية في العصر الحديث وخاصّة الآراء التي تسعى إلى التيسير و التحرّر من قيود نظرية العامل، ولقد ظهر ذلك بشكل واضح في آراء مهدي المخزومي، فلقد جعل من الموروث الكوفي منبعاً لتيسيره النحوي، ظهر ذلك في إعادة تقسيمه للجملة الفعلية التي تتنوّع بين تأخير الفاعل عن فعله وجواز

تقدّمه عليه وجواز أعمال العاملين في المعمول في باب التنازع على خطى إمام الكوفيين القراء مع اعتبار هذا الباب من أكثر الأبواب تعقيدا، وقد حظي بجدل عقيم في تعليل أي العاملين أولى بالعمل مع الإشارة إلى أن أكثر أمثلة التنازع من اصطناع النحاة لا صلة لها بواقع اللغة .

● لقد فرض المنهج الوصفي سيطرته على عقول بعض المحدثين العرب واستهواهم العمل بمبادئه وتطبيقه في إعادة وصف العربية. نذكر من ذلك تمام حسان في كتابه-اللغة العربية معناها ومبناها- حيث أعاد وصف العربية وفق ما يستمد من أصول هذا المنهج، فقد خلص إلى نظرية القرائن اللفظية والمعنوية التي تسدّ نظرية العامل في النحو العربي حيث تساهم هذه القرائن في توضيح المعنى وكشف اللبس، وما العلامة الإعرابية إلا قرينة يمكن الاستغناء عنها في حال توافر القرائن الأخرى وإسهامها في توضيح المعنى.

● لقد كان لتمام حسان قراءة جادة في تراث النحويين فيما يخصّ التعليل النحوي حيث اعتبر ذلك إيغالا في المعيارية، فلقد قام بسبر العلل المنطقية التي كان لها دور كبير في بلورة العلل النحوية حيث تحامل هذا الأخير على العلل الثواني والثالث.

● لقد أشار تمام حسان إلى دور العلة التعليمية في تحقيق العملية التعليمية، شأنه كشأن المحدثين حيث لم يجزؤ أحد على رفض هذا النوع من العلل، فدور هذا النوع من العلل في إجلاء وتفسير الظواهر الإعرابية لا تعمى عليه عين بصيرة.

● إن رفض النحاة المحدثين للعامل يبقى رأيا بحاجة إلى إمعان نظر وتمحيص الرؤية، لأن القول برفض العامل نفاذ إلى رفض العلل التعليمية، ولقد أشرنا إلى ذلك في المدخل الخاص بهذا البحث إذ يجب أن يُنظر إلى التعليل بالعامل من زاويتين: زاوية إيجابية تجعل من نظرية العامل وسيلة تساهم في كثير من الأحيان في تفسير ظواهر الإعراب ورصد العلاقات التي تكون بين عناصر التركيب كالإسناد والتضام وغير ذلك، وزاوية سلبية تتمثل في التأويل والتقدير اللذين يعصفان بغاية هذه النظرية.

● لقد كان لنظرية القرائن اللفظية والمعنوية لتمام حسان جذور في التراث النحوي تشهد على براعة الأقدمين من النحاة لأن المتأمل في هذا الموروث يلتمس هذه القرائن خاصة عند لجوء النحاة إلى تعريف بعض الوظائف النحوية أو ما يعرف بتعليل الحدود، فإنّ القدامى فصلّوا ذلك بقدر ما يلمّ بجزئيات هذه الوظائف، ففضل تمام حسان يتمثل في جمع ذلك الشتات وصوغ تلك الأفكار

في قالب نظرية كما أن الدراسات النحوية القديمة لم تخلُ من المنهج الوصفي، فلقد كان الكتاب لسيبويه شاهداً على رسوخ هذا المنهج.

- إن تعليل الظواهر اللغوية من طرف النحاة القدامى باعتماد العامل لا يغفل الدور الدلالي للظواهر اللغوية بل كان دليلاً على الدور الكبير الذي تلعبه الحركات في إسناد الوظائف النحوية.
- يرتبط الإعراب ارتباطاً وثيقاً بنظرية العامل؛ ذلك أنّ العامل تفسر لظواهر الإعراب، ولقد رمى الدارسون المحدثون النحاة القدامى بإيلائهم الجانب الشكلي عناية بالغة على حساب إهمال الجانب الدلالي لا لشيء إلا لأن بحوثهم في التراث كانت منصّبة على مؤلفات بعض القدامى الذين اعتبروا الإعراب أثراً يحدثه العامل، والحقيقة العلمية تثبت غير ذلك، فقد أشار ابن جني إلى أن الإعراب إبانة عن المعاني بالألفاظ مضمّناً المعنى أثناء تعريفه للإعراب.
- لا يكاد يخرج المنهج الوصفي عن مضمون الدراسات النحوية القديمة في دراسة الظواهر اللغوية وتعليلها.

● إن الأخذ بآراء المحدثين فيما يخص الاستغناء عن التعليل الجدلي تجميد للتراث النحوي وإجحاف في حقّ اجتهاد النحاة في ذلك، وإذا كانت الخلافات النحوية بين النحاة سبباً في تعقيد النحو وإلباسه ثوباً منطقياً فإنّه يتوجب علينا التمييز بين مستويين من النحو، مستوى تعليمي يتفرّد به الناشئة يراعى فيه تجريد النحو من تعليلات النحو الجدلية المجحفة ويُنحَرزُ فيه من قيود نظرية العامل، ومستوى علمي يُبقي النحو العربي بمنهجه ومادته للمتخصصين والمتبحرين في كوامن الظواهر النحوية وخلفيات الأسس العلمية التي استوى بها هذا العلم و استقام بها على ما هو عليه.

● إذا كان بعض النحاة المحدثين يرمون النحو بأنه ظنون وأوهام ومتاهات تجول في المنطق اليوناني وعلم الكلام، فإن للنحو العربي فلسفته الطبيعية ومنطقه الخاص به الذي انسلخ من طبيعة الكلام العربي الذي يعتبر موضوعاً للتعليل النحوي ومصدراً له.

● لقد ساهم النحو التوليدي التحويلي الذي جاء به تشومسكي في تقديم قراءة جديدة للنحو العربي وتعليله وإعادة صياغته وفق مبادئ هذا النحو ومنهجه، قام بذلك بعض الباحثين العرب الذين أخذوا بمبدأ التفسير في إعادة دراسة النحو العربي؛ إذ قام التفسير مقام التعليل في الدرس النحوي القديم.

- التفسير في النحو التوليدي التحويلي يقترب من مفهوم التعليل النحوي في اللغة العربية لأنه يعتمد نظاما من التعليلات تشكل مجموعة من النظريات التي تفسر انتظام الظاهرة اللغوية.
- المبادئ التي يعتمدها التفسير في النحو التوليدي تتوافق والمنهج الذي تبناه النحاة المحدثون كنظرية الربط العملي التي توضح العلاقات التي تجعل من عناصر التركيب نظاما متناسقا.
- التفسير يختلف عن التعليل كونه يعتمد قوانين صارمة وقواعد جادة ومحكمة صالحة لتفسير لغات العالم وساعية لبناء نظام من التعليلات تندرج تحته جميع اللغات، أما التعليل لا يكاد يخرج عن اللغة العربية لأن هدفه تفسير الظواهر اللغوية وتعليلها وفق الحكمة التي استودعها الله هذه اللغة؛ إذ يضع بين يديه كلام العرب الفصيح الذي هو موضوع التعليل في حين أنّ التفسير هدفه اكتشاف مبادئ موحدة ونظريات عامة.
- يبقى التفسير قاصرا عن وصف وتفسير بعض الظواهر العربية وخاصة التي خرجت عن قوانين النحو العربي وقواعده التي التمس لها النحاة تخريجا وتأويلا، فكلّ ما خرج عن أصله يشغل مكانا له في التعليل على عكس التفسير ذي القوانين الرياضية والمبادئ الصارمة التي تسعى إلى ردّ البنية السطحية للجملة إلى البنية العميقة بمجموعة من المبادئ والنظريات التي يعتمدها.
- يعتبر عبد القادر الفاسي الفهري أحد اللسانين المحدثين اللذين تبنا مبادئ اللسانيات التوليدية التحويلية وحاولوا تطبيقها على اللغة العربية باعتماده التفسير، مع العلم أنّ هذا الأخير يرى أنه لا حاجة لنا بالتراث النحوي في إعادة وصف العربية.
- إن رفض الوصفيين العرب للتعليل الجدلي كان بسبب تعارضه والمنهجية العلمية لدراسة اللغة؛ ذلك أن المنهج الوصفي المعتمد يصف الظاهرة اللغوية ويقف على كيفيات تشكلها، أما التعليل الجدلي يبحث عن الأسباب الكامنة التي تكون وراء الظاهرة اللغوية. أضف إلى ذلك أن التعليل النحوي في نظر الوصفيين خليط أمشاج يتنازع أكثر من علم كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام لذلك كان بناؤه على أصول غير عربية.
- النحو نظام ذو أجهزة متكاملة وقوانين متأصلة من سماع وقياس وتعليل وعامل وغير ذلك، ساهمت هذه الأنظمة بقدر متساو في إخراجها من ظلمة العدم إلى نور الوجود وأقيم كيانه على هذه الأصول الرئيسة لا يمكن بأي حال الاستغناء عن التعليل النحوي كونه يمثل جهازه الاستدلالي والتفسيري يكفل للنحو طبيعته العقلية التي فرضت الأساليب الجدلية وفتحت باب

الخلافات النحوية، وإذا كان ذلك ممّا شكّل عقبات أمام تحصيله فعلى من أراد أن يطلبه مساندة أقرب الآراء إلى الواقع اللغوي والأخذ بالأيسر منها.

مكتبة

البحر

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، برجمة السيد حفص سيد.

أ- المعاجم:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 2003.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق أحمد فارس صاحب الجوانب، دار صادر بيروت، ط1، 1300 هـ.
- 3- أبو الحسين أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، 1979.
- 4- إميل يعقوب، معجم الإعراب والإملاء، دار السلام، ط1، 2007.
- 5- الجوهري، الصحاح، تحقيق محمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982.
- 6- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د ط، دت.
- 7- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، مراجعة وائل أحمد عبد الرحمان، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015.
- 8- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار صادر، بيروت، د ط، دت.
- 9- محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996.
- 10- ياقوت الحموي، معجم الأدياء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

ب- الكتب باللغة العربية:

- 1- إبراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة، دار النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.
- 1-1 من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1978.
- 2-1 في اللهجات العربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003.
- (2) إبراهيم جميل علوش، ابن الأنباري وجهوده في النحو، بيروت، 1977.
- (3) إبراهيم قلاطي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الهدى عين مليلة، د ط، 2007.
- (4) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ط2، 1992.
- (5) ابن آجروم، المقدمة الآجرومية، شرح ابن عثيمين، دار الإمام مالك، ط1، 2005 .
- (6) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، مطبعة القدسي، القاهرة.
- (7) ابن السراج، الأصول، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996.
- (8) ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض السعودية، د ط، 1993.
- (9) ابن النديم، الفهرست، تح مصطفى الشوملي دار الثقافة الجزائر، د ط، 2007.

- (10) ابن الوراق، العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق سوريا، ط2، 2000.
- (11) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، ط1، 2015.
- 1-11 المحتسب في وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ط1، القاهرة 1966.
- (12) ابن حزم، الإحكام في أصول الإحكام، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983.
- (13) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى عين مليلة، دط، 2008.
- (14) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية بيروت، دط، 2001.
- (15) ابن عصفور الإشبيلي، المقرب، تحقيق صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، نصر القاهرة، ط1، 2006.
- (16) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، دط، 2004.
- (17) ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة ومسائله وسنن العرب في كلامها، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العملية، ط1، 1997 .
- (18) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد الصقر، مكتبة التراث، القاهرة، ط2، 1973.
- (19) ابن مضاء، الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1984.
- (20) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1990.
- 1-20 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة 2004.
- 2-20 قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة (منقحة)، 2005.
- 3-20 شرح الجمل للزجاجي، عالم الكتب د ط، د ت.
- (21) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت، ط1 2001.
- (22) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان، دار الغرب الإسلامي بيروت 1986.
- 1-22 إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي الشريف، تحقيق عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار القاهرة، ط1، 1999.
- 2-22 التبيان في إعراب القرآن، دار ابن الجوزي، القاهرة، 2015.
- (23) أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق د عدنان درويش ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية، 1975.

- (24) أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق، العلل في النحو، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر العربي المعاصر، 2005.
- (25) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تقديم وتعليق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط2003.
- (26) أبو عبيد الله بن محمد بن موسى بن عمران المرزباني، معجم الشعراء، تح: عباس هاني الجراخ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2008.
- (27) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994.
- (28) أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، دت، دط.
- (29) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.
- (30) أبو القاسم بن سلام الهروي، فضائل القرآن، تحقيق مروان عطية، د ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 1995.
- (31) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.
- (32) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق يوسف عبود دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، ط1، 1999.
- 1-32 الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، دط، 2005.
- 2-32 البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق عبد الحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب، 1980.
- 3-32 الإعراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط1، 1957.
- 4-32 زهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس ببغداد، ط2، دت.
- (33) أبو حامد الغزالي، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد 1971 .
- (34) أبو زهرة، أصول الفقه نقلا عن الشوكاني وابن القيم، دار الفكر العربي، 1988.
- (35) أبو زيد الدبوسي، تقويم أصول الفقه، تحقيق عبد الرحيم يعقوب، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2009.
- (36) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مؤسسة مصطفى الباي الحلبي، ط1966.
- (37) أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، دط.

- (38) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دت، دط.
- (39) أحمد بن علي، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، ط1، 1987.
- (40) أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي لجنة التأليف، القاهرة، ط6، 1935.
- (41) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ط1983.
- (42) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب القاهرة، ط5، 1998.
- (43) أحمد عبد الستار الجوارى، نحو التسيير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، 1984.
- (44) أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحوي القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، مطابع أبو الفتوح، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الرياض، ط1، 1405هـ.
- (45) أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، ط3، 2007.
- (46) الأخطل، الديوان، تقديم مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 1994.
- (47) البغدادي، خزنة الأدب، تح، محمد عبد السلام هارون، الخانجي القاهرة، ط4، 2000.
- (48) رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، دراسة حسن بن محمد بن إبراهيم الحفطي، دار الثقافة والنشر، ط1، 1992.
- (49) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمان المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة منقحة، دت.
- (50) تمام حسان، منهج النحاة العرب، مطبعة جامعة القاهرة، 1971.
- 1-50 مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، مصر، 1989.
- 2-50 اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000.
- 3-50 الأصول، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- 4-50 اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط6، 2009.
- (51) التواتي بن التواتي، مفاهيم في علم اللسان، دار الوعي، الجزائر، دط، 2008.
- 1-51 المدارس النحوية، دار الوعي، ط2، 2012.
- (52) بكرى عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب بن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث ط1، 1999.

- (53) جرجي زيدان، تاريخ آداب العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1999.
- (54) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، اعتناء وتحقيق غازي مختار الطليحات، مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، 1987.
- 1-54 همع الهوامع، تح عبد العال سالم مكرم، مطبعة الرسالة، دط، 1992.
- 2-54 الإلتقان في علوم القرآن، تحقيق عبد الرحمان فهمي الزواوي، دار الغد الجديد، ط1 2002.
- 3-54 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد علي عمر، مكتبة الخانجي القاهرة ط1 2005.
- 4-54 الاقتراح في علم أصول النحو، تقديم صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت، ط1، 2011.
- (55) جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة أستمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، دط، 1994 .
- (56) جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، بيروت لبنان، ط1، 2013.
- (57) حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن، دار الآفاق العربية، نصر القاهرة، ط1، 2007 .
- (58) الحسن بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نعيم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992.
- (59) حسن سعيد خميس الملح، نظرية التعليل في النحو بين القديم والحديث، دار المشرق، عمان، ط1، 2000.
- (60) حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، 2006.
- (61) خالد الكندي، التعليل في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- (62) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، مطبوعات جامعة الكويت، دط، 1984.
- 1-62 دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات الكويت، دط، دت.
- (63) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، 2009.
- 1-63 محاضرات في علم الدلالة، نصوص وتطبيقات، بيت الحكمة، ط2، 2012.
- (64) خليل عمارة، العامل النحوي، دار ثروت، جدة، السعودية، دط، 1905.
- (65) دبة الطيب، اللسانيات وقضايا اللغة العربية، مطبعة رويغي الأغواط الجزائر، ط1، 2014 .
- (66) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شليبي، عالم الكتب، لبنان، دت، دط.

- (67) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق خالد إسماعيل حسان، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2006.
- (68) سالم العلوي، وقائع لغوية وأقطار نحوية، دار هومة الجزائر، 2000.
- (69) سعيد الأفغاني، أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دط، 1994.
- (70) السعيد شنوفة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة، عالم الكتب، مصر، ط1، 2009.
- (71) سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي لدى اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2016.
- (72) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- (73) الشريف الرضي، شرح ابن الحاجب: تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، مطبعة الثقافة والنشر بالجامعة، ط1، 1993.
- (74) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط7، د ت.
- 1-74 تجديد النحو، دار المعارف، ط2، د ت.
- (75) الشيخ يحيى بن محمد أبو زكرياء الشاوي المغربي الجزائري، ارتقاء السيادة إلى علم أصول النحو، تحقيق عبد الرحمان عبد الرزاق سعدي الرمادي، العراق، دط، 1999.
- (76) صابر بكر أبو السعود، القياس في النحو العربي، مكتبة الطليمة، مصر.
- (77) صدر الدين الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، دار ابن حزم، ط2، 2003.
- (78) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1965.
- 1-78 النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، دت.
- (79) عبد الجليل مرتاض، دراسة لسانية في الساميات واللهجات العربية القديمة، دار هومة الجزائر، دط 2009.
- (80) عبد الحكيم عبد الرحمان أسعد السعدي، مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، دار البشائر الإسلامية، دط، 2000.
- (81) عبد الرحمان السيد، مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، مصر، ط1، دت.
- (82) عبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتفسير الدلالية، مطبعة أنفويرانت، فاس، المغرب، ط1، 2004.
- (83) عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب قار يونس ليبيا، ط1، 1982.
- (84) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- (85) عبد القادر المهيري، نظرات في النحو العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993.

- (86) عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع عشر، جامعة قار يونس، ليبيا، دط 1993.
- (87) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى، تحقيق البدر اوى زهران، دار المعارف القاهرة، ط2، 1988.
- 1-87 دلائل الإعجاز، تعليق محمود محمد شاكر أبو فهر، دار المدني جدة، ط3، 1992.
- 2-87 الجمل في النحو، تحقيق يسرى عبد الغنى عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1999.
- (88) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب النحو. تح: المتولى رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، 1993.
- (89) عبد الله بن سليمان العتيق، الياقوت في أصول النحو، شارع العبادة، حي بدر الرياض، السعودية، 1429هـ.
- (90) عبد المعتال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005.
- (91) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، ط1، 1980.
- (92) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979.
- (93) عزّ الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، سوسة تونس، ط1، 1998.
- (94) عفيف دمشقية، تحديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، طبعة جديدة، 1981.
- (95) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، مصر، ط2، 1972.
- (96) علي مزر محمد رضوان، فايز الداية، الدرس النحوي عند العرب أصوله الفكرية ومناهجه، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1987.
- (97) عماد الدين خليل، حول تشكيل العقل السليم، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ط1، 1403هـ.
- (98) غانم قدوري الحمد، أبحاث في العربية الفصحى، دار عمار، عمان، ط1، 2005.
- (99) محمد فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، دت، د ط.
- 1-99 الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط، 1970.
- (100) فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، ط1، الأردن، 1990.
- (101) كمال يوسف، فلسفة اللغة دار النشر للجامعين، بيروت، دط، 1956.

- (102) مازن المبارك، النحو العربي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981.
- 1-102 الرماني النحوي، دار الفكر، دمشق، سوريا، د ط، 1995.
- (103) محمد أحمد خضير، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، مطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، دط، دت.
- (104) محمد السعران، علم اللغة دار النهضة العربية، بيروت، دط، د ت.
- (105) محمد الشكيري، الدروس في التركيب، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط المغرب، ط1، 2005.
- (106) محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة دار المعارف، القاهرة، ط2، د ت.
- (107) محمد المختار ولد باه، تاريخ النحو في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 2008.
- (108) محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي نصر القاهرة، ط1 1995.
- (109) محمد خير الحلواني. أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2011.
- (110) محمد رشيد رضي، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1940.
- (111) محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، ط1، 2006.
- (112) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لوجمان، ط1، 1994.
- (113) محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامع، مطبعة السعادة، مصر، دت، دط.
- (114) محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة ط4 1989.
- (115) محمد محمد العموي، الأسس الابداعية للنظرية التوليدية، دار أسامة للنشر، الأردن، ط1، 2012.
- (116) محمد محمد داوود، الصوائت والمعنى في العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2001 .
- (117) محمد منير الميسري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية مكتبة هبة، ط2، 2005.
- (118) محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم للطباعة، ط1، 1987.
- (119) مصطفى الغلابي، جامع الدروس العربي، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، 2005.
- (120) مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، شركة الريعان، الكويت، ط1، 1979.
- 1-120 إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي، عالم الكتب بيروت لبنان، ط3، 1988.
- (121) مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العربية، شركة الصحوة للنشر، ط1، 2008.
- (122) معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سرلين، الخانجي، القاهرة، دط، 1381هـ.
- (123) مقدمة خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث، دمشق، دط، 1961.
- (124) مكّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت ط4، 1988.

- (125) منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980.
- (126) مهدي أسعد عرار، ظاهرة اللبس في العربية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، دط، 2003.
- (127) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1958.
- 1-127 في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986.
- 2-127 الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986.
- (128) ميشال زكرياء، الألسنية علم اللغة الحديث قراءة تمهيدية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ط2، 1985.
- 1-128 الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 1986.
- (129) نوري سعود أبو زيد، الدليل النظري في علم الدلالة، دار الهدى عين مليلة الجزائر 2007.
- (130) نورالدين حسن الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تح: عبد الحميد الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971.
- (131) هادي نهر، آراء حول إعادة وصف اللغة ألسنيا في إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، 1983.
- (132) يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، تقدم حاتم صالح الضامن، دار الصمعي، الرياض، السعودية، ط1 2007.

ب- الدواوين:

- (133) الأخطل، الديوان، شرح محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994.
- (134) الأعلم الشنتمري، شرح ديوان علقمة الفحل، تقدم حتى نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993.
- (135) امرؤ القيس، الديوان، شرح أبي سعيد البكري، دراسة وتحقيق أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زيد للبحوث، ط1، 2000.
- (136) ذو الرمة، الديوان، تقدم أحمد حسن البسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995.
- (137) رؤية العجاج، الديوان ومعه مجموعة أشعار العرب، تحقيق وليم بن ألورد البروسي، لجنة إحياء التراث، بيروت، دط، دت.
- (138) زهير بن أبي سلمى، الديوان، شرح الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
- (139) الفرزدق الديوان، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1987.

- 1-139 الديوان، شرح عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان، ط1، 1997.
- (140) لبيد بن ربيعة العامري، الديوان، شرح إحسان عباس، سلسلة وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت، 1962.
- (141) المتنبي، الديوان، دار بيروت للطباعة، 1973.
- ب- الكتب المترجمة إلى اللغة العربية:**
- (142) أندري مارتيني، مبادئ في اللسانيات العامة، ترجمة الزبير سعدي، دار الآفاق، دت.
- (143) تشو مسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها أصولها واستخدامها، ترجمة محمد فليح، دار الفكر العربي، 1993.
- 1-143 اللغة والعقل، ترجمة بيداء علي العكاوي، مراجعة سليمان داود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996.
- (144) فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، الموصل العراق، ط2، 1988.
- (145) يوهانس جيوم كولوغلي، التراث اللغوي العربي، ترجمة محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، دار السلام، مصر، ط1، 2008.
- (146) الكتب باللغة الأجنبية:
- (147) André martinet –économie des changements phonétiques (borne) 1955.
- (148) Ducrot (Aswald) dire et ne pas dire, 3éme Edition, paris.
- (149) Ducrot, o et Todorov, T, dictionnaire encyclopédique des sciences du langage.
- (150) Jean Dubois et autres : dictionnaire de linguistique Larousse, paris, France.
- (151) قائمة المجلات والمقالات
- (152) أحمد مطلوب، تطور البحث الدلالي، مقال من مجلة الضاد، 1989.
- (153) أشرف أحمد حافظ، ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بين القراءة القرآنية والتفكير اللغوي، مجلة جامعة الكويت.
- (154) بلقاسم دفة، العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين والقدامي، مقال جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. العددان 2-3
- (155) دوكوري ماسيري، مقال، مراحل العلل النحوية عند العرب، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.
- (156) رشيد حلیم، أصول التعليل عند الخليل من خلال الكتاب لسيبويه والإيضاح للزجاجي، مقالة من مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 3 .

- (157) عبد الحميد عبد الوافي، في التعليل النحوي والصرفي، تونس، 2006.
- (158) علي حرب، السؤال اللغوي، تشومسكي ومأزق النحو التوليدي من النحو الكلي إلى المنطق التحويلي، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان 102-103، بيروت 1998.
- (159) محمد فضل الثلجي الدلاييح، العلل الدلالية عند الخليل بن أحمد في ضوء الدرس اللساني المعاصر، مجلة التربية والعلم، المجلد 15، العدد 4، 2008.
- (160) الرسائل الجامعية:**
- (161) حسن منديل العكلي، الخلاف النحوي وأثره في ضوء محاولات التيسير الحديثة، رسالة دكتوراه آداب المستنصرية، 1996.
- (162) سميرة حمادي، العلل النحوية في كتب التراث العربي محاولة لسبورها منهجا وتطبيقا، رسالة ماجستير جامعة باتنة، 2011 .
- (163) سميرة دخيل، العدل في النحو العربي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2006.
- (164) عمر بورنان، وظائف علامات الإعراب، أطروحة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، 2014 .
- (165) مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، 1423هـ.

فهرس

الآيات القرآنية

الصفحة	السورة	الآيات
28	[التوبة: 81]	﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾
217-178-35	[المائدة: 69]	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّيُونَ وَالنَّصْرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
37	[المنافقون: 10]	﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾
37	[المائدة: 116]	﴿تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾
38	[الصفات: 65]	﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾
41	[يونس: 101]	﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
41	[الذاريات: 21]	﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾
49	[الجمعة: 9]	﴿مِن يَوْمِ آلِ جُمُعَةٍ﴾
50	[يوسف: 63]	﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَّكَتَلُ﴾
54	[المائدة: 6]	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾
57	[يوسف: 8]	﴿لِيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا مِّثْلًا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾
58	[الفجر: 14]	﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾
58	[غافر: 11]	﴿فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾
58	[الحج: 4]	﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلَّهُ﴾
58	[الأعراف: 41]	﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾

60	[النساء: 59]	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾
61	[الحجرات: 9]	﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾
64	[البقرة: 275]	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾
65	[الحج: 19]	﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾
65	[النمل: 45]	﴿هَذَا نِ حَصَمَانِ أَحْتَصِمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾
76	[البقرة: 124]	﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۗ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۗ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
81	[المزمل: 2]	﴿قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
93	[الزمر: 73]	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾
98	[الليل: 2-3]	﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾
99	[الفاحة: 2]	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
111	[سبأ: 10]	﴿يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾
153	[القدر: 5]	﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾
175	[الفرقان: 3]	﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ عَالِهَةً ۗ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾
178	[طه: 63]	﴿إِنَّ هَذَا نِ لَسَجِرَانَ﴾
182	[يوسف: 68]	﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ آبُؤُهُمْ﴾
182	[يوسف: 8]	﴿إِنَّ أَبَانَا لِنِي ضَلَلِ مُبِينِ﴾
182	[يوسف: 81]	﴿أَرْجِعُوا إِلِيَّ أَيُّكُمْ﴾

182	[الأنبياء: 3]	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ﴾
204	[النحل: 5]	﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾
204	[الإنسان: 31]	﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾
210	[النحل: 30]	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾
216	[الأنبياء: 108]	﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾
237	[الأنعام: 22]	﴿أَيَّنَ شُرَكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾

فهرس

الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز.	مقدمة
23-11	مدخل: التعليل النحوي المفهوم والإجراءات.
12	توطئة
14-13	أولاً: علاقة العلة بالعامل
15-14	ثانياً: نماذج تبين علاقة العلة بالعامل
14	علة رفع المضارع
15	علة نصب المضارع
19-15	ثالثاً: محطات التعليل النحوي وإجراءاته
19	رابعاً: دور العلوم في إثراء التعليل النحوي
20	1. تأثير المنطق على التعليل النحوي
22-21	2. تأثير علم أصول الفقه على التعليل النحوي
22	3. تأثير علم الكلام على التعليل النحوي
23-22	مظاهر تأثير علم الكلام على التعليل النحوي
83-24	الفصل الأول: مفاهيم حول العلة والتعليل
31-25	1. المبحث الأول: تعريف العلة
29-25	1.1. تعريف العلة
26-25	1.1.1. لغة
27-26	2.1.1. تعريف العلة عند المتكلمين

27	3.1.1. تعريف العلة عند علماء أصول الفقه
28-29	4.1.1. رأي ابن حزم
29-30	2.1. مفهوم التعلييل
29	1.2.1. لغة
30	2.2.1. اصطلاحا
30-31	3.1. العلة عند النحاة
32-34	2. المبحث الثاني: مميزات التعلييل
33-34	1.2. خصائص التعلييل
33	1.1.2. جزئية الموضوع والنظرة
33-34	2.1.2. مطابقة التعلييل لقواعد النحو
34	3.1.2. وقوف التعلييل عند النصوص اللغوية
35-45	3. المبحث الثالث: دوافع التعلييل
35-39	1.3. الاحتجاج للقرآن والقراءات
39-41	2.3. غريزة التفكير البشري
42-43	3.3. اجتهاد النحاة العرب
43-46	4.3. الدافع التعليمي
47-69	4. المبحث الرابع: وسائل التعلييل
47-53	1.4. العلل الاستعمالية
48-49	1.1.4. علة الاستخفاف والنقل
49	2.1.4. علة طرد الباب

50	3.1.4. علة التقاء الساكنين
53-51	4.1.4. علة كثرة الاستعمال
54-53	5.1.4. علة الجوار
58-54	2.4. العلل الدلالية
56	1.2.4. علة الفرق
57-56	2.2.4. علة أمن اللبس
58-57	3.2.4. علة التوكيد
66-58	3.4. العلل التحويلية
59-58	1.3.4. علة التعويض
59	2.3.4. علة الاشعار
60-59	3.3.4. علة استصحاب الحال
61-60	4.3.4. علة الرد على الأصل
62-61	5.3.4. علة الدلالة على الأصل
63-62	6.3.4. علة العدل
64-63	7.3.4. علة التركيب
66-64	8.3.4. علة الحمل على المعنى
68-66	4.4. العلل القياسية
70-68	5.4. العلل الجدلية
69	1.5.4. العلل الجدلية في نظر الزجاجي
70-69	2.5.4. علة المعادلة

70	3.5.4. علة التقوية
70	4.5.4. علة الأولى
83-71	5. المبحث الخامس: التعليل بالعامل
73-72	1.5. مفهوم العامل
73	2.5. شروط العامل النحوي
74-73	3.5. أقسام العامل النحوي
73	1.3.5. العوامل اللفظية
74-73	2.3.5. العوامل المعنوية
75-74	4.5. تصور القدامى للعامل
74	1.4.5. العامل المؤثر حقيقة وهو سبب وعلة العمل
75-74	2.4.5. العمل أمانة وعلامة فقط
77-75	5.5. الإعراب بين الوظيفة الصوتية والدلالة
77-75	1.5.5. رأي النحاة
78-77	2.5.5. رأي قطرب
83-78	6.5. العامل في رأي ابن مضاء
81-80	1.6.5. منطلق رفض العامل عند ابن مضاء
83-81	2.6.6. رأيه في التعليل
159-84	الفصل الثاني: التعليل النحوي عند القدامى
86-85	توطئة
99-87	1. المبحث الأول: التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي

87	1.1. تجسسد مصطلح التعليل عند الخليل
89-87	2.1. منهج الخليل في التعليل
90-89	3.1. طابع التعليل عند الخليل
91-90	4.1. التعليل العقلي عند الخليل
96-92	5.1. كثافة الحضور الدلالي في تعليل الخليل
93-92	1.5.1. الحذر من الوقوع في الالتباس
94	2.5.1. التأويل
95-94	3.5.1. الردّ على المعنى
96-95	4.5.1. التوكيد
97-96	6.1. التعليل بالعامل عند الخليل
99-98	7.1. أنواع العوامل عند الخليل
98	1.7.1. العوامل الظاهرة
99	2.7.1. العوامل المحذوفة
99	3.7.1. العوامل المفترضة
113-100	2. المبحث الثاني: التعليل عند سيويه (ت180هـ).
102-100	1.2. طبيعة التعليل عند سيويه
105-102	2.2. منهج سيويه في التعليل
104-103	1.2.2. مراعاة سياق الحال
105	2.2.2. كثرة الاستعمال
113-106	3.2. من تعليقات الكتاب

106	1.3.2. باب علم ما الكلم من العربية
107	2.3.2. باب مجاري أواخر الكلم من العربية
108-107	3.3.2. تشنية المفرد
108	4.3.2. باب يكون فيه اللفظ من الاعراض
109-108	5.3.2. هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى
113-110	6.3.2. هذا باب ما أجري ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله
125-112	3. المبحث الثالث: التعليل النحوي عند ابن السراج (ت316هـ)
115-114	1.3. التعريف بابن السراج
116-115	2.3. كتاب الأصول في النحو
116	3.3. مذهبه النحوي
117-116	4.3. النحو عند ابن السراج
118-117	5.3. التعليل عند ابن السراج
121-118	6.3. الاتجاه التعليمي في تعليل ابن السراج
125-121	7.3. العلل المبثوثة في كتاب الأصول
123-121	1.7.3. علل التأصيل
123	2.7.3. علل الدلالة
124	3.7.3. علة التوهم
124	4.7.3. علة التخفيف
125-124	5.7.3. علة الفرق
136-126	4. المبحث الرابع: التعليل عند أبي القاسم الزجاجي (ت337هـ)

129-127	1.4. طبيعة التعليل عند الزجاجي
136-130	2.4. أقسام التعليل عند الزجاجي
131-130	1.2.4. العلل التعليمية
131	2.2.4. العلل القياسية
134-131	3.2.4. العلل الجدلية
136-134	4.2.4. تجاذب الإعراب للمعاني
143-137	5. المبحث الخامس: التعليل عند أبي الفتح بن جني (ت392هـ)
139-137	1.5. ترتيبه للعلة النحوية
140-139	2.5. أقسام العلة النحوية باعتبار حكمها
139	1.2.5. العلة الموجبة
140	2.2.5. العلل المحوزة
141-140	3.5. العلة وعلة العلة
142-141	4.5. اشتراط الوصف والتخصيص في العلة النحوية
143	5.5. العلة إن لم تتعدّ لم تصح
159-144	6. المبحث السادس: التعليل النحوي عند أبي البركات الأنباري (ت577هـ)
145-144	1.6. التعريف بأبي البركات الأنباري
145	2.6. التعليل النحوي عند أبي البركات الأنباري
146-145	3.6. طبيعة العلة النحوية
147-146	4.6. الطرد شرط في العلة النحوية
150-147	5.6. موقفه من تعليل الحكم بعلتين

151-150	6.6. موقفه من إثباته الحكم في محل النص أثبت بالنص أم بالعلة
151	7.6. مسالك العلة عند الأنباري
159-152	8.6. العلة النحوية عند الأنباري
153-152	1.8.6. العلة التعليمية
155-154	2.8.6. العلل القياسية
159-155	3.8.6. العلل الجدلية في كتاب أسرار العربية
242-160	الفصل الثالث: التعليل النحوي ومفردات الدرس اللساني العربي الحديث
162-160	توطئة
165-160	1. المبحث الأول: التعليل والعامل في ضوء التسيير وما يخالجه من مصطلحات
164-163	1.1. التيسير عند عبد الستار الجوارى
164	2.1. التيسير عند علي النجدي ناصف
164	3.1. التيسير عند أحمد مكى الأنصاري
165	4.1. التيسير عند أحمد مندبل العكيلي
178-166	2. المبحث الثاني: التعليل والنحو عند إبراهيم مصطفى
168-166	1.2. خطأ القدامى في فهم النحو العربي
171-168	2.2. رفض نظرية العامل
172-171	3.2. رؤية نقدية لعلامات الإعراب
173-172	4.2. حقيقة العامل عند إبراهيم مصطفى
176-173	5.2. بناء الجملة العربية في ضوء إلغاء نظرية العامل
177-176	6.2. رأيه في العلامات الفرعية للإعراب

178-177	7.2. رأي الباحث في آراء إبراهيم مصطفى
184-179	3. المبحث الثالث: التعليل النحوي في نظر إبراهيم أنيس
181-179	1.3. الإعراب
183-181	2.3. بعض الآراء التجديدية في الإعراب
182-181	1.2.3. إعراب الأسماء الخمسة
183-182	2.2.3. إعراب المثنى والجمع
184-183	3.3. رأيه في التعليل النحوي
198-185	4. المبحث الرابع: التعليل النحوي في نظر عباس حسن
189-185	1.4. رأيه في التعليل
188-186	1.1.4. رفض علل الإعراب والبناء
188	2.1.4. رفض علل منع الاسم من الصرف
189	3.1.4. رفض علل التأصيل
190-189	2.4. رأي الباحث في آراء عباس حسن
193-191	3.4. رأيه في العامل
194-193	4.4. بعض المسائل التي رفع تعليلها عباس حسن
193	1.4.4. علة رفع الفعل المضارع
194-193	2.4.4. العامل في البدل
194	3.4.4. العامل في المبتدأ والخبر
196-194	5.4. تأييده لابن مضاء في نظرية العامل
198-196	6.4. رأي الباحث

207-199	5.المبحث الخامس: التعليل في نظر مهدي المخزومي
200-199	1.5. رأيه في التعليل
202-200	2.5. موقفه من العامل
205-202	3.5. تأثير المخزومي بأراء الكوفيين
203-202	1.3.5. التنازع
204-203	2.3.5. الاشتغال
205-204	3.3.5. تقدّم الفاعل على فعله
205	4.5. الإعراب عند المخزومي
207-206	5.5. رأي الباحث في آراء المخزومي
220-208	6.المبحث السادس: التعليل في نظر شوقي ضيف
208	1.6. تأثيره بآبن مضاء القرطبي
210-209	2.6. رأيه في نظرية العامل
211-210	3.6. تقسيم العوامل
214-211	4.6. إلغاء العلل الثواني والثالث
220-214	5.6. نماذج من التيسير عند شوقي ضيف
215-214	1.5.6. باب كان وأخواتها
216-215	2.5.6. باب التنازع
216	3.5.6. باب الاشتغال
217-216	4.5.6. حذف جوار إعمال ليس إذا اتصلت ما الكافة
218-217	5.5.6. العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر

220-219	6.5.6. حذف اللغز الموسوم بإعراب لا حول ولا قوة إلا بالله
231-221	7. المبحث السابع: التعليل في نظر تمام حسان
223-222	1.7. العلل الأرسطية عند تمام حسان بين القبول والرفض
224-223	2.7. موقفه من العلل الموجبة والمجوزة
224	3.7. دور العلة الأولى والغائية في نظر تمام حسان
225-224	4.7. العامل النحوي في نظر تمام حسان
228-226	5.7. تضافر القرائن بدل العامل عند تمام حسان
230-229	6.7. جذور نظرية القرائن في التراث
230	7.7. مبدأ الترخيص في القرائن
231	8.7. فائدة تضافر القرائن عند تمام حسان
242-232	8. المبحث الثامن: النظرية التفسيرية في النحو العربي
234-232	1.8. منشأ النظرية وأساسها
236-234	2.8. التفسير في النظرية التوليدية التحويلية
237-236	3.8. مبادئ التفسير
238-237	4.8. بين التعليل والتفسير
238	5.8. الربط العملي في التفسير
239-238	6.8. الفرق بين التفسير والتعليل
240-239	7.8. رأي الباحث
241-240	8.8. التفسير عند الفاسي الفهري
242-241	9.8. العامل عند الفاسي الفهري

253-243	خاتمة
265-254	مكتبة البحث
269-266	فهرس الآيات
282-270	فهرس الموضوعات
289-283	ملخص
285-284	ملخص باللغة العربية
287-286	ملخص باللغة الانجليزية
289-288	ملخص باللغة الفرنسية

ملخص

- بالعربية
- بالفرنسية
- بالإنجليزية

ملخص (العربية، الفرنسية، الإنكليزية)

ملخص أطروحة الدكتوراه:

التعليل النحوي في ضوء مراجعات الدرس اللساني العربي الحديث:

يحاول هذا البحث أن يستنطق موضوعاً من موضوعات الدرس النحوي تمثل في التعليل، يعتبر هذا الأخير أصلاً اعتمده المتقدمون من النحاة في تعليل الظواهر اللغوية وتفسير حالات الإعراب، ولقد تسيّى لهم ذلك بما كان بين أيديهم من وسائل منهجية كان لها الدور في القيام بذلك.

كما أن موضوع البحث تمثل في دراسة التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، فالقدماء لهم فضل التأسيس ومزيّة التأصيل والمحدثون تحرّكت همهم وتصوّبت أنظارهم نحو مراجعة جوانب من هذه النظرية وتصحيح بعض مفاهيمها وتوجيه الكثير من مسائلها وفق ما ترتضيه الغاية من دراسة النحو.

إن جهود النحاة القدامى في شقّ الطريق إلى التعليل والتوسيع من دائرته ليضمّ بين يديه جميع ظواهر اللغة لا يسع أحداً من المحدثين إنكاره أو القدح فيه؛ ذلك أن المتقدمين سعوا إلى تأسيس نظريتهم بكل ما أوتوا ملكات عقلية واستعانوا في تطوير هذه النظرية بما تزوّدوا به من ثقافة منطقية ومفاهيم كلامية ممّا مهّد الطريق لهم إلى ظهور ما اصطاح عليه بالعلل الجدلية والتعليل بالعامل، فالتعليل الجدلي مظهر من مظاهر براعة النحاة وقوّة ملكاتهم في التفنّن في تعليل المسائل النحوية أكثر ممّا هو وسيلة جادّة وأداة فعّالة في تقريب نحو العربية، أما التعليل بالعامل فقد فتح الباب إلى التقدير والتأويل الذين آلا بالنحو نحو التعقيد والتعسف بدلاً من أن يكون وسيلة للاهتمام إلى تفسير الإعراب وتقريبه من المتعلمين، ولقد كان ذلك كما وأشرنا بسبب تقديس القدامى لهذه النظرية والعمل بموجبات قوانينها على حدّ قول بعض المحدثين.

ملخص (العربية، الفرنسية، الإنكليزية)

أمّا نتائج ما أدلى به المحدثون من آراء حول التعليل، فقد استمدّت مقوماتها ممّا استجدّ في ساحة اللسانيات الغربية الحديثة وما استحدثته من مناهج في دراسة اللغة وطرائق تتناسب والواقع اللغوي مختلفة في ذلك عن مناهج المتقدّمين من النحاة.

كما يجب ألا ننكر دور ابن مضاء القرطبي في التتويج بآراء المحدثين والتشديد بها حول ما يجانب الصواب في بعض الآراء لأن الكثير من المحدثين اللذين خرجوا بنتائج تستحقّ النظر والاهتمام قد أعادوا إحياء أفكار هذا الأخير الثائر على النحو المشرقي والتعليل الجدلي بما في ذلك من رفض ما قال به من عامل لفظي وعامل معنوي.

Résumé :

**La justification grammaticale à la lumière des relectures
du cours de linguistique arabe contemporain.**

La présente étude a pour objectif de revisiter l'un des thématiques du cours grammatical, à savoir : la Justification grammaticale. Cette dernière représentait la base sur laquelle les linguistes d'antan ont tenté d'expliquer les phénomènes de langue et les différentes formes de déclinaison. Chose qu'ils ont réussi à accomplir grâce aux outils méthodologiques qu'ils possédaient.

L'étude vise' en outre, à examiner la Justification grammaticale par rapport aux contributions des anciens et celles des contemporains. En effet, les anciens ont indéniablement le mérite d'en être initiateurs et fondateur, alors que les contemporains devancent par leur ambition de revisiter certains de ses fondements, la mise à niveau de certains de ses concepts et l'explication des résultats attendus du cours grammatical.

Les efforts fournis par les anciens linguistes, dans le but d'asseoir une théorie de la Justification grammaticale d'une part, et d'élargir son champ pour contenir tous les phénomènes linguistiques d'autre part, sont loin d'être ni niés ni critiqués par quiconque des contemporains. Ils ont assurément usé de tous leurs talents afin que leur théorie puisse voir le jour mais aussi pour la parfaire grâce à leur culture inspirée par la logique et la philosophie.

L'un des aspects de son développement est ce qu'on appelle les interprétations dialectiques et le facteur grammatical. L'interprétation dialectique constitue certainement l'un des aspects reflétant l'habileté et l'intelligence des linguistes à expliquer, à merveille, les questions grammaticales plutôt que d'être un excellent outil pour approcher la grammaire arabe.

Le facteur grammatical, quant à lui, a conduit vers l'estimation et l'exégèse qui n'ont fait compliquer au lieu d'être un moyen amenant à une explication des déclinaisons au profit des apprenants.

Certains des contemporains imputent cela au fait que les anciens sacralisaient leur théorie et s'y bornaient.

Les conclusions auxquelles sont parvenus les linguistes contemporains vis à vis la Justification grammaticale tirent leur force des évolutions des études linguistiques occidentales actuelles et toutes les méthodes qu'elles proposent dans le cours de linguistique en opposition à celles des anciens.

On ne peut nier l'impact qu'a laissé le linguiste Ibn Madhaa Alqortobi sur la formation des avis des contemporains, souvent à tort. En effet, grand nombre des contemporains n'ont fait que reprendre les idées de celui-ci qui s'est révolté contre la grammaire orientale et contre la Justification dialectique, y compris la théorie du facteur grammatical (concret ou abstrait).

Abstract of the doctorate thesis

**Grammar analysis in the light of reviews of the modern
Arabic Linguistic lesson:**

This research attempts to ask questions on subject of the grammar lesson represented in the reasoning, This latter is originally adopted by the applicants of the grammarians in the explanation of linguistic phenomena and explain the cases of parsing They were able to do so with systematic means in their hands.

The subject of the research is the study of grammatical reasoning between the ancients and modernists, The ancients have the virtue of foundation and the advantage of rooting, and The modernists moved their minds and turned their attention to reviewing aspects of this theory and correcting some of its concepts and directing many of its issues as desired by the purpose of studying grammar.

The efforts of the ancient grammarians to create the path to reason and expansion of its circle to include in its hands all the phenomena of language no one of the modernists can deny it as the applicants sought to establish their theory with all of which they own of intellectual property and in the development of this theory they used what they claim from logical culture and the verbal concepts, which paved the way for them to the emergence of what is known as dialectic arguments and factor analysis, dialectical explanation is a one of the aspects of grammarians adeptness and the power of their talents in making laws in explaining grammatical

issues more than a serious and effective tool in bringing about Arabic

As for the explanation with the factor has opened the door to discretion and interpretation which leads the grammar into complexity and tyranny rather than as a means of finding an explanation for parsing and make it close to learners This was, as we have pointed out, because of the reverence of the ancients for this theory and to act according to its laws, according to some modernists

While the results of the contemporaries' views on reasoning have been derived from what is emerging in modern Western linguistics and the curriculum developed in the study of language and methods commensurate with the linguistic reality is different from the curricula of applicants from the grammarians

Also, we should not deny the role of IBN MODHAA EL-Qurtubi in crowning the views of the modernists and working with it about what is wrong in some opinions many of the contemporaries have only taken over the ideas of this one who revolted against Eastern grammar and against dialectical justification, including grammatical factor theory-concrete or abstract-